المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

تعقبات ابن جعفر الإربلي النحوية للنحويين في كتابه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي

من أول الكتاب إلى نهاية باب الفصل

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على (درجة الماجستير)
في اللغة العربية وآدابها – شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الطالب

غانم بن بيشي بن محمد مشرقي

الرقم الجامعي : ٢٠١٦١٣٦٤٠

إشراف الأستاذ الدكتور

يحيى بن محمد بن علي الحكمي

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

تعقبات ابن جعفر الإربلي النحوية للنحويين في كتابه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي

من أول الكتاب إلى نهاية باب الفصل

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على (درجة الماجستير)
في اللغة العربية وآدابها – شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الطالب
غانم بن بيشي بن محمد مشرقي
الرقم الجامعي : ٢٠١٦١٣٦٤٠

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها- شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
أ.د يحيى بن محمد بن علي الحكمي	أستاذ	نحو وصرف	
د.عبد الله بن عيسى جعفري	أستاذ مساعد	نحو وصرف	
د. محمد عبد الرحمن أحمد	أستاذ مشارك	علم اللغة	

(٢/ ٣ / ١٤٤١هـ - ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

- إلى والديَّ الكريمين على ما بذلاه من عطاء بلا حدود في حســـن التربية، والتوجيه، والدعاء لي.
- إلى إخوتي، وأخواتي، وزوجتي، وأولادي.

شكر وتقدير

أتقدم بأجلِّ الحمد، والشـكر، والثناء لكريم الأرض والسـماء على ما يسّـر، وأعان على إتمام هذا البحث، كما أتقدم -بعد شـــكر الله تعالى- بالشـــكر والتقدير لأســـتاذي المشـرف على هذه الرسـالة الأسـتاذ الدكتور: يحيى بن محمد بن علي الحكمي، الذي تفضـل مشـكورًا مأجورًا بالإشـراف على البحث، ابتداء من اختيار الموضـوع وانتهاء بطباعة الرسـالة؛ حيث فتح لي قلبه وفكره، فاسـتفدت من علمه، وخلقه، وسـمته، وكان نعم الموجه والمعين في جميع مراحل الرسـالة، فله منِّي كلُّ الشُّـكر والدعاء بأن يكون من أهل الفردوس الأعلى في جنة المأوى.

والشكر موصول إلى جامعة جازان ممثلة في عمادة الدراسات العليا وكلية الآداب والعلوم الإنسانية (قسم اللغة العربية ومنسوبيه رئيسًا، وأعضاء، وخاصة أساتذتي في شعبة الدراسات اللغوية والنحوية).

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضـاء لجنة المناقشـة على تفضـلهم بقبول مناقشـة هذا البحث.

تعقبـــات ابن جعفـر الإربلـــي النحـوية للنحوييـن
في كتابه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي

الملخص

يتناول هذا البحث **تعقبات ابن جعفر الإربلي النحوية للنحويين في كتابه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي** من أول الكتاب إلى نهاية باب الفصل في كتاب قيّم لم يُدْرَس من قبل.

وقد اســـتوى هذا البحث في ثلاثة فصـــول تســـبقها مقدمة، فتمهيد، وتقفوها خاتمة مذيلة بالفهارس.

فأما المقدمة فقد تضـــمنت أســـباب اختيار الموضـــوع، وأهميته، ومنهج البحث، وحدوده وأسئلته، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة به، وأهداف البحث.

وضمنتُ التمهيد محاور البحث الرئيسية، وهي:

- أثر الخلاف النحوي في الدراسات السابقة .
- ترجمة لصاحب الجزولية بإيجاز.
- ترجمة لابن جعفر الإربلي بتفصيل نسبي.

وقد كان الفصل الأول بعنوان: تعقبات ابن جعفر الإربلي في مسائل الأسماء.

وكان الفصل الثاني بعنوان: تعقبات ابن جعفر الإربلي في مسائل الأفعال.

وكان الفصل الثالث بعنوان: تعقبات ابن جعفر الإربلي في مسائل الحروف.

تلا ذلك خاتمة أوردت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات التي يمكن الأخذ بها، ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية.

"Ibn Jafar -Al- Erabli‹s grammatical Realizations for the grammarins in his book the clear way of explaining Al- gazuli is law"

In my research I concentrate on Ibn Jafar is grammatical realization for the grammarians in his book the clear way of explaining Al- gazuli is law- from the beginning of the book up to the end‹ in a value separate book.

This research contains of; introduction‹ preface‹ three chapters‹ conclusion and finally ended with contents…first‹ the introduction consisted of reasons for choicing the tittle‹ it is importance‹ me thod of research‹ it's limits‹ questions‹ targets of research and the latest studies To this‹ research second‹ concerning the preface it consists of the main subjects of this research which are‹ the grammatical conflict effect at the last studies‹ then‹ a short biography of Al-Gazuliah au thor and a descriptive biography of Ibn- Jafar- Al-Erabli.

Concerning the body‹ it consists of three main chapters: first chapter was entitled with "Ibn Jamar's Al- Erabli realizations of nouns issues‹ second‹ chapter was entitled with "Ibn Jamar's -Al- Erabli's realizations of verbs issues.

Third chapter was entitled with "Ibn Jamar's -Al- Erabli's realizations of litters' issues.

Finally‹ the conclusion consist of the results and recommendation whish may benefit readers‹ then‹ I ended my research with technical contents.

Tanks alaf .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصـــلاة والســـلام على المبعوث رحمة للعالمين، ســـيد المرسلين وخاتم النبيين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علوم اللغة العربية من أجلِّ العلوم أهمية؛ إذ هي الوســـيلة إلى فهم كتاب الله وسنة نبيه محمد -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وقد بذل علماؤنا جهودا كبيرة فخلَّفوا لنا تراثا علميا زاخرا، تموج به أَرْوِقَةُ المكتبات، فوجب علينا التنقيب عنه، وإخراج مكنوناته، وقراءة ما فيه كي يستمر الاهتمام به.

وعلم النحو من أجلِّ العلوم وأعظمها قدرا، والاطلاع على كتب النحويين السابقين ودراســـة آرائهم وتراجمهم يفيد في معرفة ســـيرة العالم، ومكانته، وآرائه، وأفكاره، ومقصده، ومذهبه.

وتعدُّ دراســـة مناقشـــات العلماء ومحاوراتهم واعتراض بعضـــهم على بعض، أو تعقبهم لهم لونا من ألوان الدراســـات العلمية القيمة، بما فيها من الحجج والآراء، وما تسهم به في بناء شخصية الطالب النحوية من خلال تنمية فكره، وتوسيع أفقه؛ ولذلك أردت دراسة تعقبات ابن جعفر الإربلي النحوية للنحويين في كتابه (المنهاج الجلي في شـــرح القانون الجزولي)، وتوثيقها وتجليتها محاولا ترجيح ما أراه راجحا بالدليل، علما بأن الدراسة اختصت بالمسائل الواردة في الكتاب من أوله إلى نهاية باب الفصل.

ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- الرغبة في خوض غمار البحث في الخلافات النحوية، وذلك لأهمية هذا المجال؛ إذ فيه وقوف على لب مسائل النحو التي تثري مجال هذا العلم وتقدم خدمات جليلة لما يقع فيه الخلاف -أحيانا- بين طلاب العلم.

٢- إعجابي بقدرة ابن جعفر العلمية وقوته العقلية في عرض القضـــايا النحوية والصرفية ومناقشاتها، وتميز أسلوبه في الطرح بالبساطة والسهولة.

٣- تعقب ابن جعفر لكبار النحويين كالخليل، والكســـائي، والفراء، والأخفش، والمازني، والمبرد، وابن كيســـان، وابن الســـراج، والزجاجي، والســـيرافي،

والفارسي، والرماني، وابن جني، وابن برهان، والجرجاني، وابن طاهر، وغيرهم ممن لم يصرح بهم، إضافة إلى تعقبه لصاحب الجزولية أبي موسى.

٤- أهمية التَّعقُّبات في الدراسة النحوية؛ حيث تتيح الفرصة للباحث دراستها، والإفادة منها وتنمية الحصيلة النحوية.

٥- ما لاحظه الباحث من قوة تعقُّب ابن جعفر لغيره من النحويين، وذلك باستخدامه مصطلحات مثل: وهذا فاسد، وهذا غلط، وهذا باطل، وهذا مما لا دليل عليه، ويبطل بكذا، ويبطله كذا، وهو على خلاف اصطلاح النحويين، والجمهور على خلافه، والحق يأباه، وهو ضعيف، وغيرها، ويضاف إلى ذلك اعتماده مذهبا نحويا دون غيره في عرضه للقضايا النحوية، ورده بعض الآراء النحوية بآراء بعض العلماء أو بمذهب نحوي.

٦- دراسة التَّعقُّبات للنحويين تيسِّر فهم القواعد النحوية في المسألة محل التَّعقُّب، وتساعد على إظهار المعلومات الكاملة حولها، وتعمل على ترسيخ الرأي الصحيح منها.

ولهذا الموضوع أهمية عظيمة من وجهة نظر الباحث تتمثل في:

١- أهمية متن الجزولية وسعة شرح ابن جعفر له، فهو من كتب المطولات.

٢- قيمة كتاب المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي؛ إذ يُعْتَبَرُ من أوفى الشروح على متن الجزولية بما ورد فيه من استشهاد وتعليل وتمثيل وذكر للآراء المخالفة إن وجدت.

٣- سعة اطلاع ابن جعفر على مسائل الخلاف وإلمامه بها، بدليل تعقبه لكبار النحويين، واستناده إلى الحجج، وإقامة الدليل.

وسيتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف المسألة وتحليلها وفق القواعد النحوية، مع مناقشتها وإبراز الآراء النحوية حولها، وذلك وفق ما جاء في كتاب (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) ما أمكن.

وســوف يلتزم الباحث في هذا البحث الأســلوب العلمي في مناقشــة آراء ابن جعفر، وفي تحقيق آراء الذين تعقبهم، وفي ترجيح ما قوي من الآراء، وذلك وفق الخطوات التالية:

١- أضع عنوانا لكل مسألة يناسب ما وقع فيها من تعقُّب.

٢- أنقل نص ابن جعفر كما هو في (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي).

٣- أُتبِع نص تعقُّب الإربلي بتلخيص أذكر فيه المُتَعَقَّبَ له، وما احتج به عليه ابن جعفر.

٤- أذكر النص الذي يبين رأي كل عالم من الذين تعقبهم ابن جعفر من مصــدره الرئيس قدر الإمكان.

٥- أتتبع -ما أمكنني ذلك- آراء النحويين الســابقين لابن جعفر والمتأخرين عنه في المسألة محل التَّعقُّب، فإن لم أجد من سبق ابن جعفر فيما ذهب إليه أشرت إلى ذلك، ذاكرا رأي من وافقه أو خالفه من المتأخرين عنه، مع الحرص على توضــيح ما يتطلب توضــيحا من آراء النحويين وأقوالهم وحججهم، ومناقشــة آرائهم ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

٦- أذيل كل تعقُّب بما يعبر عن وجهة نظري التي تكونت أثناء دراسة المسألة مع الاحتجاج لكل رأي أرجحه.

أما **حدود البحث** فتقتصــر على ما جاء في كتاب ابن جعفر (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) -من بداية الكتاب إلى نهاية باب الفصل- من تعقباته للنحويين، ســواء تعلَّقت التَّعقُّبات بالمذاهب النحوية، أو بأعلام النحويين، متقدمين كانوا أو متأخرين.

وأثارت هذه الدراسة جملة من التساؤلات، أبرزها:

١- كيف عرض ابن جعفر آراء النحويين في المســائل النحوية، وما مدى اهتمامه بذلك؟

٢- ما موقف ابن جعفر من آراء النحويين، وما مصــادره في نسبتها وفي عرض أدلته؟

٣- ما صـــور تعقبات ابن جعفر وطرائقه في التعامل مع آراء النحويين، ومتى يكون متعقبا لها، وهل له في ذلك نزعة خاصة؟

٤- ما مدى تأثير موقف ابن جعفر في النحويين المتأخرين عنه ؟

ولا شــك أن قانون النحو أو ما سُــمِّي بالمقدمة الجزولية وشــروحها قد حظيت باهتمام الباحثين قديما وحديثا، غير أن تعقبات ابن جعفر للنحويين في شرحه (المنهاج الجلي في شـــرح القانون الجزولي) لم تدرس -على حد علم الباحث-، ولم أقف على دراســة مماثلة لهذه الدراســة حتى الآن، أما كتب النحويين الآخرين فالرسـائل العلمية فيها الاعتراضات والتَّعقُّبات أكثر من أن تحصى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١) **اعتراضـــات أبي حيان للنحويين في كتابه التذييل والتكميل في شـــرح كتاب التسهيل**، منصور عريف الرحمن، إشراف الدكتور عبد الرحمن الخضيري، جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢) **اعتراضات المرادي على النحاة في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أطروحة دكتوراه في كلية الآداب في الجامعة العراقية، وهي دراســة تعتمد على جمع اعتراضــات المرادي في كتابه توضــيح المقاصــد، وتأصيل الآراء التي يذكرها في اعتراضاته، وتجليتها، ومناقشتها.

٣) **اعتراضات ابن هشام الأنصاري على النحويين في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، أطروحة مقدمة من علي السنوسي محمد حسين الزيات؛ لنيل درجة الماجستير من جامعة الأزهر، عام ٢٠٠١م.

٤) **اعتراضـــات ابن الخباز الموصـــلي على النحويين من خلال كتابه النهاية في شرح الكفاية من بداية الكتاب إلى نهاية باب المفعول به**، أطروحة مقدمة من طارق مطلق مريخي، عام ٢٠١٤م.

٥) **اعتراضـات البغدادي للنحويين في خزانة الأدب**، جمع ودراســة ســالم بن عبد العزيز القرزعي، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤١٧هـ.

٦) **اعتراضـــات ابن عصـــفور للنحويين في كتابه شـــرح جمل الزجاجي**، جمعا وتوثيقا ودراســـة من ميســـر محمد شـــبير من جامعة الإمام بالرياض، عام ١٤١٩هـ.

ويسعى البحث لجملة من الأهداف، أذكر منها:

١- إبراز جهود ابن جعفر النحوية من خلال تعقباته المدروسة، وإبرازها للمهتمين بعلم النحو للإفادة منها.

٢- حصـر تعقبات ابن جعفر النحوية للنحويين من خلال كتابه (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي)، وتحليلها تحليلا موضوعيا.

٣- إثراء العقل بالطرق المختلفة والأساليب المتنوعة في مجال التَّعقُّبات النحوية.

٤- الإســـهام في إثراء البحث النحوي بوجه عام، والخلافات النحوية بوجه خاص من خلال كتاب (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تتبعها خاتمة، ثم فهارس البحث الفنية على النحو التالي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهج البحث، وحدوده، وأسئلته، واستعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة به، وأهداف البحث.

التمهيد: تحدثت فيه عن أثر الخلاف النحوي في الدراسات السابقة، وترجمتُ لصاحب الجزولية بإيجاز، ولابن جعفر الإربلي بتفصيل بسيط.

الفصل الأول: تعقبات ابن جعفر الإربلي في مسائل الأسماء.

الفصل الثاني: تعقبات ابن جعفر الإربلي في مسائل الأفعال.

الفصل الثالث: تعقبات ابن جعفر الإربلي في مسائل الحروف.

الخاتمة: أوردت فيها أهم ما توصـلت إليه من النتائج والتوصـيات التي يمكن الأخذ بها.

الفهارس: ذيلت البحث بفهارس شملت:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأمثال.
- فهرس الأبيات.

- فهرس أنصاف الأبيات.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وإشادة بالجميل، واعترافا بالفضل لصاحب الفضل بعد الله أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور: يحيى بن محمد بن علي الحكمي الذي وسعني خلال فترة الدراسة، ولم يأل جهدا في مساعدتي وإرشادي وإعطائي من وقته الثمين، وعلمه الغزير، وخبرته الطويلة ما أعانني على إخراج هذا البحث، فلا أملك سوى الدعاء له بأن يجزيه الله عني خير الجزاء، وأن ينفع به، وبعلمه، ويرفع قدره في الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب الدعاء.

وأختم هذه المقدمة بما ختم به الإمام القلقشندي -رحمه الله- مقدمة كتابه (صبح الأعشى) بقوله: "وليعذر الواقف عليه، فنتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى، وإنما ينفق كل أحد على قدر سعته لا يكلف الله نفسا إلا ما أتاها، ورحم الله من وقف فيه على سهو أو خطأ فأصلحه عاذرا لا عاذلا ومُنيلا لا نائلا، فليس المُبرَّأ من الخَطَل إلا من وقى الله وعصم، وقد قيل: الكتاب كالمكلف لا يسلم من المؤاخذة ولا يرتفع عنه القلم.

والله تعالى يقرنه بالتوفيق ويرشد فيه إلى وضح الطريق، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"[1].

(١) مقدمة صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ٣٦/١.

التمهيـد

ويشمل:

- **الخلاف النحوي.**
- **معنى التَّعقُّب.**
- **التعريف بأبي موسى الجزولي.**
- **المقدمة الجزولية.**
- **التعريف بابن جعفر الإربلي.**

الخــلاف النحـوي

الخلاف في اللغة: من "تخالف الأمران، واختلفا: لم يتفقا. وكل ما لم يتســـاو فقد تخالف واختلف، وقوله عز وجل: ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾[1] أي: في حال اختلاف أكله"[2].

وفي الاصطلاح: ذكره الجرجاني بقوله :"هو منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق، أو إبطال باطل"[3].

وقد يأتي الخلاف والاختلاف بمعنى واحد، قال الفيروزآبادي: "الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو فعله، والخلاف أعمُّ من الضدّ؛ لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضـــي التنازع اســـتعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال تعالى: ﴿فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ﴾[5] قيل: معناه خلفوا، نحو: كســب واكتســب، وقيل: أتَوا فيه بشيء خلاف ما أنزل الله، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[6] أي: في مجيء كل واحد منهما خلف الآخر وتعاقبهما"[7].

وقد كان النحو جاريا على ألسنة العرب الفصحاء دون قواعد تقوم ألسنتهم؛ فقد كانت سليقتهم سليمة ولغتهم فصيحة، ثم بدأ يتشكل على يد علماء أفذاذ ليصبح علما قائما بنفسه، له مصطلحاته ومناهجه الخاصة. وكان لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم -بعد انتشار الإسلام وكثرة الفتوحات لبلاد غير عربية- أثر عظيم في ترسيخ قواعد

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم٢٠١/٥(خ ل ف)، لسان العرب ٩/ ٩١(خ ل ف).

(٣) معجم التعريفات: ١١٣.

(٤) سورة مريم، الآية : ٣٧.

(٥) سورة البقرة، الآية : ١٧٦.

(٦) سورة يونس، الآية: ٦.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٥٦٢/٢-٥٦٣.

هذا العلم؛ للمحافظة على اللغة العربية. ونتيجة لهذه القواعد واختلاف النحويين في فهمها تباينت آراؤهم وتعددت، فما يراه البصري صحيحا قد يخطئه الكوفي والعكس؛ بل قد يختلف أبناء المدرسة الواحدة في المسألة الواحدة، وفقا للأصول التي يعتمدها كل نحوي، والمنهج المُتَّبَعُ لإثبات رأيه، فمن هنا نشأ الخلاف النحوي.

ولعل الراصد للخلاف النحوي يجد أن أول ظهور له كان على شكل اعتراضات أثارها ابن أبي إسحاق على أبيات شعرية للفرزدق؛ إذ حضر ابن أبي إسحاق والفرزدق معا مجلسا فسأل أحدهما الآخر كيف تنشد هذا البيت(١):

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا فعُولانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

فأنشده الفرزدق (فعولان)، فقال له ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟

فقال الفرزدق: لو شئت أن أُسبِّح لسبَّحت ونهض، فلم يعرفوا مراده، فقال ابن أبي إسحاق: لو قال: (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر(٢).

وتلاقيا -أيضا- فبدا لابن أبي إسحاق أن يُظْهِر ما في شعر الفرزدق من مخالفة النحو، فقال: لِمَ رفعت (مجلّف) في البيت(٣):

وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدعْ مِنَ المَالِ إلَّا مُسْحَتًا أو مُجلّفٌ

فقال له الفرزدق: بما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا.

---

(١) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة من قصيدة رائية من الطويل، وهو في ديوانه ص: ١٠٤، الزهرة لأبي داود الأصبهاني: ٢٨، التشبيهات لابن أبي عون: ١٩، الأغاني ٣٨/١٨، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٢، الحماسة المغربية ٩٦٠/٢، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث ٤٥٣/١، الخصائص ٣/ ٣٠٥، رسالة الغفران: ١٢٧، المطرب من أشعار أهل المغرب: ١١١.

(٢) مجالس العلماء: ٢٢، الخصائص ٣٠٥/٣، أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ٢٠/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه ٢٦/٢، الشعر والشعراء ٨٩/١، التفقيه في اللغة: ٥٨٥، جمهرة اللغة ١٨٢/١، التذكرة الحمدونية ٢٩٧/٢، لسان العرب ٤١/٢(س ح ت)، تاج العروس ٥٥١/٤ (س ح ت)، وبلا نسبة في: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ٢٧٩ باب الوديعة، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١٨٨/١، شرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٢، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٦١/٢.

ولعل ما ورد في كتاب سيبويه الذي استجمع أصول النحو وفروعه، وتمثلت فيه عبقرية التأليف عند العرب من تباين وجهات النظر بين الشيوخ من البصريين أنفسهم، كالخليل، ويونس، وسيبويه ما يعد البذرة الأولى للخلاف النحوي بين نحويي المذهب الواحد؛ إذ يورد سيبويه أقوالا للخليل، أو ليونس ثم يتبعها بعبارات تفيد نقضه لما قالاه، أو رده له، ومن ذلك قوله: "... وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يقول: (إنه المسكين أحمق)، على الإضمار الذي جاز في (مررتُ) كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق، وهو ضعيف"(١)، وقال: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: (إن لا صالحٍ فطالحٍ)، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالح فبطالح، وهذا قبيح ضعيف"(٢).

واختُلف في تعيين بداية الخلاف النحوي المذهبي، فأرجعه بعضهم إلى عهد الخليل بن أحمد، وأبي جعفر الرؤاسي، فَذُكِر أن الخلاف بدأ هادئا بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة، وسيبويه في البصرة(٣).

في حين أرجعه آخرون إلى عهد الكسائي وسيبويه، وأنكروا أن يكون هناك تنافس بين نحويي الكوفة والبصرة في عهد الخليل، وأبي جعفر الرؤاسي(٤).

ويتضح أن الخلاف النحوي كان يجري على صورة مناظرات، ولقاءات، ومجالس علمية كانت تجري بين النحويين سواء من أبناء المدرسة أو المدرستين، وربما يكون من أولى المناظرات في النحو ما جرى بين يونس والكسائي حينما قدم الكسائي البصرة، وجلس إلى يونس في حلقته قبل رحلته إلى البادية، وأخذ عنه؛ حيث جرت بينهما مناقشات في مسائل، قالت كتب الرواية: إن يونس أقر له بها، وعرف له قدره(٥).

ولعل من أشهر المناظرات المبهمة بين البصريين والكوفيين اللقاء الذي جمع بين الكسائي وأصحابه مع سيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي، أو في حضرة

---

(١) الكتاب ٧٦/٢.

(٢) السابق ٢٢٦/١.

(٣) ضحى الإسلام ٢٩٤/٢.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٦٦.

(٥) مجالس العلماء: ٢٠، الخلاف النحوي بين النحويين: ٢٦.

الرشيد، على الخلاف في مكانها، وهي المناظرة التي عُرِفت بالمسألة الزنبورية[١].

وكان بعض هذه الحلقات والمجالس أشبه بالمهاجاة اللاذعة، كما حدث بين ثعلب والمبرد، عندما تبادلا أشعار الهجاء على مسامع الناس؛ إذ كانت بينهما منافرات[٢].

غير أن بعضا من هذه المناظرات واللقاءات كانت ذات طابع منهجي يعتمد أسسا منظمة، ويصدر عن رأي واضح، كالمناظرة بين ابن كيسان وثعلب حول رافع الاسم (أبوه) في نحو قولك: (مررت برجل قائم أبوه). فرأى ثعلب- مؤكدا مذهب أصحابه الكوفيين- أن صيغة (فاعل) فعل دائم يعمل عمل فعله[٣].

وكانت المادة التي اعتمدها النحويون في ضبط اللغة ووضع أحكامها سببا بارزا من أسباب الاختلاف بين النحويين. وحقيقة ذلك أن النحويين، واللغويين اختلفوا في تحديد المادة اللغوية المعتمدة في بناء العربية، وذلك أن المساحة المكانية التي تكلمت العربية كانت عظيمة الاتساع؛ إذ ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها، ويتفاوت تأثرها بغيرها من الأمم المجاورة، مما دفع اللغويين والنحويين إلى إلزام أنفسهم بشروط صارمة يزنون بها اللهجة الفصيحة من غير الفصيحة، فأجازوا اعتماد لهجات "قيس، وتميم، وأسد ... ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين"[٤].

في حين منعوا الأخذ من غيرها من القبائل، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا جذام، ولا مصر والقبط، ولا قضاعة، ولا غسان، ولا إياد، ولا تغلب، والنمر، ولا بكر، ولا عبد القيس، ولا أزد عمان، ولا أهل اليمن، ولا بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا ثقيف وسكان الطائف، ولا حاضرة الحجاز؛ لمجاورة هذه القبائل أمما تختلف لغاتها عن العربية، ولتبادل التأثر اللغوي بينها. ولم يكن جميع النحويين ملتزمين بهذه القيود، فربما خرج بعضهم على ذلك، وأباحوا لأنفسهم اعتماد لهجات قبائل مُنِعَ الأخذ عنها[٥].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٧٠٢/٢.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٩٧/١.

(٣) مجالس العلماء: ٢٤٤.

(٤) تذكرة النحاة: ٥٧٤.

(٥) نفسه: ٥٧٤.

ولا شـــك أن إغفال النحويين العامل الزمني كان أحد أســـباب الخلاف بينهم، وعاملا رئيسًا من عوامل التشعيب في أحكام اللغة وقواعدها؛ فقد لحق كثيرا من ألفاظ اللغة، وظواهرها النحوية ضـروب من التغيير في الحقبة التي سـبقت اسـتقراء المادة اللغوية، كالتغيير الذي أصـــاب أســماء الأفعال، وأســماء الأصـــوات، ونِعْم، وبِئْس، وحبَّذا، وليس، وعســـى، وغيرها مما شـــاكل هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة، فأصبح للظاهرة الواحدة صورتان: إحداهما تمثل الطور القديم، والأخرى تمثل الطور الحادث، وقد حار النحويون في مثل هذه الصـــيغ والكلمات؛ لأنها لا تنســـجم وقواعدها التي أصَّلوها، فثار بينهم جدل طويل، وخلاف عميق[١].

كما كانت المنافسة بين العلماء سببا من أسباب الخلاف النحوي؛ إذ ظهرت روح المنافسة بين العلماء حين أحس الكسائي أن سيبويه يريد القدوم إلى بغداد؛ لينافسه في منزلته. وقد يتسـامح الكسـائي في أي شـيء غير هذا، ولا ريب أنه سـيوصـد كل باب أمام سيبويه للنفاذ إلى ما يريد.

وبرزت هذه الروح بشـــكل واضـــح لما جاء المبرد إلى بغداد، وفرق عن ثعلب تلامذته في المسـجد، مما أثار فيه غضـبا؛ لأنه شـاركه في المنزلة، وفي منافذ الرزق، والحظوة عند الرؤســـاء، ومن ثَمَّ تولدت في نفســـه عصـــبية تتفاوت مظاهرها عنده بتفاوت الحالة النفسية التي تنتابه[٢].

وازدادت هذه المنافســـة وضـــوحا بين طلاب ثعلب، والمبرد، وتمخضـــت عن ظواهر علميـة غير متزنـة كثرت فيهـا تـأويلات الشـــواهـد، والجري وراء العلـل، والاستغراق في بحثها، واصطناع روايات لا حقيقة لها[٣].

وأما عن الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف فقد كانت البصرة أميل إلى النحو في محاولة لوضـع قواعد وضـوابط محكمة له؛ بل وقفوا موقفا متشـددا من بعض القراءات التي طعنوا فيها، وحاولوا إخضـــاع القراءات القرآنية لقواعدهم

---

(١) الخلاف النحوي بين النحويين: ٦٥.

(٢) مجالس ثعالب: ٢٤٩-٢٧٥.

(٣) الخلاف النحوي بين النحويين: ٧٣.

التي استنبطوها، فما وافق ذلك اعتمدوه وأخذوا به، وما خالفه طعنوا فيه ورفضوه، واعتبروه شاذا لا يقاس عليه، وعمدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم، وربما قدموا القياس والقاعدة على بعض آي القرآن الكريم، وأما الكوفة فقد توسعت في منهجها ولم تقتصر على السماع الشائع، فأعملت القياس كثيرا، ونتيجة لاختلاف منهج البحث تعصب كل فريق لمدرسته[1].

ومن الأشكال التي جاء عليها الخلاف النحوي ما يعرف باسم "التَّعقُّبات النحوية"؛ إذ هي مخالفات في الرأي بين العلماء ناشئة من اختلاف وجهات النظر، وعدم الاتفاق في بعض المسائل النحوية، وهي ظاهرة قديمة مبثوثة في كتب النحو؛ إذ عُرِفَت منذ نشأة النحو وظهوره، وتعدُّ طريقة في بيان المعاني وإيضاحها؛ بل من أفضل أساليب الرد والتصحيح التي سلكها النحويون، ومنها: تعقبات أبي حيان للزمخشري، وابن عصفور، وتعقبات الزجاج للفراء، وغيرها مما ظهر فيها تتبع مقصود من النحوي المتأخر بالنقد والتعليق على ما رأى أنه عثرة، أو خطأ لدى النحوي المتقدم المخالف لرأيه.

معنى التَّعقُّب:

ذكر الزبيدي أن التتبع هو أصل التَّعقُّب[2]، غير آبه بما جاء عن ابن فارس في مقاييسه؛ حيث قال: "(عَقِبَ) العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة"[3]، ولا بما ذكره في مجمله من أن باب (عَقِبَ) يرجع إلى أصل واحد، وهو أن يجيء الشيء يعقُبُ الشيء[4].

والمتتبع للمعاجم اللغوية قديمها وحديثها يجد أن ما ذكره ابن فارس والزبيدي عن أصل التعقب ليس إلا معنيين من المعاني التي ذكرها اللغويون؛ فقد ذكروا له

---

(١) مدرسة الكوفة: ٦٦.

(٢) تاج العروس ٣/ ٤١٦ (ع ق ب).

(٣) مقاييس اللغة ٤/ ٧٧ (ع ق ب).

(٤) مجمل اللغة ٦٢٠/١ (ع ق ب).

معاني عديدة تدور حول الانصراف عن الشيء والعدول عنه[١]، والرجوع، والنظر، والتدبر، والعاقبة، وأخذ الإنسان بذنبه، الندم، والتبين من الأمر والتثبت من الخبر، وتتبع الأمر، وتعقُّب العورة أو العثرة عند فلان[٢]، وهذان الأخيران هما اللذان ينطبقان على معنى التَّعقُّب بوصفه شكلا من أشكال الخلاف النحوي، أو غيره من الخلافات العلمية، لما يتمخض عنهما من تنديد المتعقِّب بالمتعقَّب عليه، وإظهار عيوبه وأغلاطه.

قال الأزهري: "عَقَبْتُ في إثر الرجل أعقُبُ عَقْبًا إذا تناولته بما يكره، ووقعت فيه"[٣].

وقال ابن فارس: "تعقَّبتُ ما صنع فلان، أي: تتبعتُ أثره"[٤].

وقال الزمخشري: "وتعقبتُ ما صنع فلان، أي: تَتَبَّعْتُه"[٥].

وقال ابن سيده: "وتعقَّب الخبر، أي: تَتَبَّعَه"[٦].

وقال الزبيدي: "واستعقبه إذا طلب عورته أو عثرته[٧]، وأصل التَّعقُّب التتبع"[٨].

---

(١) كتاب العين ١٧٨/١ (ع ق ب).

(٢) تهذيب اللغة ١٨١/١، ١٨٤، ١٨٥ (ع ق ب)، مقاييس اللغة ٧٩/٤ (ع ق ب)، المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، أساس البلاغة ٦٦٧/١ (ع ق ب)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٧/ ٤٦٨٥ (ع ق ب)، لسان العرب ٦١٦/١، ٦١٧، ٦١٩ (ع ق ب)، القاموس المحيط: ١١٦، تاج العروس ٤١٠/٣، ٤١١، ٤١٥، ٤١٦ (ع ق ب)، تكملة المعاجم العربية ٧/ ٢٤٨ (ع ق ب)، المعجم الوسيط ٢/ ٦١٣(ع ق ب).

(٣) تهذيب اللغة ١٨٤/١.

(٤) مقاييس اللغة ٧٩/٤، وينظر أيضًا: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٤٦٨٥/٧.

(٥) أساس البلاغة ٦٦٧/١، وينظر أيضًا: المعجم الوسيط ٢/ ٦١٣.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٢٤٣، وينظر أيضًا: لسان العرب ١/ ١١٩، تاج العروس ٤١٠/٣.

(٧) تاج العروس ٤١٥/٣، وينظر أيضًا: تهذيب اللغة ١٨٥/١، لسان العرب ٦١٧/١، القاموس المحيط: ١١٧، المعجم الوسيط ٦١٣/٢.

(٨) تاج العروس ٤١٦/٣.

وذكر المستشرق رينهارت دوزي ضمن ما أسماه بتكملة المعاجم العربية أن معنى (عقَّب): أصلح، وقوَّم، وعدَّل، وصحَّح، ونقَّح[١]، وتعقَّب على فلان: صحَّح كلامه وعلَّق عليه[٢].

وجاء في معجم لغة الفقهاء: التَّعقُّب من (تَعقَّب) التتبع لإظهار الخلل أو الخطأ الذي يثبت بعد التتبع لإصلاح الخطأ أو سد الخلل[٣].

وكأننا نلمس من خلال هذين التعريفين الأخيرين إشارة إلى معنى الاستدراك على شيء سابق بعد التثبت والتَّبيُّن، وهو ما اعتمد عليه الفقهاء والمفسرون في تعريف التَّعقُّب من الناحية الاصطلاحية؛ حيث إن الفقهاء عرفوه بأنه: إصلاح ما حصل في القول أو العمل من خلل أو قصور أو فوات، مثل: استدرك نقص الصلاة بسجود السهو، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه. فهو يختص عندهم بالتدارك بمعنى فعل الشيء المتروك بعد محله، سواء كان المتروك عمدًا أو سهوًا[٤]، كما أنهم عرفوه بأنه: رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بأحد أدوات الاستدراك، وهي: بل، ولكن، وأدوات الاستثناء، أو مخالفة حكم ما بعده لما قبله، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو[٥].

في حين عرفه المفسرون بأنه: تعقُّب مفسر متأخر مفسرا متقدما في بعض آرائه المتعلقة بالتفسير، ويتبع ذلك المتعقب -غالبا- بالتصحيح والترجيح بما يراه المتأخر، وقد يرد المتعقِّب على المتعقَّب عليه، وقد لا يرد، أو هو اتباع المفسر قولا يذكره في بيان معنى القرآن بقول آخر يصلح خطأه، أو يكمل نقصه، أو يبين لبسه[٦].

وفي كل ما تقدم دلالة واضحة على أنَّ التَّعقُّب كان شائعًا بين العلماء، وواقعا ممارسًا بينهم، عبروا عنه في كتبهم ومصنفاتهم، واستخدموه كمصطلح متفق عليه

---

(١) تكملة المعاجم العربية ٢٤٧/٧.

(٢) نفسه ٢٤٨/٧.

(٣) معجم لغة الفقهاء ١٣٦/١.

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ٤٨١/٢.

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه ٤٥/٢، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ٤٩/٢.

(٦) استدراكات السلف في التفسير خلال القرون الثلاثة الأولى: ٩.

بينهم فيما كان فيه نظر من العالم في كلام غيره من أهل العلم، أو كلامه المتقدم تخطئة، أو استدراكا، أو ما جرى مجرى هذين الغرضين، ومع ذلك لم يُعْن أحدهم بوضع تعريف علمي له من الناحية الاصطلاحية، إلا أنه يمكننا من خلال ما تقدم أن نصوغ له تعريفًا اصطلاحيا، فنقول: إنه تتبع مقصود متعمد لعثرات السابق العلمية، وسقطاته، وأخطائه؛ لغرض معلوم أو مجهول.

وإن لم نقف على تعريف اصطلاحي للتَّعقُّب عند النحويين إلا أنه يمكننا من خلال تلك التعريفات أن نقول: إن التَّعقُّب النحوي هو: تتبع نحوي لآخر تتبعًا قصديًا، وطرح آرائه النحوية؛ للنقد، وتفنيدها؛ للرد عليها، احتجاجا بما يذهب إليه الأول، أو يوافق فيه باستعمال ألفاظ مخصوصة اطردت عند النحويين(١)، أو تعبير يوحي بضعف رأي ما(٢)؛ لتجليته، أو تجلية مذهب نحوي، أو جماعة.

وعليه فإن تعقُّب الإربلي للنحويين إنما هو تتبع لآرائهم النحوية، وتتبع لعثراتهم وسقطاتهم التي أخذها عليهم.

وثمة مصطلحات قد تبرز في هذا السياق، وقد تختلط في الاستعمال، كالاعتراضات، والاستدراكات، والمؤخذات، إلا أنها تختلف عن معنى التَّعقُّب الذي بينته.

فالاعتراضات تعني: مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما يباينه(٣).

---

(١) سبقت الإشارة إلى بعض هذه الألفاظ ص: ٢.

(٢) من ذلك ما ورد في تعقبه لتجويز بعض النحويين تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول المتأخر؛ حيث عبَّر عن تأويلهم لقول الشاعر:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم

بصيغة يُفهَم منها استضعافه وتمريضه بعد أن رجَّح مذهب الجمهور في منع جواز ذلك، فقال: "وأما قوله:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فالهاء فيه ضمير الجزاء، هذا هو الأجود، وقيل فيه: غيره". ينظر: المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي١/ ٣٧٣- ٣٧٤.

(٣) الكافية في الجدل: ٦٧.

وقيل: هو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده[1]، وقيل: حجة أو دليل يراد به استحالة مذهب أو رأي ما[2].

وغالبا ما يُستخدَم لفظ الاعتراض لدى شراح المتون؛ لأنه ليس من مفهومه التتبع القصدي للأخطاء والعثرات كالتعقبات، وإنما سبيله بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب، حتى وإن استدعى ذلك بيان خطأ في كلام المصنف.

وأما الاستدراكات: فهي إضافة أو زيادة إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، لعدم علم المصنف بها، أو أنها نتاج للبحث العلمي، والاستقراء الجيد، ومنها على سبيل المثال: استدراكات السيرافي على سيبويه، واستدراكات الزبيدي على سيبويه.

والمؤخذات: نحو من التَّعقُّبات والاستدراكات، فهي أشمل، ومنها مسائل الغلط للمبرد.

وقبل الشروع في دراسة مسائل البحث لا بدَّ من سرد تعريفي موجز بعَلَمَي الدراسة: (الجزولي، وقانونه في النحو)، و(الإربلي، وشرحه المسمى بالمنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي)، ونظرا لاختصاص الدراسة بالتَّعقُّبات فالاختصار في التعريف بهما وبكتابيهما هو المُتَّبَع في ذلك.

---

(١) الكافية في الجدل: ٦٧.

(٢) المعجم الفلسفي: ١٥.

التعريف بأبي موسى الجزولي

اسمه ومولده:

أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبَخْت بن عيسى بن يوماريلي الجُزولي البربري المراكشي اليَزدَكتني[1]، ويللبخت بفتح الياء واللام الأولى وسكون الثانية، وفتح الباء وسكون الخاء اسم بربري من يلا والبخت، ويلا عند المصامدة (وهم أهل سوس) بمعنى له أو عنده، فهو يعني صاحب البخت، أو ذا الحظ[2]. ويوماريلي بضم الياء وفتح الميم وكسر الراء، وهو اسم بريري أيضًا[3]، والجُزُولِي بضم الجيم والزاي وسكون الواو وبعدها لام منسوب إلى جُزولة، ويقال لها: (كُزولة)، وهو بطن من البربر[4].

ولد بإيداء وغرداء من جزولة سنة أربعين وخمسمائة، وعاش بمراكش وشاع ذكره فيها واشتهر أمره وعُرِف قدره، فتكاثر طلبة العلم عليه، وانثالوا من كل صوب.

رحل إلى المشرق للحج وطلب العلم، وحضر بمصر مجلس أبي محمد عبد الله ابن برّيّ النحوي اللغوي، وقد كان لا يحسن شيئا من النحو، فبحبه للعلم ومواظبته على طلبه لم يمر وقت طويل حتى فهم الطريقة، وتكلم فيها مع أربابها، وعكف على قراءة النحو عنده، ثم عاد إلى المغرب، فأقام بجزائر بني زغْنَا مدة سمع فيها من شيوخها أصول الفقه.

تُوفِّيَ في مدينة أزمور ليلة السبت الثالث عشر من شعبان عام سبعة وستمائة، أثناء قيامه بمهمة رسمية كلفه بها الخليفة الناصر[5].

---

(١) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤٨٨/٣- ٤٩٠، غاية النهاية في طبقات القراء ٦١١/٢، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢٣٦/٢، الأعلام ١٠٤/٥.

(٢) وفيات الأعيان ٤٩٠/٣، بغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(٣) وفيات الأعيان ٤٩٠/٣.

(٤) بغية الوعاة ٢٣٦/٢، الأعلام ١٠٤/٥.

(٥) أبو موسى الجزولي لأحمد الزواوي ص: ٤٨.

من شيوخه:

١- **أبو المحاسن:** مهلب بن حسن بن بركات بن علي بن غياث البهنسي المصري النحوي، يُدْعَى المهذب من أهل البهنسا إحدى كور مصر القبلية، قرأ النحو على جماعة منهم أحد شيوخ الجزولي، أبو محمد عبد الله بن برِّيّ، وهو آخر شيوخه، وقرأ الفقه، وكان قد تصدر بمصر لإقراء الأدب، وانتفع به جماعة من أولاد رؤسائها، وتأدب به ناس كثير في المدة القريبة، مات شابا، وكان عمره يوم موته اثنتين وأربعين سنة، وذلك في سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة(١).

٢- **ابن برِّيّ:** أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بن عبد الجبار بن برِّيّ المقدسي الأصل، المصري، الإمام المشهور في علم النحو، واللغة، والرواية والدراية، كان علامة عصره، وحافظ وقته، ونادرة دهره، ولم يكن للمصريين ممن تقدم أو تأخر مثله، أخذ علم العربية عن أبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني النحوي، وأبي طالب عبد الجبار بن محمد بن علي المعافري القرطبي، وغيرهما، وسمع الحديث على أبي صادق المديني، وأبي عبد الله الرازي، وغيرهما، واطلع على أكثر كلام العرب، وعُرِف بابن برِّيّ النحوي اللغوي الأديب، تُوفِّيَ بمصر سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وله من العمر ثلاث وثمانون سنة(٢).

٣- **أبو المنصور:** ظافر بن الحسين الأزدي الإسكندراني، ثم المصري، الفقيه المالكي، الأصولي، المتكلم، كان منتصبًا للإفادة والفتيا، وتولى بمصر تدريس المدرسة المجاورة لجامع العتيق مدة طويلة، وتخرج به جماعة من الشافعية والمالكية، وانتفع به خلق كثير؛ فقد كان من كبار العلماء في عصره، تُوفِّيَ بمصر سنة سبع وتسعين وخمسمائة(٣).

---

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٣٣/٣ - ٣٣٤، بغية الوعاة ٣٠٣/٢.

(٢) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٥١٠/٤، إنباه الرواة ١١٠/٢- ١١١، وفيات الأعيان ١٠٨/٣- ١٠٩، بغية الوعاة ٣٤/٢، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤٥٠/٦، الأعلام ٧٣/٤.

(٣) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٨٧/٢، وفيات الأعيان ٣٢٤/٧، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ١٢/ ١٠٩٨، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٤٥٤/١، شذرات الذهب ٥٣٧/٦.

٤- **أبو الطاهر:** إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي المالكي، عالم بالقراءات، نحوي، قرأ العربية، ونظَّر في التفسير، ودرّس وأفاد، وقد تصدَّر بالجامع الظافري بالقاهرة مدة، كان ورعًا، صالحًا، زاهدًا، كثير الفضائل، يعيش من كسبه، وكان من سادات المصريين وعلمائهم ونبلائهم، سمع الحديث من عبد الله بن برّيّ وغيره، وروى عنه الحافظ المنذري، تُوفِّيَ سنة ثلاث وعشرين وستمائة(١).

من تلاميذه:

١- أبو زكريا يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي، يُعرَف بزين الدين، ناظم الأرجوزة المهذبة في النحو الموسومة بالدرة الألفية في علم العربية، ولد سنة أربع وستين وخمسمائة، وتُوفِّيَ سنة عشرين وستمائة(٢).

٢- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو علي الشلوبين الأزدي، المعروف بالشَّلوبين، إمام عصره في العربية بلا مدافع، وكان ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعا في التعليم ناضجا، من كتبه: القوانين في علم العربية ومختصره التوطئة، وله شرحان على الجزولية في النحو كبير وصغير، ولد في إشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وتُوفِّيَ سنة خمس وأربعين وستمائة(٣).

ولـه مصنفات في النحو أشهرها(٤): تنبيهات وتعليقات على الكتاب لسيبويه، وشرح إيضاح الفارسي جملة وشرح شواهده مفردة، وشرح على أصول ابن السراج، وأمال في النحو.

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧٣٥/١٣، بغية الوعاة ٤٤٨/١، الأعلام ٣١٦/١.

(٢) إنباه الرواة ٣٢٩/٩.

(٣) ينظر ترجمته في: معجم البلدان ٢٩٠/٥، إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وفيات الأعيان ١٢٣/٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، الأعلام ٢٢٤/٥.

(٤) ينظر: الأعلام ٢٨٨/٥.

المقدمة الجزولية

انتهج الجزولي في مقدمته طريقة تتجه إلى إخضاع النحو للقياس العقلي، وتعليل قواعده وأحكامه، كما تعلل قواعد المنطق وأحكامه، وبعد عن الاستشهاد، واقتصر في معظم الأبواب على سرد قواعد النحويين في إيراد شاهد واحد، وذلك قصدا للاختصار، ولأنه أراد أن يُخضِعَ ما لديه من النحو للمنطق لمعرفته به؛ ليتعلق الناس بالنحو تعلقهم بالمنطق(١)، وتظهر استعانته بالمنطق في ناحيتين(٢):

الأولى: اختصاره الواضح في التأليف.

الثانية: وضع بعض الأبواب كأنها حدود منطقية صيغت بها بعض الحدود والتعاريف والقضايا الكلية التي تنطبق على الأحكام الجزئية.

وعمد الجزولي في مقدمته إلى طريقة بعض أوائل النحويين الذين كانوا يميلون إلى تعليل بعض قواعد النحو، والنظر إليه على أنه علم ذو قوانين محكمة، فتوسع فيها ومزجها بشيء من المنطق، وكان همه الأكبر أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم في أقل ما يمكن من الألفاظ، فبلغ إلى مراده من ذلك وأوفى عليه(٣).

كما خلت مقدمته من التطبيق؛ إذ هي أحكام متتابعة متلاحقة، ولا شيء يوضح هذه الأحكام من الأمثلة والشواهد التي درج النحويون على إيرادها وتوضيح المراد بها، حتى إنهم يقولون بالمثال يتضح المقال، وليس بالمقدمة تطبيق من هذا القبيل إلا في مواضع قليلة جدا، وذلك ما حدا ببعض المُعتَنين بها إلى أن يضعوا لها أمثلة، وهي بالأمثلة المطلوبة والشواهد قد تبلغ ضعف عدد أوراقها ولكنها مع ذلك بالنظر إلى ما احتوته من المعلومات والفوائد النحوية تبقى مركزة تركيزا تفوق به كثيرا من المطولات في هذا العلم(٤).

---

(١) مقدمة تحقيق المقدمة الجزولية في النحو: ٦٧ ـ ٧١.

(٢) السابق:٧١.

(٣) السابق:٦٠.

(٤) السابق: ٦٢.

ومما قيل فيها ما قاله ابن خلكان في ترجمة الجزولي: "وكان إماما في النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه، وصنَّف فيه المقدمة التي سماها (القانون)، ولقد أتى فيها بالعجائب وهي في غاية الإيجاز، مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يُسبَق إلى مثلها، واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها، ومنهم من وضع لها أمثلة، ومع هذا كله لا تُفْهَم حقيقتها، وأكثر النحويين يعترفون بقصور أفهامهم في إدراك مراده منها، فإنها كلها رموز وإشارات، ولقد سمعت بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته، وهو يقول: أنا ما أعرف هذه المقدمة وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو، وبالجملة فإنه قد أبدع فيها"(١).

وقال القفطي: "وقد عُني الناس بشرح هذه المقدمة، فممن شرحها صديقنا هذا المعلم -يعني اللورقي- وأجاد، وشرحها أبو علي الشلوبين نزيل إشبيلية ونحويُّها ولم يطل"(٢).

وقال السيوطي: "وله المقدمة المشهورة وهي حواش على الجمل للزجاجي، وقال بعضهم: ليس فيها نحو، وإنما هي منطق؛ لحدودها وصناعتها العقلية"(٣).

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨.

(٣) بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

التعريف بابن جعفر الإربلي

اسمه وعصره وموطنه:

إنَّ جهل المصـــادر التاريخية والتراجم الأدبية بســيرة ابن جعفر الإربلي قد خيم بظلاله على كل ما من شـــأنه التعريف به؛ حيث إن مُحَقِّقَي كتاب المنهاج الجلي في شـرح القانون الجزولي[١] لم يقفا على ترجمة لابن جعفر الإربلي، ولم يقفا على جانب من جوانب حياته -مولده، أو نشـــأته، أو حياته العلمية، أو شـــيوخه، أو تلاميذه، أو وفاته- في كتب التراجم، والسِّير، والطبقات، ولا حتى في كتب تاريخ البلدان أو تاريخ بغداد باعتبار أن اسـمه انتهى بالإربلي نسـبة إلى مدينة (إربل) بالعراق. وكل ما ذُكِر عنه أنه من شراح المقدمة الجزولية، وأن اسمه رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي في كتاب (كشف الظنون)[٢].

وكان هذا من الصعوبات التي واجهت محقِّقَي كتابه، إلا أنهما استرشدا من خلال نســـخ المخطوط إلى ترجمة له، فذكرا أن اســـمه رضـــي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر[٣]، بزيادة أحمد، وبدون الإربلي الذي زاده حاجي خليفة[٤].

واســـترشـــدا -كذلك من خلالها- إلى عصـــره وموطنه[٥]؛ حيث إن إحدى نســـخ الكتاب الخطية -وهي نســـخة (لا له لي)- قد أُثْبِت في آخرها ما يفيد أنها نُسِـــخَتْ قبل سنة أربع وخمسين وستمائة، مع أنها ليست بنسخة المؤلف ولا منسوخة عنها، وهذا يدلُّ على أن الشـارح قد تُوفِّيَ قبل هذا التاريخ بسـنوات ليسـت بالقليلة. ويؤكد هذا أن الشارح -في باب القسم في الكتاب- ذكر أحد شيوخه[٦]، وهو علاء الدين أبو الحسين

---

(١) قام بتحقيق الجزء الأول من أول الكتاب -من باب الكلام إلى نهاية باب الفصل- عبد الرحمن الخضيري في جامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤١١هـ، وحقق الجزء الثاني -من بداية باب النداء إلى نهاية باب المذكر والمؤنث- عبد الله بن محمد المنصور من الجامعة نفسها سنة ١٤١٩هـ.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٨٠٠/٢.

(٣) تحقيق المنهاج الجلي ١/ ١٧، ١١/٢.

(٤) كشف الظنون ١٨٠٠/٢.

(٥) تحقيق المنهاج الجلي ١٨/١، ١١/٢.

(٦) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي٨٧٠/١.

علي بن منصـــور بن عبيد الله اللغوي، وهذا عاش -كما تذكر المصـــادر- في الفترة الواقعة بين (٥٤٧-٦٢٢هـ)[١].

ومعلوم أن الأخذ من المشايخ -ولا سيما في المسائل المتعمقة- إنما يكون في سن تساعد على الطلب والتلقي بالنسبة إلى الطالب، وعلى البذل والعطاء بلا مشقة بالنسبة إلى الشيخ، فإذا بنينا على ذلك أنه آنذاك كان في سنٍّ مقاربة للعشرين على الأقل، وأن شـيخه كان في سـنٍّ مقاربة للسـتين على الأكثر ظهر لنا أنَّ ابن جعفر كان في مطلع القرن السابع قد تجاوز العشرين من عمره على الأقل.

وهذا يعطي دلالة واضحة عن عصر ابن جعفر الإربلي وأنه عاش في الفترة من منتصـف القرن السـادس إلى قبل منتصـف القرن السـابع الهجريين، كما يعطي دلالة على موطنه؛ فقد ذكر القفطي أن شـيخه هذا بغدادي المولد والدار[٢]، وذكر السـيوطي أنه مقيم بالنظامية في بغداد[٣]، ويؤيد هذا ما زاده حاجي خليفة في اسمه؛ إذ إن تسميته بالإربلي تؤذن بأن مولده ونشأته وعائلته كانت في (إربل)، وأنه قضى طرفا من حياته في طلب العلم والتحصيل في بغداد مقام شيخه.

ومن كل ما سبق يتضح أن مقام ابن جعفر كان في العراق متنقلا بين مدنها، ولا سيما ما كان منها مجاورا لفارس، بدليل إشـارته إلى لغة الفرس وحروفها ومخارجها في كتابه[٤].

مذهبه ومعتقده:

أما مذهبه ومعتقده فيتضح لقارئ كتابه أنه من أتباع المذهب الشيعي؛ إذ دائما ما يطلق عبارة السـلام عليه، وأحيانا الصـلاة والسـلام عليه إذا مـــرَّ ذكر علي بن أبي طالب أو فاطمة رضـي الله عنهما[٥]. وفي المقـــابل فـــإنه إذا مرَّ ذكر غيرهما من

---

(١) ينظر: ذيل تاريخ بغداد ١٢٨/٤، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٢١/٢، الوافي بالوفيات ٧٦/٧، بغية الوعاة ٢٠٧/٢.

(٢) إنباه الرواة ٣٢١/٢.

(٣) بغية الوعاة ٢٠٧/٢.

(٤) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٢٤٥/١، ٢٤٦.

(٥) السابق ١/ ٥٦٤، ٦٢٥، ٦٥٣، ٧١٤، ٨٠١.

الصحابـــة -رضي الله عنهم- فإنه لا يُتبِع اسمه بشيء[1]، ليس الترضي فقط؛ بل حتى التَّرحم، كما أنه عند الصـلاة على النبي -صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ- يقول: صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فيقتصر على قوله: (وآله) دون أن يقول: وصحبه[2].

وقد يؤيد القول بتشيعه أنه يحرص على الاستكثار من ذكر علي -رضي الله عنه- في أمثلته، ومن ذلك قوله في أمثلة المبتدأ والخبر: الشجاعة في علي عليه السلام، كما أنه يســتشــهد بشــعره -رضــي الله عنه-[3] وبالأحاديث التي تشــير إليه أو إلى أهل البيت[4].

ومن ناحية أخرى نجده يورد في الكتاب ما يشـــعر باعتزاليته، وذلك أنه في الحديث عن النعت يقول: "... وصفات القديم سبحانه كلها صفات مدح وكمال وجلال وإكرام، لا صـفات تمييز وفرق ..."[5]، فإطلاقه (القديم) على (الله) -سبحانه وتعالى- من معتقدات المعتزلة المتفق عليها بين جميع فرقهم، وهو القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أَخَصُّ وصف ذاته"[6].

وهذا يدل على أنه من فرقة الزيدية، وهم أتباع زيد بن الحســين بن علي بن أبي طالب -رضـــي الله عنهم- فإنهم مع تشـــيعهم أخذوا بمبادئ الاعتزال، جاء في المِلل والنِّحَل[7] أن زيدا بن علي أراد أن يُحَصِّـــل الأصـــول والفروع حتى يتحلى بالعلم، فتتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الألثغ رأس المعتزلة ورئيسهم ... فاقتبس منه الاعتزال، وصار أصحابه كلهم معتزلة.

---

(١) المنهاج الجلي ١١٥/٢، ٢٤٠.

(٢) السابق ١٠٤/١، ١٠٥.

(٣) السابق ٥٦٤/١.

(٤) السابق ٦٥٣/١.

(٥) السابق ٤١٨/١.

(٦) الملل والنحل ٤٣/١-٤٤.

(٧) السابق ٤٥/١.

علمه ومكانته:

وأما علمه ومكانته فيشهد له هذا الكتاب الموسوعة الذي استوفى فيه مسائله بكل ما يتصل بها من الاستشهاد والتعليل، مع ذكر كل ما يتعلق بها من جزيئات ولو كانت صغيرة أو غير شائعة في كتب النحو. وهذا دليل على أن ابن جعفر كان طويل الباع في علم النحو؛ بل من الأئمة فيه مع أنه لم يكن منصرفا إليه، ولم يكن في مقدمة اهتماماته، بدليل قوله في مقدمته: "ثم راجعت نفسي فوجدتها -مع نزارة بضاعتي من هذا العلم وقلة انشغالي به- طامعة في كشف معانيه ومشكلاته"(١)، والعلوم الأخرى التي شغلته هي العلوم الشرعية، ولا سيما الفقه؛ فقد عبَّر عن بعض الأحكام النحوية بعبارات الفقهاء وأساليبهم، ففي الحديث عن إضمار (أن) الناصبة للمضارع وجوبا يقول عن هذا العامل: "إن إظهاره شريعة منسوخة"(٢)، وكذا في حذف عامل المصدر(٣)، ويؤيد ذلك أنه يُتْبع مثال النحويين المشهور (له صوتٌ صوتُ الحمار) بقوله: (له علمٌ عِلْمُ الفقهاء)(٤).

لقد كان ابن جعفر ذا اطلاع واسع في العلوم الشرعية من قراءات وتفسير وفقه، وفِي علوم العربية -غير النحو- من لغة وعروض وقافية وشعر، وغير ذلك من علم المنطق والحساب. ومن يظن أن هذا مبالغة أو استكثار فدونه المنهاج يتفحصه ثم يقرر. ولولا أن ميدان الدراسة الخلافات النحوية لاسترسلت في الاستشهاد بما يؤكد ذلك، وقد كفاني محققا الكتاب مؤونة ذلك، فليُنْظَر ثَمَّ.

شيوخه:

إذا كانت كتب التراجم والسير والطبقات قد ضنّت بصفحاتها عن الترجمة لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الإربلي فمما لا شك فيه أنه لم يُنَص فيها على أنه تتلمذ على يد زيد، أو تتلمذ على يده عمرو؛ ولذلك لم يُعْرَفْ من شيوخه إلا واحد

---

(١) مقدمة الشارح ١٠٥/١.

(٢) المنهاج الجلي ٢٧٧/١، ٢٩١، ٦٥٧.

(٣) السابق ١٥٣/٢.

(٤) السابق ١٥٦/٢.

ذكره هو في كتابه هذا قبل إيراده أحد الشواهد الشعرية في باب القسم بقوله: "أنشدنيه شيخنا علاء الدين أبو الحسن علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي رحمه الله"[١].

واســـمه فيما تُرجم له هو: علي بن منصـــور بن عبيد الله الخطيبي، المعروف بالأجل اللغوي، أبو علي الأصـبهاني الأصـل البغدادي المولد والمنشـأ. قيل عنه: إنه عالم فاضـــل لغوي فَقِيه، كاتب مقيم بالنظامية، قرأ اللغة على ابن العصـــار وأبي البركات الأنباري، وغيرهما، وتفقه في اللغة؛ فقد حفظ المجمل لابن فارس، وقرأه على عبد الرحيم بن العصـار، وحفظ إصـلاح المنطق، وحفظ غير ذلك من كتب اللغة والنحو والفقه، وطالع أكثر كتب الأدب، وكان قد ســـمع الحديث من عمه أبي حنيفة محمد بن عبد الله الخطيبي الأصـــبهاني لما قدم بغداد حاجا، كما أنه كان يحفظ الكثير من الأخبار والأشعار، ممتع المحاضرة، إلا أنه لا يتصدى للإقراء، ولو جلس له لأحيا علوم الأدب، وضُـرِبت إليه آباط الإبل، وُلِد سـنة سـبع أو تسـع وأربعين وخمسـمائة ببغداد، وتُوفِّيَ سنة اثنتين وعشرين وستمائة[٢].

آثار ابن جعفر:

لم تذكر كتب التراجم والســـير والطبقات شـــيئا من آثار ابن جعفر إلا ما أورده حاجي خليفة أنه من شراح الجزولية، ولم يحدد لنا اسم كتابه (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي)؛ بل إنه وَهِمَ في نســـبة الكتاب إلى ابن مالك[٣]، كما وهم غيره في ذلك[٤].

منهج ابن جعفر الإربلي في كتابه:

إن كتاب (المنهاج الجلي في شـــرح القانون الجزولي) يُعَدُّ من أوفى الشـــروح للمقدمة الجزولية؛ إذ حرص فيه الإربلي على الاسـتيفاء والتفصـيل في كل ما يعرض له من مباحث أو مسـائل، فلا يترك جانبا من الجوانب إلا بعد أن يسـتوفي ما يتعلق به

---

(١) المنهاج الجلي ٨٧٠/١.

(٢) ينظر: ذيل تاريخ بغداد ١٢٨/٤، إنباه الرواة ٣٢١/٢، الوافي بالوفيات ٧٦/٧، بغية الوعاة ٢٠٧/٢.

(٣) كشف الظنون ١٨٠٠/٢.

(٤) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ١٤/٢.

من أحكام أو قيود أو غيرها، مع العناية بالتمثيل والاستشهاد والتعليل إن اقتضى المقام ذلك، وذكر الآراء المخالفة إن وُجِدَتْ، مع ردها بالحجة والتعليل، حتى جاء هذا الشرح أشبه بموسوعة نحوية وافية بما قد يخلو منه كثير من الكتب من جزئيات بعض المسائل ودقائقها، ونحو ذلك مما لا نكاد نجد مثله إلا في المطولات. أضف إلى ذلك أن ابن جعفر جمع في هذا الشرح الأشياء المتناسبة في موضع واحد مع الغوص على الأشياء الدقيقة التي يحتاج الدارس إلى وقت وجهد للوصول إليها، لمَّا تابع الجزولي - صاحب المتن- على ترتيبه الذي لم يتبع فيه ما تواضع النحويون عليه من ترتيب لأبواب النحو في مصنفاتهم، وكان مع ذلك يعتذر للجزولي أحيانا، ويعترض عليه أحيانا، وقد يصل ذلك الاعتراض في بعض الأحيان إلى الانتقاد.

وقد وضح الإربلي في مقدمة كتابه الأسباب التي دفعته إلى شرح كتاب (القانون في النحو)، وهي أربعة[1]:

الأول: أنه وجد هذا الكتاب مع صغر حجمه كثير العلم، مُسْتَعْصيًا على الفهم، مع أنه مشتمل على لباب الأدب وسر كلام العرب، متضمن للنكت الغريبة واللطائف العجيبة التي خلت منها أكثر شروح النحو ومبسوطاته، ولم توجد في شيء من فصوص مختصراته.

الثاني: أنه رأى أكثر أهل عصره مائلين إلى حفظه واختياره، مؤثرين الاطلاع على حقائقه وأسراره، والوقوف على دقائقه وأغواره.

الثالث: أنه رأى أكثر أهل عصره يعجزون عن فهمه والوصول إليه، فضلا عن كشفه والكلام عليه، حتى ظن بعضهم به أنه منطق أو أن أكثره منطق، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقي سوى فُصَيل نزر في أوله، وربما وُجِد مثله في كثير من كتب العربية.

الرابع: أنه -أي الشارح- كان قد أكثر من تتبع ألفاظه ونصوصه، والتفكير في معانيه وفصوصه، ثم راجع نفسه فوجدها -مع نزارة بضاعته من هذا العلم وقلة

(١) مقدمة الشارح ١/ ١٠٤-١٠٥.

انشغاله به- طامعة في كشف معانيه ومشكلاته، وإيضاح غوامضه ومبهماته، فأقبل على شرحه.

وفي هذا الشرح رسم لنفسه منهجا ينتهجه فيه، فقال: "فأقبلت على شرحه شرحا مقصورا على حلِّه، منطبقا عليه، مغنيا لمن أراد الوصول إليه، وأضفت إلى ذلك من النكت المنتخبة، والتعليلات المناسبة المستحسنة ما يلائم الكتاب ويليق ضمه إليه، وإن كان لا يتوقف انحلال مشكله عليه، فتلخص الشرح وترتب، وتنقَّح وتهذَّب، سالما من التطويل الممل والاختصار المخل"(١).

والتزم طريقة واحدة في شرح نص الجزولية، فقد كان يأتي به بعد كلمة قال، ثم يورد نص الباب كاملا، وهذا هو الغالب في الأبواب القصيرة.

والغالب أنه يورد جزءا من النص يختلف طولا وقصرا، ثم يتبعه بكلمة أقول، وهي بدء شرحه لنص الجزولية.

وقد يسبق الشرح بتمهيد، أو مقدمة، وأحيانا بتعريفه للباب في اللغة، واصطلاح النحويين، وقد يورد نص الجزولية من غير شرح، ويتبعه بقوله: وهذا ظاهر، أو قد مرَّ بيانه، أو أن هذا الفصل قد تضمنه اعتضاد الفصل الذي قبله من كلام المصنف، وشرحه -أيضا- قد تضمن شرحه، وقد يزيد على ما ذكر المصنف، كما أنه أكثر من الاستدراك عليه بقوله: وههنا تنبيه، أو تنبيهان، أو ثلاثة، أو أربعة، أو قوله: بقي هنا بحث، أو لنختم ببحث، أو بحثين، واهتم باستقصاء تقسيمات الموضوع، وإن لم يكن لبعضها ورود، رجوعا منه إلى ما يقتضيه المنطق. كما أنه يرجع إلى القياس للاعتضاد به في رد بعض ما يذكره من وجوه.

وقد جاء الكتاب زاخرًا بقدر كبير من الشواهد بجميع أنواعها، إلا أنَّ أكثرها كان من الآيات القرآنية، أو الأبيات الشعرية، والقليل كان من الحديث أو الأثر، وأكثر منهما أقوال العرب وأمثالهم.

والجدير بالذكر أنه لم يقتصر على الشواهد التي سُبِق إليها والمنتشرة في كتب سابقيه من علماء النحو واللغة وغيرهم؛ بل تجاوز ذلك إلى الاستشهاد ببعض

---

(١) مقدمة الشارح ١٠٥/١.

القراءات غير المشـهورة، والاسـتشـهاد بأبيات أخذها هو مباشـرة من كتب الشـعر والأدب كالمفضـليات، والأصـمعيات، والحماسـة لأبي تمام، وأمالي القالي، وعيون الأخبار، وغيرها من دواوين الشعراء، وكتب اللغة والمعاجم.

تعقباته للنحويين وأثرها في إبراز شخصيته:

عُنِيَ الإربلي في هذا الشـرح عناية واضـحة بذكر الآراء والمذاهب فيما يتناوله من مسـائل وأحكام في كثير من أبواب الكتاب ومباحثه، والإشـارة إلى ما في بعضـها من خلافات بين النحويين، ورد قول بعضـهم بقول أحد النحويين. وقد كان يقتصـر أحيانا على ذكر رأي البصريين دون الإشارة إلى ما في المسألة من آراء أخرى، كما أنـه حرص على الترجيح بين الآراء التي يوردهـا غـالبـا، وأكثر الآراء التي كـان يرجحها أو يميل اليها كانت آراء بصـرية أو لبعض البصـريين، وبالمقابل كان يؤيد الكوفيين في بعض آرائهم، ويضـعِّف بعض الآراء البصـرية، ولو كان للخليل أو سـيبويه الذي اتضـح من خلال الشـرح اعتداده به، حتى في رد ما لا يرتضـيه من الآراء.

وكان أسـلوبه في كتابه أَمْيَل الى الوضـوح والسـلاسـة والسـهولة؛ فقد اجتهد في اختيار الألفاظ الخالية من الغرابة، والبعد عن العبارات والتراكيب الغامضـة، وتجنب التعقيدات اللفظية.

ومما يميز أسـلوبه -أيضـا- تعقباته للنحويين السـابقين بصـيغ عديدة للوصـول إلى الرأي القوي المقنع بالحجة والدليل.

ومن صـيغ التعقب الواردة في الكتاب: وهذا فاسـد، وهذا غلط، وهذا باطل، وهذا مما لا دليل عليه، ويبطل بكذا، ويبطله كذا، وهو على خلاف اصـطلاح النحويين، والجمهور على خلافه، والحق يأباه، وهو ضـعيف، ويرده كذا، وليسـت هذه العبارة عبارة أصحابنا البصريين، وليس هذا قول أصحابنا.

وقد سـاعد كل هذا في إبراز شـخصـية ابن جعفر، واعتداده بنفسـه فيما يذكر من مسـائل وقواعد، أو فيما يَرُدُّ من الآراء، مُعْتَدًّا بمذهب البصـريين عادّا نفسـه واحدا منهم، وقد جاء كتابه موسوعيا ومرجعا مستوفيا شاملا لمباحث النحو وفصوله.

الفصل الأول

تعقبات الإربلي للنحويين في مسائل الأسمـاء

١- الخلاف في معنى (ما) التعجبية.

٢- الخلاف في فتحة الممنوع من الصرف وكسرة المجموع بالألف والتاء الزائدتين.

٣- تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول.

٤- موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقترن بـ (أل).

٥- حكم المعمول الظاهر لاسم الفاعل المقترن بـ (أل).

٦- ياء (تفعلين) بين الحرفية والاسمية.

٧- إعمال الوصف عمل فعله من غير اعتماد.

٨- إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الكل من الكل.

الخلاف في معنى (ما) التعجبية

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "اختلف الرجلان في (ما) هذه، فذهب صاحب الكتاب إلى أنها نكرة بمعنى (شيء)، ولا صفة لها، كما أنها في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] كذلك، أي: فنعم شيئا هي، وذهب أبو الحسن إلى أنها موصولة بمعنى (الذي)، ومذهب سيبويه أليق بباب التعجب؛ إذ التعجب باب إبهام، لا باب إيضاح وبيان، والإبهام بابه النكرة لا الموصول؛ إذ الصلة مُوَضِّحَة مُعَرِّفَة.

ثم إنهما بعد ذلك اتفقا على أن موضعها رفع بالابتداء، غير أن سيبويه يجعل (أفعل) بعدها خبرها، وفيه ضميرها، والتقدير عنده: شيء أحسن زيدا، أي: صَيَّره حسنا، فالهمزة فيه للنقل، وأبو الحسن يجعل (أفعل) صلتها، وعائدها ضمير الفاعل المستتر فيه، ويقدِّر الخبر محذوفا، أي: الذي أحسن زيدا كذا، ولا يظهر هذا المحذوف استغناء عن ذكره بالعلم به، وسيبويه مستغن عن هذا الحذف والتقدير، فيترجح مذهبه أيضا من هذا الوجه"[2].

ملخص التَّعقُّب:

تعقَّب ابن جعفر الإربلي رأي الأخفش فيما ذهب إليه في معنى (ما) التعجبية، وفي إعراب ما بعدها، مرجحا مذهب سيبويه على مذهب الأخفش؛ لمناسبة قول سيبويه باب التعجب بما فيه من إرادة الإبهام وانعدام الوضوح والبيان، والاستغناء عن تقدير محذوف في الكلام.

الدراسة:

من صيغ التعجب (ما أفعله)، نحو: ما أحسن زيدا، وقد اتفق النحويون على أن (ما) في موضع رفع على الابتداء[3]، وقد رُوِي عن الكسائي أنها لا موضع لها من

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٩٦٨/١.

(٣) المقتضب ١٧٣/٤، الأصول في النحو ٩٩/١، الإيضاح العضدي: ٨٩، التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٩/١، اللمع في العربية: ١٣٦، إعراب القرآن لابن سيده ٣٦٣/١، شرح المقدمة المحسبة=

الإعراب[1]، إلا أنهم اختلفوا في معناها، وفي موضع ما بعدها على نحو أدى إلى تعدد الآراء في ذلك على النحو التالي:

الأول: أنها اسم مُنَكَّر تام بمعنى شيء، غير موصول ولا موصوف، والجملة بعدها في موضع الخبر عنها، والتقدير: شيء أحسن زيدا، إلا أنه دخله معنى التعجب.

وهو مذهب سيبويه الذي وافق فيه أستاذه الخليل، وعليه جمهور البصريين[2]، قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله)، ودخله معنى التعجب ... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب: (إني مما أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسما، ومثل ذلك غسلته غسلا نعما، أي: نعم الغسل"[3].

=١٣٨/١، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٨، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، البديع في علم العربية ٤٩٧/١، المقدمة الجزولية في النحو: ١٥٦، توجيه اللمع: ٣٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢١/٤، شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك: ٣٢٦، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥١/٣، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٥٦٠/١، شرح ابن عقيل ٢٢٠/١.

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٠٦٥/٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٥/٢، شرح التصريح على التوضيح ٥٨/٢.

(٢) الأصول في النحو ٩٩/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٤/١، الإيضاح العضدي: ٨٩، إعراب القرآن لابن سيده ٣٦٣/١، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٨، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، المرتجل في شرح الجمل: ١٤٦، البديع في علم العربية ٤٩٧/١، توجيه اللمع: ٣٨٢، الكافية في علم النحو: ٤٩، شرح المفصل ٤٢١/٤، شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، شرح التسهيل ٣١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٤، شرح ابن الناظم: ٣٢٦، الكناش في فني النحو والصرف ٥١/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٠/١٠، ١٨٣، ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٣٧، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٥/٢، أوضح المسالك ٢٥١/٣، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٢٢، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٩٢، شرح ابن عقيل ١٤٨/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٣/٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٣٦/٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/٢، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٦١/١، ٣٨١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٦٣/٢، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

(٣) الكتاب ٧٢/١ - ٧٣.

وهذا الرأي هو الذي احتج له ابن جعفر الإربلي، واختاره لمناسبته باب التعجب، كما اختاره غيره من أئمة النحويين، كأبي العباس المبرد[١]، وأبي بكر بن السراج[٢]، وأبي سعيد السيرافي[٣]، وأبي علي الفارسي[٤]، وأبي الحسن الرماني[٥]، وأبي الفتح عثمان بن جني[٦]، وابن بابشاذ [٧]، وابن الشجري[٨]، وابن الخشاب[٩]، وأبي البركات الأنباري[١٠]، وأبي البقاء العكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن مالك[١٣]، وأبي حيان الأندلسي[١٤]، والمرادي[١٥]، وناظر الجيش[١٦]، والعيني[١٧]، والأزهري[١٨]، وشيخ زاده[١٩].

والجدير بالذكر أن ثعلبا من الكوفيين قال بقول سيبويه والبصريين[٢٠]، كما أن الأخفش نفسه الذي تعددت آراؤه في هذه المسألة، مستبعدا أن تكون (ما) التعجبية هنا

---

(١) المقتضب ٤/ ١٧٣.

(٢) الأصول في النحو ٩٩/١.

(٣) شرحه لكتاب سيبويه ٣٥٤/١.

(٤) الإيضاح العضدي: ٨٩، التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٩/١.

(٥) منازل الحروف: ٣٦.

(٦) اللمع في العربية: ١٣٦.

(٧) شرح المقدمة المحسبة ٣٧٩/٢.

(٨) أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٩) المرتجل في شرح الجمل: ١٤٧.

(١٠) أسرار العربية: ١١٥.

(١١) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١.

(١٢) شرح المفصل ٤٢١/٤.

(١٣) شرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢، شرح التسهيل ٣١/٣.

(١٤) التذييل والتكميل ١٨٣/١٠.

(١٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٥/٢.

(١٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٣/٦.

(١٧) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٦١/١.

(١٨) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٢.

(١٩) شرح قواعد الإعراب: ١٥٩

(٢٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٤/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٤٦/٤.

اسما تاما غير استفهام ولا جزاء قال بقولهم[1]، وصريح كلامه في كتابه معاني القرآن يدل على نسبة هذا القول له، وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[2]؛ حيث قال: "(ما) ههنا اسم ليست له صلة؛ لأنك إن جعلت (يعظكم به) صلة لـ (ما) صار كقولك: (إن الله نعم الشيء أو نعم شيئا)، فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل (ما) اسما وحدها كما تقول: (غسلته غسلا نعما)، تريد به: نعم غسلا. فإن قيل: كيف تكون (ما) اسما وحدها وهي لا يُتَكَلَّم بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة (يا أيها الرجل)؛ لأن (أي) ههنا اسم ولا يُتَكَلَّم به وحده حتى يوصف، فصار مثل الموصوف ههنا؛ لأنك إذا قلت: (غسلته غسلا نعما) فإنما تريد المبالغة والجودة، فاستغنى بهذا حتى تكلم به وحده. ومثل (ما أحسن زيدا) (ما) ههنا وحدها اسم، وقوله: (إني مما أن أصنع كذا وكذا) (ما) هنا وحدها اسم، كأنه قال: (إني من الأمر) أو (من أمر صنيعي كذا وكذا)"[3].

فقد جعل أبو الحسن (ما) التعجبية هنا اسما وحدها، مستغنية بنفسها عن الاحتياج إلى الصلة أو الوصف؛ لأنها نكرة تامة، وما تبقى إلا جعل الجملة بعدها خبرا عنها، وهو القول الذي احتج له البصريون بما يلي:

١- مجيء (ما) تامة خبرية خالية من صفة وصلة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[4].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣٩/١، المرتجل في شرح الجمل: ١٤٧، شرح التسهيل ٣١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤، ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤، توضيح المقاصد ٨٨٧/٢، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٣٧، مغني اللبيب: ٣٩٢، التذييل والتكميل ١٨٣/١٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٤/٦، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٣) معاني القرآن له ٣٩/١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

والتقدير: فنعم شـــيئا هي[1]، فكذلك (ما) التعجبية في نحو (ما أحســـن زيدا)[2]؛ إذ إنها لما أُريد بها الإبهام جُعِلَت بغير صلة ولا صفة؛ لأنها لو وصفت أو وصلت لكان الأمر معلوما[3].

ويؤكد أنها اســم نكرة تامة خالية من الوصــف والصــلة أنه لها نظائر في كلام العرب في نحو قولهم: (غسلته غسـلا نعما)، أي: نعم الغسـل، وقولهم: (إني مما أن أصـنع)، أي: من الأمر أن أصـنع، لكنها في باب (نعم) لا تكون نكرة كما هي هنا نكرة لزم لفظها التعجب[4].

وهذا ما استدل به سيبويه والأخفش للتنظير لكون (ما) في التعجب اسما وحدها خاليا من الصلة والصفة.

٢- أن التعجب موضعه، والمقصود منه الإبهام، والبعد عن الوضوح والبيان[5]؛ إذ إن قصـــد المُتَعَجِّب الإعلام بأن المتعَجَّب منه ذو مزية إدراكها جلي، وســـبب الاختصـاص بها خفي، فاستحقت الجملة المُعَبَّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصـــة؛ ليحصـــل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصـــل بإيقاع (أفعل) على المُتَعَجَّب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصـــا، فيتعين كون الثاني مقتضـــيا

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٢/٣، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٢، أمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢، البديع في علم العربية ٤٩٣/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٤، شرح المفصل ٣٩٨/٤، ٤٢١، شرح الكافية الشافية ١١١١/٢، شرح الرضي على الكافية ٥٢/٣.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ١٨٦، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٤، شرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢، شرح التسهيل ٢١٨/١، الكناش في فني النحو والصرف ٢٧١/٢، ارتشاف الضرب ١٠٣٥/٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٥٢٣/٤-٥٢٤، همع الهوامع ٣٥٤/١.

(٣) شرح المفصل٤٢١/٤، التذييل والتكميل ١٨٠/١٠.

(٤) الكتاب٧٣/١، معاني القرآن للأخفش٣٩/١، المقتضب٢٤٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٥٦/٣-٣٥٧، شرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢، ١١١٣، التذييل والتكميل١٢/٣، الارتشاف ١٠٣٥/٢، شرح قطر الندى: ٣٢١، المغني:٣٩٢، تمهيد القواعد٧٤٣/٢، ٢٥٤٠/٥، المقاصد الشافية ٥٢٣/٤.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، همع الهوامع ٤٧/٣، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

للإبهام، وهو (ما)؛ فلذلك اختير القول بتنكيرها[١]؛ ولذلك جاز الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة، كما لم يمتنع الابتداء بـــ (من) و (ما) الشرطيتين والاستفهاميتين[٢]، وقيل: لتضمنها معنى التعجب[٣].

٣-أن التعجب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام[٤]، يقول المبرد موضحا حجة البصريين: "فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو في التعجب؛ لأنك إذا قلت: (ما أحسن زيدا) فقد أبهمت ذاك فيه ولم تخصص"[٥]، فكأنك قلت: (شيء حسَّن زيدا)، ولم تصف أن الذي حسَّنه شيء بعينه؛ فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، كما قالوا: (شيءٌ جاءك)، أي: ما جاءك إلا شيء، وكذلك: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[٦]، أي: ما أهره إلا شر، ونظير ذلك (إني مما أنْ أفعل)، يريد: أني من الأمر أن أفعل[٧].

٤- أن الكلام هنا مستغن عن الحذف والتقدير لعدم افتقاره إليه[٨].

الثاني: أنها اسم موصول بمعنى (الذي)، والجملة بعدها صلتها، والخبر ملتزم

---

(١) شرح التسهيل ٣١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٥/٢-٨٨٦، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٣/١٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٣/٦-٢٦١٤، حاشية الخضري ١٠٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣١/٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ١٨٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٦/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٤/٦.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، التذييل والتكميل ٣٢٨/٣، أوضح المسالك ٢٥١/٣، إرشاد السالك ٥٦٠/١، شرح ابن عقيل ٢٢٠/١، تعليق الفرائد ٥٣/٣، المقاصد النحوية ٢٦١/١، شرح الأشموني ٢/ ٢٦٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣/ ٢٤.

(٤) أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٥) المقتضب ١٧٣/٤، وينظر أيضًا: التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٩/١.

(٦) هذا مثل يُضرَب في ظهور أمارات الشر ومخايله، كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يظهر في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك، أي: أن الكلب إنما حمله على الهرير شر، ينظر: مجمع الأمثال ٣٧٠/١، المستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٦٣، زهر الأكم في الأمثال والحكم ٣/ ٢٢٩.

(٧) الأصول في النحو ٩٩/١، شرح المفصل ٤٢١/٤.

(٨) أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، أسرار العربية: ١١٥.

الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيدا شيء، وهو ثاني آراء الأخفش[1]؛ بل قيل: إنه أشهرها[2]، وصريح قوله به موثق عنه في كتابه معاني القرآن؛ حيث قال عن قول الله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[3]: "فزعم بعضهم أنه تعجب منهم، كما قال: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾[4] تعجبا من كفره. قال بعضهم: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ﴾ أي: ما أصبرهم، وما الذي أصبرهم"[5].

وقد اعتمد الأخفش ومن قال بهذا القول على الحجج التالية:

الحجة الأولى: نقلها عنه أبو سعيد السيرافي؛ حيث قال: "قال الأخفش: إنما تكون (ما) غير موصولة في الاستفهام والمجازاة، فالاستفهام قولك: (ما عندك)، والمجازاة قولك: (ما تفعل أفعل)، وإذا كانت في الخبر فهي بمعنى (الذي) موصولة، كقولك: (ركبت الذي عندك، وشربت الذي أصلحته)، قال: والتعجب خبر فينبغي أن تكون (ما) فيه موصولة"[6].

---

(١) الأصول في النحو ١٠٠/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٦/١، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٧/٢، إعراب القرآن لابن سيده ٣٦٣/١، المفصل: ٣٦٨، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، المرتجل: ١٤٧، أسرار العربية: ١١٥، البديع في علم العربية ٤٩٨/١، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٢، توجيه اللمع: ٣٨٢، الكافية في علم النحو: ٤٩، شرح المفصل ٤٢١/٤، شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، شرح التسهيل ٣١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٤، شرح ابن الناظم: ٣٢٧، الكناش ١٤٦/١، ٥١/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٣/١٠، ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤، الجنى الداني: ٣٣٧، توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٦/٢، أوضح المسالك ٢٥١/٣، شرح قطر الندى: ٣٢٥، مغني اللبيب: ٣٩٢، شرح ابن عقيل ١٥٠/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٤/٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٣٦/٤، تعليق الفرائد ٢٥٥/٢، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٦١/١، ٣٨١، شرح الأشموني ٢٦٣/٢، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

(٢) شرح المفصل ٤٢١/٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٥.

(٤) سورة عبس، الآية: ١٧.

(٥) معاني القرآن له ١٦٦/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٦/١.

وتُدْحَض هذه الحجة بأمرين:

الأول: ما استشهد به سيبويه والأخفش وغيرهما من الأئمة على تمام (ما) في قول العرب: (غسلته غسلا نعما)، وقولهم: (إني مما أصنع)، وبما علل به البصريون صحة مذهبهم بأن (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى شيء.

الثاني: العلة التي من أجلها كانت (ما) في الاستفهام والمجازاة غيرَ موصولة هي بعينها موجودة في التعجب، وذلك أن المُسْتَفْهِمَ إنما يستفهم عما لا يعرف، فلو وصل (ما) لأوضح واستغنى عن الاستفهام والمُجَازِي إنما يريد أن يُعمَّ، ولو وصل لحصل على شيء بعينه، فاستغنى عن الصلة، والمتعجب مُبْهِمٌ فلا يصح أن يصل (ما) فيخرج عن الإبهام؛ لأن الصلة إيضاح وتبيين، وليس هذا طريق التعجب(١).

الحجة الثانية: احتجوا بقولهم: (حسبك)؛ لأن فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر، فكانت (ما) كذلك(٢).

وقد ردَّ المبرد على هذا بأن الأخبار إنما تُحْذَف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، ولا دليل هنا على الخبر فلا يسوغ حذفه(٣).

ثم إن القائلين بموصولية (ما) هنا يقدرون الخبر المحذوف بشيء، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الحُسْنَ ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه؛ فقد أُضْمِر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة ليستفيدها السامع؛ إذ لا إبهام فيه(٤).

وأما إن كان المحذوف مجهولا فلا يجوز؛ إذ إن شرط صحة حذف الخبر ألا

---

(١) المقتضب ٤/ ١٧٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٦/١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٩/١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٢/١٠-١٨٣، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

(٢) الأصول في النحو ١٠٠/١، شرح المفصل ٤٢١/٤.

(٣) المقتضب ٤/ ١٧٥، وينظر: الأصول ١٠٠/١، شرح المفصل٤/ ٤٢١، شرح ابن الناظم: ٣٢٧.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، شرح المفصل ٤٢١/٤، شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، شرح التسهيل ٣٢/٣.

يكون مجهولًا[١].

قال ابن مالك: "وهذا كاف في بيان ضعف القول بأن (ما) التعجبية موصولة بفعل التعجب"[٢].

الحجة الثالثة: ما ذكره ابن مالك من قول الأخفش: "وجعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخلُّ بالإبهام اللازم للتعجب؛ لأن التزام حذف الخبر كاف في الإبهام[٣]، فيتحصل بهذا إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر"[٤].

ويُرَدُّ على هذا بما رُدَّت به الحجة السابقة، بالإضافة إلى كون باب التعجب باب إبهام، والصلة موضحة للموصول، منقصة لما اعتزموه في باب التعجب من إرادة الإبهام؛ لأن التعجب يُمْنَع بالصلة فلا تجتمع معه[٥]، ويُرَدُّ عليه -أيضا- بمخالفته للنظائر من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: تقدم الإفهام وتأخر الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما فُعِلَ بضميري الشأن ومفسره، وبضميري (نِعْم) و(ربّ)، وبالعموم والتخصيص، وبالمميز والتمييز، وأشباه ذلك[٦].

الوجه الثاني: كون الخبر لازم الحذف دون شيء يسد مسده، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شيء تحصل به استطالة، كما فُعِل بعد (لولا) وفي

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢، شرح التسهيل ٣٢/٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٤/١٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٤/٦، المقاصد الشافية ٤٤٦/٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣١/٣، التذييل والتكميل ١٨٣/١٠ – ١٨٤، تمهيد القواعد ٢٦١٤/٦.

(٥) أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢ التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، شرح المفصل ٤٢١/٤، التذييل والتكميل ١٨٤/١٠، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

(٦) شرح التسهيل ٣١/٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٤/١٠، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٦/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٤/٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٤٦/٤.

(لعمرك)، وأشباههما[1].

الوجه الثالث: أن الحكم بموصولية (ما) وكون الخبر محذوفا دون استطالة بما يسد مسده حكم بما لا نظير له؛ لأنه لم يظهر في كلامهم[2].

الثالث: أن (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير: شيء أحسن زيدا عظيم، وهو ثالث أقوال الأخفش في هذه المسألة[3]، ويُرَدُّ -أيضا- بما رُدَّ به قوله السابق بموصولية (ما) بفعل التعجب، وذلك لأن الصلة والصفة متقاربتان من حيث إنهما توضحان الاسم الذي تجيئان صلة له أو صفة، وتبينانه أي بيان[4]، فلا يليقان بهذا الموضع؛ لأنه من مواضع الإبهام والخفاء والبعد عن الوضوح والبيان؛ ولهذا عدلوا فيه عن لفظة (شيء) إلى لفظة (ما)، وهي بمعناها؛ حيث إنهما اسمان منكوران، فناسبت التعجب لشدة إبهامها[5]؛ إذ إن الشيء إذا أُبْهِم عَظُم في النفس، وفَخُم معناه، وتشوقت النفس إليه[6].

وافتقار هذا القول إلى تقدير الخبر المحذوف مردود –أيضا– بما رُدَّ به قوله السابق.

---

(١) شرح التسهيل ٣١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٣٤/٤، شرح ابن الناظم: ٣٢٧، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٤/١٠، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٦/٢، تمهيد القواعد ٢٦١٤/٦، المقاصد الشافية ٤٤٦/٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٣) إعراب القرآن لابن سيده ٣٦٣/١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٤/١٠، ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤، توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٧/٢، الجنى الداني: ٣٣٧، أوضح المسالك ٢٥١/٣، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٢٢، مغني اللبيب: ٣٩٢، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٦٣/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٠٨/٢.

(٤) المرتجل في شرح الجمل: ١٤٦، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

(٥) الأصول في النحو ٩٩/١، علل النحو: ٣٢٣، المرتجل في شرح الجمل: ١٤٦-١٤٧، أسرار العربية: ١١٥، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١، شرح المفصل ٤٢١/٤، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤.

(٦) الأصول في النحو ١٠٢/١، علل النحو:٣٢٣، أسرار العربية: ١١٥، شرح المفصل ٤٢١/٤.

واضطرب رأي الأخفش في (ما) التعجبية؛ لأنه استبعد أن تكون اسما تاما غير استفهام ولا جزاء[1]، فورد عنه فيها رأيان آخران قريبان من الآراء الثلاثة السابقة، ذكر ذلك ابن يعيش فيما حكاه ابن درستويه عن الأخفش أنه "كان يقول مرة: (ما) في التعجب بمعنى (الذي)، إلا أنه لم يُؤت لها بصلة، ومرة يقول: الموصوفة، إلا أنه لم يؤت لها بصفة، وذلك لِمَا أُريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر، وهذا قريب من مذهب الجماعة"[2]، أي: سيبويه والبصريين، وبذلك يجعل ما بعدها في موضع الخبر عنها على الاعتبارين، سواء كانت موصولة أو موصوفة على ما ذهب إليه في الرأيين الأخيرين.

ولئن قَرُبَ هذان الرأيان من رأي الجماعة إلا أنهما يضعفان كما ضعف غيرهما، بما أريد من (ما) من قصد الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان، وذلك بابه التعجب، بخلاف الموصولة، فإنها معرفة تبين الاسم الذي تجيء صلة له، وليست الموصوفة ببعيدة عنها في إيضاح الموصوف وبيانه، فزال بذلك الإبهام منهما فخرجتا عن باب التعجب.

الرابع: أنها استفهامية؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام، ودخلها معنى التعجب؛ لإجماعهم على ذلك في (أي رجل زيد)، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: أي شيء أحسن زيدا.

وقد نُسِبَ هذا الرأي للكوفيين[3]، وقيل: إنه رأي الفراء وابن درستويه[4].

---

(١) شرح المفصل ٤٢١/٤.

(٢) شرح المفصل ٤٢١/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٥/١، شرح التسهيل ٣٢/٣، الجنى الداني: ٣٣٧، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٤/٦، شرح سنن أبي داود للعيني ٣٦٥/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٥/١، إعراب القرآن لابن سيده ٣٦٣/١، توجيه اللمع: ٣٨٢، شرح المفصل ٤٢١/٤، شرح الرضي على الكافية ٢٣٤/٤، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٠/١٠، الارتشاف ٢٠٦٥/٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٨٦/٢، الجنى الداني: ٣٧٣، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٣٦/٤، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٦١/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٦٣/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٢، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

وقيل: حكاه ابن درستويه متأولا إياه عن الخليل[١].

ويبطل هذا القول باقتضاء الاستفهامِ الجوابَ[٢]، وبأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء، في حين أن (ما) هنا مخصوصة بالأفعال، وهي صالحة التوجيه ممن يعلم إلى من لا يعلم[٣]، إضافة إلى أن التعجب خبر محض يحسن في جوابه الصدق أو الكذب الذي لا يحسن في (ما) الاستفهامية؛ لأن الاستفهام ليس بخبر[٤].

وقد تعرَّض السيرافي لحجتهم هذه ورَدَّ عليها، فذكر أنهم إن قالوا: إن قولنا: (ما أحسن عبدَ الله) أصله: ما أحسنُ عبدِ الله، وأن (أحسن) اسم كان مضافا إلى (عبد الله)، وكان المعنى فيه الاستفهام، فَعُدِلَ عن الاستفهام إلى الخبر، وغُيِّرَت حركة (أحسن) إلى الفتح فرقا بين الخبر والاستفهام بنصب (عبد الله) فيُرَدُّ عليهم قولهم هذا بأنه لا دليل عليه، وهو قول فاسد؛ لأنه يقال: بأي شيء نصبت (أحسن) و(ما) هي مبتدؤه، و(أحسن) خبرها، وهو اسم، وحكم الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسما مفردا أن يكون مرفوعا مثله، والتفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه، ومن ذلك أنا نقول: (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، ولو كان أصله الإضافة لم يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأننا نقول: (ما أحسن بالرجل الصدق)[٥].

ومما يؤكد ذلك أن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر، بخلاف صيغ الأفعال، فإنها تنقل إلى الإنشاء كثيرًا[٦].

---

(١) قال ابن درستويه: "معنى قول الخليل في (ما أحسن زيدا) أنه استفهام دخله معنى التعجب، كأنه الذي من حقه أن يقال فيه: أي شيء حسنه". ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١٠/ ١٨٠، الارتشاف ٢٠٦٥/٤.

(٢) المقاصد النحوية ٢٦١/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٢/٣، التذييل والتكميل ١٨١/١٠، توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٦/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦١٥/٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٤٥/٤.

(٤) شرح المفصل ٤٢١/٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٥/١، وينظر: الإنصاف ١٣٧/١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٣٤/٤، شرح قواعد الإعراب: ١٥٩.

الرأي والترجيح:

أرى أن تعقب الإربلي للأخفش فيما ذهب إليه من موصـــولية (ما) في التعجب صائب؛ لفساد حجة الأخفش على ذلك، لا سيما أنه يؤدي إلى التزام حذف الخبر بغير دليل يؤيده، أو نظير يعضـــده، كما أنه يؤدي إلى مخالفة سَـــنَنِ العرب في كلامها فيما تضـمن منه إبهاما وإفهاما، بتقديم ما به الإفهام وتأخير ما به الإبهام، وأن الصـواب ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصـريين، واختاره الإربلي، من كون (ما) التعجبية اسما منكورا تاما بمعنى شـيء غير موصـول ولا موصـوف، والجملة بعدها في محل رفع خبر عنها، بِمَا أُبْطِل به قول الأخفش آنفا، وللسببين الآخرين اللذين احتج بهما الإربلي عليه، وهما:

الأول: أن التعجب من مواضـــع الإبهام وعدم الوضـــوح والبيان، فلا يليق به إلا تنكير (ما)، لا إيضاحها وبيانها بالصلة أو الصفة.

الثاني: أن الكلام وفق قول سـيبويه تام مسـتغن عن تقدير الخبر المحذوف، وما استغنى عن التقدير كان أحرى بالقبول مما لم يستغن عنه.

الخلاف في فتحة الممنوع من الصرف وكسرة المجموع بالألف والتاء الزائدتين

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: " لما مُنِع الاسم المتمكن الناقص التمكن حركة الكسر -لما سبق في أول الكتاب- وكان مع ذلك مُعْرَبا قد وليه عامل الجر مؤثرا فيه أثرا يحتاج إلى أمارة دالة عليه احتيج إلى حمله على أحد قسيميه في أمارته، فحُمِل على النصب المناسب له -لما سبق-، وفُتِح (بأحمدَ) كما كُسِر (رأيت مسلماتٍ)، وفتحته فتحة إعراب كما مرَّ، وحُكِيَ عن الأخفش أنها وكسرة (هندات) في النصب حركتا بناء، والحقُّ يأباهما لتعريهما عن موجب البناء في الأسماء، وإنما دخلهما حمل لحال من أحوالهما في الإعراب على حال أخرى؛ لسبب استحساني"[1].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي القول المحكي عن الأخفش بأن حركة الفتح في الاسم غير المنصرف في حالة الجر وحركة الكسر في الاسم المجموع بألف وتاء مزيدتين في حالة النصب حركتا بناء، وضَعَّف هذا القول بتعريه عن موجب البناء وأن القياس على عكسه.

الدراسة:

اختلف النحويون في فتحة الممنوع من الصرف وكسرة المجموع بالألف والتاء المزيدتين إذا أُدْخِل عليهما عامل يقتضي جر الأول ونصب الثاني على مذهبين متباينين:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن ما جمع بألف وتاء مزيدتين في حالة النصب نحو: (رأيتُ الهنداتِ)، والممنوع من الصرف في حالة الجر نحو: (مررتُ بأحمدَ) معربان، وأن الكسرة في الأول والفتحة في الثاني حركتا إعراب[2]؛ حيث حُمِل منصوب

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٢٥٥/١-٢٥٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١، المسائل الحلبيات: ٣١٤، ٣١٦، المسائل العسكريات: ١١٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١١٧/١، شرح الرضي على الكافية ٧٤/١ - ٧٥، ارتشاف الضرب=

المجموع بالألف والتاء على مجروره، وبين أبو علي الفارسي علة ذلك بقوله: "لأن من كلامهم أن يشاكلوا بين الأشياء المشتبهة؛ ألا ترى أنهم أتبعوا حركة التاء اللاحقة مع الألف في جمع المؤنث جمع المذكر، فجعلوا الكسرة للجر والنصب؛ ليكون بمنزلة الياء في جمع المذكر، ولم يفتحوا التاء في الجمع، وإن كان ذلك غير ممتنع في اللفظ، لولا ما آثروا فيه من تشبيهه بجمع المذكر والإجراء عليه"(١).

وذلك وفق ما أقره سيبويه في كتابه من أن العرب "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها "(٢)، فكما قالوا: (رأيت الزيدين) حملا على (مررت بالزيدين) كذلك قالوا: (رأيت الهندات) حملا على (مررت بالهندات)(٣).

=من لسان العرب ٨٤٢/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٥/١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٤/١.

(١) المسائل الحلبيات: ٣١٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٨، وينظر تفسير ذلك في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٦/١.

(٣) وذكر ابن الوراق أربعة أوجه لحمل النصب على الجر دون الرفع:

أولها: أنهما يشتركان في المعنى، تقول: (مررت بزيد) فيكون في معنى (جزت زيدا).

والثاني: أنهما يشتركان في الكناية، نحو قولك: (مررت بك ورأيتك).

والثالث: أن الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأن الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النصب على الألزم أولى من الحمل على المتنقل.

والرابع: أن الجر أخف من الرفع، فلما أرادوا حمل المنصوب -وهو خفيف- على أحدهما كان حمله على الأخف أولى من الحمل على الأثقل. (علل النحو:١٦٠). وقد ذكر هذا أبو البركات الأنباري، وزاد عليه وجهين:

أولهما: أنهما يقعان فضلة في الكلام؛ ألا ترى أنك تقول: (مررت) فلا يفتقر إلى أن تقول: (بزيد) أو نحوه، كما أنك إذا قلت: (رأيت) لا يفتقر إلى أن تقول: (زيدا) أو نحوه. (أسرار العربية: ٦٦)، وينظر في هذا أيضا: توجيه اللمع:٩١، شرح ابن الناظم :٢٢، شرح الأشموني ١/ ٦٦، توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٩/١.

والثاني: مناسبة النصب للجر من حيث المخرج؛ لأن النصب من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين، فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛ لأن اقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم =

والعلة هنا قياسية[1]؛ إذ هي حمل على النظير، بحمل النصب في الجمع على الجر؛ "حملا للفرع على الأصـــل"[2] فيما لزم الأصـــل في الحكم؛ لتكون عدة أحواله كعدة أحواله، فلا يكون الفرع أوسع تصرفا من أصله[3]؛ لأنه لو لم يُحْمَل نصبه على جره فأُعْرِبَ بالحركات لكان للفرع مزية على أصله[4]، وإن كانوا قد حملوا (أعِدُ)، و(نَعِدُ)، و(تَعِدُ) على (يَعِدُ)، وإن لم يكن فرعا عليه فلأن يُحْمَل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الأولى[5].

وكما حُمِل النصب على الجر في التثنية وضربي الجمع المُسَلَّم (التذكير والتأنيث) حُمِل الجر على النصب في الاسم غير المنصرف[6]، فجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لما شـــابه الفعل ثقل، فلم يدخله التنوين؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم، فامتنع الجر بالكســـرة تبعا لمنع التنوين؛ لتآخيهما في اختصـــاصـــهما بالأســـماء، ولاشتراكهما في الفضلية، ولتعاقبهما على معنى واحد، فلما منعوه الكسرة عوضوه

=من الشـــفتين، فلما أرادوا حمل النصـــب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على والجار أحق بصقبة. (أسرار العربية: ٦٦)، وينظر أيضا: شرح الأشموني ٦٦/١.

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٦/١.

(٢) الخصـائص ١١١/١، ٣٠٦، وينظر: أمالي المرزوقي: ٤٢، المرتجل في شـرح الجمل: ٧١، أسـرار العربية: ٧٥، توجيه اللمع: ٩٧، شرح المفصل ٢٣١/٣، اللمحة في شـــرح الملحة ٢٠٢/١، التذييـــل والتكميل في شـــــــرح كتاب التسهيل ١٥٣/١، همع الهوامع ٨٣/١، شرح الأشموني ٦٦/١، حاشية الصبان ١٣٧/١، حاشية الآجرومية: ٣٣.

(٣) المرتجل في شـرح الجمل: ٧١، توجيه اللمع: ٩٧، الكناش ١١٩/١، شـرح شـذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٨٣/١.

(٤) الكناش في فني النحو والصـرف ١١٩/١، حاشـية الصـبان على شـرح الأشـموني لألفية ابن مالك ١٣٧/١.

(٥) علل النحو: ١٦١، أسرار العربية: ٧٥، شرح ابن الناظم: ٢٢، اللمحة في شرح الملحة ١٨٩/١.

(٦) شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ٤٥٦/٣، المسـائل الحلبيات: ١٥٨، المسـائل العسـكريات: ١١٧، الخصـائص ٣٠٦/١، علل النحو: ١٧٣-١٧٤، شـرح المقدمة المحسـبة ١٠٩/١، المرتجل في شـرح الجمل: ٧١، أسـرار العربية: ٦٦-٦٧، ٢٧٤، همع الهوامع في شـرح جمع الجوامع ٩٢/١، الاقتراح في أصول النحو -طبعة القلم-: ١٩٨، الاقتراح في أصول النحو-طبعة البيروتي-: ٨٧، حاشية الصبان ١٣٩/١.

عنها بالفتحة[1].

فالعلة التي دفعتهم إلى حمل مجرور الاسم الذي لا ينصرف على منصوبه هي استثقال الكسرة في الاسم الذي يشبه الفعل، وهو الممنوع من الصرف[2]، وهي العلة نفسها التي ذكرها سيبويه في كتابه نقلا عن منهج العرب في كلامهم؛ حيث قال: "واعلم أنَّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجْرِيَ لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو: أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر، فهذا بناء (أذهب) و(أعلم)، فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[3]، يعني: قارب الاسمُ الفعلَ ووافقه.

وذكر ابن مالك لجر هذا الاسم بالفتحة نيابة عن الكسرة علتين أخريين[4]:

الأولى: أنه لو جُرَّ بالكسرة مع عدم التنوين لتُوهِّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت من الاسم، واجتزئ عنها بالكسرة. واعتبرها ناظر الجيش العلة الصحيحة لجر ما لا ينصرف بالفتحة[5].

والثانية: لئلا يُتَوَهَّم أنه مبني على الكسر؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو مع ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام. قال أبوحيان: "وإلى هذا ذهب

---

(١) أسرار العربية: ٢٧٣-٢٧٤، مفتاح العلوم: ٦٤، توجيه اللمع: ٧٧، شرح ابن الناظم: ٢٩-٣٠، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٦/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٤٢/١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٩٢/١، شرح الأشموني ١/ ٧٢.

(٢) علة الاستثقال علة متمكنة لدى العرب، وقد بنوا عليها غالب عللهم النحوية ذاكرين في معيتها علة التخفيف لمعرفة ما غمض عليهم علته. وإلى هذا أشار ابن جني بقوله: "وإن تعذر عليك شيء لا تعرف علته جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال، فإنك لا تُعْدَمُ هناك مذهبا تسلكه ومأمًّا تتورده". (الخصائص ٧٨/١). وقد عدهما السيوطي من العلل الأربع والعشرين المشتهِرة عن العرب بعد أن قدم لهما بقول أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري في كتابه ثمار الصناعة: "بأنها من العلل التي تطرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم". (الاقتراح في أصول النحو، طبعة القلم: ٢٢٨، ٢٢٩، وطبعة البيروتي: ٩٨).

(٣) الكتاب ٢١/١.

(٤) شرح التسهيل ٤١/١، وينظر: التذييل والتكميل ١٤٦/١، تمهيد القواعد ٢٤٧/١، همع الهوامع ٩٢/١.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٤٧/١.

ابن الأنباري ومال إليه السهيلي، واستحسنه ابن القاسم"[1].

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الأخفش فيما حُكِيَ عنه من أن فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر، وكسرة المجموع بالألف والتاء المزيدتين في حالة النصب حركتا بناء.

وبالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش نجد أن كلامه عن جر المجموع بالألف والتاء لا يُفْهَمُ منه ما حُكِيَ عنه من القول ببنائه في حالة الجر؛ بل إن كلامه عنه يؤكد جعل هذا الجمع في هذا الموضع معربا مطلقا، موافقا كلام سيبويه والجمهور في الحكم والعلة، وذلك عند حديثه عن إعراب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾[2]؛ حيث قال: "﴿جَنَّٰتٍ﴾ جر؛ لأن تاء الجميع في موضع النصب مجرورة بالتنوين"[3]، وعلل لنصب ﴿جَنَّٰتٍ﴾ ونحوها بقوله: "وإنما جروا هذا في النصب ليُجْعَل جره ونصبه واحدا كما جُعِل تذكيره في الجر والنصب واحدًا، تقول: (مسلمين) و(صالحين) نصبه وجره بالياء"[4].

ونلحظ هنا أننا أمام قولين متضادين، فكلام أبي الحسن في معانيه يناقض تماما ما حُكِيَ عنه ونُسِب إليه، ويؤيد اعتناقه مذهب سيبويه والجمهور الذين ساروا في ركابه قائلين بأن حركة الكسر في آخر هذا الجمع حركة إعراب.

ولعل نسبة القول بأن حركة الكسر هنا حركة بناء من قبيل تعدد آراء الماتن عند تنظيره للمسألة في أحد كتبه المفقودة، فإذا ما جلس للتطبيق في الدرس التعليمي عدل عن ذلك الرأي الذي نظَّر له. وهذا يؤكد سعة اطلاع ابن جعفر الإربلي؛ لأنه قد سُبِق إلى نسبة هذا القول للأخفش، فهذا أبو سعيد السيرافي ينسب إلى الأخفش القول بأن كسرة نحو (مسلمات) في النصب حركة بناء، فيقول: "وقال الأخفش: ليس فيها في موضع النصب إعراب ولا حذف إعراب، يعني: ليس في التاء إذا قلت: (رأيت

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/١٤٦-١٤٧، وابن القاسم هو أبو بكر بن الأنباري.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٣) معاني القرآن له ١/٣١٤.

(٤) السابق ١/ ٥٨.

مسلمات) إعراب، وهذه الكسرة عنده كسرة بناء"[1].

في حين نجد ابن جني ينسبه إليه وإلى المبرد[2] ومن تابعهما فيه، فيقول: "أوَلا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما قد ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر: إنها حركة بناء؛ بل قالا بما قال سيبويه والجماعة: من أنها حركة إعراب"[3].

وأما نسبة القول بأن فتحة الاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر حركة بناء إلى الأخفش ففي معانيه ما يشير إلى هذا القول[4]. وقد نسبه السيرافي إلى الزجاج[5]، كما نسبه ابن يعيش إلى الأخفش والمبرد[6]، ونسبه الرضي إليهما وإلى الزجاج[7].

---

(١) شرحه لكتاب سيبويه ١٤٧/١، وينظر أيضا: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٠/١، اللباب في علل البناء والإعراب ١١٧/١، وأورد السيوطي في همعه (٧٤/١) هذا الرأي للأخفش، وكذلك الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ٧٠/١.

(٢) في الواقع القول بأن المبرد قد قال ببناء هذا الاسم لم يثبت لديه في أي كتاب من كتبه؛ بل إنه موافق لسيبويه والجمهور على إعرابه في كل المواضع؛ فقد كان حديثه عنه في هذا الموضع في كتابه المقتضب صريحا بذلك، وعلل له بما علل به سيبويه والجمهور؛ حيث قال: "ونصبه وجره: مسلمات، يستوي الجر والنصب كما استويا في (مسلمين)؛ لأن هذا المؤنث نظير ذلك المذكر". (المقتضب ٦/١-٧)، وقال أيضًا: "هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء، فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية، والتاء دليل التأنيث، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في (مسلمين)". (السابق٣/ ٣٣١).

(٣) سر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢، وينظر أيضا: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٨٤٢/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٥/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٥١/١.

(٤) معاني القرآن له ١٤٧/١، ١٥٨، ١٧١، وينظر: الهمع ٧٤/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٦/٣.

(٦) شرح المفصل ١٦٦/١، وينظر: الارتشاف ٨٤٢/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٥/١، تمهيد القواعد بشرح تشهيل الفوائد ٢٥١/١.

(٧) شرح الرضي على الكافية١٠٦/١. وإذا كان الأخفش قد ورد في كلامه ما يُفهم أن هذا الاسم مبني في حال الفتح فإن المبرد لم يثبت لديه ما يفهم ذلك، إلا ما التبس على ابن يعيش والرضي وغيرهما من النحويين بما قدّم به لباب (ما يعرب من الأسماء وما يبنى) بأن من حق الأسماء أن تُعْرَبَ جمعيا وتُصْرَفَ. لكنهم تغافلوا عما ذكره بعد ذلك من أن الألف واللام إذا دخلت على هذا الاسم في موضع الخفض أزالت عنه شبه الفعل فأعرب بالكسرة، حين رجع إلى الاسمية الخالصة. (المقتضب ١٧١/٣،=

وقد أوردت المصـــادر أن الأخفش ومن نُسِـــبَ إليه القول ببناء هذين الاســمين في الحالين المذكورين قد احتجوا بالحجج التالية:

الحجة الأولى: ضـــعف تـاء المجموع بـالألف والتـاء المزيـدتين وقلـة تمكنهـا في موضـع الجر، وهو احتجاج الأخفش الذي نقله عنه أبو سـعيد السـيرافي، فقال[١]: "قال أبو الحسن: التاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء والواو، وإنما الضمة نظيرة الواو، والكسرة نظيرة الياء؛ ألا ترى أنك لو سمعت (مسلمات) لن تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء؛ ولو ســـمعت الحركة تدلك على الرفع والجر كما تدلك الواو والياء"[٢].

ومال ابن جني إلى هذا الاحتجاج، ورآه الباعث على القول بأن كسرة تاء (ضربت الهندات) حركة بناء، بدليل أن ما حُمِل على غيره ليس كما هو أصل قائم بنفسه، لا سيما إذا كان في حمله على غيره ما يدعو إلى ترك القول بما قد وضـــحت أدلته، ونطقت شواهده، وهو قول سيبويه[٣]. أي: بجعل التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء.

الحجة الثانية: خفة الاسـم الذي لا ينصـرف بسـبب ضـعف مشـابهته للمبني -أي الفعل- فَحُذِفَتْ منه علامة الإعراب مطلقا، أي: التنوين. ولمَّا لم يدخله الجر أُبْدِل من الكسرة بناء الفتح كما أُعطِيَت الأفعال الإعراب لمَّا ضارعت الأسماء، فكذلك الاسم إذا ضـارع الفعـل مُـنِع ما لا يدخـل الفعـل وبُنِي في حالة الجـر ليكون كالفعـل المشـابه فـي التعري من الجر[٤].

=٣١٣)، والدليل على أن هذا الاسم عنده معرب في هذا الموضع وبقية المواضع قوله: "إن كل ما لا يعرب فمضارع به الحرف؛ لأنه لا إعراب فيها". (المقتضب ٣/ ١٧١). وهو موجب البناء الذي احتج الجمهور بانعدامه في هذه المسألة لإعراب هذين الاسمين، وسيأتي بيان ذلك في تفنيد حجج القائلين ببنائهما.

(١) أي: السيرافي.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٦/٣، شرح الرضي على الكافية ١٠٦/١.

الحجة الثالثة: ما ذكره السيرافي[١]، والأعلم الشنتمري[٢] من الاحتجاج للأخفش بأن كسرة المجموع بالألف والتاء أُتْبِعَت كسرة الخفض، وكسرة النصب بناء، وصارت متبعة لتلك كما قالوا: (يا زيد بن عبد الله) فيمن فتح الدال من (زيد)، وأتبعوا حركة الدال إعراب الابن، وإن كانت إحدى الحركتين إعرابا والأخرى بناء.

الحجة الرابعة: ما ذكره أبو حيان من احتجاجهم بقياس المجموع بالألف والتاء، والاسم الذي لا ينصرف في الإعراب والبناء على (أمس)، بحجة أنها تُعْرَب في حال، وتُبْنَى في حال، فكذلك هذان الاسمان يعربان في حالين ويبنيان في حال، فما لا ينصرف يعرب في حال الرفع والنصب، ويبنى في حال الجر، وكذلك الجمع يعرب في حال الرفع والجر، ويبنى في حال النصب[٣].

ولم يرتض جمهور النحويين القول ببناء هذين الاسمين في الحالين المذكورين؛ بل قالوا بخلافه، وانبروا للاعتراض عليه وتفنيد ما احتُجَّ به له، ومن هؤلاء النحويين: السيرافي[٤]، والأعلم[٥]، والفارسي[٦]، والعكبري[٧]، وتبعهم ابن جعفر الإربلي في تعقب ذلك القول على الأخفش؛ لتعريه عن موجب البناء.

وممن قال بفساد بناء هذين الاسمين في تلك الحالتين خلفا لابن جعفر الإربلي أبوحيان[٨]، وتلميذه ناظر الجيش[٩]، والسيوطي[١٠]، والأشموني[١١].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٠/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٤٥/١، الارتشاف ٨٤٢/٢، وينظر: الهمع ٧٤/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١، ٤٥٦/٣.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩١/١.

(٦) المسائل الحلبيات: ٣١٦.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٧/١.

(٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٥/١.

(٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٥١/١.

(١٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٤/١.

(١١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٠/١.

واعترض ابن عقيل[1] على هذا القول ولم يتعرض لخلاف الأخفش، أو غيره.

فأما احتجاج الأخفش بضعف تاء المجموع وقلة تمكنها في موضع النصب فقد أجاب عليه أبو سعيد السيرافي بأن سيبويه لم يذهب حيث قدر الأخفش، إنما أراد أنهم زادوا للجمع في المؤنث ألفا وتاء كما زادوا في المذكر واوا[2]. ويحتمل أيضا أن يكون مراد سيبويه بقوله: "جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب"[3] حركة التاء وحذفها[4]، وذلك لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة[5].

ثم إن حجة الأخفش قد دُحِضت بما أورده في معانيه من الحكم على المجموع بالألف والتاء بما وافق به كلام سيبويه والجمهور من أن هذا الاسم في حال النصب مُعْرَب غير مبني بحمل منصوبه على مجروره، من باب حمل الفرع على أصله، فكيف تستميل حجة الأخفش ابن جني؟! لا سيما أن حمل منصوب هذا الاسم على مجروره الذي حكاه سيبويه عن العرب قد أشاد به النحويون، وأقروه أجمعون، ومنهم ابن جني الذي تكلم عنه في خصائصه ضمن ما عَنْوَن له بعنوان "باب في مقاييس العربية"[6]، ثم أفرد له بابا في نفس الكتاب بعنوان "من غلبة الفروع على الأصول"[7]، ذكر فيه أن الدليل على صحة ما رآه سيبويه في هذا الباب وذهب إليه "ما عرفه وعرفناه معه من أنَّ العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ... وكما حُمِل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي

---

(١) شرح ابن عقيل ٧٤/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/١.

(٣) الكتاب ١٨/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/١.

(٥) السابق ١٤٤/٤، علل النحو: ١٦٨، اللمع في العربية: ٢١، شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠/١، أسرار العربية: ٧٣، شرح المفصل ٢١٩/٣، الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٩/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٢/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٦٠/٦.

(٦) الخصائص ١١١/١.

(٧) السابق ٣٠٠/١-٣١٢.

على حد التثنية كذلك حُمِل الجر على النصب فيما لا ينصرف"[1].

والنحويون في ذلك بالعرب لاحقون، وعلى سمتهم آخذون، لا سيما أن القياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل، وأنَّ سيبويه لاحق بهم وغير بعيد فيه عنهم؛ ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ولا غيرهم[2].

ويُجاب على حجتهم الثانية بأنه كما حُمِل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حده كذلك حُمِل الجر على النصب فيما لا ينصرف.

ويعضد ذلك قول ابن يعيش عن قوم ينتمون إلى التحقيق: "إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه عَلَمُ الْخِفَّة، وهو التنوين وحده؛ لثقل ما لا ينصرف، بمشابهته الفعل، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال؛ لأن التنوين خاصة للاسم، والجر خاصة له أيضا، فتتبع الخاصة الخاصة، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه، إنما يذهب منه التنوين لا غير"[3].

ويؤكد ذلك اتفاق الجمهور على أن الاسم غير المنصرف في حالة الجر إذا أُدْخِلَ عليه الألف واللام أو دخلته الإضافة وهما خاصة الاسم بَعُد عن شبه الأفعال، وغلبت عليه الاسمية فانصرف[4].

وقد ذكر أبو علي الفارسي أن الدليل على أن الحركة التي هي الفتحة في موضع الجر حركة إعراب، وليست حركة بناء هو أن البناء لا يوجد في شيء من الأسماء إلا لمشابهة الحرف، ولا شيء في هذا الاسم من مشابهة الحرف، وإذا كان كذلك لم يسغ الحكم ببنائه؛ لأن هذه الحركة وجبت فيه بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون

---

(١) الخصائص ٣٠٤/١-٣٠٦ بتصرف.

(٢) السابق ٣٠٨/١ - ٣٠٩.

(٣) شرح المفصل ١٦٦/١.

(٤) الأصول في النحو ٧٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٦/٣، اللمع في العربية: ١٣، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥، المرتجل في شرح الجمل: ٧١، توجيه اللمع: ٧٧، شرح المفصل ١٦٦/١- ١٦٧، شرح الرضي على الكافية ١٠٢/١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٠، همع الهوامع ٩٢/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٣/١.

حركات بناء، ولو جاز مع الجر بها بالعامل أن تكون حركة بناء لجاز ذلك في سائر حركات الإعراب، فامتناع ذلك في غير هذا الموضع دلالة على أن الحكم بها هنا فاسد[١]، وذلك لأن عامل الجر لا بدَّ له من تأثير يؤثره، وهو الإعراب؛ إذ الاسم -وهو معمول الجار- معرب[٢]. وهذا أحد الأدلة التي ذكرها ابن جعفر الإربلي على أن حركتي الفتح والكسر في هذين الاسمين حركتا إعراب.

واستمر أبو علي في الاستدلال على أن حركة الفتح في (أحمد) ليست حركة بناء، فقال: "لو جاز أن يكون الاسم غير المنصرف مبنيا في هذه الحال لكانت التثنية والجمع كذلك"[٣].

وهذا ما احتج به أبوسعيد السيرافي[٤] على الأخفش، وتبعه في ذلك الأعلم الشنتمري[٥] عندما احتج الأخفش بأن كسرة المجموع بالألف والتاء أُتْبِعَت كسرة الخفض، وكسرة الخفض إعراب، وكسرة النصب بناء، وصارت متبعة لتلك؛ حيث احتجا عليه بأنه يلزمه أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناء، وذلك كقولك: (مررت بعمر) و(ذهبت إلى مساجد)، وأشباه ذلك؛ لأن هذه الفتحة للنصب والجر داخل عليه، كما كانت الكسرة في التاء للجر ودخل النصب عليها، ووافقهم العكبري على ذلك، فقال: "لو صح ما قال الأخفش لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف والتثنية والجمع في النصب بناء"[٦].

وذكر السيرافي احتجاجا يؤيد به قول سيبويه والجمهور، مضعفا بذلك قول الأخفش، فقال: "والذي فيه عندي أن الكسرة في التاء في النصب والفتحة فيما لا ينصرف في الجر هما إعرابان، وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر

---

(١) المسائل الحلبيات: ٣١٤-٣١٥، وينظر: المسائل العسكريات: ١١٥، المرتجل في شرح الجمل: ٧١، شرح المفصل ١٦٦/١، همع الهوامع ٧٥/١.

(٢) المرتجل في شرح الجمل: ٧١.

(٣) المسائل العسكريات: ١١٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٠/١.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٧/١.

الكلام لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة؛ لعوامل توجب ذلك لهما، وقد وجد فيهما شرط الإعراب"[1].

وجعل الأعلم[2] هذا القول احتجاجا لسيبويه ينفي ما ذهب إليه الأخفش ومن زعم زعمه، فصار قولهما حجة في الاحتجاج بأن آخر المجموع بالألف والتاء في موضع النصب معرب غير مبني حجة على من قال: إن آخر ما لا ينصرف في حال الجر مبني، وهو ما استفاده أبو علي الفارسي من استدلال أبي سعيد السيرافي، فقال: "إن الاحتجاج بأن آخر الاسم غير المنصرف في حالة الجر معرب غير مبني حجة على من قال: إن المجموع بالألف والتاء في موضع النصب مبني غير معرب"[3].

وأما ما وقع بعد (ياء) النداء في مثل قولهم: (يا زيدُ بنُ عبدِ الله) وكذلك (يا بنَ أمِّ) فقد أُعْتُذِر له بأنه إنما بني لوقوعه موقع ما يغلب عليه شبه الحرف، بوقوعه موقع ضمير المخاطب، والغالب عليه الحرفية، فكأنه بُنِي لوقوعه موقع الحرف، والدليل على أن الغالب عليه الحرفية أنه إذا كان اسما كان فيه معنى الخطاب، وهو الذي اختص الحرف بإعطائه؛ لأن شبه الحرف أغلب على هذه الأسماء من معنى الاسم[4].

"فاتفاق الصور في الأسماء المبنية لا يدل على البناء؛ ألا ترى أن صورتي الرفع والجر في باب (القاضي والغازي) متفقان، وهو مع ذلك معرب، وكذلك باب المثنى والمعلى في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، وهو مع ذلك معرب، فليس اتفاق الصور مما يوجب البناء في الكلم المبنية، وإنما الموجب له شبه الحرف"[5].

وأما احتجاجهم ببناء المجموع بالألف والتاء نصبا، والاسم الذي لا ينصرف جرا، وإعراب كل منهما في الحالين الآخرين، قياسا على (أمس)؛ حيث إنها تُعْرَب في حال وتُبْنَى في حال فيؤخذ عليه أنه لا نظير له؛ "إذ لا يوجد في العربية نظائر لأسماء تُعْرَب في حالين أو حال، وتُبْنَى في حال أو حالين. وقياسهم ذينك الاسمين بـ (أمس) باطل؛

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩١/١.

(٣) المسائل الحلبيات: ٣١٦.

(٤) السابق ١١٤-١١٥، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٤/١.

(٥) المسائل العسكريات: ١١٧.

حيث إن (أمس) لا يبنى إلا إذا لابسه موجب من موجبات البناء، وذلك إذا تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، ويُعْرَب إذا لم يتضمنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف، وفي ذلك الجمع"[1].

ألا ترى أن (أمس) إذا كانت نكرة أو مضـــافة أو معرفة بلام التعريف فهي مُعْرَبة بالاتفاق، فإذا كانت معرفة بغير أداة التعريف، نحو قولك: (صـــمت أمس)، و(خرجت أمس)، تريد: اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه بُنِي لتضمنه لام التعريف[2].

وخلاصـة القول: إن اتفاق النصـب والجر في هذين الاسـمين ليس للبناء؛ بل لاتفاق النصـب والجر في حمل أحدهما على الآخر لاجتماعهما في كونهما فضـلتين وكاملتين بعد اســتعمال الجملة المتضــمنة للفعل أو معنى الفعل بجزأيها اللذين هما الحدث والمُحَدَّث عنه، ولاتفاقهما في كناية الإضمار[3].

الرأي والترجيح:

يتضح لنا مما سبق رجحان رأي سيبويه والبصريين وإصغائه للقياس، في حين لم يأت أبو الحســن الأخفش بمقنع في قوله إن حركة المجموع بالألف والتاء المزيدتين في حال النصـب، وحركة ما لا ينصـرف في حال الجر حركتا بناء؛ إذ لا نظير له يعضـده ولا موجب للبناء يقويه.

وأن الأجدر فيه حمل منصـــوب المجموع بـالألف والتـاء على مجروره، وحمل مجرور الاسم الذي لا ينصرف على منصوبه؛ ولذلك فإنني أرى أن تعقب الإربلي على الأخفش موفق وصائب.

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٦/١، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٤/١-٧٥.

(٢) المقتضب ٢/ ١٧٩، ١٨٠، ٣/ ١٧٣، ١٧٤، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٨٩-٢٩٠، ليس في كلام العرب: ٢٩٦، المسائل البصريات ٩١٠/٢، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٢٠، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٦/١.

(٣) المسائل العسكريات: ١١٧، شرح المقدمة المحسبة ١٢٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٨٦/٣، أمالي ابن الحاجب ٨٣٣/٢.

تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "أحدها -أي المواضع التي يجب فيها تأخير الفاعل وترك رتبته- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، فيجب تأخر الفاعل وترك رتبته، مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[2]، لا يجوز إيقاع الفاعل هنا في رتبته، ولو كان في غير القرآن المجيد؛ إذ لو قدمته لأضـــمرت قبل الذكر لفظا وتقديرا، وذا ممتنع؛ إذ الفاعل حينئذ يكون واقعا في رتبته فلا يجوز أن يُنْوَى به غيرها، ويجب أن تعلم أن امتناع تقديم الفاعل لا يختص بحال إضـــافته إلى ضمير المفعول؛ بل متى وقع ضمير المفعول بعد الفاعل امتنع تقديمه -أعني الفاعل- كقولك: (آلم زيدا من ضرب غلامه)، لا يجوز التقديم إن جعلت الهاء لـــ (زيد)، وإن لم يكن ضمير المفعول هنا مضافا إليه الفاعل بل واقعا في صلته، وأما قوله[3]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل

فالهاء فيه ضـمير الجزاء الذي دلَّ عليه (جزى)، أي: جزى رب الجزاء، هذا هو الأجود، وقيل فيه: غيره"[4].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب رضي الدين الإربلـي تجويز بعـض النحويين تقديـم الفـاعل المشـتمل على

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه ص: ١١٤، الخصائص١/٢٩٤، المقاصد الشافية ٦١١/٢، ولأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه: ١٦٢، الخزانة ٢٧٨/١، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٣٢٨/٢، وله أو لعبد الله بن همارق في: المقاصد النحوية ٩٤٩/٢، شرح التصريح ٢٨٣/١، وبلا نسبة في: رسائل في اللغة: ١٧٣، أمالي ابن الشجري ١٥٣/١، البديع في علم العربية ٩٩/١، شرح المفصل ٢٠٣/١، شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢، شرح الرضي على الكافية ١٨٨/١، أوضح المسالك ١٢٥/٢، شرح شذور الذهب: ١٧٥، تخليص الشواهد: ٤٨٨، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح٧٥/١، الهمع٢٦٦/١.

(٤) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/ ٣٧٣-٣٧٤.

ضـــمير المفعول المتأخر عنه، فعبَّر عن تأويل الجمهور للبيت المذكور -آنفا- بأنه الأجود، وعبَّر عن تـأويل من أجـاز عود الضـــمير من الفـاعل المقدم إلى المفعول المؤخر بصـيغة يُفهَم منها استضـعافه وتمريضـه، وذلك قوله: "وقيل فيه غيره"، أي: على تقدير عود الضـمير في (ربه) إلى (عدي)، وأكد ضـعف هذا القول بعدم ذكر هذا التأويل كما هو دأبه في بعض القضايا.

الدراســة:

شــاع في لســان العرب تقديم المفعول المشــتمل على ضــمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، نحو: (خاف ربَّه عمرُ) و(ضـرب غلامه زيدٌ)، فـــ (ربه) مفعـــول، وقد اشتـمل على ضمـير يرجـع إلى الفاعل (عمر)، والأمر نفسه في تقديم (غلامَه) على (زيد)، وإنما جاز ذلك وإن كان الضـــمير فيه قد أُعيد على متأخر لفظا؛ لأن الفاعل منوي به التقديم على المفعول؛ لأن الأصـــل في الفاعل أن يتصـــل بالفعل، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظًا.

وقد أُخْتُلِفَ في تقديم الفاعل المشـتمل على ضـمير عائد على المفعول نحو: (زان نورُه الشجر)، و(ضرب غلامُهُ زيدًا) على النحو التالي:

المذهب الأول: لزوم تأخير الفاعل ومنع تقديمه لما فيه من عود الضـــمير على متأخر لفظا ورتبة؛ حيث إن (الشـــجر) مفعول وهو متأخر لفظا، والأصـــل فيه أن ينفصـــل عن الفعل، فهو متأخر رتبة، فإن قدمت الفاعل هنا كنت قد قدمت المضـــمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة، فكأنك قد أضـــمرت قبل الذكر لفظا وتقديرًا، فكل ما كان مما اتصـــل بالفاعل فيه ضـــمير يعود على المفعول لم يجز تقديم الفاعل فيه؛ بل يلزم تأخيره، فتقول: زان الشـجرَ نورُه، وضـرب زيدًا غلامُه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾(٢).

والوجه في ذلك أن مُفَسِّر الضـمير إنما يكون متقدما عليه؛ إذ الاسم لا يُضْمَرُ إلا بعد معرفته وتقدم ذكره.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٨.

وإذا كان كذلك، وكان مفسر الضمير متأخرًا، فإن كان التأخير له عرضًا جاز بالاتفاق؛ لأنه في الحقيقة متقدم على الضمير، وذلك نحو قولك: (خاف ربَّه عمر)، وإن كان التأخير له بحكم الأصل لم يصح وضعه مفسرًا؛ لأنه على خلاف الوضع، فلزم ترتيب الكلام ترتيبا يُجعَل فيه المفسر متقدما في اللفظ؛ ليكون الضمير به محالا على مذكور، فوجب لذلك تقديم المفعول لما كان هو المفسر للضمير المتصل بالفاعل، وجملة القول في ذلك: إنه متى حصل للمفسر التقديم لفظا أو رتبة صح تقديمه وإن تأخر لفظا، وإن لم يحصل له التقديم لا لفظا ولا رتبة امتنع ذلك.

ولذلك فإن القول بمنع تقديم الفاعل المضاف إليه ضمير المفعول المتأخر عنه -مطلقا- هو مذهب الجمهور، حكاه أبو عبيدة في شرحه لنقائض جرير والفرزدق باتفاق أكثر النحويين[١]، وقال ابن الشجري: "لم يُجِزْ ذلك أحد من النحويين"[٢]، وحكى أبو حيان عن أبي جعفر الصفار الإجماع على منعه[٣]، كما حكاه ابن الحاجب[٤]، وغيره من النحويين[٥]. وما جاء من الشعر على هذا رفضوا -أيضا- الإقرار بجوازه، ويقولون: "ليس الشعر حجة في النحو؛ لأن الشاعر يضبط فيلجئه الاضطرار إلى أن يقول ذلك"[٦]، فلم يعتدوا به ولا بنوا عليه قياسا، وعدوه مخالفا للقاعدة النحوية؛ لما فيه من عود الضمير على المتأخر في اللفظ والرتبة، وهو غير جائز اتفاقا؛ ولذلك شرعوا إلى تأويله على وجه يتوافق مع قاعدتهم، ويبطل ما يخالفها.

ومما ورد من ذلك البيت الذي أورده الشارح في هذه القضية[٧]:

---

(١) شرح نقائض جرير والفرزدق ٢ / ٧٠٨.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٢.

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٢٦٥، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٢٦٦.

(٤) الكافية في علم النحو: ١٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٠٣، تسهيل الفوائد: ٧٩، شرح التسهيل ١٣٥/٢، أوضح المسالك ١٢٥/٢، التذييل والتكميل ٢٩٠/٦، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١١٥/٢، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٩٥١/٢.

(٦) شرح نقائض جرير والفرزدق ٧٠٩/٢.

(٧) سبق تخريجه ص: ٥٨.

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل

وقد ذكر ابن جني[١] تأويل الجمهور له وهو قولهم: إنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدم[٢]، وتفسير ذلك أن الجمهور قد أجابوا عن هذا البيت بأن الهاء عائدة على المصدر المدلول عليه بالفعل المتعدي (جزى)، وليست عائدة إلى (عدي)، والتقدير: جزى رب الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر؛ لأنه دال عليه، كما يقال: من كذب كان شرا له، وهذا ما ذكره رضي الدين بن جعفر الإربلي في تأويل هذا البيت، ورجحه بأنه الأجود.

وقد اختار هذا القول ابن يعيش، وجعله الصواب[٣]، كما اختاره الخطيب القزويني ونظَّر لعود الضمير في البيت على مصدر (جزى) بقوله: "أي: رب الجزاء، بعود الضمير في قول الله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[٤] لمصدر الفعل ﴿ٱعۡدِلُواْ﴾، أي: العدل"[٥].

ونظَّر ابن هشام[٦] لتأويل الجمهور-ولم يختره- بقول النابغة[٧]:

---

(١) الخصائص٢٩٤/١. ولم يكن ابن جني موافقا لقول الجمهور بتقدير عود الضمير في (ربه) على المصدر؛ بل إنه ذكر هذا الرأي تمهيدا لمخالفتهم في ذلك بترجيح جواز تقديم ضمير المفعول المضاف إلى الفاعل المقدم، وسيأتي بيان هذا والوقوف على احتجاجه لما ذهب إليه.

(٢) الخصائص ٢٩٤/١، وينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ٩١، رسائل في اللغة: ١٧٤، أمالي ابن الشجري ١٥٣/١، البديع في علم العربية ٩٩/١، شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١، الإيضاح في علوم البلاغة: ٩، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٧٥، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٩٥١/٢، خزانة الأدب ٢٧٨/١.

(٣) شرح المفصل ٢٠٣/١.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة: ٩، وينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٩٥١/٢.

(٦) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٩١، واختار ابن هشام قول المتوسطين في هذه القضية بجواز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر في الشعر دون النثر، وسيأتي ذلك في هذا المبحث.

(٧) البيت من الطويل، ولم يرد بهذه الرواية إلا عند ابن هشام ناسبا إياه للنابغة الذبياني في: تخليص الشواهد:٤٩١، وليس في ديوانه إلا البيت السابق المختلف في نسبته، والمتفق مع هذا البيت في العجز؛ إذ قد ورد البيت في مصادر أخرى مرويا باختلاف في الصدر على النحو التالي:

أ- جَزَى اللَّهُ عبسًا عبسَ آل بُغَيْضٍ

جَزَى اللهُ عَبْسًا وَالْجَزَاءُ يَكُفُّهُ جَزَاءَ الكِلاَبِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَل

وقول علي رضي الله عنه[1] :

جَزَى اللهُ عَنِّي والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

وعلق على ذلك بقوله: "وعلى هذا فإضافة كلمة الرب إلى ضمير الجزاء أعطى المعنى الذي تعطيه الجملتان المعترضتان في البيتين"[2].

ومما جاء من الشعر، وقد تقدم فيه الفاعل متصلا به ضمير عائد على المفعول المؤخر قول الشاعر[3]:

لمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أدَّى إليهِ الكَيلَ صَاعًا بِصَاع

وأجيب عليه بما أجيب على الأول من عود ضمير الغيبة المفسر على مقدم

وهو للنابغة أو لعبد الله بن همارق في: الفاخر للمفضل: ٧٠، وللنابغة في: القوافي للتنوخي: ٣، رسالة الصاهل والشاحج: ١١٤، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٧٤٩، العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٤٦، ٥٧، مجمع الأمثال ١١٠/٢.

ب- **جَزَى اللَّهُ عبسا والجَزَاء بِكَفِّهِ**

ذكرها العيني عن القياسي محمد بن الحسن علي الطوسي، وهو مُفسِّر أحرقت كتبه عدة مرات، تُوفِّيَ سنة ٤٦٠هـ، ونسب البيت أيضا للنابغة أو لعبد الله بن همارق في: (المقاصد النحوية ٩٤٩/٢) هكذا:

جزى اللَّهُ عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعفَّ وأكرما

(١) البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- في: ديوانه ص: ١٧١، العقد الفريد ٤٧٨/١، ١٢/٢، ٣١١/٣، شرح ابن الناظم: ٣٢٨، اللمحة في شرح الملحة ٥١١/١، توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٩/٢، تخليص الشواهد: ٤٩١، المقاصد الشافية ٤٥٣/٤، المقاصد النحوية ١٤٧٨/٣، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ٢٠١، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل ١٩٧/١٠ ، الهمع ٥٠/٣، شرح الأشموني ٢٦٦/٢.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٩١.

(٣) البيت من السريع، وهو للسفاح بن بكير في: شرح اختيارات المفضل ١٣٦٢/١، الخزانة ٢٩٠/١، ٩٢/٦، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٥٧/٢، المعجم المفصل في شواهد العربية ١٧٧/٤، وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٤، شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١، التذييل والتكميل ٢٦٤/٢، صبح الأعشى ٢٨٥/٢.

مذكور، والتقدير: أصحاب العصيان[1].

وقال أبو جعفر النحاس فيما حكاه عنه أبو حيان: "إن تقدم الفاعل في هذه الحال لا يجوز عند أهل النظر من البصريين في شعر ولا في غيره"[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

فالضمير في (قومه) راجع إلى اللوم لدلالة (يلومنَّ) عليه[4]، كما أن البيت قد رُدَّ بأنه شاذ لا يقاس عليه[5]، ومثله من هذه الناحية قول الآخر[6]:

جَزَى بنوه أَبَا الغيلان عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سنمارُ

وأجيب عنه -أيضا- بجواز أن يكون الضمير لمتقدم في بيت سابق[7].

المذهب الثاني : جواز تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول المتأخر، نحو: (ضرب غلامه زيدا)، فلا مانع على هذا القول أن يعود الضمير من الفاعل المقدم على المفعول المؤخر مع أنه متأخر لفظا ورتبة، وقد عُزِي هذا القول في أكثر

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١، خزانة الأدب ٢٧٩/١.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٩٠/٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي جندب الهذلي في: ملحقات ديوانه ص: ٢٨٩، ديوان الهذليين ٨٧/٣، تذكرة النحاة: ٣٦٤، وبلا نسبة في: البديع في علم العربية ٩٩/١، شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، شرح التسهيل ١٦١/١، ١٣٥/٢، شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١، التذييل والتكميل ٢٦١/٢، الارتشاف ٢٤٣١/٥، تمهيد القواعد ٥٥٠/١، ١٦٥٠/٤، المقاصد الشافية ٦١٢/٢، الخزانة ٢٨٠/١.

(٤) البديع في علم العربية ٩٩/١-١٠٠.

(٥) خزانة الأدب ٢٨٠/١.

(٦) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد في: الأغاني ١٣٨/٢، معجم ما استعجم: ٥١٦، أمالي ابن الشجري ١٥٢/١، المقاصد النحوية ٩٥٥/٢، وبلا نسبة في: سفر السعادة وسفير الإفادة ٣٠٤/١، شرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢، ١٧٥٦/٤، شرح التسهيل ١٦١/١، شرح ابن الناظم: ١٦٥، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٣١٦/١، تخليص الشواهد: ٤٨٩، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٧٥/١، المقاصد الشافية ٦١٢/٢، صبح الأعشى ٢٨٥/٢، المستطرف ٣٠٥/٢، الهمع ٢٦٨/١.

(٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٧٥/١.

المصـادر إلى الأخفش[١] من البصـريين، وأبي عبد الله الطوال[٢] من الكوفيين، وابن جني[٣].

وذكر ابن هشـــــام أن العلة في ذلك هي أنَّ اسـتلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه[٤]، وهي العلة نفسها التي سبقه ابن الناظم إلى ذكرها عندما نسب تجـــويز هذا القـــول إلى بعض النحويين[٥]، في حين اعتل رضي الدين الأستراباذي للأخـــفش فيمـــا ذهـــب إليه وتابعه عليه ابن جني من تجويز ذلك بشـــدة اقتضـــاء الفعـــل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[٦]، ثم ذكر ما استشهد به الأخفش على صـحة هذا القول

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨٨/١، ٤٠٧/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢/ ٢٦٥، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٩٤٣/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٩٧/٢، أوضح المسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٥/٢، مغني اللبيب: ٦٣٩، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٨٨، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٧٥/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٥٢/١، صبح الأعشى ٢٨٥/٢، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١١٥/٢، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٩٥٠/٢، ٩٥٨، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٦٦/١، خزانة الأدب ٢٧٧/١، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٤٠٧/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٦٥/٢، ارتشاف الضرب ٩٤٣/٢، ٢٤٣٢/٥، توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٧/٢، أوضح المسالك ١٢٥/٢، مغني اللبيب: ٦٣٩، تخليص الشواهد: ٤٨٨، شرح ابن عقيل ١٠٥/٢، عروس الأفراح ٧٥/١، تمهيد القواعد ٥٥٢/١، تعليق الفرائد ١١٥/٢، المقاصد النحوية ٩٥٨/٢، همع الهوامع ٢٦٦/١، خزانة الأدب ٢٧٣/١، حاشية الخضري ٣٧٢/١، شرح الشواهد الشعرية ٤٠٧/١.

(٣) الخصائص٢٩٤/١، البديع في علم العربية ١٠٠/١، شرح المفصل ٢٠٣/١، شرح الكافية الشافية ٢٨٥/٢، شرح التسهيل ١٦١/١، شرح الرضي على الكافية ١٨٨/١، التذييل والتكميل ٢٦٥/٢، ارتشاف الضرب ٩٤٣/٢، ٢٤٣٢/٥، توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٧/٢، الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٩٦/٢، أوضح المسالك ١٢٥/٢، مغني اللبيب: ٦٣٩، تخليص الشواهد : ٤٨٨، شرح ابن عقيل ١٠٥/٢، عروس الأفراح ٧٥/١، اللباب في علوم الكتاب ٤٤٣/٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦١٢/٢، صبح الأعشى ٢٦٦/٢، خزانة الأدب ٢٧٧/١، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٤٠٧/١.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٨٨، وينظر: المقاصد النحوية ٩٥٨/٢.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٦٥.

(٦) شرحه على الكافية ١٨٨/١، وينظر أيضًا: الدر المصون ٢/ ٩٦، اللباب في علوم الكتاب ٤٤٣/٢، صبح الأعشى ٢٨٥/٢، خزانة الأدب ٢٧٩/١.

مـــن شواهـــد شعـرية، وما تأوله بها الجمـهور؛ ليصرح بأن الأولى تجـويز ما ذهبا إليه، ولكن على قلة[١].

ثم تطرق الأستراباذي لهذه القضية مرة أخرى في باب الضمائـر من الكتاب نفسه ليسـوغ لجواز اتصـال ضـميـــر المفعول المؤخر بالفاعل المقدم في النثر من نحو (ضرب غلامُه زيدا) بمـا لـم يختلـف عن تعليله الســابق؛ حيث علل لذلك بقـــوة الاتصـــال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد[٢]، لكنه في هذه المرة ضمَّ المبرد إلى الأخفش في تجويز هذا القول، ولم يصب في هذا[٣].

وكما ضمَّ الأستراباذي المبرد إلى الأخفش في تجويز تقدم الفاعل في حال اشتماله على ضمير المفعول ضمَّ العيني بعض المتأخرين إليـه فـي جـواز صحة هـذا القول[٤]، وإذا ما وصـلنا إلى المحدثين فإننا نجد بعض البلاغيين ينسـب هذا القول إلى بعض الكوفيين[٥].

قال البغدادي: "ونصـر الإمام عبد القاهر الجرجاني مذهب الأخفش في المسـائل المشـكلة، وقال الفناري في حاشـيته على المطول: وذهب بعضـهم إلى عدم إخلال الإضـمار قبل الذكر بالفصـاحة مسـتندا بأن عبد القاهر قدوة في فن البلاغة، وهو المرجع فيها وكلامه حجة مطلقا"[٦].

---

(١) شرحه على الكافية ١/١٨٨-١٨٩.

(٢) السابق ٢/٤٠٧.

(٣) وذلك لأن صريح كلام المبرد فيه دلالة واضحة ومباشرة على أنه يمنع نحو (ضرب غلامه زيدًا)؛ بل إنه يراه من المحال، محتجا على ذلك بأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يُنْوَى به غير ذلك الموضع. ينظر: المقتضب٢/٦٩، ٤/ ١٠٢، وقد ذكر ابن هشام (مغني اللبيب: ٥٢٧) هذا عن المبرد، فكيف يغيب ذلك عن الأستراباذي وكتاب المبرد قد لامس يده قبل أن يلامس يد ابن هشام؟!

(٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/٩٥٠. ولعله يقصد بذلك ابن مالك ؛ لِمَا ورد عنه من اتباع هذا المذهب والاحتجاج له، وسيجيء بيان هذا لاحقا.

(٥) ومنهم: د. محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب، ينظر في ذلك: علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني) ٢/٣٢.

(٦) خزانة الأدب ١/٢٧٧.

وقد رجح ابن جني جواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول المؤخر، وصححه ابن مالك، واستطردا كثيرا في بيان صحة قولهما؛ حيث قال ابن جني في أحد أبواب خصائصه[1] قولا بَيَّن فيه موافقته على امتناع تقديم الفاعل في نحو (ضرب غلامُه زيدا)، وأن هذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدُّم المضمر على مظهره لفظا ومعنى؛ فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: (ضرب زيدا غلامه)، وعليه قول الله سبحانه: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2][3]؛ ليفصح بعد هذا عن مذهبه بقوله: "وأجمعوا على أن ليس بجائز (ضرب غلامهُ زيدا)؛ لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، وقالوا في قول النابغة[4]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدَّما عليه لفظا ومعنى، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل

عائدة على عدي خلافا على الجماعة"[5].

ثم شرع يتحدث عن تقديم المفعول وأنه قد شاع عن العرب واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا[6].

---

(١) الخصائص ٢٩٣/١- ٢٩٨.

(٢) سورة البقرة، الآية : ١٢٤.

(٣) الخصائص ٢٩٤/١.

(٤) سبق تخريج البيت ص: ٥٨.

(٥) الخصائص ٢٩٤/١.

(٦) الخصائص ٢٩٥/١.

وعزز قوله باستشهاد واسع من أشعار العرب؛ ليجعل لقوله وجها من القياس يؤكد به صحة ما تأول به بيت النابغة، ثم ما يلبث أن يجعل تقديم المفعول أصلا يقاس عليه؛ حيث قال: "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل غير مستنكر، فلما شاع تقديمه على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّرَ فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عدي بن حاتم ربُّه، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله فجاز ذلك؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر (الوجه) من قولك: (هذا الحسن الوجه) أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة (الحسن) إليه، والآخر تشبيه له بـ (الضارب الرجل)، فلما اطرد الجر في نحو (هذا الضارب الرجل) صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبه (الحسن الوجه) بـ (الضارب الرجل) من الجهة التي إنما صحت لـ (الضارب الرجل) تشبيها بـ (الحسن الوجه)، فكذلك -أيضا- يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه -أيضا- هو الأصل"[1].

وختم احتجاجه لصحة مذهبه وقياسه في هذه القضية بما يؤكد به أنَّ المفعول هنا وإن كان قد تأخر في اللفظ إلا أنه في حكم المتقدم من حيث المعنى، وذلك بتأكيده أنَّ (الهاء) في (ربه) لعدي بن حاتم من جهة المعنى، واستشهد على ذلك بعادة العرب وعرفهم في الدعاء؛ حيث إنَّ عادتهم في الدعاء لم تكد أن تجري على أن يقال : جزى ربُّ زيد عمرا، وإنما هي جارية على أن يقال: جزاك ربك خيرا أو شرا، وذلك أوفق؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه[2].

والمستخلص من كل ما قدمه أبو الفتح هنا هو أنَّ المفعول به في هذه الصورة متقدم معنى، لكنه متأخر لفظا، فأجاز أن يعود عليه الضمير من الفاعل المتقدم الملتبس بضمير المفعول، وذلك في الشعر فقط.

---

(١) السابق ٢٩٥/١ ـ ٢٩٨ بتصرف.

(٢) السابق ٢٩٨/١.

ووافقه ابن مالك على جواز ذلك[١]؛ بل إنه صححه[٢]، وأفاض في الاستشهاد على ذلك بمجموعة من الشواهد الشعرية عن فصحاء العرب ورد فيها الفاعل متقدما وفيه ضمير عائد على المفعول المتأخر[٣].

ولم يكتفِ بترجيح صحته في النظم، حتى ما لبث أنْ قرنه بذلك في النثر -أيضا- في أكثر من موضع وأكثر من كتاب؛ حيث ذكر في كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بأن تقدم الفاعل متصلا به ضمير عائد على المفعول نحو: (ضرب غلامه زيدا) ممتنع عند الأكثرين، والصحيح جوازه على قلة[٤]، وثنَّى بذلك في شرحه للتسهيل في باب المضمر[٥]، وباب النائب عن الفاعل[٦]، كما أنه قد صرَّح في باب الفاعل في شرح الكافية بأنَّ ذلك ليس ممتنعا وفاقا لأبي الفتح[٧]، وأنه لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل، وأن كليهما وارد عن العرب[٨]، معللا لذلك بما يلي:

أولا: وروده عند فصحاء العرب في الأبيات المذكورة وغيرها.

ثانيا: أن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل[٩].

ثالثا: أن جواز نحو قولك: (ضرب غلامه زيدا) أسهل من جواز (ضربوني وضربت الزيدين)، ونحو (ضربته زيدا) على إبدال (زيد) من الهاء. وقد أجاز الأول

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٩، شرح التسهيل ١٦١/١، ١٣٥/٢.

(٣) حيث أورد منها خمسة في (شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢ - ٥٨٧)، وأعادها في (شرح التسهيل ١٦١/١) في باب المضمر، مضيفا عليها شاهدا سادسا، وأعاد الاستشهاد بها في باب نائب الفاعل من الكتاب نفسه (١٣٥/٢-١٣٦)، مضيفا إليها شاهدا آخر عند حديثه عن هذه القضية.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٩.

(٥) شرح التسهيل ١٦١/١.

(٦) السابق ١٣٥/٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

(٨) السابق ٥٨٦/٢، وينظر: شرح التسهيل ١٦١/١.

(٩) شرح التسهيل ١٦١/١.

البصـــريون، وأجيز الثاني بإجماع[1]، فجعل له بهذا وجها من القياس، وذلك بقياســه على المواضـع التي يجوز فيها عود الضـمير على متأخر لفظا ورتبة؛ ليلزم من أجاز (ضربوني وضربت الزيدين) أن يحكم بأولوية جواز (ضرب غلامُه زيدًا)، وليلزم به -أيضـا- من أجاز إبدال ظاهر من مضـمر لا مفسِّـر له غيره نحو: (ضـربته زيدا)، و(اللهم صـــلِّ عليه الرؤوف الرحيم)؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك؛ إذ يلزم تأخيره[2].

وإن كان رضـي الدين الأستراباذي يرى ضـعف اتصـال ضـمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم إلا أنه يرى أنه أقوى مما قاله البصـــريون في باب التنازع من عود الضـمير على المتأخر لفظا ورتبة، فالأولى عنده تجويز القول بتقديم الفاعل المشـتمل على ضـــمير المفعول به المؤخر، لكن على قلة، وليس للبصـــرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا[3]؛ لأن الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد فإن الاتصـال الذي بينهما أكبر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون فـي باب التنازع[4].

وإن كان الجمهور قد ردُّوا مذهب القائلين بجواز تقديم الفاعل المضـــاف إليه ضـمير المفعول المؤخر عنه، ووجهوا ما أُستُشـهِد به على صـحته من شـواهد شـعريه توجيها يبطل الاستشـهاد بها، قياسـا على القاعدة المشـهورة، إلا أن ما أورده ابنُ مالك من أدلة لترجيح ما ارتضاه من عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة في هذه القضية جدير بالنظر فيه، وإن كان كلامه في أصل المسألة مضطرب من حيث اقتصاره على نسـبته إلى ابن جني، مما يبدو منه أن ظاهر هذا أنه لا يجيزه إلا أبو الفتح، وقد أجازه قبله أبوالحسـن الأخفش من البصـريين، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وأبو الفتح

---

(١) أي: لتقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول المتأخر.

(٢) شرح التسهيل ١٦٢/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١، ٤٠٧/٢.

(٤) السابق ٤٠٧/٢، وتفصيل القول في هذه المسألة مبسوط في كتاب الإنصاف (٨٣/١- ٩٦) بحجج الفريقين البصري والكوفي، ونظرا لقوة حجج البصريين وكثرة شواهدهم على صحتها رجَّح ابن الأنباري قولهم على قول الكوفيين.

في هذا ليس إلا تابعا لهما، ومن حيث إطلاقه الجواز تارة وتقييده تارة، وكذلك اعتماده القياس على الشواهد الشعرية تارة وعدم اعتماده عليها تارة أخرى؛ ولذلك ردَّ عليه الشاطبي بأن تجويز تقديم الفاعل الملابس ضميرًا عائدًا على المفعول غير سائغ في القياس، ولا موجود في السماع[١]، وأن قول ابن مالك: "وشذ نحو"[٢] كذا[٣]، تنصيص على أنه قد جاء في السماع ما يخالف هذا الأصل[٤]، وأنه لا يقاس عليه لاختصاصه بالشعر، وعدم مساعدة القياس له، كما أن ما ذهب للاحتجاج له بالسماع المذكور لا حجة فيه؛ لقلته واختصاصه بالشعر[٥].

وأما ما احتج به من أن جواز نحو: (ضرب غلامه زيدا) أسهل من جواز نحو: (ضربوني وضربت الزيدين)، ونحو: (ضربته زيدا)، على إبدال (زيد) من (الهاء)، وأنَّ الأول قد أجازه البصريون، وأنَّ الثاني قد أُجيز بإجماع فقد ردَّ عليه أبو حيان بأن مسألة (ضرب غلامُه زيدا) لا تُنَظَّر بمسألة (ضربوني وضربت الزيدين)؛ لأنَّ هذه خارجة عن القياس في مسائل استُثْنِيَت بتأخر مفسر الضمير فيها، وما كان خارجا عن القياس لا يقاس عليه ولا يُشبَّه به[٦]، كما أن قوله بجواز الإجماع في نحو (ضربته زيدًا) ليس بصحيح، ولا إجماع فيه؛ بل إن في المسألة خلافا؛ حيث ذهب الأخفش إلى جواز ذلك، وذهب غيره إلى أنه لا يجوز، ثم قال: "وكثيرا ما يدعي المصنف الإجماع فيما فيه خلاف"[٧].

وأكد الشاطبي على كلام أبي حيان -بعد أن ذكر حجج ابن مالك- بأنه ليس لابن مالك على ما اختار هنا دليل واضح، ثم بين وجه ذلك بما يلي[٨]:

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/٥٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٣.

(٣) أي: زان نوره الشجر.

(٤) المقاصد الشافية ٢/٦١١.

(٥) السابق ٢/٦١١ - ٦١٣.

(٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢/٢٦٦. وبهذا يبطل قول رضي الدين الأستراباذي السابق.

(٧) نفسه.

(٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٦١٣- ٦١٥.

أولا: إن الْمُتَّبَعَ السماع كيف كان، وقد علمنا شذوذ ما جاء عنهم في مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماع أن يقاس عليه. فإن وُجِد بعد ذلك علة لشذوذ الشائع فسرناها بناء على قول سيبويه: "قفْ حيث وقفوا ثم فسِّرْ"[(١)]، وهي قاعدة مسلمة عند الجميع.

ثانيا: إن بابَي الإعمال والبدل جاءا على خلاف الأصول؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدم مُفسِّر ضمير الغائب بإقرار ابن مالك وغيره، فمتى جاء ما يخالفه فلا ينبغي، فلا يُقاسُ عليه ما ليس من بابه؛ بل يُنْظر إليه في نفسه، فإنْ كثر كثرة تبلغ القياس قيس عليه في بابه خاصة، كما فعلوا في باب الإعمال، وباب (نعم وبئس)، وباب ضمير الشأن، وباب البدل، وباب (رُبَّ)، ولم يُتَعَرَّض لإبطال الأصل به؛ إذ لو كان كذلك لم يصح أن يكون الأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب، ولكان التقديم والتأخير في المفسر جائزا بإطلاق، قياسا على ما قال، لكن هذا باطل باتفاق، فبطل ما أدى إليه، والصحيح الوقوف مع الأصل ومنع سواه إذا لم يثبت سماع يُقاس عليه.

وبين المنع والجواز ظهر قول ثالث توسط بين القولين السابقين؛ حيث قصر بعض النحويين جواز تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول المؤخر على الشعر دون النثر؛ "لأن الشاعر يضبط فيلجئه الاضطرار إلى أن يقول ذلك"[(٢)]، وقد حكى المرزباني في الموشح عن المبرد: إن ذلك ربما جاز في الضرورة، وإنما جاز هذا؛ لأن المظهر يفسر المضمر[(٣)]، كما أنه قد حُكِي عن أحمد بن جعفر الكوفي تجويز ذلك في الشعر تبعا لأبي عبد الله الطوال[(٤)]، وقد حكاه ابن السيد البطليوسي عن أبي القاسم الزجاج فيما استشهد به على أن تقديم المضمر على الظاهر ضرورة[(٥)]، وقد

---

(١) الكتاب ٢٦٦/١.

(٢) شرح نقائض جرير والفرزدق ٧٠٨/٢.

(٣) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: ٧١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٥/٢، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٩٤٤/٢.

(٥) الحلل في شرح أبيات الجمل: ٩١.

اختار هذا القول عدد من الأئمـــة، كأبي العلاء المعري[١]، وأبي المرشد المعري[٢]، وابـــن السيد البطلـــيوسي[٣]، وابـــن الشجـري[٤]، وأبي القـاسم السهيلي[٥]، وابن عصفـــور[٦]، وابن الناظم[٧]، وأبي حيان الأندلسي[٨]، والمرادي[٩]، وابن هشام[١٠]، وبهـاء الـدين الســبكي[١١]، والـدمـاميني[١٢]، والجوجري[١٣]، ومن المحـدثين الغلاييني[١٤]، وكذلك الأستاذ يوسف الصيداوي[١٥].

فمنهم من حمل ما جاء من شـعر على هذا الباب على الضـرورة لا غير، وكفى؛ لما فيه من مخالفة القاعدة النحوية باســتعمال المضــمر مقدما على مظهره، وهو في الأصل متأخر الرتبة[١٦]، ومنهم من وسم هذه الضرورة بالقبح كما فعل ابن الشجري في أماليه[١٧]، كما أن هناك من نعت أبيات هذا الباب بالضــعف والرداءة وخلوها من الفصاحة. والعلة هي العلة نفسها من مخالفة القانون النحوي المشتهر.

---

(١) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي:١٣٠.

(٢) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: ١٠.

(٣) رسائل في اللغة ١٧٣/١.

(٤) أماليه ١٥٢/١-١٥٣.

(٥) الروض الأنف ١٢٩/٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، ضرائر الشعر: ٢٠٨، ٢١٠.

(٧) شرحه على الألفية: ١٦٥.

(٨) التذييل والتكميل ٢٦٥/٢.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٧/٢.

(١٠) أوضح المسالك ١٢٥/٢، شرح شذور الذهب: ١٧٥، ١٧٧، المغني: ٥٢٧، تخليص الشواهد: ٤٩٢.

(١١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١/ ٧٦.

(١٢) تعليق الفرائد ١١٦/٢.

(١٣) شرح شذور الذهب ٢٨٣/١.

(١٤) جامع الدروس العربية ٦٢/٢.

(١٥) قواعد اللغة العربية (الكفاف): ١٢٠.

(١٦) شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، ضرائر الشعر: ٢٠٨،٢١٠ شرح ابن الناظم على الألفية: ١٦٥.

(١٧) أمالي ابن الشجري ١٥٣/١، وينظر: الموشح: ١٨، الإيضاح في علوم البلاغة: ٩، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٧٥/١، اللباب في علوم الكتاب ٢٥٥/١٥، صبح الأعشى ٨٨٦/٢، علم=

لكن الســـهيلي وقف تجاه بعض تلك الأبيات موقفا مدافعا وإن كان مقرا بمآخذ العلماء عليها، وموافقا لقانون القاعدة النحوية التي تمنع تقديم الفاعل المضـــاف إلى ضمير المفعول، إلا أنه لم يسلم للنحويين والبلاغيين بما عابوا به قول حسان بن ثابت في مدح مطعم(١):

وَبكِّـي عَظِيـمَ المَشْعرَينِ كِلَيْهمَا عَلَـى النَّاسِ مَعْرُوفا لَـهُ ما تَكَلَّمَـا

فَلَوْ كَانَ مَجْدٌ يُخْلِدُ الدَّهْرَ وَاحِـدًا مِنْ الناس أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

حيث إنه اســتدرك عليهم بأن هذا البيت أشــبه قليلا بتقدم ذكر مطعم، فكأنه قال: (أبقى مجد هذا المذكور المتقدم ذكره مطعمًا)، بوضــع الظاهر موضــع المضــمر لما تقدم ذكر مطعم، كما لو قيل: (إن زيدا ضــربت جاريته زيدًا)، أي: ضــربت جاريته إياه، ولا بأس بمثل هذا، ولا سيما إن كان القصد من ذلك تعظيم الممدوح وتفخيم ذكره على حد قول الشاعر(٢):

وَمَالِي أَنْ أَكُونَ أَعِيب يَحْيَى وَيَحْيَى طَاهِرُ الأَثْوابِ بَرٌّ

ولم يتوقف دفاعه عند هذا التأويل؛ بل شــرع يلتمس مســوغًا آخر لجواز ما أتى عليه قريض حســان هنا بقوله: "ويجوز نصــبه عندي على البدل من قوله: (وبكِّي عظيم المشعرين)، ويكون المفعول من قوله: (أبقى مجده) محذوفا، فكأنه قال: أبقاه

=المعاني: ١٩، ٢٠، أساليب بلاغية: ٤٦، البلاغة العربية (أسسها وعلومها وفنونها): ٩٨، الخلاصة في علوم البلاغة: ٣، البلاغة الواضحة: ٧، علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني) ٢/ ٣٢.

(١) البيتان من الطويل، وهما لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- في: ديوانه ص: ٢٤٣، الاشتقاق: ٢٤٣، الروض الأنف ٦٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، شرح التسهيل ١٦٠/١، ١٣٥/٢، شرح ابن الناظم: ١٦٦، التذييل والتكميل ٢٦٠/٢، المغني: ٦٣٩، تخليص الشواهد: ٤٩٣، تمهيد القواعد ٥٤٩/١، ١٦٥٠/٤، المقاصد الشافية ٦١١/٢، المقاصد النحوية ٩٥٧/٢، تعليق الفرائد ١١٥/٢، شرح شواهد المغني ٨٧٥/٢، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل ١٠٨/٢، الكشكول ٢٨٩/١، جامع الدروس العربية ٩/٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمخيّس بن أرطأة الأعرجي في: الكامل في اللغة والأدب ٤٠/١، ٥٠، ربيع الأبرار ٤٧١/١، الدر الفريد وبيت القصيد ١٩٥/٧، وبلا نسبة في: ديوان المعاني: ٤٨، أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ٣٥٢/١، الروض الأنف ٦٣٠/٢، زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٤٥/١.

مجده أبدا، والمفعول لا قبح في حذفه إذا دل عليه الكلام، كما في هذا البيت"[١].

ونحا ابن عصفور نحو السهيلي، فنفى ما تأول به الجمهور قول الشاعر[٢]:

لمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أدَّى إليهِ الكَيلَ صاعًا بِصَاع

بقوله: "إن ثبتت هذه الرواية فهي محمولة على الضـــرورة، ولا يجوز أن يعود الضـمير على العصـيان؛ لأن التقدير يكون إذ ذاك: لما عصـى أصـحاب العصـيان مصـعبا، وليس للعصـيان أصـحاب مختصـون به معروفون كما للجزاء رب يختص به"[٣]. والمقصـود بهـذا الجـزاء هـو المصـدر المـدلـول عليـه بفعلـه الذي أعـاد عليـه الجمهور ضمير المفعول المتصل بالفاعل المتقدم في قول الشاعر[٤]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل

وليس على عدي، وهو ما بنى عليه الإربلي تعقبه لمن أجاز تقدم الفاعل في هذه الحالة حين حكى عنه أنه الأجود، وضعَّف ما عداه بما عبر به عنه، إلا أن هذا التأويل لم يحظ بالقبول عند هؤلاء المتوسطين بين المنع في النثر والجواز في النظم، وأجابوا عليه بأنه لا يخفى ما في ذلك التأويل من الوهي والسقوط؛ لكثرة تكلفه، وادعاء حذف ما لا دليل عليه لمَّا قيل بأن الكناية لغير عدي، فكأنه وصف رجلا أحسن إليه، ثم قال: جزاه ربه عني خيرا، وجُزِي عني عدي بن حاتم شرًّا[٥].

وبالجملة لم يرتض هؤلاء تأويل كل الشواهد الشعرية في هذا الباب، وقد صرح بهذا -علاوة على من ســبق- أبو حيان[٦]، والدماميني[٧]، مُعَلِّلَينِ لذلك بما في التأويل من بعد في المعنى إذا تؤُمِّلت هذه الشواهد.

---

(١) الروض الأنف ٦٣٠/٢.

(٢) سبق تخريجه ص: ٦٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢.

(٤) سبق تخريجه ص: ٥٨.

(٥) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٩٢، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٩٥١/٢، خزانة الأدب ٢٧٦/١.

(٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٢٦٥/٢.

(٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١١٦/٢.

وزاد أبو حيان تعليلا آخر جعل به لجواز تقدم الفاعل المضـــاف إليه ضـــمير المفعول المؤخر في الشـــعر وجهـا من القيـاس، وهو "أن المفعول كثر تقدمـه على الفاعل، فجُعِل لكثرته كالأصـــل، فإذا قال: هل يلومن قومُه زهيرا؟ جرى مجرى ما أصله: هل يلومن زهير قومه؟ كما يُقدم ضمير الفاعل على المفعول في نحو (ضرب غلامه زيدٌ)، وقد شبه سيبويه (الضـارب الرجل) بـــ (الحسن الوجه)[1]، والأصل عكس هذا"[2].

الرأي والترجيح:

إن عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ممتنع عند جمهور البصريين؛ لاعتمادهم في قواعدهم على الصناعة اللفظية، وما جاء من الشعر على ذلك عدوه شـاذا لا يُقَاس عليه، وتأولوه على غير ظاهره، وشـايعهم الإربلي في ذلك وتعَقَّب القائلين به، مؤولا ما جاء منه في الشعر.

غير أنه لم يُسْـمَع عن العرب إلا في الشـعر، والمتتبع لدواوين الشـعراء القدامى سيجد أن هذه الظاهرة شائعة فيها، حتى إنها لكثرتها بدت كأنها سائغة في الاستعمال.

فلو انفصل الإربلي عن جمهور البصريين لاستحسنت رأيه، "فلعمري إنه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، فالأحوط جوازه في الشعر دون الكلام"[3].

إن العرب نطقت على سـجيتها، فجاء من أشـعارها ما فيه عود الضـمير على متأخر لفظا ورتبة، سواء في هذه القضية أو غيرها من المواضع التي لم يخالف فيها أحد، وكثرة الأبيات التي وردت، وقد تقدم فيها الفاعل المشتمل على ضمير المفعول المتأخر تؤكد إخراج المسألة من المنع إلى الجواز، وإني لأراها نصا صريحا على رد تمسك الجمهور بالتعليل الذي اعتضدوا به؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وكذلك تخرجها من الضرورة؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا... والضرورة إنما هي دليل قصور من الشاعر، ولكنه القصور القابل لإمكانية التصحيح، لا سيما

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٢، ١٩٣، ٢٠١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٦٥/٢.

(٣) قول لأبي حيان استحسنته فعبرتُ به عن رأيي في هذه المسألة. ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٥/٢.

أن قائلي هذه الأبيات من فحول الشعراء الذين يُحْتَجُّ بشعرهم، وقد سبق شعرهم عصر التنظير لقواعد النحو، ناهيك عن كثرة تقدم المفعول على الفاعل حتى صار كأنه أصل قائم بنفسه.

ثم إن تأويل الجمهور للأبيات المستشهد بها في هذه المسألة يؤخذ عليه التكلف والبُعد والوهي، وقد رأينا في الشرح كيف ردَّ المتوسطون بين الجواز والمنع ذلك التأويل.

أضف إلى ذلك أن الشاهد الذي أورده الإربلي واستحسن تأويل البصريين له بأن المضمر لمصدر (جزى)، أي: رب الجزاء، ونظّر له القزويني بعود الضمير في قول الله تعالى: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[1] على المصدر الذي هو العدل تخريج ضعيف؛ لأن عادة العرب في الدعاء جارية بأن يقولوا: جزى رب زيد زيدا وجزاك ربك خيرا أو شرا، ولم تجر عادتهم أن يقولوا: جزى رب الجزاء زيدا خيرا أو شرا، وتنظير القزويني بالآية ضعيف -أيضا- وإن حكاه طائفة من المصنفين؛ لأن الضمير في الآية يتعين رجوعه إلى المصدر المفهوم من ﴿ ٱعْدِلُوا۟ ﴾، وهي جملة إنشائية مستقلة عن جملة الخبر، والضمير في البيت المضطرب في نسبته لا يتعين فيه عود الضمير إلى المصدر؛ بل إن الظاهر عوده إلى ما بعده، ويلزم القول بعود الضمير إلى المصدر المفهوم من الفعل (جزى) أن يكون الضمير ومفسِّره في جملة واحدة، وهذا لا نظير له فيما إذا كان المفسر مصدرا من الفعل، بخلاف ما إذا كان المصدر مصرحا به كقوله تعالى: ﴿ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2]، أو كان الفعل المتضمن للمصدر في جملة أخرى، كما في الآية: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[3].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨.

موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقترن بـ (أل)

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وقوله: (على خلاف في هذا الأخير أمنصوب هو أم مجرور؟)[1] إشارة إلى الخلاف بين صاحب الكتاب وأبي الحسن، فإن صاحب الكتاب يرى أن هذه الضمائر المتصلة بهذه الصفات مصحوبة بالألف واللام مجرورة الموضع بالإضافة إليها، كما هي مع عدم الألف واللام، ولهذا لم تظهر النون في التثنية والجمع، فيقال: (الضاربانك والضاربونك)؛ بل حذفت النون كما تحذف مع المظهرة، نحو: (الضاربا زيد، والضاربو زيد)، وأبو الحسن يقول: الضمير في (الضاربي والضاربك) منصوب الموضع، استدلالا بأنه لو وقع موقعه ظاهر لكان منصوبا، نحو: (الضارب زيدا)، وإنما سقط التنوين لاستحالة ثبوته مع الألف واللام، ويلزمه سقوط النون في التثنية والجمع، فإنه ليس لأجل الألف واللام؛ بل لأجل الإضافة؛ إذ كانت تثبت مع الألف واللام دون الإضافة"[2].

وقال في موضع آخر: "تقول: (هو الضاربك، وهما الضارباك، وهم الضاربوك)، فالكاف في موضع جر، وهو الأولى عند صاحب الكتاب، ويجوز أن يكون في موضع نصب في المثنى والمجموع عنده كما كان كذلك في الظاهر، وقال أبو الحسن: هي في موضع نصب في الجميع لا غير، والتنوين والنون سقطا لاتصال الكناية لا للإضافة كما سقط التنوين من قولك: (هن ضوارب زيدا) لمنع الصرف لا للإضافة؛ إذ اتصال الكناية يعاقب التنوين والنون؛ إذ لا تقول: (هو ضاربُنْكَ، ولا هما ضارِبانك)، فلما لم يثبت التنوين مع الكناية ثباته مع المظهر صار بمنزلة ما لا ينصرف"[3].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي الأخفش فيما ذهب إليه من الحكم بمطلق النصب على

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو: ٦١.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/٤٤٧- ٤٤٨.

(٣) السابق ١/ ٩٠٨- ٩٠٩.

الضمير المتصل باسم الفاعل مصحوب الألف واللام، معتمدا على ما نسبه لسيبويه من الحكم على هذا الضمير بالجر، وملتمسا ما يقوي قوله من الاحتجاج على الأخفش بأنه يلزمه إسقاط النون في التثنية والجمع، فإنه ليس لأجل الألف واللام؛ بل لأجل الإضافة؛ إذ كانت تثبت مع الألف واللام دون الإضافة.

الدراسة:

اتصال الضمير باسم الفاعل من تراكيب الاستعمال اللغوي التي اختُلِف فيها بين اقتضاء اللفظ والمعنى، ونتج عن ذلك الخلاف في اقتضاء تقدير الحكم الإعرابي للضمير. وهذا التركيب لا يخلو من أن يكون خاليا من الألف واللام أو مقترنا بها، فإن كان خاليا منها، نحو: (هذا ضاربي، وهما ضارباك، وهم ضاربوك) فلا خلاف بين النحويين في أنَّ المراد منه الإضافة، وأنَّ (الياء) و(الكاف) و(الهاء) مجرورة الموضع لا منصوبته، إلا ما عُهِدَ عن الأخفش من الحكم عليه بالنصب(١).

وأما إن كان مقترنا بالألف واللام نحو: (هذا الضاربي، وهما الشاتماك، وهم المكرموه) فإنه لما كان هذا التركيب -أيضا- مما أضيف فيه الضمير المبني الذي لا يظهر فيه الإعراب فقد اختُلِف في تقدير موضعه، فتفاوتت الأقوال فيه بين الحكم عليه بالنصب مطلقا على مذهب أبي الحسن الأخفش، والجر مطلقا كما ذهب إليه فريق من النحويين من بينهم الأخفش، واعتبار المضمر بالمظهر بما احتمله المظهر لو وقع موقعه، ومنع تقدير ما امتنع تقديره مع المظهر، فيجيء تارة في موضع الجر، وأخرى في موضع النصب، كما ذهب إليه سيبويه، أو بالأصح كما أجمع النحويون على نسبة هذا القول إليه(٢)، بما أفهمه قوله في كتابه ضمن ما عنون له بقوله: هذا

---

(١) إعراب القرآن للزجاج ٣٦/١، إملاء ما منَّ به الرحمن ٧٨/٢، التبيان في إعراب القرآن ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٠٥١/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، شرح ابن الناظم: ٢٧٦، البسيط في شرح الجمل ١٠٤٨/٢.

(٢) الأصول في النحو ١٤/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣/٢، المسائل البصريات ٨٦١/٢، ٨٦٣، شرح المفصل ١٣٥/٢، البديع في علم العربية ٨٧/٢، البسيط في شرح الجمل ١٠٤٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢/٢، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، ١٠٥١، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، شرح ابن الناظم: ٢٧٦، التذييل والتكميل ٣٤٦/١٠، الارتشاف ٢٢٧٦/٥، أوضح المسالك ١٠١/٣،=

باب صـــار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه؛ حيث قال: "وقال رجل من الأنصار[1]:

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لاَ يَأْتِيهُم مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسمُ النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللذين) و(الذين)؛ حيث طال الكلام وكان الاســم الأول منتهاه الاســم الآخر ... وإذا قلت: (هم الضــاربوك) و(هما الضــارباك) فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأســماء في المظهر كان الوجه الجر، إلا في قول من قال: (الحافظو عورة العشيرة). ولا يكون في قولهم: (هم ضاربوك) أن تكون (الكاف) في موضع النصب؛ لأنك لوكففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرا، ولا يجوز في الإظهار (هم ضــاربو زيدًا)؛ لأنها ليســت في معنى (الذي)؛ لأنها ليســت فيها الألف واللام كما كانت في (الذي)"[2].

فحاصــل قول سـيبويه أنه فصَّـل في المســألة بين القول بمطلق النصــب والقول بمطلق الجر، فحكم على الضمير المتصل بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه بشرط أن لا يكون هذا الاسم فيه ألف ولام، ولا مضافا إلى ما هما فيه، فإن كان الاسم مجرورا

=المغني:٨٨٠، تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦، المقاصد الشافية ٣١٦/١، ٣٩/٤، الهمع ٥٠٨/٢، حاشية الصبان ٣٧٠/٢، حاشية الخضري ٣٤/٢.

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في: ديوانه ص: ٤٩، أدب الكاتب: ٢٥٠، الحلل في شرح أبيات الجمل: ٧٧، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١٩٠/١، الخزانة ٢٦١/٤، ولعمرو بن امرئ القيس في: جمهرة أشعار العرب: ٦٧، شرح أدب الكاتب: ١٠١، الخزانة ٢٥٥/٤، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٦٧، المقاصد النحوية ٥٣٤/١، ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٠٥/١، ولمالك بن العجلان في: فرحة الأديب: ٣٨، العباب الزاخر ٣٦/٢، ولرجل من الأنصار في: الكتاب ١٨٦/١، المقتضب ١٤٥/٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٢/٢، المقاصد الشافية ٤٤/٤، وبلا نسبة في: الجمل في النحو: ٢٣٧، إصلاح المنطق: ٦٣، الانتصار لسيبويه على المبرد: ٨٥، سر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢، التمام في تفسير أشعار هذيل: ٨، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٦٩، الهمع ١٩١/١، تاج العروس ٤٧٧/٢٤ (و ك ف).

(٢) الكتاب ١٨٥/١- ١٨٧.

لا غير فإنه يُحكَمُ على الضمير بالجر لا غير؛ لأنك إذا قلت: (هذا ضاربك) "جعلت ضاربك بمنزلة صاحبك"[1]، فتكون الإضافة هنا محضة والضمير في موضع جر؛ لأنك لو وضعت موقعه (زيدا) فقلت: (هو ضارب زيدٍ) لم يكن (زيدا) إلا مجرورا بالإضافة؛ لسقوط التنوين منه، والتنوين لا يسقط في الأسماء المتصرفة إلا مع الإضافة. فإذا كان اسم الفاعل بالألف واللام، وكان مفردًا وجب حمل الضمير المتصل به على النصب نحو: (الضاربي) و(المكرمك)؛ ألا ترى أنك لو قلت: (هذا الضاربي) و(هذا المكرمك)، ثم استبدلت (الياء) و(الكاف) بـ (زيد) لم يكن إلا منصوبا، نحو: (هذا الضارب زيدا) و(هذا المكرم زيدا)، ويمتنع (الضارب زيدٍ) و(المكرم زيدٍ).

أما إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا تصحيحا نحو: (الضارباك) و(المكرموك) فإنه يجوز في الضمير أن يكون في موضع جر تارة قياسا على (الضاربا زيدٍ) و(المكرمو زيدٍ) إن استبدلت الضمير بالاسم الظاهر، ويجوز أن يكون في موضع نصب قياسا على قول الشاعر[2]:

الحافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيْرَةِ لاَ يَأْتِيهُم مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ

على أن يكون حذف النون هنا لقصد التخفيف؛ لطول الاسم لا لقصد الإضافة، لكن الوجه الأول، وبهذا المذهب قال أكثر المحققين تبعا لسيبويه[3].

وقال ابن عصفور: "وهذا أسَدُّ المذاهب لإجراء الضمير مجرى الظاهر"[4]؛ "لأنك إذا قلت: (هذا المكرمك) فالأصل في (المكرم) أن يكون ناصبًا، فيجب أن توقع الضمير بعده على الأصل، وهو النصب، ويَتَّصِل -وإن كان منصوبا- لأنه لا مانع من الاتصال، ويتصل به كما يتصل بالفعل إذا قلت: هذا يكرمك"[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٨.

(٢) سبق تخريجه ص: ٧٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٥١/٢.

(٤) شرحه للجمل ٣٢/٢.

(٥) البسيط في شرح الجمل ١٠٤٩/٢.

لكن ورد في بعض المصادر ما ينص على نسبة الجر في الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام لسيبويه؛ فقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش "وقيل: إنه رأي لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول"[١]، إلا أن تعبيره عن نسبة هذا الرأي لسيبويه يُفهِم باستنكاره له، لا سيما أنه قال بعد نقله حكاية الرماني: "والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح[٢] أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب، فيقول: (الكاف) في (ضاربوك) في موضع مجرور لا غير؛ لأنك تقول: (ضاربو زيد) بالخفض لا غير، و(الكاف) في (الضارباك) و(الضاربوك) يجوز أن تكون في موضع جر، وهو الاختيار، وأن تكون في موضع نصب؛ لأنك قد تقول: (الضاربو زيدا) على قول من قال: (الحافظو عورة العشيرة) بالنصب.

وإذا قلت: (الضاربك) كانت في موضع نصب لا غير؛ لأنك لو وضعت مكانه ظاهرا لم يكن إلا نصبا، نحو: (الضارب زيدا)"[٣].

ومع أن الإربلي قد ذكر في نصه الثاني لتعقُّب قول الأخفش بالنصب أن سيبويه يجيز النصب في المثنى والمجموع اعتبارا بالمظهر في المضمر، إلا أنه نسب لسيبويه ما اختاره من وجوب الجر هنا، كما فعل ابن الحاجب في إيضاحه[٤]، وابن القواس، المشهور بابن جمعة الموصلي في شرحه لألفية ابن معطي[٥].

وإن كان المشهور عن الأخفش الذي تداولته كتب النحويين أنه يحكم للضمير المتصل باسم الفاعل بالنصب مطلقا -سيأتي الحديث عن هذا في موضعه- إلا أن ظاهر كلامه في معانيه يشعر بأنه يجيز فيه الجر؛ حيث صرح بأن علة الحمل على الجر هي ملازمة الضمير الإضافة إليه؛ لعدم مجامعته النون أو التنوين، وذلك في قوله عن (الكاف) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾[٦] "والكاف في موضع جر لذهاب

---

(١) شرح المفصل ١٣٥/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣/٢.

(٣) شرح المفصل ١٣٥/٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٤/١.

(٥) شرحه لألفية ابن معطي ٩٨٣/٢.

(٦) سورة العنكبوت، الآية: ٣٣.

النون، وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال وإنْ لم يفعل، تقول: (هو ضاربُك الساعةَ أو غدًا)، و(هم ضاربوك)"[1].

وقد وافقه أبو العباس المبرد في (المقتضب) فيما ذهب إليه من القول بجر (الكاف) في آية العنكبوت[2]، مع أنه قد صرَّح في موضعين آخرين من الكتاب نفسه بأن الضمير في (الضاربي) في موضع نصب، وسيأتي بيان ذلك.

وقد نسب إليه ابن مالك[3] وغيره[4] أنّ حكمه بالجر على الضمير المتصل هنا هو أحد قوليه، ونسب إليه رضي الدين الأستراباذي أن الضمير بعد ذي اللام مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مجرورا بالإضافة هو أحد قوليه[5]، فكأنه بهذا يقرّ بأن يتنقل العالم في المسألة الواحدة بين رأيين، لا سيما أن تلميذه ابن السراج قد نقل عنه تنقله بين الجر والنصب في هذه المسألة بقوله: "وقيل لأبي العباس -رحمه الله-: ألستم تقولون: (عبد الله الضاربه والضاربك والضاربي) فتجمعون على أن موضع (الكاف) و(الهاء) خفض؟ قال: بلى، قيل له: فهذا يوجب (الضارب زيدٍ)؛ لأن المُكَنَّى على حد الظاهر، ومن قولك أنت خاصة: إنَّ كل ما عمل في المظهر جائز أنْ يعمل في المضمر، وكذلك ما عمل في المضمر جائز أن يعمل في المظهر، فقال نحو قول سيبويه: إن هذه الحروف -يعني: حروف الإضمار- قلَّتْ وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنها على حرف كما أن التنوين حرف فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل؛ لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه. وحُكِي لي عنه بعد أنه قال: (الضاربه) (الهاء) في موضع نصب؛ لأنه لا تنوين ههنا تعاقبه (الهاء)، (والضارباه) (الهاء) في موضع خفض. فإذا أردت النصب أثبت النون بناء على الظاهر، وبه اختلف الناس في المضمر، فأما

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٩٠/١.

(٢) المقتضب ٤/ ١٥٢.

(٣) تسهيل الفوائد: ١٣٨، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، شرح التسهيل ٨٣/٣، ٨٦.

(٤) شرح ابن الناظم: ٢٧٦، التذييل والتكميل ٣٤٦/١٠، الارتشاف ٢٢٧٦/٥، أوضح المسالك ٩٩/٣، شرح شذور الذهب: ٢٠١-٢٠٢، تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦، المقاصد الشافية ٣٩/٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢.

الظاهر فلا أعلم أحدا يجيزه الخفض إلا الفراء"[١].

ولعله قد أخذ هذا عن المازني والجرمي؛ فقد ذكر أبو العلاء المعري في اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي أنهما أجازا الوجهين في (الضارباك) و(الضاربوه)[٢].

لكن أكثر المصادر تنسب لهما وجوب الجر[٣]، وتبعهما في ذلك الرماني[٤]، والزمخشري[٥]، وقال بذلك أبو السعادات بن الأثير[٦]، وابن الحاجب[٧]، وأبو الفداء صاحب الكناش[٨].

ولعل ابن القواس من أتباع هذا القول حين استدل على جر الضمير في (الضاربك) بالقياس على (الضارباك)، كما فعل ابن الحاجب[٩] قبله. يقول ابن القواس: "(الضاربك) ونحوه (الكاف)... في محل الجر بإضافة (الضارب) إليه قياسا على (الضارباك)، فإنه مضاف إليه بالاتفاق، والباب واحد؛ لأن الضمير المتصل يشبه التنوين من حيث إن كلا منهما لا يُنْطَق به إلا مستقبلا"[١٠].

---

(١) الأصول في النحو ١٤/٢-١٥.

(٢) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ١٩٤.

(٣) البسيط في شرح الجمل ١٠٤٨/٢، تسهيل الفوائد: ١٣٨، شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢، شرح التسهيل ٨٦/٣، التذييل والتكميل ٣٤٧/١٠، الارتشاف ٢٢٧٧/٥، حاشية الصبان ٢/ ٣٧١.

(٤) البسيط في شرح الجمل ١٠٤٨/٢، تسهيل الفوائد: ١٣٨، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، ١٠٥١، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، شرح ابن الناظم: ٢٧٦، التذييل والتكميل ٣٤٧/١٠، الارتشاف ٢٢٧٦/٥، أوضح المسالك ٩٩/٣، تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦، ٢٧٥٦، ٢٧٨٨، المقاصد الشافية ٣٩/٤، الهمع ٥٠٨/٢، حاشية الصبان ٣٧٠/٢، حاشية الخضري ٣٤/٢.

(٥) المفصل: ١١٥، شرح المفصل ١٣٥/٢، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، ١٠٥١، شرح التسهيل ٨٦/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، التذييل والتكميل ٣٤٦/١٠، تمهيد القواعد ٢٧٥٦/٦، المقاصد الشافية ٣٩/٤.

(٦) البديع في علم العربية ٨٧/٢.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٥/١، أمالي ابن الحاجب ٣٩٠/١-٣٩١، ٥٦٥/٢.

(٨) الكناش في فني النحو والصرف ٢١٧/١.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٤/١.

(١٠) شرح ألفية ابن معطي ٩٨٣/٢.

ويسقط هذا الاستدلال بالخلاف المذكور هنا في المفرد والمثنى والمجموع من اسم الفاعل المتصل بالضمير بعد ذي الألف واللام، كما يسقط به استدلالهم بحمل (الضاربك) على (ضاربك) في صحة الإضافة، على اعتبار أن (ضاربك) مضاف باتفاق، وتخفيفه تقديري؛ إذ لم يُنطَق باسم فاعل عامل نصبًا في مضمر متصل، ولوكان منونًا لامتنع اتصال الضمير به، ولكن يُقَدَّر أن أصله كان (ضاربنك) بتنوين اسم الفاعل، ثم حذف التنوين وأضيف إضافة لفظية، فبقي (ضاربك)، فقد أفاد تخفيفا وتقديرا، ولما كان لم يُنْطَق به لم يُنْظَر إلى التخفيف فيه؛ لأن التنوين يدل على الانفصال، والضمير المتصل يدل على الاتصال، وهما متناقضان، فلو ثبت في اسم الفاعل النون أو التنوين لأدى ذلك إلى الجمع بين النقيضين؛ حيث إنهما يشعران بتمام الاسم، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فيصير متصلًا منفصلًا في حال واحدة، فلما التُزِمت الإضافة في (ضاربك) من غير تحقيق حملوا (الضاربك) عليه؛ لأنه باب واحد(١).

ومما يؤخذ على هذا الدليل أنه قد يقول قائل للمستدل به: إذا جاز لك حمل ذي اللام في (الضاربك) في وجوب الإضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام، وهي اجتماع النقيضين لو لم يُضَفْ، لما ذكرت أنهما من باب واحد، فهلا جاز لي حمل ذي اللام في (الضارب زيد) على المجرد منها، وهو (ضارب زيد) في صحة الإضافة، ولعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام، وهي حصول التخفيف بناء على أنهما من باب واحد(٢).

ومما احتجوا به أن (كاف) (المكرمك) وشبهه في موضع جر مع منع جر الظاهر الواقع موقعه(٣)، وضَعَّف هذا الاحتجاج كلٌّ من ابن مالك(٤)، وناظر الجيش(٥) بأن الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب عنه ما لا ينسب إلى المنوب

(١) شرح المقدمة الكافية ٢/٦٠٠-٦٠١، أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٠-٣٩١، ٢/٥٦٥، الكناش ١/٢١٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٣٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦، التذييل والتكميل ١٠/٣٤٦، تمهيد القواعد ٦/٢٧٥٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٢، شرح التسهيل ٣/٨٦.

(٥) تمهيد القواعد ٦/٢٧٥٥.

عنه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ، وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ، فوجب صونه من ذلك.

ومن ذلك أن (النون) في هذا الباب إذا حُذِفت عاقبتها الإضافة فانجرَّ الاسم بها، وإن كان في المعنى منصوبا؛ ألا ترى أنهم قالوا: (زيدُ غدٍ) لما حذفوا النون جروا، وإن كانت النون مرادة في المعنى، فكذلك النون في (الضارباك) و(الضاربوه) إذا حُذِفت عاقبتها الإضافة؛ لأن المضمر قد عاقب النون كما عاقبها المظهر في (الضاربا زيد) ونحوه[1]، والمضمر أشد اتصالا بالاسم من المظهر؛ فلذلك كان فيه الجرُّ.

ورد أبو علي الفارسي هذا بقوله: "فأما من أجاز الجر في المظهر إذا أضاف اسم الفاعل الداخلته لام المعرفة فمخطئ؛ ألا ترى أنه لا (نون) هنا ثابتة تعاقبها الإضافة كما كان ذلك في التثنية والجمع، وإذا لم يكن شيء تعاقبه الإضافة كما كان في التثنية والجمع النون تعاقب الإضافة فإن الإضافة تمتنع؛ لأن اللام حينئذ لا يخلو دخولها من أحد أمرين:

إما أن تكون داخلة للتعريف فقط، أو بمعنى (الذي)، فإن كان دخولها للتعريف لم يجز إضافة الاسم الداخلته هي؛ لأنه قد تعرف باللام، وإذا تعرف باللام لم تجز إضافته؛ ألا ترى أن إضافته توجب تخصيص المضاف، وأن المضاف يُعَرَّفُ بالمضاف إليه إذا كان معرفة، وبالإضافة يتعرف كما أنه بها يتنكر؛ ألا ترى أنك لو قلت: (زيدُ رجلٍ) تنكر، فإذا كان كذلك لزم أن تنكره إذا أردت إضافته، ولا يجوز أن تنكره وفيه الألف واللام؛ لأنهما يوجبان تعريفه.

فإذا كانت الإضافة يتقدر الاسم قبلها نكرة ثم يتعرف بها فهذا المعنى يوجب تنكيره، وثبات الألف واللام فيه يوجب تعريفه، فيلزم هذا أن يكون الاسم معرفة نكرة، وهذا يتدافع، فإذا كان كذلك بان فساد هذا القول وظهر سقوطه.

وإن كان دخول اللام بمعنى (الذي) في اسم الفاعل لم تجز إضافته أيضًا؛ ألا ترى أنه إذا كان كذلك كان اسم الفاعل في تقدير جملة.

---

(١) المسائل البصريات ٨٦٣/٢.

ويدلك على أنه في تقدير جملة إجازتهم (الضـــارب زيدًا أمس أخوك)، فلولا أنه بمعنى (ضـرب) الفعل لم ينصـب (زيدا)، كما لم ينصـب في قوله: (هذا ضـاربُ زيدٍ أمس)، والفراء المجيز لإضافته، والقائل: إنا نجيز (الضاربُ زيدٍ أمس) لا ينصب.

فلما لم يجز نصب ذلك قبل دخول الألف واللام فيه علمت أن ذلك إنما هو لسكون (فاعل) الداخلته اللام بمنزلة الفعل ومعناه، وإذا كان كذلك لم تجز إضـافته؛ لأن اسـم الفاعل جملة، فلا تجوز إضـــافتها كما لا يجوز إضـــافة الجمل، وليس فيه (نون) ولا تنوين، فيقال: إن المضاف إليه عاقب النون أو التنوين كما يكون ذلك في (الضاربان) و(الضاربون) لثبات النون.

وإذا لم تخل اللام إذا دخل اسـم الفاعل من هذين الوجهين، ولم تجز إضـافة اسـم الفاعل فيهما جميعا؛ لما ذكرنا ثبت أن إضـافته لا تجوز؛ فقد ثبت بما ذكرنا أن القياس لا تجوز إضـافة هذا الاسم وفيه اللام، وثبت باعتراف الفراء نفسـه أنه غير مسموع، فإذا لم يثبته السماع، ولم يجزه القياس ثبت أنه قول ساقط"[١].

ومما اسـتدل به القائلون لجر الضـمير في هذا الباب أن الضـمير يطلب الاتصـال بما قبله، ولا يتصل الاسم بالاسم إلا على جهـة الإضـافـة، واذا صحت الإضـافـة صح الخفض[٢]. وهذا الدليل يسقط بما أسقط به أبو علي الفارسي الدليل السابق.

وأما القول بالنصـب مطلقا فقد نُسِـب للأخفش؛ حيث نُقِل عنه هذا القول من خلال الآية[٣] التي ورد عنه في معانيه تصـريحه بجر الضـمير فيها، ومن خلال آيات أُخَر، منها: قول الله تعالى: ﴿وَتَحۡمِلُ أَثۡقَالَكُمۡ إِلَىٰ بَلَدٖ لَّمۡ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ﴾[٤]، وقوله عز وجل: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾[٥].

---

(١) المسائل البصريات ٢/ ٨٦٣- ٨٦٦ بتصرف.

(٢) البسيط ١٠٤٨/٢.

(٣) أي: آية ٣٣ من سورة العنكبوت، وهي قول الله تعالى: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾.

(٤) سورة النحل، الآية: ٧.

(٥) سورة غافر، الآية: ٥٦.

قال الزجاج: "وعند الأخفش (الكاف) و(الهاء) في موضع النصب بدليل قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾[1]، فنصب المعطوف، فدل على نصب المعطوف عليه، وسيبويه يحمل قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ على إضمار فعل"[2] [3]. وإلى جانب ما اعتل به من صحة العطف على ﴿أَهْلَكَ﴾ هنا اعتل -أيضا- بأن المعنى يقتضي النصب بإعمال الوصف في الضمير، ولا مُقتضى لإضافة التخفيف؛ حيث إنه لا يمكن إظهار (النون) ههنا، فلا يجوز ﴿منجونك﴾ ولا ﴿بالغينه﴾، فتخفف، فافترق الحال بين الظاهر والمضمر[4].

وهشام الكوفي في ذلك كالأخفش البصري[5]؛ لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونوني التثنية والجمع، ولحذفهما سبب غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا[6].

وكما ضعَّف ابن مالك وناظر الجيش احتجاج القائلين بأن (كاف) (المكرمك) وشبهه في موضع جر مع منع جر الظاهر الواقع موقعه ضعَّفا هذه الحجة، وجعلاها "شبهة تحسب قوية، وهي ضعيفة؛ لأن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيا؛ بل يُكتَفَى فيه بالتقدير؛ فلذلك جاز أن يراد بعض حروف الجر مع بعض

---

(١) من الآية رقم ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٢) وبهذا أجاب النحويون عن قول الأخفش. ينظر في ذلك: الأصول في النحو ١٢٨/١، التمام في تفسير أشعار هذيل: ٥، إملاء ما من به الرحمن ١٢٨/١، التبيان في إعراب القرآن ١٢٨/١، التذييل والتكميل ٣٤٠/١٠، الارتشاف ٢٢٧٥/٥، تمهيد القواعد ٢٧٥٨/٦.

(٣) إعراب القرآن للزجاج ٣٦/١.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه، وينظر: إعراب القرآن لابن سيده ١٥٨/٧، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٣٧، شرح التسهيل ٨٣/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٢، التذييل والتكميل ٣٣٩/١٠، الارتشاف ٢٢٧٥/٥، ٢٢٧٧، تفسير البحر المحيط ٧٦/٤، الدر المصون ٢٠/٩، اللباب في علوم الكتاب ٣٤٩/١٥، تمهيد القواعد ٢٧٥١/٦، ٢٧٥٨، ٢٧٨٨، الهمع ٧١/٣.

(٦) شرح التسهيل ٨٣/٣، التذييل والتكميل ٣٣٩/١٠، تمهيد القواعد ٢٧٥١/٦، الهمع ٧١/٣-٧٢.

المفعولات، نحو قول الله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1]، وخشَّنت بصدره[2]، ولولا ذلك لامتنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به الظاهر، وأيضا، فإنَّ عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر، فينبغي عند احتمال النصب والجر في معمول اسم أن يُحكَم له بالجر، حملا على الأكثر.

وأما جعل سبب حذف التنوين والنون صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنى عنه لوجهين:

أحدهما: أن حذفه للإضافة مُحَصَّل لذلك فلا حاجة إلى سبب آخر.

الثاني: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين، ونوني التثنية والجمع؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يزول بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع لو قُصِدَ النصب، وقد نبهوا على جواز ذلك باستعماله في الشعر[3]. وما هذا إلا اعتبار بما التزمه سيبويه من اعتبار المضمر بالمظهر الذي لم يلتزمه الأخفش وهشام.

ولذلك فإن السيرافي بعد أن حكى أن سيبويه يقيس الضمير في هذا الباب على الاسم الظاهر أعقب ذلك بذكر مذهب الأخفش بأنه يجعل المضمر هنا في موضع نصب على كل حال[4]، اقترن بالألف واللام أم لم يقترن، مفردًا كان أو مثنىً أو جمعًا، وذكر ابن يعيش أن أبا عثمان الزيادي حكى ذلك عن الأخفش[5]، ثم أورد

---

(١) سورة النمل، الآية: ٧٢.

(٢) في أساس البلاغة (٢٤٨/١) مادة "خ ش ن": (ومن المجاز خشن صدره وبصدره)، وخشَّن بتشديد الشين المعجمة، وفي اللسان (١٤١/١٣)، والقاموس: (١١٩٣) "خ ش ن": (خشنت صدره تخشينا أوغرت).

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٨٣- ٨٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٥١، ٢٧٥٢.

(٤) شرحه لكتاب سيبويه ٤٣/٢، وينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ٨٥.

(٥) شرحه للمفصل٤٣/٢، وينظر مذهب الأخفش أيضا في: البديع في علم العربية ٨٧/٢، البسيط في شرح الجمل ١٠٤٨/٢، شرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، ١٠٥١، شرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٢، شرح= =ابن الناظم: ٢٧٦، التذييل والتكميل ٣٤٦/١٠، الارتشاف ٩٣٨/٢، ٢٢٧٦/٥، أوضح المسالك ٩٩/٣، تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦، الهمع ٢/ ٥٠٨.

حجة الأخفش بالتفصيل كما ذكرها السيرافي إبان ذكره مذهبه[1].

قال ابن يعيش: "ويقول: -أي الأخفش- إن اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين، فلا تقول: (ضاربنك) بالتنوين، ولا (هما ضاربناك)، ولا (هم ضاربونك)، كما تقول: (هو ضاربٌ زيدًا)، و(هم ضاربون زيدا). فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف. وهو يعمل من غير تنوين، نحو قولك للنساء: (هن ضواربُ زيدا)، والجامع بينهما أن التنوين من (ضوارب) حذف لمنع الصرف، لا للإضافة، وحذف من (ضاربُك) لاتصال الكناية لا للإضافة"[2].

وهذا الاحتجاج من الأخفش لإطلاق وجوب النصب ذكره الإربلي مجملا[3] ومفصلا[4]، وأسقطه بقوله: "ويلزمه سقوط النون في التثنية والجمع، فإنه ليس لأجل الألف واللام؛ بل لأجل الإضافة؛ إذ كانت تثبت مع الألف واللام دون الإضافة"[5].

وقد كان حري بالإربلي أن يتطرق لذكر أبي العباس المبرد، الذي استدل في كتابه (المقتضب) على نقيض ما اختاره من وجوب الجر؛ حيث إن أبا العباس استدل على نصب الضمير المتصل باسم الفاعل المقترن بالألف واللام بما لم يرتضه هو حين تعقَّب الأخفش في استدلاله على وجوب النصب "بأنه لو وقع موقعه ظاهر لكان منصوبا، نحو: (الضارب زيدا)"[6]، جاء في المقتضب "فإن قلت: قد قلت: (الضاربي) والياء منصوبة فإنما ذلك؛ لأن (الضارب) اسم، فلم يُكْرَه الكسر فيه، والدليل على أن الياء منصوبة قولك: (الضارب زيدا)"[7].

وفي موضع آخر ذكر أن الياء في قولك: (هذا الضاربي) في موضع نصب، وفي

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٤٣-٤٤.

(٢) شرح المفصل ٢/١٣٥-١٣٦.

(٣) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/٤٤٧-٤٤٨.

(٤) السابق ١/٩٠٩.

(٥) السابق ١/٤٤٨.

(٦) السابق ١/٤٤٧-٤٤٨.

(٧) المقتضب ١/ ٢٤٨.

قولك: (هذا المارُّ بي) في موضع خفض[1].

والذي يظهر لي أن هذا القول من المبرد بالنصـــب هو القول الذي رجع فيه من الجر إلى النصب، كما حكاه عنه ابن السراج[2]، ورواه ابن مالك عن ابن السراج[3]، ورواه -أيضًـا- ناظر الجيش[4]، كما أن عبارة بعض النحويين "أحد قوليه" تؤكد قوله بالقولين، كما تؤكد موافقته للأخفش بصـــريح قوله، وما نقل عنه ليس في المفرد فحسب؛ بل فيه وفي المثنى والمجموع، كما نقل ذلك عنه رضي الدين الأستراباذي[5]، وأيضا أبو حيان[6].

ولعل عدوله إلى النصـــب هو الذي جعل النصـــب على مذهبه متعينًا وفاقا لسيبويه[7].

وكذلك فإن النصـب على مذهب أبي الحسـن الأخفش موافق لمذهب سـيبويه كما ذكر ذلك بعض النحويين[8]، إلا أن إطلاق الأخفش وجوب النصب في هذا الباب على كل حال جعل ابن ولاد يحكم عليه بالغلط، ويرد ما احتج به على وجوب النصـــب، مرجحا مذهب المبرد؛ حيث قال: "ومن ذلك قول الأخفش في باب ترجمته: هذا باب صـــار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى، زعم أن الكاف في (الضـــارباك) لا يكون إلا في موضـع نصـب؛ لأن المضـمر لا يجوز أن تدخل النون بينه وبين ما قبله؛ لأنه لا ينفصـل، وهذا غلط؛ لأن المضـمر إنما يعتبر بالظاهر، وأنت متى كففت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلا جرًّا، ولكن القول كما قال سـيبويه في أن الوجه فيه أن يكون جرًّا، ويجوز أن يكون نصبًا في قول من قال:

---

(١) المقتضب ١/ ٢٦٣.

(٢) الأصول في النحو ١٤/٢-١٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٨٦، ٩٣.

(٤) تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦.

(٥) شرحه على الكافية ٢/ ٢٣٣.

(٦) التذييل والتكميل ٣٤٦/١٠، ٣٤٧، الارتشاف ٢٢٧٦/٥، ٢٢٧٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٩٣/٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٣٦، شرح الكافية الشافية ٢ /٩١٥، شرح التسهيل ٨٦/٣، التذييل والتكميل ٣٤٦/١٠، تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦، الهمع ٥٠٨/٢.

والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه"[2].

وممن منع الجر واختار النصب أبو علي الفارسي، واحتج لذلك في مسائله البصريات بما فيه الكفاية[3]، ومثله ابن جني[4]، وابن يعيش[5]، وابن أبي الربيع[6]، وابن عصفور الإشبيلي[7]، وابن مالك[8]، ورضي الدين الأستراباذي[9]، وأبو حيان الأندلسي[10]، وابن هشام[11]، وناظر الجيش[12]، والسيوطي[13]، والصبان[14]، والخضري[15]، وغيرهم.

الرأي والترجيح:

بما أن الخلاف في الحكم على موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام ناشئ عن الضمير الذي لا يظهر عليه إعراب، بخلاف الظاهر الذي تتضح حقيقته بالإعراب الظاهر على أواخره فإنني أُرجح طريقة سيبويه في هذه المسألة باعتبار المضمر بالمظهر الواقع موقعه؛ لأن الظاهر هو الأصل والضمير فرع عنه.

---

(١) سبق تخريج البيت ص: ٧٩.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٨٥.

(٣) المسائل البصريات ٨٦١/٢، ٨٦٣.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٨.

(٥) شرح المفصل٢/ ١٣٦.

(٦) البسيط ٢/ ١٠٤٩.

(٧) شرحه لجمل الزجاجي ٣٢/٢.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢، شرح التسهيل ٨٦/٣.

(٩) شرحه على الكافية ٢٣٠/٢.

(١٠) التذييل والتكميل ٣٤٧/١٠.

(١١) المغني: ٦٦٣، ٨٨٠.

(١٢) تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦.

(١٣) الهمع ٥٠٨/٢.

(١٤) حاشيته على شرح الأشموني على الألفية ٣٧١/٢.

(١٥) حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية ١٣٩/١.

ولذلك فإن تعقب الإربلي للأخفش غير صـــحيح، كما أن اختياره وجوب الجر، على الإطلاق لم يكن سديدا، ولولا وجاهة مذهب سيبويه لرجحت النصب على الجر؛ لسببين اثنين:

الأول: جواز (الضـــارب زيدا)، و(المكرم زيدا)، وامتناع (الضـــارب زيدٍ)، و(المكرم زيدٍ) في (الضـــاربي، والضـــاربه، والضـــاربك)، و(المكرمي، والمكرمه، والمكرمك)، مما يدل على أن نصـــب الضـــمير هنا يعضـــده القياس على الظاهر، والموافق للقياس أولى من المخالف له.

الثاني: أن اســـم الفاعل المقترن بالألف واللام لا يضـــاف إلى عارٍ من (أل)، والضـمير خال منها؛ فلذلك لم تصـح الإضـافة، وإذا لم تصـح الإضـافة سـقط القول بالجر. أضـــف إلى ذلك أن القول بالجر يؤدي إلى اجتماع تعريفين في كلمة واحدة، وهذا محال، فالأولى عدم الجنوح إليه.

حكم المعمول الظاهر لاسم الفاعل المقترن بـ (أل)

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "اسم الفاعل المعرف بالألف واللام إذا أضفته إلى اسم فيه ألف ولام أيضـا، وأجريت على المضـاف إليه المجرور به اسـما معطوفا عليه عطف بيان فإنه يظهر الفرق بينه وبين البدل -أيضا- في اللفظ، وذلك مثل قولك: (هذا الضارب الرجل زيد)، فـــ (زيد) مجرور لجريه على (الرجل) عطف بيان، كما تنجر الصفة في نحو (هذا الضارب الرجل الظريف)، ولو أبدلت (زيدا) من (الرجل) لنصبت وامتنع الجر في زيد؛ إذ كان يؤول إلى قولك: (هذا الضـارب زيدٍ)، وذا ممتنع، فقد حصـل الفرق بين عطف البيان والبدل ههنا في اللفظ أيضـا؛ إذ كنت تجر في العطف وتنصـب في البدل، وذا واضح، وأنشدوا[1]:

أَنَا ابْنُ التارِكِ البكريّ بِشْر عَلَيْهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعا

يُروَى (بشرٍ) على العطف، و(بشرًا) على البدل"[2].

وقال في موضع آخر: "إذا دخل الألف واللام في اسم الفاعل بمعنى الماضي قلبا حكمه المذكور، فأوجبا النصـب به ومنعا إضـافته إلى ما بعده إن خلا ما بعده من الألف واللام، فانقلب عاملا، مفردا كان اسـم الفاعل أو مكسـرا أو مجموعا بالألف والتاء، كقولك: (هذا الضارب زيدا أمس، وهؤلاء الضوارب زيدا أمس، والضاربات بكرا أمس)، وإنما عمل في هذا كله؛ لأنه في تقدير صـلة الموصـول؛ إذ الألف واللام هنا تقديره (الذي)، وليسـا لمحض التعريف؛ لأن ذينك إنما يلحقان الأسـماء المحضـة

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي في: ديوانه ص: ٤٦٥، الكتاب ١٨٢/١، شرحه للسيرافي ٣٩/٢، فرحة الأديب: ٣، المفصل: ١٦٠، وشرحه لابن يعيش ٢٧٣/٢، الحماسة البصرية ٥/١، بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز ١٥٩١/١، المقاصد النحوية ١٦٠٨/٤، الخزانة ٢٦٤/٤، تاج العروس ٢٢/ ٣٥٢(و ق ع)، وبلا نسبة في: الأصول في النحو ١٣٥/١، رسالة الملائكة ١٨٢/١، شرح الرضي على الكافية ٢٣٤/٢، اللمحة في شرح الملحة ٧٤١/٢، أوضح المسالك ٣٥١/٣، شرح ابن عقيل ٢٢٢/٣، الهمع ١٦١/٣، شرح شذور الذهب ٧٨١/٣، شرح الأشموني ٣٥٨/٢، حاشية الخضري ١٤٨/٢.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٤٩٢/١.

الصريحة لا هذه الصفات المشتقات، فكأنك قلت: (هذا الذي ضرب زيدا أمس، وهن اللواتي ضربن عمرا أمس)؛ إذ (الذي) حقه أن يوصل بالفعل، فلما وقع اسم الفاعل موقعه تسلط على ما بعده تسلط الفعل على مفعوله فَنَصَبَهُ نصبه له، وحُكِيَ عن أبي عثمان -رحمه الله تعالى- أنه -أعني اسم الفاعل هنا أيضا- ليس بعامل؛ بل العامل فعل مقدر معه، فهو عنده بمنزلة المُنَكَّر، وأبو الحسن يجعله عاملا بنفسه، غير أنه لا يجعل منصوبه مفعولا صريحا؛ بل مشبها بالمفعول، كالمنصوب في باب (حسن الوجه)، وعلى كل تقدير فوجوب النصب بعده وامتناع إضافته مشروط بخلو الاسم بعده من الألف واللام كما مثلناه؛ إذ إضافته حينئذٍ لا تفيده تعريفا؛ لأنه معرفة بالألف واللام، ولا تحدث له تخفيفا لفظيا بحذف تنوين؛ إذ لا تنوين فيه، فلم يترك الأصل من غير فائدة، وأجاز الفراء ذلك، أعني: إضافته وفيه الألف واللام، نحو: (هذا الضارب زيدٍ)، وقال: إن الألف واللام تعاقب التنوين، ولو وجد التنوين جازت الإضافة"[1].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي الفراء فيما ذهب إليه من جواز جر معمول اسم الفاعل المعرف بالألف واللام في حال خلو ذلك المعمول من الألف واللام، بعدم موافقته على ما ذهب إليه.

الدراسة:

جعل النحويون الإضافة على قسمين:

الأول: الإضافة المعنوية، وهي التي تفيد تخصيصا أو تعريفا في المضاف.

الثاني: الإضافة اللفظية، وهي التي تفيد تخفيفا في المضاف، واشترطوا فيها أن يكون المضاف من المشتقات، واسم الفاعل واحد منها. وقد نصَّ النحويون على أن إضافته إضافة لفظية مبني على عمل اسم الفاعل إنْ أُرِيد به الحال أو الاستقبال[2]، فإن لم يعمل أو أضيف بمعنى الماضي لم تكن إضافته لفظية؛ بل تكون حقيقية بمعنى

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي١/٩٠٤ - ٩٠٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية٢/٢٢٠.

(غلام زيد)، فلا يجوز فيها إلا الإضافة والخفض[1].

ولا يخلو اسم الفاعل من أن يكون عاريا من الألف واللام أو مقترنا بها.

فإن كان عاريا من الألف واللام جاز فيه أن يعمل النصب في معموله الظاهر المتصل بمقتضى المفعولية إن دل على الحال أو الاستقبال[2]، ولم يوصف أو يُصَغَّر[3]، واعتمد على ما يقوي فيه جانب الفعلية، كأن يعتمد على استفهام، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمرا)، أو على نفي، نحو: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرا)، أو يقع بعد حرف النداء، نحو: (يا طالعًا جبلا)، أو يقع خبرا لمبتدأ، نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمرا)، و(ظننت زيدا ضاربا عمرا)، و(أعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا)، أو يقع حالا، نحو: (جاء زيدٌ راكبا فرسا)، أو صفة لموصوف، نحو: (مررت برجل ضاربٍ أبوه عمرا).

فإن اختلت إحدى تلك الشرائط جاز فيه إضافته إلى ما يليه من مفعول، فتقول: (هذا ضارب زيدٍ)، "فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر، فتقول: (هذا معطي زيدٍ درهمًا، ومعطي درهمٍ زيدا)"[4].

وإن كان اسم الفاعل ملتبسا بـ (أل)، وكان مفردا أو مثنى أو مجموعا، ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا فإعماله جائز مرضي عند جميع النحويين[5]، ويجوز فيه -أيضا- الجر في (الضاربان والضاربون)، فتقول: (هذان الضاربا زيدٍ، وهؤلاء الضاربو عمرو)، فإذا كان غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر فقد استقر في الدرس النحوي بجميع مدارسه الإجماع على وجوب النصب وامتناع الجر إن خلا المفعول من الألف واللام، مفردا كان اسم الفاعل، نحو: (هذا الضارب زيدا أمس)، أو جمع تكسير، نحو: (هؤلاء الضوارب زيدا، والضراب عمرا أمس)، أو جمع

---

(١) الأصول في النحو ١/١٢٥.

(٢) خلافا للكسائي، ولا حجة له في قول الله تعالى ﴿باسط ذراعيه﴾ (الكهف: ١٨)؛ لأنه على حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل ﴿ونقلبهم﴾ ولم يقل: وقلبناهم. ينظر: أوضح المسالك ٢/٢١٧.

(٣) خالف الكسائي وباقي الكوفيين إلا الفراء في هذا، فأجازوا إعماله مصغرا، كما أجازوا إعماله إن تأخر معموله عن الوصف. ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٦٧-٢٢٦٨.

(٤) شرح ابن عقيل ٣/١١٨.

(٥) شرح ابن الناظم: ٣٠٣.

سـلامة لمؤنث، نحو: (هن الضـاربات بكرا أمس)، وذلك من قبل أن الألف واللام اللاحقة باسـم الفاعل بمعنى (الذي)[1]، فكأنك قلت: (هذا الذي ضـرب زيدا أمس، وهؤلاء الذين ضربوا زيدا، أو عمرا أمس)، و(هنَّ اللواتي ضربن بكرا أمس)، فصار اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له، فاستحق إعماله النصب فيما بعده، ولا فرق في ذلك بين الماضي وغيره[2] إذا كان التقدير في (الضارب): الذي ضرب، والذي يضـرب؛ فلذلك عمل عمله لما قويت فعليته بوقوعه موقع الفعل؛ بل إن الأستراباذي يرى أنه فعل في الحقيقة[3].

لكن الفراء دون غيره كما يقول ابن السراج[4] انفـرد بجـواز الخفض فيه، ذاهبا إلى إجراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضـافة إليه، وكذلك النكرة، فيقال على مذهبه: (هذا الضـاربُ زيدٍ)، و(الضـاربُ عبدِه)، و(الضـارب ذينك)، و(الضـاربُ رجلٍ)، كما حكاه عنه أبو سعيد السيرافي[5]، وأبو علي الفارسـي[6]، وأبو العلاء المعري[7]، والزمخشـري[8]، وأبو السـعادات بن

(١) الكتاب ١٨٢/١-١٨٣، الأصول في النحو ١٣٤/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/٢، المسائل البصريات ٨٦٥/٢، المفصل في صنعة الإعراب: ١٨٥، شرح المفصل ١٣٢/٢، شرح التسهيل ٧٦/٣، الكناش في فني النحو والصرف ٢٦٦/١. وذهب الأخفش إلى أن (أل) ليست موصولة؛ بل هي معرفة كـ (هي) في (الغلام) و(الرجل). ينظر: الارتشاف ٢٢٧٣/٥.

(٢) جاء في شرح الرضي على الكافية (٤١٩/٣) "وقال أبو علي في كتاب الشعر، والرماني: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضيا، نحو: الضارب زيدا أمس عمرو ... ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام".

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣.

(٤) الأصول في النحو ١٥/٢.

(٥) شرحه لكتاب سيبويه ٣٩/٢.

(٦) المسائل البصريات ٨٦٥/٢.

(٧) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٣٧٧.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب: ١١٥.

الأثير[١]، وابن الحاجب[٢]، وأيضـــا ابن يعيش[٣]، وابن مالك[٤]، والأســـتراباذي[٥]، وأبو حيان[٦]، وابن هشام[٧]، وقد نسبه إليه آخرون[٨].

وصـريح كلامه في معانيه يشـعر بذلك؛ حيث قال: "وإنما جاز النصـب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بـالنصـــب، فيقولون: (هو الآخذ حقَّـه)، فينصـــبون (الحق)، لا يقولون إلا ذلـك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد، فنصـــبوا بحذف النون، والوجه في الاثنين والجمع الخفض؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شـــئت، وتُحذَف إذا شـــئت، وهي في الواحد لا تظهر؛ فلذلك نصـــبوا، ولو خُفِض في الواحد لجاز ذلك، ولم أسـمعه إلا في قولهم: (هو الضـــارب الرجل)، فإنهم يخفضـون (الرجل) وينصـبونه. فمن خفضـه شـبهه بمذهب قولهم: (مررت بالحسـن الوجه)، فإذا أضـــافوه إلى مُكَنًّى قالوا: (أنت الضـــاربه، وأنتما الضـــارباه، وأنتم الضـــاربوه)، والهاء في القضـــاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع، ولو نويت بها النصـــب كان وجها، وذلك أن المُكَنًّى لا يتبين فيه الإعراب، فاغتنموا الإضـــافة؛ لأنها تتصـــل بالمخفوض أشـــد مما تتصـــل بالمنصـــوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال، وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: (هو الضارب إيَّاه)، ولم أسمع ذلك"[٩].

ومسـتند الفراء في تجويز الإضـافة في معمول اسـم الفاعل المقترن بالألف واللام إنما كان بالنظر إلى الاسمية فيما بعد الألف واللام، وأن الإضافة لفظية لم يحصل بها

---

(١) البديع في علم العربية ٥١١/١.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٣٩٠/١، ٥٦٤/٢.

(٣) شرح المفصل ١٣٢/١.

(٤) شرح التسهيل ٨٦/٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٢.

(٦) التذييل والتكميل ٣٤٥/١٠، الارتشاف ٢٢٧٦/٥.

(٧) أوضح المسالك ٩٩/٣.

(٨) ينظر: إرشاد السالك ٤٨٢/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/٢، تمهيد القواعد ٢٧٥٦/٦، المقاصد الشافية ٣٩/٤، الهمع ٥٠٨/٢، حاشية الخضري ٣٤/٢.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢.

تعريف فيكون مانعا من الإضـافة[1]؛ حيث إن قياس قوله: (هذا الضـارب زيدٍ، وهذا الضـارب رجلٍ) يكون على تأويل (هذا ال هو ضـاربُ زيدٍ، وهذا ال هو ضـاربُ رجلٍ)[2]، وكذلك قياس (زيدٌ الحسـن الوجه) عنده على تأويل (الذي هو حسـن الوجه)[3].

قال ابن الحاجب: "ووجه قول الفراء أن (ضـارب زيدٍ) متفق عليه، وهو نكرة، فلما قُصِـد إلى تعريفه عُرِّف بما يُعَرَّف به مثله، فكأن الإضـافة أفادت التخفيف، ولم تجئ اللام إلا بعد تخفيفها وتقريرها بشرطها، أو يحمله على مثل (الضـارب الرجل)، وقولهم: (الحسن الوجه)، أو على مثل (الضاربك)، وهو غير مستقيم"[4].

وهذا الذي ذهب إليه الفراء ليس بمرضـي عند جمهور النحويين الذين ناصـروا مذهب سيبويه الذي أوجب في هذه المعمولات النصـب، وعلل لمنع الجر بقوله: "هذا باب صـار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: (هذا الضارب زيدا)، فصار في معنى (هذا الذي ضرب زيـدا)، وعَمِل عَمَلَـه؛ لأن الألـف واللام منعتا الإضـافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك (هذا الضارب الرجل)، وهو وجه الكلام"[5].

وأكد على ذلك في باب الصـفة المشـبهة بالفاعل فيما فعلت فيه، فقال: "واعلم أنه ليس في العربية مضـاف يدخل عليه الألف واللام غير المضـاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: (هذا الحسـن الوجه)، أدخلوا الألف واللام على (حسـن الوجه)؛ لأنه مضـاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدا، فاحتاج إلى ذلك؛ حيث مُنِعَ ما يكون

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٢، شرح المفصل ١٣٢/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٨٩/١، ٥٦٤/٢، ٧٤٢، شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٢، الكناش ٢١٦/١، المقاصد الشافية ٣٩/٤.

(٢) الأصول في النحو١٥/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٢، اللامع العزيزي: ٣٧٧، شرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٢، المساعد ٢٠٤/٢، المقاصد الشافية ٣٩/٤.

(٣) الأصول في النحو١٥/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٢، المقاصد الشافية ٣٩/٤.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٥٦٤/٢، وينظر: شرح المفصل ١٣٢/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٢، الكناش في فني النحو والصرف ٢١٦/١، المقاصد الشافية ٣٨/٤، ٣٩.

(٥) الكتاب١/ ١٨١- ١٨٢.

في مثله ألبتة، ولا يُجَاوَزُ به معنى التنوين ... فإنما أدخلت الألف واللام في (الحسن) ثم أعملته، كما قال: (الضارب زيدا)، وعلى هذا الوجه تقول: (هو الحسن الوجه)، وهي عربية جيدة"[١].

وقال في موضع آخر: "وإنما تقول: (الضاربُ زيدا) على مثل قولك: (الحسن وجها)"[٢]؛ حيث إن الجر في (الحسن وجها) ممتنع ألبتة[٣].

والذي يظهر لي أن الفراء في مذهبه هذا مُبتَدِعٌ غير مُتَّبِع؛ إذ لم يتبن مذهبه أحد من النحويين، في حين أن كل من وقع عليه بحثي قد تبنى مذهب سيبويه والجمهور الذي تبعه ابن جعفر الإربلي، ومن هؤلاء: الأخفش[٤]، والمبرد[٥]، وأبو إسحاق الزجاج[٦]، وابن السراج[٧]، وابن ولاد[٨]، وأبو سعيد السيرافي[٩]، وأبو علي الفارسي[١٠]، وابن الوراق[١١]، وابن جني[١٢]، وأبو العلاء المعري[١٣]، وابن السيد

---

(١) السابق ١/١٩٩- ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١/١٣٠، وذكر الأخفش أن (زيدا) في قولك: (الضارب زيدا أمس) منصوب انتصاب (الحسن وجها)، وأنه إنما نصب؛ لأنه جاء بعد تمام الاسم. ينظر: معاني القرآن له ١/ ٩٠، وينظر أيضا: الأصول ٢/٢٦٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٨، شرح المفصل ٤/١٠٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/١٦١، الأصول في النحو ١/١٣٣، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:٧٠، الإبانة في اللغة العربية ٤/٦١، شرح ابن الناظم: ١٩، التذييل والتكميل ١١/٢٨، تمهيد القواعد ٦/٢٧٨٨، المقاصد النحوية ٣/١٤٦٣، شرح شذور الذهب ١/١٠٧.

(٤) معاني القرآن له ١/٩٠.

(٥) المقتضب ٢/٤٨، ٤/ ١٦١.

(٦) ينظر: خزانة الأدب ٤/٢٦٣.

(٧) الأصول في النحو ١/١٢٩، ٢/١٥.

(٨) الانتصار لسيبويه: ٧٦.

(٩) شرحه لكتاب سيبويه ١/٤٦٦، ٢/٣٧، ٣٩.

(١٠) الإيضاح العضدي: ١٤٨، المسائل البصريات ٢/٨٦٥، المسائل العسكريات: ١١٨.

(١١) علل النحو: ٣٠٣.

(١٢) سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥.

(١٣) اللامع العزيزي: ٣٧٧.

البطليوسي[١]، وابن سيده[٢]، والنيسابوري[٣]، وابن بابشاذ[٤]، الزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، والسكاكي[٧]، وابن الخباز[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن مالك[١٢]، وابن جمعة الموصلي[١٣]، والأستراباذي[١٤]، وابن أبي الربيع[١٥]، وابن الصائغ[١٦]، وأبو الفداء[١٧]، والطيبي[١٨]، وأبو حيان[١٩]، وابن هشام[٢٠]، وابن قيم الجوزية[٢١]، وابن عقيل[٢٢]، وناظر الجيش[٢٣]،

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ١٨/٣، رسائل في اللغة: ٢٠٨.

(٢) إعراب القرآن له ٢٦٢/٤.

(٣) التفسير البسيط ٤٠٣/١٥، ٤٠٤.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ١٧٨/١.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب: ١١٥، ٢٨٩.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٠/١.

(٧) مفتاح العلوم: ٥٥.

(٨) توجيه اللمع: ١٧٨.

(٩) شرح المفصل ٢/ ١٣٢، ١٠٠/٤.

(١٠) أمالي ابن الحاجب ٣٨٩/١، ٥٦٤/٢، الكافية في علم النحو: ٢٨.

(١١) شرح الجمل لابن عصفور ٦٤/٢.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٩١٣/٢، شرح التسهيل ٨٦/٣.

(١٣) شرح ألفية ابن معطي ٩٨٢/٢، ٩٨٣.

(١٤) شرحه على الكافية ٢٢٩/٢.

(١٥) البسيط في شرح الجمل ١٠٠١/٢.

(١٦) اللمحة في شرح الملحة ٣٤٢/١.

(١٧) الكناش ٢١٦/١.

(١٨) حاشيته على الكشاف ٣٠٢/١٣.

(١٩) التذييل والتكميل٣٢٧/١٠، ٣٤٥، الارتشاف ٢٢٧٦/٥.

(٢٠) أوضح المسالك٩٩/٣، ٣٥٣، شرح شذور الذهب: ٢٠١، ٥٦٤.

(٢١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٤٨٢/١.

(٢٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٠٤، شرحه على ألفية ابن مالك ٣/ ٤٧.

(٢٣) تمهيد القواعد ٢/ ٦٤٣، ٢٧٥٦/٦.

والشاطبي[1]، وابن الملقن[2]، والمكودي[3]، وغيرهم[4].

يقول أبو علي الفارسي: "من أجاز الجر في المظهر إذا أضاف اسم الفاعل الداخلته لام المعرفة فمخطئ؛ ألا ترى أنه لا نون هنا ثابتة تعاقبها الإضافة كما كان في التثنية والجمع، وإذا لم يكن شيء تعاقبه الإضافة كما كان في التثنية والجمع النون تعاقب الإضافة فإن الإضافة تمتنع؛ لأن اللام حينئذ لا يخلو دخولها من أحد أمرين:

إما أن تكون داخلة للتعريف فقط، أو بمعنى (الذي)، فإن كان دخولها للتعريف لم تجز إضافة الاسم الداخلته هي؛ لأنه قد تعرف باللام، وإذا تعرف باللام لم تجز إضافته ... وإن كان دخول اللام بمعنى (الذي) في اسم الفاعل لم تجز إضافته؛ أيضا ألا ترى أنه إذا كان كذلك كان اسم الفاعل في تقدير جملة.

ويدلك على أنه في تقدير جملة إجازتهم (الضارب زيدا أمس أخوك)، فلولا أنه بمعنى (ضرب) لم ينصب (زيدا)، كما لم ينصب في قوله: (هذا ضارب زيدٍ أمس)، والفراء المجيز لإضافته، والقائل: إنا نجيز (الضاربُ زيدٍ)، وإن كان غير مسموع لا يخالف في أن (هذا ضارب زيدٍ أمس) لا ينصب. فلما لم يجز نصب ذلك قبل دخول الألف واللام وجاز مع دخول الألف واللام فيه علمت أن ذلك إنما هو لسكون (فاعل) الداخلته اللام بمنزلة الفعل ومعناه، وإذا كان كذلك لم تجز إضافته؛ لأن اسم الفاعل جملة، فلا تجوز إضافتها كما لا تجوز إضافة الجمل، وليس فيه نون ولا تنوين، فيقال: إن المضاف إليه عاقب النون أو التنوين كما يكون ذلك في (الضاربان والضاربون) لثبات النون.

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٣٨ - ٣٩.

(٢) المعين لفهم الأربعين: ٢٠٦.

(٣) شرحه على الألفية في علمي النحو والصرف: ١٦٠.

(٤) ينظر: المقاصد النحوية ١٦٠٨/٤، شرح شذور الذهب ٦٨٣/٢، زينة العرائس من الطرف والنفائس: ٦٥، الهمع ٥٠٨/٢، شرح الأشموني ١٣٤/٢، متممة الآجرومية: ٥١، شرح كتاب الحدود في النحو: ١٧٨، الخزانة ٢٦٣/٤، معاني النحو ٢٤/٣، لمسات بيانية: ٩٥٠، شرح قطر الندى: ٣٠١، القواعد التطبيقية في اللغة العربية: ٣٦٥.

وإذا لم تخل اللام إذا دخل اسم الفاعل من هذين الوجهين، ولم تجز إضافة اسم الفاعل فيهما جميعا؛ لما ذكرنا ثبت أن إضافته لا تجوز؛ فقد ثبت بما ذكرنا أن القياس لا تجوز إضافة هذا الاسم و فيه اللام، وثبت باعتراف الفراء نفسه أنه غير مسموع، فإذا لم يثبته السماع، ولم يجزه القياس ثبت أنه قول ساقط"[١].

فإن قيل: إن الفراء يُجوّز الإضافة والجر على تأويل (الذي هو ضارب زيد، وضارب رجل) فالجواب أن احتجاج الفراء بهذا المعنى قد أفسده السيرافي بأنه يلزمه أن يجيز (هذا الحسن وجه) على تقدير: (هذا الذي هو حسن وجه)، و(هذا الغلام زيد) على تقدير: (هذا الذي هو غلام زيد)، وهو غير جائز باتفاق[٢]؛ "لأنه قدَّر دخول الألف واللام على الاسم، ولم ينقل الفعل عن لفظه لدخولها، وصير ما بعد الألف واللام معها على حكاية لفظ (الذي)"[٣].

واعترض عليه ابن الحاجب بقوله: "أما كونه لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم، فإنا متفقون على امتناع (الحسن وجهه)، وليس إلا لذلك"[٤]. "وأما تقديره التنوين محذوفا قبل الإضافة فليس بمستقيم؛ لأننا نعلم أن الألف واللام سابقة، واذا كانت سابقة وجب إثبات حكمها سابقا، وإذا وجب حذف التنوين لأجلها لم يبق للإضافة ما يحذف تخفيفا"[٥].

وذكر رضي الدين الأستراباذي هذا الاحتجاج واصفا الفراء بأنه "توهم أن لام التعريف دخلته[٦] بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، الإضافة، ثم عُرِّف باللام، وأن هذا القول رجم بالغيب، ومن أين له ذلك، ونحن لا نحكم إلا بالظاهر؟ فإنه وإن أمكن ما قال إلا أننا نرى اللام سابقة على الإضافة،

---

(١) المسائل البصريات ٢/ ٨٦٣ - ٨٦٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٢، المقاصد الشافية١٤٣/٢، ٣٩/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٣٩٠/١، وينظر: المقاصد الشافية ١٤٣/٢، ٤/ ٣٩.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٣٩٠/١.

(٦) أي: (الضارب) في: الضارب زيد.

والإضـافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسـبب اللام، فكيف يُنْسَـبُ حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع، ولا ظاهر مرجح"[1].

ومما يبطل الجر في (الضـارب زيد) أن اللفظ الذي كان سـبب التخفيف في (الحسـن الوجه) مفقود في (الضـارب زيد)، وموجود في (الضـارب الرجل)، وهو اللام، فلا يلزم من تشبيه (الضارب الرجل) بـ (الحسن الوجه)، تشبيه (الضارب زيد) بـ (الحسن الوجه)[2].

قال ابن يعيش: "فأما قولهم: (الضارب الرجل) فإنما ساغت إضافته وإن لم تستفد بالإضافة تعريفا ولا خفة، أما التعريف فلأن إضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفًا، وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين، ولا نون، فيسـقطا بالإضـافة، فقضـية الدليل ألا تصـح إضـافته، كما لا تقول: (الضـارب زيد)، وذلك من قبل أنه محمول على (الحسـن الوجه)، ومشبه به من جهة أن (الضـارب) صـفة، كما أن (الحسـن) صـفة، وما بعده يكون مجرورًا أو منصـوبا، فتقول: (هذا ضـاربٌ زيدا، وضـاربُ زيدٍ)، كما تقول: (مررت برجل حسن وجها، وحسن الوجه). فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه مع أنه مضـاف إذا أُريد تعريفه، كما كان كذلك في (الحسـن الوجه)، وإن لم يكن مثله من كل وجه؛ ألا ترى أن المضـاف إليه في (الضـارب زيدٍ) مفعول منصـوب في المعنى، والمضاف إليه في (الحسن الوجه) فاعل مرفوع؟"[3].

وقال الأسـتراباذي: "وأما قياسـه على (الضـارب الرجل) فليس بوجه، وذلك أن (الضارب الرجل) وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف ومشبه به، وذلك هو (الحسن الوجه)، والجر فيه هو المختار، وذلك لأنك لو رفعت (الوجه) لخلت الصفة من الضمير، وهو قبيح، وأما النصب في مثله فتوطئة للجر، وأن نصـبه تشـبيه له بالمفعول في نحو (الضـارب الرجل)، وأن التخفيف فيه حاصـل بحذف الضـمير واسـتتاره، ثم نقول: كما شـبه (الحسـن الوجه) في النصـب بـ

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٢، وينظر: الكناش ٢١٦/١.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٧٤٣/٢.

(٣) شرح المفصل ١٣٢/٢-١٣٣.

(الضـارب الرجل)، مع أن حقه الرفع؛ ليصـح إضـافة الصـفة إليه شـبه (الضـارب الرجل) على سبيل التقاص في الجر بـ (الحسـن الوجـه)، مع أن حقه النصب، وليس للفراء أن يقول: فليشبه (الضارب زيد) بـ (الحسن الوجـه)؛ لأن (الحسـن الوجـه) لا يجوز؛ لأن الإضـافة اللفظية مجراة مجرى المحضـة، فكما لا يجوز في المحضـة إضـافة المعرفة إلى النكرة فكذلك لم يجوزوا ذلك في اللفظية، ونسـب ابن مالك[١] إلى الفراء أنه يجيز إضـافة نحو (الضـارب) إلى المعرف من العلم وغيره، أما إلى المنكر فلا، فعلى هذا له أن يقول: (الضـارب زيد) يشـابه (الحسـن الوجه) -أيضـا- من حيث كون المضـاف إليه معرفا، وإن اختلف التعريفان، والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المُعَرَّفِ والمُنَكَّرِ كما نقل عنه السيرافي[٢] ذلك"[٣].

وأما قياسـه على (الضـاربك) فلا يجوز؛ لأن في (الضـاربك) قولين، أحدهـما النصـب، وهو الأرجح عنده[٤]، وعليه فإن قياس الفراء عليه مندفع من أصله، كما أن المضـمر هنا فرع عن الاسم المظهر، والذي عليه سيبويه والمحققون قياس المضـمر على المظهر، لا المظهر على المضمر، أضف إلى ذلك أن ابن الحاجب هو الذي ذكر هذا الافتراض، وهو ممن اختاروا القول بجر الكاف في (الضـاربك)، ولا أرى ذكره احتجاج الفراء به إلا مطية لاختياره، وقد رُدَّ عليه ذلك[٥].

وجمهور النحويين مجمعون على أن اسم الفاعل لا يضاف وهو بالألف واللام إلا إلى ما هما فيه؛ لئلا يلزم إضافة الوصف المحلى بـ (أل) إلى الخالي منها، وقد نصُّوا على أنه لا يجمع بين الألف واللام والإضـافة، وأن المانع من ذلك هو الجمع بين تعريفين، يقول أبو البقاء العكبري: "وقد حُمِل قولهم: (هذا الضـارب الرجل) على (الحسن الوجه) في الجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأن الإضافة لم تُعْرَف فيهما، والجيد النصـب؛ لأن الألف واللام تمنع الإضـافة. فإن قلت: (هذا الضـارب زيدا) لم

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٨٦/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٢-٢٢٩ بتصرف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٩٣/٣.

(٥) ينظر: مسألة موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقترن بـ (أل) ص: ٧٧.

تجز الإضافة؛ لأن القياس ترك الإضافة في الجميع، إلا أنها جازت إذا كان في الثاني ألف ولام حملا على باب (الحسن الوجه)، فيجري غيره على القياس"[١].

وقال الشيخ خالد: "إن كان اسم الفاعل صلة لـ (أل) عمل مطلقًا، ماضيًا كان أو غيره"[٢]؛ "لأن (أل) هذه موصولة، و(ضارب) حالٌّ محلَّ (ضرب) إن أريد المضي، أو (يضرب) إن أريد غيره"[٣]، بدليل صحة عطف الفعل عليه في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[٤][٥]. قال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿وَأَقْرَضُوا۟﴾؟ قلت: على معنى الفعل في ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾؛ لأن اللام بمعنى (الذين) واسم الفاعل بمعنى (اصدقوا)، كأنه قيل: إن الذين اصدقوا وأقرضوا"[٦].

ويفسد مذهب الفراء في هذه المسألة -أيضا- بالبيت الذي أورده الشارح، وهو:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِي بِشْر عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقوعًا[٧]

وذكر أنه يمتنع جر (بشر) على البدل، ويتعين فيه أن يكون (بشر) عطف بيان؛ لأن البدلية تؤدي إلى ممتنع، وهو إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى المعرفة، فيصير التقدير: أنا ابن التارك بشر، فيمتنع لما ذكرنا من امتناع (الضارب زيد)[٨].

الرأي والترجيح:

الذي أراه راجحا مما سبق هو قول جمهور النحويين، وهو ما اختاره ابن جعفر الإربلي، وهو وجوب نصب المفعول الظاهر المتصل باسم الفاعل المقترن بالألف

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٩/١-٤٤٠.

(٢) شرح التصريح ١١/٢.

(٣) زينة العرائس: ٦٥.

(٤) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٥) شرح ابن الناظم: ٣٠٣، التذييل والتكميل ٣٣٦/١٠، شرح شذور الذهب: ٥٢٦.

(٦) الكشاف ٤٧٦/٤.

(٧) سبق تخريجه ص: ١٠٥.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣، شرح ابن الناظم: ٣٦٩، الكناش ٢٣٩/١، شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٦٤، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦١٩/٢، تمهيد القواعد ٣٣٨٢/٧، المقاصد الشافية ٥٢/٥، المقاصد النحوية ١٦٠٨/٤، شرح شذور الذهب للجوجري ٣٢٧/٢، ٧٨١/٣.

واللام، نحو: (هذا الضارب زيدا)؛ لأن الألف واللام صارتا بمنزلة (الذي)، وصار اسم الفاعل المتصل به بمعنى الفعل، ولذلك لم يجز إضافة (الضارب) إلى (زيد)؛ لأنا لا نقدر على حذف شيء بالإضافة، فتكون الإضافة معاقبة له، أضف إلى ذلك أن الإضافة هنا لا تفيد تعريفا للمضاف ولا تخفيفا.

وبناء على ذلك فإن تعقب الإربلي للفراء صحيح وصائب، ومذهب الفراء في إضافة (الضارب) إلى المفعول الخالي من الألف واللام مرجوح من عدة أوجه:

الأول: أن ما ذهب إليه الفراء ممتنع من جهة السماع؛ حيث إنه لم يثبت في كلام العرب لا نثرا ولا نظما، وهو نفسه مقر بهذا، فلم يستطع إيراد شاهد عليه من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب؛ بل إنه أورد في معانيه شاهدا بالسماع على النصب. وبما أنَّ المتبع في التنظير للقواعد النحوية هو السماع، فما عُضِد بالسماع أُقِرَّ، وما لم يُعْضَدْ به رُدَّ.

الثاني: أن صورة مسألة (الضارب زيد)، ونحوها مما أجازه الفراء من جهة القياس مؤطَّرة بالامتناع؛ لما يؤدي إليه الجمع بين (أل) والإضافة إلى الجمع بين أداتي تعريف، وهو محال، وإن كانت إحداهما غير مؤثرة، ولو جاز ذلك على تقدير لحاق الألف واللام بعد الإضافة لجاز مثله في (غلام امرأة) إذا أُرِيد تعريف الغلام، وكذلك في (ضارب رجل)، ونحوه، وهذا كله ممنوع بإطلاق، فما يؤدي إليه أجدر بالمنع.

الثالث: أن المشهور لدى النحويين أن صلة الألف واللام جملة فعلية في الأصل، لكنهم جاؤوا بها على صورة المشتق؛ لكراهتهم أن يدخلوا صيغة الألف واللام على الأفعال، فسبكوا من الجملة الفعلية اسم فاعل أو اسم مفعول؛ ليصح دخول اللام عليها كقولك: (الضارب زيدا) بمعنى (الذي ضرب)؛ إذ لا يُبْنَى ذلك إلا من الفعلية، لكن الفراء خالف الجمهور في ذلك، فلم يوجب كون صلة الألف واللام في (الضارب) جملة فعلية؛ بل جعلها جملة اسمية في التقدير على معنى (الذي هو ضارب زيد، وضارب رجل). وما التزمته الجماعة أولى مما خالف عنه فرُدَّ.

الرابع: أنَّ ما التزمه من التأويل على معنى (الذي هو ضارب زيد، والذي هو ضارب رجل، والذي هو الحسن الوجه) قد رُدَّ بإلزامه تجويز (هذا الحسن وجهٍ،

والذي هو غلام زيد) على تأويل (الذي هو حســنُ الوجه، والذي هو غلامُ زيدٍ)، والتالي باطل، وإذا بطل التالي فما أدى إليه باطل، وإذا بطل المذهب المُدافع عنه فقد بطل كل ما أدى إليه. وهذا كاف لإسقاط مذهب الفراء في هذه المسألة.

الخامس: أن الأمثلة التي ســيقت على تجويز الفراء الجر فيها حال كون المفعول نكرة، أو معرفا بغير الألف واللام، كتعريف العلمية أو الإشـارة أو المضـاف لضـمير اسـم الفاعل، نحو: (هذا الضــارب رجل، والضــارب زيد، والضــارب ذينك أو هذا، والضارب عبده) كلها تستوجب النصب على المفعولية؛ لدلالتها على الحال واعتمادها على مُخْبَرٍ عنه، وما هذا إلا اضطراب في الأحكام وعدم تفريق بين موجبها.

الســـادس: ربما لهذا لم يقتنع نحوي واحد بمذهب الفراء من بين النحويين الذين وقفت على مدارستهم لهذه المسألة فيمن تدارسها، أو نقل رأيه.

ياء (تفعلين) بين الحرفية والاسمية

نص التَّعقُّب :

قال الإربلي: "وأما الياء[1] فمذهب صاحب الكتاب[2] ومن أخذ أخْذَه أنها ضمير الفاعل الواحد المؤنث، ومع ذلك هي دالة على التأنيث، وذهب أبو العباس إلى أنها حرف تأنيث مجرد من الاسمية كالتاء في (قامت المرأة)، والفاعل مضمر، ورُدَّ قوله هذا بأنها لو كانت كذلك لثبتت مع ضمير المرأتين في قولك: (أنتما تقومان)، فقيل: تقوميان، فتحرك لالتقاء الساكنين كما فعل ذلك بالتاء في (قامت المرأة) و(المرأتان قامتا)، فقد بان معنى قوله: ضمير التثنية أو علامتها، وضمير جمع المذكرين أوعلامتهم، وضمير الواحدة أو علامتها"[3].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب رضي الدين الإربلي أبا العباس المبرد فيما ذهب إليه من أن ياء المؤنثة المخاطبة في الأمثلة الخمسة حرف تأنيث، وقوى ذلك بسقوط ألف الاثنين من (تَفْعَلِينَ).

الدراسة:

مـــن المُسلَّم بـه في كلامنا العربي أن تاء التأنيث الساكنة اللاحقة بالفعل الماضي نحو: (ضربتْ) لا تعدو عن كونها علامة دالة على تأنيث الفعل، وليس لها موقع إعرابي كسائر الحروف، وأن الاسم الدال على الفاعل في نحو (تضرب) إذا لم يجر ذكر للفاعل بعده ضمير مستكن فيه غير بارز يحتمل المخاطب والغائب، فإذا

---

(١) يريد بها ياء المؤنثة المخاطبة في آخر الأمثلة الخمسة (تفعلين).

(٢) أي: سيبويه، والمقصود هنا مذهب سيبويه والجمهور. ينظر في هذا: الكتاب١/٢٠، الأصول في النحو ١/١٧٢، ٢/١١٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٤٩، ٥/ ٢٥، شرح المفصل ٤/ ٢١٣، رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٤٤٥، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢/١٤٠-١٤٢، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/٩١٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٢٨٩، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/٢٦٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/٣٠، شرح كتاب الحدود في النحو: ١٠١.

(٣) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/١٦٢-١٦٣.

ألحقنا به ياء المؤنثة المخاطبة ليصـــير على مثال (تفعلين) على حد قول الله تعالى: ﴿فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾[1] فهل تكون ياء (تفعلين) هنا -مع ما فيها من دلالة على التأنيث- اسـما له موقع إعرابي يدل على الفاعلية، لا سـيما أنه قد اتُّفِقَ على اسـميتها في نحو (ابني) و(ضـــربني)، وإن اختلف نوع الضـــمير وموقعه في الثلاثة[2]؟ أم أنها تتجرد من الاسـمية، فلا تدل على الفاعلية، ولا تتجاوز الدلالة على التأنيث كما هو الحال في تاء (ضَـرَبَتْ)؟ وبين هذا وذاك اشـتهر خلاف النحويين في ياء (تفعلين) بين الاسـمية والحرفية على قولين اثنين:

الأول: أنها اسم ضـمير بارز اتصل بالفعل كاتصـال تاء المتكلم وتاء الخطاب في نحو (ضـــربتُ) و(ضـــربتَ)، فهي مع دلالتها على التأنيث ضـــمير الفاعلية، وعليه سيبويه والجمهور، يقول السيرافي: "والياء في المخاطبة للمؤنث لا تكون إلا ضميرا، كقولك: (قومي) للمرأة، و(انطلقي) و(هل تذهبين)"[3].

وقد اختار هذا القول جمع كثير من النحويين، أمثال أبي علي الفارســـي[4]، وابن الوراق[5]، والثمانيني[6]، وابن بابشاذ[7]، والزمخشري[8]، وأبي البركات الأنباري[9]، والجزولي[10]، وابن الخباز[11]، وابن يعيـــــش[12]، وتبعهم رضـــي الدين بن جعفر الإربلي، وممن وافق الجمهـــــورعلى اسـمية ياء المؤنثة المخاطبة خلفا للإربلي ابن

---

(١) سورة النمل، الآية: ٣٣.

(٢) أي: الياء في (تفعلين)، و(ابني)، و(ضربني).

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥/٥.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٤٠/١-٤٢.

(٥) علل النحو: ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٤.

(٦) شرح التصريف: ٣٨٧، ٥٤٣.

(٧) شرح المقدمة المحسبة ٢٨٧/٢.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢١.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩/١.

(١٠) المقدمة الجزولية في النحو: ٢٦.

(١١) توجيه اللمع: ٣٥٣.

(١٢) شرح المفصل ٢١٢/٤.

مالك[1]، ورضـــي الدين الأســـترابادي[2]، وابن الناظم[3]، والمالقي[4]، وأبو الفداء شاهنشاه[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7]، وابن عقيل[8]، والشاطبي[9]، والمكودي[10]، والـدمـاميني[11]، والجوجري[12]، والحطـاب الرعيني[13]، والفـاكهي[14]، ومن المحدثين عبد الرحمن النجدي[15]، وعباس حسن[16]، وغيرهم[17].

الثاني: أنها حرف، علامة للتأنيث مجردة من الاسـمية كتاء التأنيث السـاكنة في نحو (ضربت هند)، والفاعل مستكن.

وقد ذكر الشـــارح هذا القول متعقبا فيه أبا العباس المبرد، ومحتجا عليه فيه، والحقيقة أن ذلك لم يثبت عند المبرد؛ إذ إنني لم أقف على نسـبة هذا القول إلى المبرد عند النحويين السابقين للإربلي بما فيهم ابن ولاد المنتصر لسيبويه على المبرد، وكل ما وجدته إشـارة من أبي حيان في الارتشـاف -بعد أن نسـب هذا القول إلى المازني

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٧/١، ١٧١، شرح التسهيل ١٢١/١.

(٢) شرحه على الكافية ٤١٤/٢.

(٣) شرحه على الألفية: ٤٤٥.

(٤) رصف المباني: ٤٤٥.

(٥) الكناش ٢٤٩/١.

(٦) الجنى الداني: ١٨١.

(٧) أوضح المسالك ٨٦/١.

(٨) شرحه على الألفية ٩٦/١.

(٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٦٥/١.

(١٠) شرحه على الألفية ٩٦/١.

(١١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٦١/١، ٣٠/٢.

(١٢) شرح شذور الذهب ٢٠٦/١.

(١٣) متممة الآجرومية: ٨.

(١٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ١٠١.

(١٥) حاشية الآجرومية: ١٤٦.

(١٦) النحو الوافي ٨١/١.

(١٧) أدوات الإعراب ٢٧٤/١، القواعد التطبيقية ٩١/١، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: ٢٨، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٥٢.

والأخفش- إلى أن الياء في (تَفْعَلِينَ) عند المبرد علامة للضـــمير المســـتكن في فعل الواحد[١].

وبالوقوف على كتب المبرد لم أجد عنده جنوحًا إلى هذا القول، أو متابعة له، أو ميلا إليه لا من قريب ولا من بعيد؛ بل وجدته في (المقتضـب) موافقا لسـيبويه؛ حيث إنه عدها ضميرا عندما تحدث عنها ضمن الأسماء التي تكون على حرف واحـــد في باب المضـــاف إلى المضمر في النداء[٢].

وإن كان الإربلي شـــديد الاعتزاز بأبي علي الفارســـي، وقد كثر نقله عنه وتردد اسمه في شرحه، إلا أن أبا علي حين تطرق لهذا الرأي وردَّ عليه لمَّا لم يوافق مذهبه لم ينسـبه إلى المبرد ولا إلى غيره من النحويين[٣]، ولم يكن كتاب الانتصـار لسـيبويه من المبرد لابن ولاد ببعيد عن أبي علي، فلو أن المبرد كان قد خالف ســـيبويه في اســـمية هذه الياء لما كان ابن ولاد ليغفل ذلك، ولئن فات ذلك عليه لما فات على أبي علي على سِعة اطلاعه، واضطلاع كتبه بآراء النحويين السابقين عليه بما كان يعقب عليها من قبول أو رد.

وقد نسـب أبو سـعيد السـيرافي ما نسـبه الإربلي إلى المبرد إلى كثير من النحويين دون أن يسمي أحدًا منهم[٤]، ولو كان للمبرد شيء من هذا القبيل لعُلِم ووُثِّق.

وكذلك وافق ابن يعيش السيرافي في نســـبة هـــذا الرأي إلى كثير من النحويـــين دون تسمية أحد منهم[٥]، إلا أن أكثر المصادر على نسبة هذا القول إلى الأخفش[٦]،

---

(١) الارتشاف ٩١٤/٢.

(٢) المقتضب ٢٤٥/٤.

(٣) التعليقة ٢٠٣/٤-٢٠٤، البغداديات: ٥٨١.

(٤) شرحه على كتاب سيبويه ١٤٩/١، ٢٥/٥.

(٥) شرح المفصل ٢١٢/٤.

(٦) شـرح التسـهيل ١٢١/١، ١٢٤، رصـف المباني: ٤٤٥، الكناش في فني النحو والصـرف ٢٤٩/١، التذييل والتكميل ١٢٤/٢، ارتشـــاف الضـــرب ٩١٤/٢، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٨١= =توضـيح المقاصـد والمسـالك ٢٨٩/١، مغني اللبيب: ٤٨٧، تمهيد القواعد ٤٥٨/١، ٤٦٠، المقاصـد الشافية ٢٦٤/١، ٢٧٣، تعليق الفرائد ٣٠/٢، همع الهوامع ٢٢٤/١.

والمازني[1]، ويظهر من كلام أبي بكر الأنباري أنه من أصحاب القول بأن هذه الياء علامة تأنيث لا ضمير[2]. وقد مال أبو حيان إلى الدفاع عن هذا القول[3]، وكذلك الشاطبي، إلا أنه استدرك فرجح رأي سيبويه والجمهور[4].

وقد ذكر الفارسي شبهة في ياء (تفعلين) هي موضع نظر لاعتبارها حجة لأصحاب هذا القول، وهي "أن فعل المذكر المخاطب لا علامة ضمير ظاهر فيه، فإذا لم يكن في فعل المذكر ضمير ظاهر لم يجب أن يكون في فعل المؤنث -أيضا- ضمير ظاهر، كما أن (قام) لما لم يكن فيه ضمير ظاهر للمذكر لم يكن فيه ضمير ظاهر للمؤنث، ولو كان فيه ضمير ظاهر للمذكر لكان فيه -أيضا- ضمير ظاهر للمؤنث. فلمن قال: إن الياء في (تفعلين) ليس بضمير ظاهر أن يحتج بذا، ويرده إلى ما ذكرنا، ويؤكد هذا القول أن الفعل الذي للمؤنث بحذاء الفعل الذي للمذكر، والذي للمذكر لا علامة تأنيث فيه، فتقول: أجعل الياء علامة دون ضمير؛ لينفصل المؤنث من المذكر، كما انفصل (قامت) بالتاء من (قام). فهذا موضع النظر في هذا"[5].

وتفسير ذلك أن ياء المؤنثة المخاطبة لا يجوز أن تكون ضميرا؛ لأن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، نحو: (هند تقوم، وزيد يقوم)، فرقوا في الغيبة بالتاء في أول المضارع بين المذكر والمؤنث، ولما كان الخطاب مشتركا بين المذكر والمؤنث في التاء في أول الفعل احتيج إلى علامة تميز المؤنث من المذكر فقالوا: (تقوم يا زيد، وتقومين يا هند)؛ ولذلك قال الرضي الأستراباذي: "ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش على أن قال: إن الياء في (تضربين) ليس بضمير؛ بل حرف تأنيث، كما قيل في (هذي)، والضمير لازم الاستتار، وأنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقل من

---

(١) شرح التسهيل ١٢١/١، شرح الرضي على الكافية ٤١٥/٢، التذييل والتكميل ١٤٠/٢، الارتشاف ٩١٤/٢، الجنى الداني: ١٨١، توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٩/١، مغني اللبيب: ٤٨٧، تمهيد القواعد٤٥٨/١، المقاصد الشافية ٢٦٤/١، ٢٧٣، تعليق الفرائد ٣٠/٢، همع الهوامع ٢٢٤/١.

(٢) المذكر والمؤنث ٢١١/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٤٣/٢-١٤٤ .

(٤) المقاصد الشافية ٢٦٥/١.

(٥) التعليقة ٢٠٣/٤-٢٠٤.

ضـمير المثنى، مع أن القياس يقتضـي أن يكون أخف"[1]؛ ولذلك عدَّ بعض النحويين هذا الاحتجاج شـبهة[2]، وكذلك ما ذُكِر من احتجاج المازني على كون النون والألف والواو والياء علامات كتاء التأنيث في (فعلت هند)[3].

ولم يتقبل جمهور النحويين هذا القول، فالتفتوا إليه ما بين معترض عليه ومتعقب له بما يفسده، وذلك من عدة أوجه:

أولها: أن القـول بـأن يـاء المؤنثـة المخاطبـة علامـة تأنيث كالتاء في (ضربتْ)، و(قامتْ) يؤدي إلى ما لم يثبت عن العرب؛ حيث إنها لو كانت كالتاء لسـاوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكنت تقول: (تضـربيان)، و(تقوميان)، و(اضـربيا)، و(قوميا)، كما تقول: (تضـربان)، و(تقومان)، و(ضـربتا)، و(قامتا)، فلما حُذِفَتْ ولم تثبت مع ألف الاثنين علمنا أنها ضـمير وليسـت علامة، وعلمنا أن مانعهم من ذلك يسـتلزم اجتماع مرفوعين بفعل واحد، فكما لا يجوز أن يرفع به فاعلان ظاهران إلا على إشـراك حرف العطف فكذلك لا يجوز أن يكون في فعل واحد ضـميران، وعليه فإن ما لا يمنع شيئا من تصاريف الكلام أولى باللزوم مما يمنع[4].

و هذا الوجه ذكره الإربلي، وهو حجة دامغة لرد قول من زعم أن ياء (تفعلين) علامة تأنيث.

قال أبوعلي: "فإن قال قائل: ما أنكرت أن تكون علامة، وإنما حذفت في التثنية، وإن أُثبتت التاء في (قامتا) لما كان يدخل من الاسـتثقال في مثل (تضـربيان) لو قيل: لتوالي الحركات، وانكسار ما قبل الياء، وذلك كله أمور مستثقلة، فحذف لذلك، لا لأنه علامة ضـمير؟ قيل له: إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسـما لم يسـتثقل؛ لأنها

---

(١) شرحه على الكافية ٤١٥/٢، وينظر أيضا: التذييل والتكميل ١٤٢/٢، المقاصد الشافية ٢٦٥/١.

(٢) تعليق الفرائد ٣٠/٢، همع الهوامع ٢٢٤/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤١٥/٢ التذييل والتكميل: ١٤١/٢-١٤٢، المقاصد الشافية ٢٧٣/١، تعليق الفرائد ٣٠/٢، همع الهوامع ٢٢٤/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥/٥، التعليقة ٤٠/١-٤١، ٢٠٣/٤، علل النحو: ١٨٥، شرح المفصل ٢٩٨/٢، ٢١٣/٤، رصـف المباني: ٤٤٥، الكناش ١/ ٢٤٩، التذييل والتكميل ١٤٣/٢-١٤٤، تمهيد القواعد ٤٦٠/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٦٤/١، همع الهوامع ٢٢٤/١.

غيرلازمة؛ بل التقدير فيها الانفصـــال، وما كان كذلك لم يُسْـــتَثْقَل ذلك فيها، وإنما يستثقل في الكلمة الواحدة؛ ألا تراهم قالوا: (لِكُتُبِكَ فاعلم) ونحو هذا، فجمعوا بين هذه المتحركات لما كانت غير لازمة، وتقول: (بِكَتَاتٍ)، فتجمع بين هذه المتحركات؛ إذ تقديرك فيها الانفصـال، وكذلك لو كان هذا ضـميرا يُسْـتَثْقَل هذا الجمع بين الحركات فيه، وأيضا فلو كان حذف ذلك للاستثقال لكان جديرا أن تثبت في مثل (قُم، وبِعْ، وشِ ثوبا)، ونحو ذلك، فامتناعها من الثبات في ذا يقوي أنها ليســت علامة، وأنها ضمير"[1].

الثاني: أن الياء اسم مسند إليه الفعل، دال على مسماه؛ حيث إن المراد بها مفهوم، كما هو مفهوم من دلالة النون والألف من (فعلنا)، والتاء من (فعلتُ) و(فعلتَ) و(فعلتِ)، والأصل عدم الزيادة، فمن ادعاها فعليه الدليل[2].

الثالث: أنه لو كانت الياء حرفا علامة للدلالة على تأنيث الفاعل المستكن كالتاء من (فعلت) لجاز حذفها في نحو (يا هند افعلي)، كما جاز حذفها لضرورة الشعر على حد قول الشاعر في نحو[3]:

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بها

وقول الآخر[4]:

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٤٠/١-٤١.

(٢) شرح التسهيل ١٢٣/١، تمهيد القواعد ٤٥٩/١-٤٦٠، المقاصد الشافية ٢٦٤/١.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره: **فإمَّا تَرَيني وَلِي لِمَّةٌ**

والشـاهد فيه: قوله: أودى؛ حيث حذف الشـاعر التاء ضـرورة، وكان القياس أن يقال: فإن الحوادث أودت بها. والبيت منسـوب للأعشـى، وهو في ديوانه ص: ٢٢١، الكتاب ٤٦/٢، الأصـول في النحو ٤١٣/٢، إيضـاح شـواهد الإيضـاح ٥١٣/١، شـرح المفصـل ٣٦١/٣، المقاصـد النحوية ٩٣٠/٢، الخزانة ١١/ ٤٥٩، تاج العروس ٢٠٦/٥ (ح د ث)، وبلا نسـبة في: المخصـص ٥٦/٥، الإنصـاف ٧٦٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٣/٢، شرح التسهيل ١٢٣/١، ١١٢/٢، أوضح المسالك ١١٠/٢، شرح الأشموني ٣٩٩/١.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدره: **فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ ودقَهَا**

وشـاهده كالذي قبله؛ حيث حذف الشـاعر التاء ضـرورة، والقياس أن يقال: ولا أرض أبقلت إبقالها. والبيت منسوب لعامر بن جوين في: الكتاب ٤٦/٢، الأصول في النحو ٤١٣/٢، شرح كتاب سيبويه

فكنت تقول: (يا هند افعل)، وهذا لا يجوز؛ بل كانت الياء أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنى التأنيث، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث؛ إذ قد تلحق المذكرات كثيرا كـ (راوية وعلامة)، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في الياء؛ إذ لا يمكن أن يُعتَقَدَ فيما اتصلت به خلوه من مدلولها، فذكر الفعل على إثرها مغن عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أنَّ لهم داعيا إلى التزامه غير كونه حرفا، وليس ذلك إلا كونه اسما مسندا إليه الفعل، ولذلك لم يجز حذفه بوجه؛ إذ لو حُذِف لكان الفعل حديثا عن غير محدث عنه، وذلك محال(١).

الرابع: أن الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيُقاس عليه، وقد ثبتت ضميرا على الجملة، والمصير إلى ما ثبت أولى من المصير إلى ما لم يثبت(٢).

الخامس: لم يُرفَع من المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير، وإنما برز الضمير ههنا للعلة التي أوجبت بروزه في التثنية والجمع وهو اللبس؛ ألا ترى أنه لو لم يبرز في التثنية والجمع لالتبس بفعل المفرد، فكذلك هنا لو لم يبرز لالتبس بفعل المذكر؛ لأنك تقول: (تفعل) في خطاب المذكر(٣).

السادس: أنها لو كانت علامة للزم أن تكون نون الإناث ساكنة، ولم يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث(٤).

للسيرافي ٣٧٦/٢، الكامل في اللغة والأدب ٢٠٧/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٩، شرح المفصل ٣٦١/٣، لسان العرب ٣٧٢/١٠ (و د ق)، المقاصد الشافية ٥٦٩/٢، شرح شواهد المغني ٣٦١/٢، ٥٦٩، الخزانة ٥٠/١، تاج العروس ٤٥٢/٢٦ (و د ق)، وللخنساء في: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٠٧، ٥٢٢، فرحة الأديب: ٢١، وبلا نسبة في: الخصائص ٤١١/٢، المفصل: ٢٤٨، إعراب لامية الشنفرى: ١٣٥، تخليص الشواهد: ٤٨٢، الهمع ٣٣٣/٣، شرح الأشموني ٤٠٠/١.

(١) التعليقة ٤١/١، شرح التسهيل ١٢٣/١-١٢٤، رصف المباني: ٤٤٥، تمهيد القواعد ٤٥٨/١-٤٥٩، المقاصد الشافية ٢٦٤/١، تعليق الفرائد ٣٠/٢-٣١.

(٢) رصف المباني: ٤٤٥، المقاصد الشافية ٢٦٥/١، التذييل والتكميل ١٤٣/٢، همع الهوامع ٢٢٤/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٤٣/٢، المقاصد الشافية ٢٦٥/١.

(٤) تعليق الفرائد ٣١/٢، همع الهوامع ٢٢٤/١.

السـابع: أنها لو كانت علامة تأنيث كالتاء لم تثبت معها تاء المضـارعة؛ لئلا تجتمع علامتا تـأنيث في كلمـة واحـدة، كمـا لم تثبـت مع تـاء التـأنيث، فلا يقـال: فاطمتات[1].

الرأي والترجيح:

أرى أن تعقب الإربلي لمن زعم أنَّ ياء (تفعلين) حرف تأنيث مجرد من الاسـمية صائب وموفق، وأن ما ذهب إليه سيبويه والجمهورهو الصحيح الذي يعضده القياس، وذلك من خلال النظر فيما أورده الإربلي وغيره من أدلة على اسميتها، لا سيما أنه لا حجة بوقوعها علامة تأنيث، ولم يثبت ذلك فيها إلا في هذا الموضـع، ولا يصـح الاحتجاج به؛ لأنه موضع النزاع.

فإن احتج لذلك بقولهم: "للمذكر هذا، وللمؤنث هذي"[2] فقد أُجيب عليه بأن الياء في (هذي) ليسـت علامة للتأنيث كما ظُنَّ، وإنما اسـتفيد التأنيث من نفس الصـيغة، وإنما الياء فيها لبيان الهاء وليست من الكلمة، بدليل أنها لا تثبت في الوقف[3].

والذي يؤكد أن ياء (تفعلين) ليسـت علامة تأنيث كتاء (فعلتْ) أنها لا تحذف مع بعض المؤنث كما تحذف تاء التأنيث؛ إذ لو جاز ذلك لكان الفعل حديثا عن غير محدث عنه، وذلك من المحال.

والدليل على أنها اسم ضمير الفاعل أنها كغيرها من الضمائر لا تتغير مع ثبوت عواملها، وإذا ثبت هذا فقد تأكد أنها اسـم وليسـت حرفا، ويقوي هذا أنها لا تُعْرَبُ إلا فاعل دائما.

---

(١) رصف المباني: ٤٤٥.

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٤٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٥٣، شرح المفصل ٣/ ٣٥٦.

إعمال الوصف عمل فعله من غير اعتماد

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "ولهذا لما حملوا الاســم على الفعل في الإعمال لم يعمل عمله -في المذهب المحقق- في كل حال؛ بل عمل معتمدا عمل فعله مجردا"[١].

وقال في موضع آخر في باب اسم الفاعل: "لما كان اسم الفاعل فرعا على الفعل في العمل -ومن شأن الفروع أن تنحط عند رتب أصولها- انحط عن الفعل في أنه لا يبتدأ به مُعْمَلا كما يبتدأ بالفعل، فلا تقول: (ضاربٌ زيدٌ عمرا) كما تقول: (يضرب زيدٌ عمرا)؛ بل لا يعمل إلا معتمدا، ومعنى اعتماده: تسانده إلى لفظ قبله يصير بسببه واقعا موقعا هو بالفعل أولى منه بالاسم، فيقوى بذلك على العمل، وذلك المعتمد عليه هو ما ذكره المصنف[٢] من الأمور التي عددها، وهي ستة"[٣]، ثم عدد هذه المعتمدات، وقال بعد ذلك: "فهذا بيان معتمدات اسم الفاعل وكيفية اعتماده حتى يتهيأ للعمل عند صاحب الكتاب، وأما أبو الحسن فأجاز إعماله غير معتمد على شيء، فعلى هذا قولنا: (قائم زيد)، (قائم) فيه عند سيبويه خبر مقدم لا غير، وعند أبي الحسن يجوز فيه ذلك، ويجوز أن يكون في موضعه، و(زيد) مرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، فإذا قلت: (قائم الزيدان، وقائم الزيدون) منع منه سيبويه؛ إذ لا يعمله غير معتمد، ولا يجعله خبرا مقدما لإفراده وتثنية المبتدأ وجمعه، والخبر ينبغي أن يكون وفق المُخْبَر عنه كمية، وأجازه أبو الحسن في الإعمال غير معتمد"[٤].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي مذهب الأخفش في إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله من غير اعتماده على استفهام، أو نفي، أو أن يكون صفة لموصوف، أو خبرا لذي خبر، أو حالا من ذي حال، أو صلة لموصول، وأيَّد مذهب جمهور

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/١٣٥.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو: ١٥٠.

(٣) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/٩٢٣-٩٢٤.

(٤) السابق ١/٩٢٥.

البصريين في إعماله معتمدا، ورجحه على مذهب الأخفش.

الدراسة:

لما كان العمل أصلا في الأفعال فرعا في الأسماء والحروف، بدليل أن الأفعال -أبدا- عاملة فإنه لا يُسْأَلُ عن موجب عمل الفعل، إنما يُسْأَل عن علة ما وجد من الأسماء والحروف عاملا، واسم الفاعل من جنس الأسماء، فينبغي أن يُسْأَلَ عن موجب عمله. ونشأ في ذلك خلاف بين النحويين؛ نظرا للخلاف في حمل اسم الفاعل على الفعل بين الحمل عليه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ.

وقد عوَّل أكثر النحويين على المجاراة اللفظية والمعنوية؛ حيث إنه لما أشبه اسم الفاعل الفعل بجريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه عَمِل عَمَل فعله؛ حيث إن (ضاربا) جار على (يضرب) في حركاته وسكناته وعدد حروفه(١).

وذهب بعضهم إلى أنه عمل؛ لأنه في معنى الفعل، وعلى هذا يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، أو بمعنى الماضي، وهو مذهب الكسائي، وهشام، وأبي جعفر بن مضاء(٢)، وقيل: إن العراقيين -أيضا- ذهبوا إلى جواز إعماله ماضيا(٣).

ومنهم من ذهب إلى أن سبب عمله هو كونه في معنى فعل قد أشبه الأسماء، وهو مذهب الأخفش(٤)، وعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي.

ولا يخلو اسم الفاعل من أحد حالين:

الأول: أن يكون محلى بـ (أل).

الثاني: أن يكون مجردا منها.

---

(١) الكتاب ١٦٤/١، التعليقة ١٤/١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٣٦، البديع في علم العربية ٥٠٦/١.

(٢) ينظر في ذلك والرد عليه: إعراب القرآن لابن سيده ١٥٣/٣، ٥٢/٤، ٢٢٣/٦، شرح المفصل ١٠٠/٤، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٢٤/١٠، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٢، تفسير البحر المحيط ٧٨/٣، ١٩٠/٤، ١٠٦/٦، شرح قطر الندى: ٢٧١، مغني اللبيب: ٩٠٦، أوضح المسالك ٢١٧/٣، شرح شذور الذهب ٦٨٤/٢، همع الهوامع ٧٠/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٠/١، شرح المفصل ٢٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢.

فإن كان مقترنا بـ (أل) عَمِل عَمَل فعله مطلقا بدون شرط أو قيد، وفي ذلك يقول سيبويه: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: (هذا الضارب زيدا)، فصار في معنى (هذا الذي ضرب زيدا)، وعَمِلَ عَمَلَه؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك (هذا الضارب الرجل)، وهو وجه الكلام"(١).

وقال ابن الحاجب: "فإن دخلت اللام استوى الجميع"(٢)، أي: عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

وقال ابن الناظم: "واعلم أن إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا جائز مرضي عند جميع النحويين"(٣).

وإن كان اسم الفاعل مجردا من (أل) نحو: (قائم زيد) فإنه لا يعمل عمله إلا بجملة قيود، ومنها أن يعتمد على استفهام، نحو قولك: (أقائم أخواك؟)، و(أضاربٌ الزيدان؟) و(أمُكرِمٌ زيدٌ عمرا؟)، أو حرف نفي، نحو: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرا)، و (ما مُكرِمٌ أخواك أباك)، أو كونه صفة لموصوف، نحو: (مررت برجل قائم أبوه، وشاتمٍ غلامُه زيدا)، أو كونه خبرا لذي خبر، نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمرا)، أو كونه حالا من ذي حال، نحو: (جاء زيد مسفرا وجهُهُ)، و(راكبا فرسا)، أو كونه صلة لموصول، نحو: (الضارب أبوه بكرٌ).

هذا مذهب سيبويه(٤) الذي استقر عليه الدرس النحوي البصري(٥)، عدا

---

(١) الكتاب ١/ ١٨١- ١٨٢.

(٢) الكافية في علم النحو: ٤١، وينظر: شرح الرضي عليها ٤١٩/٣.

(٣) شرح ابن الناظم: ٣٠٣.

(٤) الكتاب ١/ ١٨١-١٨٢، ١٢٧/٢، إعراب القرآن لابن سيده ٨٠/٢، شرح المفصل ١٠٣/٤، شرح التسهيل ٢٧٣/١- ٢٧٤، شرح ابن الناظم: ٧٤-٧٥، البسيط ١٠٢٤/٢، الارتشاف ١٠٨٣/٣، تفسير البحر المحيط ٣٧٣/٢، تمهيد القواعد ٨٦٣/٢، تعليق الفرائد ٢٣/٣، المقاصد النحوية ٤٨٩/١.

(٥) الأصول في النحو ٦٩/٢، إعراب القرآن للزجاج ١/ ٣١٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٨/٢، التعليقة ٢٨٢/١، ٢٨٣، مشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٠٣/١، إعراب القرآن لابن سيده ٨٠/٢، شرح المشكل من شعر المتنبي: ٣٢، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٥٥/٣، المفصل: ٢٨٨، الإنصاف ٥٥/١، أسرار العربية: ٨١، نتائج الفكر: ٣٢٨، المقدمة الجزولية:١٥٠، شرح المفصل ١٠٢/٤،=

الأخفـــــش[1] الذي ذهب إلى جواز إعماله من غير اشـــتراط الاعتماد في الســـعة والاختيار، نحو: قائم زيد والزيدان. ومثله الكوفيون في عدم اشتراط الاستفهام والنفـي في الابتـداء بالوصـف[2]، إلا أنهم يجعلونه مرفوعًا بما بعد، وما بعد مرفوعًا به على قاعدتهم[3].

=١٠٣، شـرح الجمل لابن عصـفور ٢٩/٢، شـرح الرضـي على الكافية ٤١٦/٣، البسـيط في شـرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٩٨، الكناش ٣٢٨/١، التذييل والتكميل ٢٧٢/٣، ٣٢٤/١٠، ارتشـاف الضـرب ٢٢٧٠/٥، تفسـير البحر المحيط ٣٧٣/٢، توضـيح المقاصـد والمسـالك ٨٥١/٢، شـرح قطر الندى: ٢٦٩، تخليص الشـواهد: ١٨١، شـرح ابن عقيل ١٨٩/١، ١٩٢، تمهيد القواعد ٢٧٣٥/٦، المقاصـد الشـافية ٥٩٤/١، ٦٠٣، ٢٦٢/٤، تعليق الفرائد ٢٠/٣، شـرح شـذور الذهب ٣٥٤/١، ٦٨٢/٢، همع الهوامع ٣٦٢/١، شـرح الأشـموني ٢/ ٢١٦، شـرح قواعد الإعراب: ٧٥، ٧٦، متممة الآجرومية: ٥١، حاشـية الصـبان ١/ ٢٨٠، ٢/ ٤٤٣، معاني النحو للسـامرائي ١٦٥/١، معجم القواعد العربية ١٤٦/٢، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ٨٨، تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ٢٣٤.

(١) إعراب القرآن لابن سيده ٨٠/٢، ١٦٩/٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٥/١، شـرح المفصـل ١٠٣/٤، أمالي ابن الحاجب ٨٠١/٢، الكافية في علم النحو: ٤١، شـرح الكافية الشـافية ٧٤/١، شـرح التسـهيل ٢٧٤/١، شـرح الرضـي على الكافية ٤١٧/٣، البسـيط ٩٩٩/٢، ١٠٢٤، الكناش ٣٢٩/١، التذييل والتكميل ٢٧٢/٣، ٣٢٤/١٠، الارتشـاف ١٠٨٣/٣، تفسـير البحر المحيط ٣٧٣/٢، ٣٨٨/٨، توضـيح المقاصـد والمسـالك ٨٥١/٢، شـرح قطر الندى: ٢٧١، ٢٧٢، أوضـح المسـالك ١٩٠/١، تخليص الشـواهد وتلخيص الفوائد: ١٨٢، شـرح ابن عقيل ١٨٩/١، ١٩٢، اللباب في علوم الكتاب ١٧٣/٨، ٣١/٢٠، تمهيد القواعد ٨٦٣/٢، ٨٦٥، ٢٧٣٦/٦، المقاصـد الشـافية ٥٩٤/١، ٦٠٤، تعليق الفرائد ٢٠/٣، ٢٣، المقاصـد النحوية ٤٨٩/١، شـرح شـذور الذهب ٧١٩/٢، حاشـية الخضـري ٢١١/١، ٧٨/٢، دليل السالك: ٨٨، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٤/١، شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١- ٢٢٧، الارتشاف ١٠٨٣/٣، ٢٢٧١/٥، التذييل والتكميل ٣٢٠/١٠، توضـيح المقاصـد والمسـالك ٨٥١/٢، أوضـح المسـالك ١٩١/١، المغني: ٥٧٩، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٨٣، شرح ابن عقيل ١٩٢/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصـة الكافية ٦٠٣/١، ٤٣/٣، تعليق الفرائد ٢٠/٣، ٢٣، المقاصـد النحوية ٤٨٩/١، شرح شذور الذهب ٧١٩/٢، الهمع ٣٦٢/١، شـرح الأشـموني ١٨١/١، ٢١٦/٢، شـرح قواعد الإعراب: ٧٦، حاشية الصبان ٢٨٠/١، ٤٤٤/٢، حاشية الخضري ٢١١/١، ٧٨/٢، معجم القواعد العربية ١٤٦/٢، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٨٧، المذكرات النحوية: ١٥٧.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٤/١، الارتشاف ١٠٨٣/٣، التذييل والتكميل ٢٧٥/٣.

وقد جوَّز ابن السراج مذهب الأخفش في هذه القضية[١]، كما جوزه ابن مالك[٢]، وتبعه ابنه في ذلك[٣]، استنادا على ما نقله أبوه من أن سيبويه[٤] أومأ إلى جوازه[٥]، واستدل على صحة قول الأخفش بما استدل به الأخفش على ذلك من الشعر، نحو قول الشاعر[٦]:

خَبيرٌ بنو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لَهْبِيٍ إذا الطَّيرُ مرّتِ

فأعمل الوصف هنا من غير أن يعتمد على شيء مما ذُكِر؛ حيث إن قوله: (خبير) وصف وقع مبتدأ، و(بنو لهب) فاعل بـــ (خبير) سدَّ مسدَّ الخبر، ولا يكون (خبير) خبرا مقدما، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخرا؛ لعدم المطابقة بين (خبير) و(بنو لهـــب)؛ إذ "لو كان خبرا مقدما لتحمل ضمير ما بعده"[٧]، كما استدل على ذلك -أيضا- بقول

---

(١) الأصول في النحو ٦٠/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٤/١، شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٣) شرح ابن الناظم: ٧٥.

(٤) وذلك قوله: "وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يستقبح أن تقول :(قائم زيد)، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول: (ضرب زيدًا عمرو)، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون (زَيدٌ) مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد، وذلك قولك: (تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخزٌّ صُفّتك). الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في: شرح الكافية الشافية ٧٤/١، ولرجل من الطائيين في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤٨٧/١، المعجم المفصل في شواهد العربية ٥٤٣/١، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٢٠٧/١، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٢٧٤/١، شرح ابن الناظم: ٧٥، التذييل والتكميل ٢٧٤/٣، الدر المصون ٦٤٩/٤، شرح قطر الندى: ٢٧٢، أوضح المسالك ١٩١/١، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٨٢، إرشاد السالك ١٦٣/١، شرح ابن عقيل ١٩٥/١، اللباب في علوم الكتاب ١٧٣/٨، المقاصد الشافية ٦٠٢/١، شرح المكودي على الألفية: ٤٦، همع الهوامع ٣٦٢/١، شرح الأشموني ١٨١/١، المذكرات النحوية: ١٥٨، تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ٢٣٣، قواعد اللغة العربية (الكفاف): ١٥١.

(٧) شرح ابن الناظم: ٧٦.

الشاعر[1]:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قال: يَالَا

فـــ (خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل به سـدَّ مسـدَّ الخبر، قال ابن مالك: "ولا يكون (خير) خبرا مقدما، و(نحن) مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصـــل بين أفعل التفضـــيل و(من)، وهما كمضـــاف ومضـــاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضـــاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعا بـ (خير) على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأنَّ فاعل الشيء كجزء منه"[2]. ومنها قول الأعشى[3]:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَومًا ليُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

فـ (ناطح) عنده مبتدأ، ورُفِع الضمير المستتر فيه على أنه فاعل به سدَّ مسدَّ الخبر من غير اعتماد على شيء.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسـعود الضـبي في: كتاب الأفعال ٢٩٨/١، المقاصـد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤٨٩/١، شرح شواهد المغني ٥٩٥/٢، المعجم المفصل في شواهد العربية ٨١/٦، وللفرزدق في: الإبانة في اللغة العربية ٤٨٧/٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦٠٣/١، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٠/٢، الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، المخصص٣٩٢/٣، المحكم والمحيط الأعظم ٦٠٢/١٠، شرح التسهيل ٢٧٣/١، ٤١٢/٣، شرح الرضي على الكافية ٣١٠/١، المغني: ٢٨٩، تخليص الشواهد: ١٨٢، شرح ابن عقيل ١٩٤/١، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٦٥/١ (ب وس)، تمهيد القواعد ٨٦٤/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٤/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته المشهورة التي أولها قوله:

ودِّعْ هريرة إنَّ الركبَ مرتحلٌ وهلْ تطيقُ وداعا أيها الرّجلُ

ينظر: ديوانه ص: ١١١، كتاب العين ١٠٦/٤، الكامل في اللغة والأدب ١٩٨/٢، المعاني الكبير في أبيات المعاني: ٢٠٣، الأغاني ١٧٨/٩، المذكر والمؤنث ٥٥/١، الزاهر في معاني كلمات الناس١٣٤/٢، الصناعتين في الكتابة والشعر: ٣٨٠، التمثيل والمحاضرة: ١٥، التذكرة الحمدونية ٥٢/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٧٥، الحماسة البصرية ٣٨/١، المرقصات والمطربات: ٨، الدر الفريد وبيت القصيد ١٠١/٤، المقاصد النحوية ١٤١٧/٣، شرح شواهد المغني ٩٦٦/٢.

وذكر المحققون أنه استشهد على ذلك –أيضا- بشواهد من القرآن الكريم[1]، فمن ذلك استشهاده بقول الله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[2] في قراءة من قرأ برفع (دانية)[3]؛ حيث إنه جعل (دانية) -كالأوصاف السابقة- مبتدأ، ورفع (ظلالها) بعد الوصف على أنه فاعل به أغنى عن الخبر.

ومنها قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[4]؛ حيث رفع (ألوان) بـ (مختلف) من غير أن يعتمد على شيء مما ذُكِر.

وممن ارتضى قول الأخفش من المحدثين محمد بن محمد حسن شراب؛ حيث ذكر أن القولين عنده متوازيان[5].

ولم يتلق جمهور البصريين ما استدل به الأخفش ومن قال بقوله بالقبول أو الاستحسان، فاحتجوا لصحة مذهبهم بأدلة عقلية تؤكد لزوم اعتماد هذا الوصف على كلام قبله مما ذُكِر، وبالتالي فساد إعماله من غير اعتماد.

وقد ذكر أبو سعيد السيرافي أول هذه الأدلة بقوله: "إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان (قام زيدٌ، وقام الزيدان): (قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون)، والذي قبحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: (قائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون) رفعت (قائم)

---

(١) إعراب القرآن لابن سيده ١٦٩/٨، شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، التذييل والتكميل ٣٣٣/٣، ٣٢٠/١٠، تفسير البحر المحيط ٣٨٨/٨، الدر المصون ٦٠٦/١٠، اللباب في علوم الكتاب ٣١/٢٠، تمهيد القواعد ٢٧٣٧/٦ .

(٢) سورة الانسان، الآية: ١٤.

(٣) هي قراءة أبي حيوة، ينظر: إعراب القرآن لابن سيده ١٦٩/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢، التذييل والتكميل ٣٣٣/٣، ٣٢٠/١٠، تفسير البحر المحيط ٣٨٨/٨، الدر المصون ٦٠٦/١٠، اللباب في علوم الكتاب ٣١/٢٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٧٣٧.
والجمهور على قراءة **﴿ودانية﴾** بالنصب على أوجه مختلفة، والأرجح فيها ما أيده ابن جني بقوله: "الوجه أن يكون قوله: **﴿ودانية﴾** منصوبة على الحال معطوفة على قوله: **﴿متكئين﴾**، وهو القول الذي لا ضرورة فيه". (سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١- ٢٨٤).

(٤) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٥) شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٢٠٧/١.

بالابتداء، و(الزيدان) فاعل من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بغير خبر، ولو جاز هذا لجاز أن تردَّ (يضرب زيدٌ) إلى (ضارب زيد)، و(زيد) في صلته، ولا يكون له خبر. وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه، وإنما يرتفع الفاعل باسم الفاعل، وينتصب به المفعول إذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له، أو صفة، أو حالا، أو صلة"[1].

وذكر أبو علي الفارسي البرهان على قبح رفع (زيد) بـ (قائم) في نحو قولك: (قائم زيد)، فقال: "قلت لأبي بكر: من أين قبح أن ترفع (زيد) بـ (قائم) هنا؟

فقال: لأن الكلام على ضربين: فعل وفاعل، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما؛ لأنه ليس بفعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلخروجه عن حد ما عليه الكلام قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلاما"[2]، لما يدل عليه من بلاغة الكلام؛ لأنك بقولك: (قائم زيد) أثبت له القيام دون غيره، وقولك: (زيد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك[3].

وأضاف السهيلي استدلالا آخر على إبطال ما حُكِي عن بعض النحويين من كون (قائم) مبتدأ رفع (زيدًا) بعده على أنه فاعل في نحو قولهم: (قائم زيد)؛ حيث قال: "إن هذا باطل في القياس؛ لأن اسم الفاعل محض، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل؛ إذ يلزم أن يعمل كل مشتق عمل فعله الذي اشتق منه أو من مصدره كالمسجد، والمرقد، والمروحة، والمغرفة، والمربع، والمصيف، وما أشبه ذلك، ولكنه إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب بالفعل، أو إذا كان في موضع لا تدخل عليه العوامل اللفظية التي تدخل على الاسم نحو النعت والخبر، فيقوى فيه حينئذ جانب الفعل، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب: (قائم الزيدان) ولا (ذاهب إخوتك) إلا على الشرط الذي ذكرناه، ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعا، وكان بالقياس مرفوعا فأخلق به أن يكون باطلًا

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٨/٢، وينظر: شرح المفصل ٢٤٣/١، المقاصد الشافية ٦٠٥/١.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨١/١.

(٣) المثل السائر ٣٥/٢.

ممنوعًا"[1].

وساق ابن أبي الربيع دليلًا آخر على صحة مذهب الجمهور وبطلان قول الأخفش ومن قال بقوله، فذكر أن الأخفش إن كان قد أراد أن ما عمل مما لم يعتمد من اسم الفاعل واسم المفعول قد عمل بالقياس على ما اعتمد فليس بقياس؛ لأن اسم الفاعل إذا اعتمد قوي فيه جانب الفعل؛ لأن الفعل إنما سيق ليُسْنَد إلى الفاعل؛ لذلك اشتق من الحدث، واسم الفاعل إذا جرى على غيره صار بذلك شبيها بالفعل، وكذلك إذا تقدمت عليه أداة الاستفهام؛ لأن الاستفهام طالب الفعل؛ لأنه يقوي جانب الفعل، وكذلك النفي، وإذا لم يعتمد ولا دخل عليه ما يطلب فكيف يقاس ما لم يقو فيه جانب الفعل على ما قوي فيه؟! هذا لا يصح من جهة النظر، ولا ينبغي أن يقاس الشيء على غيره، حتى لا يكون بينهما فارق مؤثر أو ممكن أن يكون مؤثرا، وسواء كان ذلك الفارق في الأصل أو الفرع، فإذا تبين أن اسم الفاعل المعتمد أقوى في شبه الفعل من اسم الفاعل غير المعتمد بطل القياس، فإذا أسقطناها كنا قد تعدينا على العرب، وأثبتنا أن ذلك من لغتها بالوهم[2].

وقد أجمع النحويون على لزوم اعتماد اسم الفاعل المجرد من (أل) حتى يعمل عمل فعله، وذكروا لذلك سببا وجيها يؤيد قول الجمهور، ويبطل ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من جواز إعماله غير معتمد، وهو أنه لما كان العمل للأفعال بحق الأصالة -كما أن الإعراب حق للأسماء لذلك- عُلِمَ أن اسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل؛ للمشابهة التي بينهما لفظا ومعنى، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذا عُلِم ذلك عُلِم أن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ومعلوم أن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال في العمل كانت أضعف منها في ذلك، ولذلك فإن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على ما يقويه بأن يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي؛ لأنه بذلك الاعتماد يقوى فيه جانب الفعلية، وذلك من قبل أن هذه

(١) نتائج الفكر: ٣٢٧- ٣٢٨، وينظر: المقاصد الشافية ٥٩٤/١.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٢٤/٢-١٠٢٥.

الأماكن للأفعال، والأسماء فيها في تقدير الأفعال[١].

وبهذا الوجه ردَّ رضـــي الدين الإربلي مذهب الأخفش والكوفيين في إعمال اســم الفاعل عمل فعله من غير اشـــتراط الاعتماد في تعقبه لهم فيما ذهبوا إليه من هذا القول.

ومما أُبطِل به مذهب الأخفش والكوفيين في هذه القضية إبطال مصدر شواهدهم الشعرية، بدعوى أن الشعر ليس بدليل قوي، والذي يأتي فيه لا يُبْنَى عليه قانون ولا يُعْتَدُّ به؛ لأنه موضع ضرورة يضطر فيه الشاعر، فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه[٢].

وممن أفســـد قول الأخفش بإعمال الوصـــف من غير اعتماد تبعا للإربلي أبو حيان[٣]، وابن القيم الجوزية[٤]، والســـمين الحلبي[٥]، وابن هشـــام[٦]، وأبو حفص الحنبلي[٧]، وناظر الجيش[٨]، والشـــاطبي[٩]، وأبو زيد المكودي[١٠]، والدماميني[١١]،

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد:١٣١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥/١، ٦٦، ٦٩، أسرار العربية: ٨١، البســيط في شــرح الجمل٢/ ٩٩٩ -١٠٠٠، ١٠٢٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٥/١، ٤٤٠، شرح المفصل ١٠٢/٤، ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٦، شــرح ابن الناظم: ٧٤ - ٧٥، شــرح قطر الندى: ٤٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٣٥، المقاصــد الشافية ١/ ٥٩٤، ٤/ ٢٦٢، حاشية الخضري ٢/ ٧٨.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٩٩، ١٠٢٤، التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٥٣١.

(٥) الدر المصون ٦٤٩/٤، ٦٠٦/١٠.

(٦) شــرح قطر الندى: ٢٧٢، أوضــح المســالك ١/ ١٩١، ٣/ ٢١٩، شــرح شــذور الذهب: ٥٠١، مغني اللبيب: ٥٨١، تخليص الشواهد: ١٨٤.

(٧) اللباب في علوم الكتاب ١٧٣/٨، ٣٢/١٦.

(٨) تمهيد القواعد ٨٦٤/٢، ٨٦٥.

(٩) المقاصد الشافية ٦٠٣/١.

(١٠) شرحه على الألفية: ١٨١.

(١١) تعليق الفرائد ٢٢/٣.

والعيني[1]، والسيوطي[2]، والأشموني[3]، والأستاذ عبد الله صالح الفوزان من المحدثين[4]، وذلك بِردِّ تلك الشواهد بتأويلها تأويلا أخرجها عن الوجه الذي اسْتُشْهِد بها فيه.

فأما الوصف في قول الشاعر[5]:

خَبيرٌ بنو لَهْب فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لَهْبِيٍ إذا الطَّيرُ مرّتِ

فقد حملوه على التقديم والتأخير باعتبار أن قوله: (خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر، فإن احتج على ذلك بانعدام التطابق بين المبتدأ والخبر فيجاب عليه بأن (خبيرا) لا يحتاج إلى المطابقة في الجمع؛ لكونه على وزن (فعيل) كـ (صهيل، ونهيق، ونعيق)، فهي مصادر يصح الإخبار بها عن المفرد والمثنى والجمع على حد قول الله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[6]، كما أخبر بـ (فعول)، قال تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾[7]. وقال بعض العرب[8]:

نَصَبْن الهَوَى ثُمَّ ارْتَمَينَ قُلُوبَنا بِأَعْيُنِ أعْداء وَهُنَّ صَدِيقُ

---

(١) المقاصد النحوية ١/ ٤٩١.

(٢) همع الهوامع ١/ ٣٦٣، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥، ٩٦٧.

(٣) شرحه على الألفية ١/ ٩٣.

(٤) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ٢٣٤.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٢١.

(٦) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٧) سورة المنافقون، الآية: ٤.

(٨) البيت من الطويل، وهو لجرير في: ديوانه ص: ٤١١، العقد الفريد ٤٠٨/٢، الجليس الصالح والأنيس الناصح: ٢٣٥، الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره: ٢٠٦، الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره: ٣٩، شرح شافية ابن الحاجب ١٣٨/٤، لسان العرب ١٩٣/١٠(ص د ق)، ولذي الرمة في: ملحق ديوانه ص: ١٨٩٣، الحماسة البصرية ١٧٧/٢، المعجم المفصل في شواهد العربية ١٨٥/٥، ولجميل في: الدر الفريد وبيت القصيد ٣٤١/٢، وليس صحيحا، وبلا نسبة في: الأغاني ٢٠٨/٩، الخصائص ٤١٢/٢، التمام في تفسير أشعار هذيل: ١١٦، جمهرة الأمثال ٢٥/٢، دلائل الإعجاز: ٣٥٦، التذكرة الحمدونية ١٩٧/٢، تاج العروس ٧/٢٦ (ص د ق).

فأخبر عن ضمير جمع النساء بـ (صديق)، وكذلك حملوا قول الله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[1] على التقديم والتأخير، فانتفى الاحتجاج به؛ لأن الأظهر فيه على قراءة الرفع أن يكون ﴿وَدَانِيَةً﴾ خبرا مقدما، و﴿ظِلَالُهَا﴾ مبتدأ مؤخرا[2].

وقول الشاعر[3]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالَا

محمول -أيضا- على ما سبق، على أن (خير) خبر مقدم، و(نحن) مبتدأ على التسليم بأن المبتدأ معمول للخبر، وأن (من) الداخلة على المُفَضَّل عليه متعلقة به، فلم يُفْصَلْ بينهما بأجنبي، وعلى التسليم بأن المبتدأ ليس معمولا للخبر فإن الفصل بين أفعل التفضيل و(من) لا يضر؛ لأنه وقع في شعر[4]، وأيضا فقد خرَّجه أبو علي الفارسي[5]، وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لـ (نحن) المحذوفة، وقدرا (نحن) المذكورة توكيدا للضمير المستكن في قوله: (فخير)، والتقدير: فنحن خير نحن، كما تقول: أنت قائم أنت[6].

وأما الوصف في قول الشاعر[7]:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَها فَلَمْ يَضِرْها وأَوْهى قَرْنَه الوعِلُ

---

(١) سورة الانسان، الآية: ١٤ .

(٢) مشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٨٥/٢، إعراب القرآن لابن سيده ١٦٩/٨، إملاء ما من به الرحمن ٢٧٦/٢، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩، التذييل والتكميل ٣/ ٣٣٣، ١٠/ ٣٢٠، تفسير البحر المحيط ٨/ ٣٨٨، الدر المصون ٦٠٦/١٠، اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٣٠، تفسير البيضاوي: ٤٢٨، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١٦/ ١٩٥، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥/ ٤٢٦، ٨/ ٤٢٤.

(٣) سبق تخريجه ص: ١٢٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥.

(٥) المسائل الحلبيات: ١٨٢.

(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥، تمهيد القواعد ٢/ ٨٦٥، المقاصد النحوية ٤٩١/١.

(٧) سبق تخريجه ص: ١٢٢.

فقد خُرِّج على أنه صفة لموصوف محذوف؛ لأنه إذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاء صـــفته، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[1]، أي: صنف مختلف، وأن الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: مهين زيد عمرا أم مكرمه، أي: أمهين[2].

وأما ما قوَّى به ابن الناظم قولهم في إعمال اســـم الفاعل هنا من غير اعتماد، وإعرابه مبتدأ بحجة أن اعتباره خبرا مقدما يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فقد أفســـده ابن الأنباري بما أجاب به على مذهب الكوفيين في منع تقديم خبر المبتدأ عليه[3]، مرجحـــــا مذهب البصـريين، وأيَّد ذلك أكثر النحويين، أمثال ابن يعيش[4]، والشـــاطبي[5]، والحجة في ذلك أن ضـــمير الخبر وإن كان مقدما لفظا إلا أنه مؤخر تقديرا، وإذا كان مقدما في اللفظ مؤخرا في التقدير كان تقديمه جائزا، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[6]، فالهاء عائدة إلى ﴿مُّوسَىٰ﴾ وإن كان متأخرا لفظا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير، فكذلك ههنا.

الرأي والترجيح:

أرى أن تعقب الإربلي للأخفش في هذه المســـألة صـــائب وموفق، وأن ترجيحه لمذهب سيبويه والبصريين هو الأصوب والأوفق؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل، ولا شك أن المشبه بالشـيء يكون أضـعف منه في ذلك الشـيء، وحتى لا تتسـاوى الفروع والأصول -لانحطاط الفروع عن درجة الأصول- وجب ألا يعمل اسم الفاعل

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢، ١٠٣٠، توضيح المقاصد والمسالك ٨٥٢/٢، شرح شذور الذهب: ٥٠١، إرشاد السالك ٥٣٠/١، شرح ابن عقيل ١٠٩/٣، المقاصد النحوية ١٤١٨/٣، شرح المكودي: ١٨١، شرح شواهد المغني ٩٦٧/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥/١-٧٠، وينظر: أسرار العربية: ٨١.

(٤) شرح المفصل ٢٣٥/١.

(٥) المقاصد الشافية ٥٥/٢ - ٥٧.

(٦) سورة طه، الآية: ٦٧.

المجرد من (أل) إلا معتمدا؛ لإظهار قوة الأصـل على الفرع، كما أن المواضـع التي اعتمد فيها الوصـف على كلام قبله قوَّت فيه جانب الفعلية، فصـار بالفعل أجدر من غيره، فرُجِّح جانبه على الابتداء.

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الكل من الكل

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "اعلم أن ضـــمير المتكلم والمخاطب لا يلتبس واحد منهما بغيره؛ فلذلك لا يبدل منهما بدل الشـــيء من الشـــيء، وهو هو؛ إذ هذا البدل يأتي موضـــحا، وهما في غاية الإيضاح، على أنهم قد أنشدوا(١):

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوانُ مِنِّي بَازِل عَامَينِ حَديثٌ سِنِّي

أجازوا رفع (بازل) على أنه خبر مبتدأ، ونصـــبه على الحال، وجره على البدل من الياء في (مني)، والعمل على الأول"(٢).

---

(١) البيت من الرجز، و نُسِب لأبي جهل بن هشام أنه قاله يوم بدر أو تمثل به، وكان مغرورا مأفونا، أكذبه الله؛ إذ كان في هذه الموقعة هلاكه، ينظر في نسبته إليه: تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٦٤، القوافي: ٧، المحكم والمحيط الأعظم ٤١٦/٨ (س ن ن)، ٥٢/٩ (ب زل)، أمالي ابن الشجري ٤٢٢/١، الممتع في التصريف ٦٦٩/٢، لسان العرب ٥٢/١١ (ب زل)، ٢٢٠/١٣ (س ن ن)، ٢٩٨/١٣ (ع و ن)، مغني اللبيب: ٨٩٣، نهاية الأرب في فنون الأدب ٢٣/١٧، شـــرح شـــواهد المغني ١٤٧/١، الخزانة ٣٤٧/١١، زهر الأكم ١٠٧/٢، شرح الشواهد الشعرية ٢٥٥/٣، المبحث العروضـــي والبلاغي في لســـان العرب مع معجم بمصـــطلحات العروض والبلاغة: ١٦٤، ونُسِـــبَ إلى علي بن أبي طالب في: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ١٣٩/٢ (س ن ن)، لســـان العرب ٥٩٠/١٢ (ن ق م)، مجمع بحار الأنوار ١٣٤/٣، الخزانة ١٢٠/١٠، شرح كفاية المتحفظ: ٢٥١، تاج العروس ٢٣١/٢١ (س م ع)، ٧/٣٤ (ن ق م).

وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني (١٤٨/١) أن ابن عساكر أخرج في تاريخه أن سعد بن أبي وقاص قال: لقد رأيت عليّ بن أبي طالب بارزا يوم بدر، فجعل يحمحم كما يحمحم الفرس، ويقول:

بازل عامين حديث سنِّي سنحنح اللَّيل كأتي جِنِّي

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، ويمكن الحكم على الشاهد كما رواه الإربلي بأن تحريفا ناله، لا سيما أن البيت قد ورد في ديوان علي بن أبي طالب رضي الله عنه ص: ١٦٣، هكذا:

قد عرف الحرب العوان أني بازلٌ عاملين حديث سنٍّ

وعلى هذه الرواية تكون (بازل) مرفوعة على أنها خبر (أنَّ) ولا يجوز فيها وجه آخر. وورد بلا نسبة في: المقتضـــب ١/ ٢١٨، الكامل في اللغة والأدب ٦٤/٣، العقد الفريد ٣٨٣/٢، مجالس العلماء: ٤٧، الجليس الصـــالح والأنيس الناصـــح: ٦٨٩، البصـــائر والذخائر ٩٤/١، القوافي: ١٥، إســـفار الفصـــيح ٨٤٦/٢، الحور العين: ٢٦، شرح الفصيح: ١٧٤، معجم الأدباء ٢٠٦/١، تاريخ آداب العرب: ٢٦.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٥٤٤/١.

ثم قال في بدل المظهر من المضمر: "ومنه قول الآخر[1]:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِي فِرِجْلي شَثْنةُ الْمَنَاسِمِ

أبدل (رجلي) الأولى من ضـــمير المتكلم بدل البعض، وهو جائز بخلاف بدل الكل"[2].

ملخص التَّعقُّب:

تعقَّب ابن جعفر الإربلي قول المخالفين لمذهب البصـــريين في منع إبدال الاســم المظهر من المضـــمر المتكلم والمخاطب حال كون البدل بدل كل من كل، معتمدا مذهب البصريين، ومعللا لصحته بأن ضميري المتكلم والمخاطب قد أُمِن التباسهما، فأغنى ذلك عن الإبدال منهما؛ لأن البدل بيان وإيضاح، وهما في غايته.

الدراسة:

لو قال قائل: (عدل الخليفة) لفهم الســـامع المراد، وكادت الفائدة المعنوية أن تتمَّ لولا ما يشـــوبها من بعض النقص الواضـــح؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة اســـم هذا الخليفة، أأبو بكر هو، أم عمرُ، أم عثمانُ، أم عليٌّ؟ وإلى معرفة خواطر متعددة بشأنه.

فلو أن ذلك المتكلم قال: عدل الخليفة عمر-مثلا- لما شـــعر الســـامع بذلك النقص المعنوي، ولكانت الفائدة مكتملة من هذه الناحية المعنوية؛ لأن (عمر) في هذه الجملة هو المقصود الأصيل بالحكم الذي يُنْسَب العدل إليه، لا لفظ الخليفة.

---

(١) البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ في: ديوانه ص: ٣١٩، شـرح أدب الكاتب: ١٠٣، المقاصـد النحوية ١٦٧٣/٤، الخزانة ١٨٨/٥، تاج العروس ١٩٣/٣٢ (د هـ م)، شرح الشواهد الشعرية ٣٨/٣، وبلا نسـبة في: معاني القرآن للفراء ١٩٧/١، إصـلاح المنطق: ٢٢٦، مجالس ثعلب: ٤٩، شـرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٤٠٣، المحب والمحبوب والمشموم والمشروب: ١٠٩، تهذيب اللغة ٨٦/٣ (باب العين والدال)، ليس في كلام العرب: ١٨٨، الصـحاح في اللغة ٢٨٥/٢ (و ع د)، إسـفار الفصـيح: ٤٣٣، اللامع العزيزي شـرح ديوان المتنبي: ٩٠٣، المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٩/٢ (و ع د)، شرح الفصيح: ٨٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٣/١، شرح المفصل ٢٩٦/٢، شرح نهج البلاغة ٥٠/٥، شرح الكافية الشافية ١٢٨٢/٣، شرح الرضي على الكافية ٣٩٠/٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٤/٢، شرح ابن عقيل ٢٥١/٣، شرح المكودي: ٢٣٤، شرح شذور الذهب ٧٩٦/٢، شرح التصريح ١٩٨/٢، همع الهوامع ١٨٠/٣، شرح الأشموني ٨/٣.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٥٤٦/١-٥٤٧.

فكلمة (عمر) تسمى بدلا، وأشباهها مثلها من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها؛ لتمهد الذهن للمتأخرة عنها، وتوجه الخاطر إليها، وليس بينها وبين المبدل منه رابط لفظي يتوسط بالربط بينهما؛ ولهذا قال النحويون في حد البدل: إنه التابع المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه، من غير أن يتوسط -في الأغلب[1]- واسطة لفظية بين التابع والمتبوع[2]، فرقا بينه وبين التوابع الأخرى[3].

فالغرض الأصيل من البدل هو -في الغالب- الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الاحتمال عنه؛ لأن هذا الحكم يُنسَب أولا للمتبوع، فيكون ذكره تمهيدا للتابع الذي سيجيء، وتوجيها للنفس لاستقباله بشوق ولهفة، فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضا، فيكون الحكم قد ذُكِرَ مرتين، ويكون هذا

---

(١) عدم الواسطة اللفظية في البدل هو الأغلب؛ لأن البدل من المجرور يجوز أن يكون بواسطة إعادة العامل، وهو حرف الجر الداخل على المبدل منه، كاللام الجارة في نحو قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢١)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ (المائدة: ١١٤)، فقد أُعِيدت اللام مع كلمتي (من، وأولنا)، وهذه الإعادة في البدل أمر جائز لا واجب، وهي مختصة بحروف الجر وحدها.

(٢) جاء في الألفية في تعريف البدل بأنه: **التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا**

ألفية ابن مالك: ٤٩، وانظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٤/٣، شرح ابن الناظم: ٣٩٣، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية: ٩٩، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥/١، إرشاد السالك ٦٤٥/٢، شرح شذور الذهب: ٥٦٧، شرح ابن عقيل ٢٤٧/٣، المقاصد الشافية ٣٦٧/٣، شرح المكودي على الألفية: ٢٣٣، شرح شذور الذهب ٧٨٥/٢، الهمع ١٧٦/٣، متممة الآجرومية: ٥٠، حاشية الآجرومية: ٩١، النحو الوافي ٦٦٤/٣، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: ٩٥، العقد الفريد على نظم الشيخ سعيد:٢٩، المعجم الوسيط ٤٤/١ (باب الباء).

(٣) لأن النعت والتوكيد وعطف البيان لسيت مقصودة بالحكم، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه، وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة، وهو حرف العطف، بالإضافة إلى أن ما بعد حرف العطف قد يكون مخالفا لما قبله في الحكم، فلا يكون مقصودا به، وقد يشاركه في الحكم، ولكنه لا ينفرد به، فلا يكون هو المقصود وحده .

وهنا إضافة، وهي أن الحرف -كذلك- لا يقع بدلا؛ لأنه لا يصلح للحكم، فالبدل والمبدل منه إما أن يكونا اسمين، أو فعلين، أو اسما وفعلا، أو جملتين معا، وقد يكون أحدهما جملة والآخر غير جملة.

تبيين للحكم وتوكيد، وهذا ما أشار إليه أسلافنا البصريون بالاصطلاح عليه بالبدل، والكوفيون بالاصطلاح عليه بالترجمة، والتبيين، والتفسير، والتكرير[١].

وأقسامه المشهورة أربعة: بدل الكل من الكل، نحو: مررت بأخيك زيد، وبدل البعض من الكل، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبدل الاشتمال، نحو: أعجبني زيد علمه، والبدل المباين للمبدل منه، وهو إما أن يكون ما يُقْصَدُ متبوعه كما يُقْصَدُ هو، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء، نحو: أكلت خبزا لحما، وإما أن يكون ما لا يقصد متبوعه؛ بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو: رأيت رجلا حمارا.

وذكر العلماء نوعًا خامسًا، أسموه بدل الكل من البعض، وهو محل خلاف؛ حيث منعه الجمهور[٢]، وجوَّزه بعضهم كابن هشام[٣]، والسيوطي[٤] الذي اختار إثباته لوروده في الفصيح، نحو قول الله -تعالى- في التائبين الصالحين: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾[٥]، فـ (جنات) أُعْرِبت بدلا من (الجنة)، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، وكذلك قول الشاعر[٦]:

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٦/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٨/٢، شرح التصريح على التوضيح ١٩٠/٢، همع الهوامع ١٧٦/٣، شرح الأشموني على الألفية ٣/٣، حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ١٦٥/٢.

(٢) مفتاح العلوم: ٢٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٥/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٣/١، ارتشاف الضرب ١٩٦٩/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٩/٢، الدر المصون٦٦/١، اللباب في علوم الكتاب ٢٠٩/١، تحقيق الفوائد الغياثية ٣٧٨/١، شرح شذور الذهب ٧٩٢/٢، همع الهوامع ١٧٩/٣، شرح الأشموني ٣/ ٥.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٣٦.

(٤) همع الهوامع ١٧٩/٣.

(٥) سورة مريم، الآية: ٦٠-٦١.

(٦) البيت من الخفيف، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في: ديوانه ص: ٢٠، الحيوان٣٣٢/١، العقد الفريد ٨٣/١، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٦٤٧، المخصص ١٨٣/٥، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٣٦١/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤١٨، شرح المفصل ١٤٤/١، العباب الزاخر ١٢١/١(س ج ن)، الحماسة البصرية ٢٠٧/١، لسان العرب ٣٥٠/٢ (ط ل ح)، الخزانة ١٠/٨،=

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فـ (طلحة) بدل من (أعظم)، وهي بعضه، وقول الآخر[1]:

كَأَنِّي غَداةَ الْبَيْنِ يَوْم تَحمَّلُوا

فـ (يوم) بدل من (غداة)، وهي بعضه.

والاتفاق والاختلاف في باب البدل خصب معينه؛ فقد بدأ في الاصطلاح على تسميته، ثم جرى في بيان أقسامه، ثم تشعَّب إلى بعض مسائله وأحكامه، ومن ذلك المسألة التي بين أيدينا، على اعتبار أنه من شأن البدل أن يُراعَى فيه رتبة الحكاية والخطاب والغيبة، ومن ثم وقع الخلاف بين النحويين في إحدى حالات إبدال الاسم الظاهر من الضمير، وإن كانوا قد اتفقوا على سواها؛ فقد نصُّوا على جواز إبدال

=١٧، تاج العروس ٥٨٦/٦ (ط ل ح)، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٢٢١/١، وبلا نسبة في: شرح المعلقات التسع للشيباني: ٦٣، المذكر والمؤنث ١٤٠/٢، الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٥٥/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٤/٤، تهذيب اللغة ١٢/ ٨ (ن ض ر)، المسائل العسكريات: ١١٣، الغريبين في القرآن والحديث ١٨٥٣/٦، إعراب القرآن لابن سيده ١٥١/١، شرح المقدمة المحسبة ١٣٧/١، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٣٥١/٣، رسائل في اللغة: ٢٣٨، أساس البلاغة ٢/ ٢٧٩ (ن ض ر)، القرط على الكامل: ٤١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤١/١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٧، شرح التسهيل ٢٧١/٣، شرح الرضي على الكافية ٣٧٢/٣، لسان العرب ٢١٠/٥ (ن ض ر)، الكناش ١٦٥/٢، التذييل والتكميل ٢٨١/١، ٣٤٥/٩، الارتشاف ١٨٤١/٤، ٢٤٢٥/٥، تفسير البحر المحيط ٣٤٧/١، ٢٥٥/٣، الجنى الداني: ٦٠٥، الدر المصون ٦٦/١، ٦٧٥/٣، اللباب في علوم الكتاب ٢٠٩/١، ٣٧١/٦، تمهيد القواعد ٣٢٥٤/٧، تحقيق الفوائد الغياثية ٣٧٩/١، المقاصد الشافية ١٦١/٤، المقاصد النحوية ٢٢١/١.

(١) صدر بيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة، وتمامه:

لَدَى سَمُرَاتِ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَل

ينظر: ديوانه ص: ١، جمهرة أشعار العرب: ١٩، شرح المعلقات التسع للشيباني: ٥١، الشعر والشعراء ١١١/١، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٣، غريب الحديث للخطابي ٤٩٤/٢، الصحاح في اللغة٢٢٨/٢ (ن ق ف)، شرح المعلقات السبع للزوزني : ٣٧، الإبانة في اللغة العربية ٣٨٩/١، ٤٣٧/٤، مجمع الأمثال ٤٢١/٢، العباب الزاخر ٢٧/٢ (ن ق ف)، لسان العرب ٣٣٩/٩ (ن ق ف)، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٩/٢، الدر المصون ٦٦/١، اللباب في علوم الكتاب ٢٠٩/١، ٥٧٥، المقاصد الشافية ٧١/٤، شرح شذور الذهب للجوجري ٧٩١/٢، الخزانة ٣٤٧/٤، الشعر الجاهلي قضاياه وظواهره الفنية: ٨٨، وبلا نسبة في: الحيوان ١٣٩/٢، مجالس ثعلب: ٢١، شرح التسهيل ٢٥٤/٣، الارتشاف ١٩٧٠/٤، تمهيد القواعد ٣٤٠٨/٧، شرح الأشموني ٥/٣.

الظاهر من المضمر -مطلقا- إن كان الضمير لغائب، كما يُبْدَل من الظاهر، تقول: (ضربته زيدا)، و(مررت به عمرو)، وإذا جرى ذكر قوم قلت: (أكرموني إخوتك)، ومثله قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1] في أحد الوجوه[2]، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[3]، فـ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدل من الضمير، وكذلك ﴿كَثِيرٌ﴾، وهذا من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة.

وتقول: (صرفتُ وجوهَها أوَّلِها)، فـ (أوَّلها) بدل من الضمير المجرور الذي أضفتَ (الوجوه) إليه، وهذا بدل البعض من الكل؛ لأن الأول بعض وجوه الإبل، ومما جاء في التنزيل من ذلك: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[4]، أي: ذكره، وهو بدل من الهاء في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾، والمعنى: وما أنساني ذكره إلا الشيطان، ومن ذلك قول الشاعر[5]:

عَلَى حَالةٍ لَوْ أنَّ فِي الْقَومِ حَاتِما عَلَى جوده لَضَنَّ بالَماءِ حاتمِ

فـ (حاتم) بدل من الهاء في (جوده).

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣.

(٢) هذه الوجوه أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر وجهًا، فقال: "يجوز أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدلا من الواو في ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، أو مبتدأ خبره إما ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون: هل هذا، وأن يكون خبرا لمحذوف، أي: هم الذين، أو فاعلا بـ (أسروا) والواو علامة، أو بـ (يقول) محذوفا، أو بدلا من واو ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾، وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول ﴿يَأْتِيهِم﴾، أو على إضمار (أذم) أو (أعني)، وأن يكون مجرورًا على البدل من (الناس) في ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ أو من الهاء والميم في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، فهذه أحد عشر وجها". (مغني اللبيب: ٤٧٩).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٦٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه ٢٩٧/٢، الديباج: ٣، البخلاء ١٨٦/٢، الكامل في اللغة والأدب ١٨٧/١، إعراب القرآن للزجاج١٢٩/١، جمهرة اللغة ١١٦٠/٢، المذكر والمؤنث ٧/٢، الممتع في صنعة الشعر: ٣٦٩، الدر الفريد وبيت القصيد ٢٤٠/٧، لسان العرب ١١٣/١٢ (ح ت م)، المقاصد الشافية ١٨٧/٦، المقاصد النحوية ١٦٧٠/٤، وبلا نسبة في: الجمل في النحو: ٢٠٧، المخصص ١٣٩/٥، الكشاف ٤٧/٣، المستقصى في أمثال العرب ٥٤/١، البديع في علم العربية ٣٤٦/١، شرح المفصل ٢٦٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٣، شرح ابن الناظم: ٣٩٦، شرح شذور الذهب: ٣١٧، المزهر في علوم اللغة ٤٥٨/١.

وإن كان الضمير لحاضر جاز إبدال الاسم الظاهر بشرط أن يكون بدل بعض من كل، أو بدل اشـــتمال، فالأول كقولك: (أَعْجَبْتَنِي وجْهُكَ)، ومما جاء منه في التنزيل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[1]، فـأبـدل الجـار والمجرور، وهما (لمن) من الجار والمجرور المضـــمر، وهما (لكم)، وهو بدل بعض من كل؛ لأن الأسوة الحسنة التي في رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ليست لكل المخاطبين؛ بل هي لمن كان يرجو الله واليوم الآخر منهم، ومنه قول الشاعر[2]:

أَوْعَدَنِي بالسّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

والثاني كقولك: (أَعْجَبْتَنِي علمُكَ)، فـــــ (علمك) بدل من التاء، التي هي ضـمير الفاعل في (أعجبتني)، وهو بدل اشتمال، ومنه قول الشاعر[3]:

ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيتني حِلْمِي مُضَاعا

فـ (حلمي) بدل اشتمال من ياء المتكلم في (ألفيتني).

أما بدل الكل من الكل -وهو موضع الخلاف- ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز أن يُبْدَل من ضـمير المتكلم والمخاطب بدل شـيء من شـيء، وهما لعين واحدة، وعليه جمهور البصريين[4].

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٣٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في: ديوانه ص: ٣٥، معاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢، شـرح أبيات سـيبويه للسـيرافي ١٢٣/١، الحماسـة البصـرية ٦٥/١، شـرح عمدة الحافظ: ٥٨٧، المقاصـد الشـافية ١٩٦/٥، الخزانة ١٩٠/٥، شـرح الشـواهد الشـعرية ٧٤/٢، ولرجل من بجيلة أو خثعم في: الكتاب ١٥٦/١، الأصـول في النحو ٥١/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨/٢، ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في: المقاصد النحوية ١٦٧٤/٤، معجم القواعد العربية ١٦٩/١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش ٣١١/١، تفسير الطبري ٥٥٣/١٦، ٣١٨/٢١، التمام في تفسير أشعار هذيل: ٢١، رسائل في اللغة: ٢٢٢، البديع في علم العربية ٣٥١/١، توجيه اللمع: ٢٧٩، شـــرح المفصـــل ٢٦٠/٢، ٢٦٩، شـرح الكافية الشـافية ١٢٨٣/٣، شـرح الرضـي على الكافية ٣٩١/٢، حاشـية الطيبي على الكشـاف ٢٤٤/٩، شرح شذور الذهب: ٥٧٣، همع الهوامع ١٨٠/٣.

(٤) الكتاب ٧٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٥٩/٢، شـــرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ٤٠٤/٢، المسـائل الحلبيات: ١٤٤، سـر صـناعة الإعراب ٣١٨/١، إعراب القرآن لابن سـيده ٤٨٧/٣، رسـائل في=

يقول سيبويه: "فإذا قلت: (بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررت) فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يُدْرى من تعني؛ لأنك لست تحدث عن غائب"(١).

وأكثر النحويين على مذهب البصريين، وسنقف على حجة البصريين من خلال أقوال بعض الأئمة الموافقين لهم، بدءا بما توافق منها مع احتجاج الإربلي.

قال أبو علي الفارسي: "البدل ضرب من البيان كالصفة، والمتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معهما"(٢).

وقال ابن سيده: "المخاطب لا يُبْدَل منه كما لا يُبْدَل من المخبر عن نفسه؛ لأن المخاطب والمخبر عن نفسه قد أُمِن التباسهما، فقد أغنى ذلك عن الإبدال منهما؛ إذ البدل إنما هو البيان"(٣).

وقال ابن الشجري: "ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يُبْدَل منهما؛ لأن البدل إنما يراد به تخصيص المبدل منه، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية التعريف، فلا حاجة بهما إلى التخصيص"(٤)، وقال ابن يعيش: "لأن الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فلم يحتج إلى بيان"(٥).

وقال الرضي: "لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، وبدل الكل مدلوله مدلول الأول، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين، أي: المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص في الإفادة منه؛ إذ المدلولان واحد، وفي الأول زيادة تعريف"(٦).

=اللغة ٢٢٢، مشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٤٦/١، توجيه اللمع: ٢٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٣، شرح الرضي علي الكافية ٣٩١/٢، الارتشاف ١٩٦٥/٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٤٦/٢.

(١) الكتاب ٧٦/٢.

(٢) المسائل الحلبيات: ١٤٥.

(٣) شرح المشكل من شعر المتنبي: ٨٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٩٣/٢.

(٥) شرح المفصل ٢٦٩/٢.

(٦) شرحه على الكافية ٣٩١/٢ بتصرف يسير.

وقال البغدادي: "لأن البدل إنما يُذْكَر لضـرب من التبيين، فإذا لم يفد لم يسـتجز. والمتكلم في غاية التخصـيص والتبيين فلم يحتج لذلك فيه إلى بدل، وإذا كان كذلك فالمخاطب في هذا كالمتكلم"[١].

وذكر ابن السـيد البطليوسـي حجة أخرى لا تختلف عما احتج به السـيرافي[٢] لامتناع إبدال الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الشيء من الشيء، فقال: "ضمير المتكلم في نهاية البيان، وكذلك ضـمير المخاطب، فلا يصـح فيه البدل؛ لأنه إذا أُبْدِل الظاهر من ضـمير المتكلم، وضـمير المخاطب فقد حل الظاهر محلهما، ولا تسـتعمل الأسماء الظاهرة في إخبار المتكلم عن نفسـه ولا في الخطاب؛ ألا ترى أنك تقول عن نفسـك: (قمت)، ولا يصـح أن تقول للمخاطب: (قام زيد) وأنت تريد: (قمت)؛ لأنك توهم أنك تخبره عن غيره"[٣]، "فلو قلت: (قمتُ زيدٌ) يعني نفسك، و(ضربتك عمرا) لم يجز، قالوا: لأن البدل إنما يؤتى به للبيان غالبا، والحاضـر متميز بنفسـه، فلا فائدة في البدل منه، وهذا يَقْرُبُ من تعليلهم في منع وصفه"[٤].

وأورد الطيبي قولا عن صـاحب التخمير يصـلح لأن يكون تعليلا آخر لمذهب البصريين؛ حيث قال: "قال صاحب التخمير: إنما لم يجز إبدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يكون لغير واحد بخلاف ضمير الغيبة، والإبدال للتبيين، فيختص بموضع فيه احتمال؛ فلذا جاز (مررت به زيد)، ولم يجز (مر بي المسكين)، ولا (عليك الكريم)"[٥].

غير أنني وجدت عند بعض البصريين تجويز إبدال الاسم الظاهر من المضمر الحاضر في بدل الشيء من الشيء حال كون البدل يفيد معنى الإحاطة، كالتوكيد[٦]،

---

(١) الخزانة ٤٦٦/٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠٤/٢.

(٣) رسائل في اللغة: ٢٢٢.

(٤) الدر المصون ٥٠٦/٤.

(٥) حاشية الطيبي على الكشاف ٢٤٣/٩.

(٦) المقتضب ٤/ ٢٩٥، إعراب القرآن للزجاج ١٢٩/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٢/٢.

وقد ذكر ابن سيده[١]، وأبو حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣] مذهب جمهور البصريين في المنع المطلق، ثم أشاروا إلى أن بعضهم قيده بما كان البدل فيه للإحاطة، فإنه يجوز إذ ذاك، وارتأوا أن هذا التقييد صحيح، ومنه قول الله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[٤]، فقوله: ﴿لِّأَوَّلِنَا﴾ بدل من ضمير المتكلم في قوله: ﴿لَنَا﴾، ومنه قول الشاعر[٥]:

فَمَا بَرِحتْ أَقدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلاثَتِنا حتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا

فـ (ثلاثتنا) بدل من ضمير المتكلم، وجاز ذلك؛ لأنه في معنى التوكيد.

قال ابن مالك: "وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير، لتنزله منزلة التوكيد بـ (كل)"[٦]، واستشهد بالآية والبيت السابقين، وقد وافقه على هذا شراح الألفية[٧]، وغيرهم[٨].

---

(١) إعراب القرآن لابن سيده ٢٠٣/٣.

(٢) تفسير البحر المحيط ١٥٠/٣.

(٣) الدر المصون ٥٤٠/٣، ٥٠٦/٤.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١١٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن عم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب -رضي الله عنه- من قصيدة قالها يوم بدر في مبارزته هو وحمزة وعلي -رضي الله عنهم- مع المشركين، وهم المقصودون بثلاثتنا. ينظر: الروض الأنف ١١٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٨٢/٣، شرح التسهيل ٣٣٤/٣، إيجاز التعريف في علم التصريف: ١١٦، شرح ابن الناظم: ٣٩٨، تمهيد القواعد ٥٠٣٠/٣٣٩٧،١٠/٧، المقاصد النحوية ١٦٧١/٤-١٦٧٢، حاشية الصبان ١٩١/٣، ولبعض الصحابة في: شرح عمدة الحافظ: ٥٨٨، وبلا نسبة في : تفسير البحر المحيط ٣ /١٥١، توضيح المقاصد ٣ /١٥٧٤، الدر المصون ٥٣٩/٣، ٥٠٧/٤، ٤٩٠/٩، اللباب في علوم الكتاب ١٢٥/٦، ٦١٢/٧، ٦٧/١٧، شرح الأشموني ٨/٣، ٩٣/٤، زهر الأكم في الأمثال والحكم ١/ ١٧٩.

(٦) شرح التسهيل ٣٣٤/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٨١/٣-١٢٨٢.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٩٧، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٥/٢، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٥٠/٢، شرح ابن عقيل ٢٥٠/٣، المقاصد الشافية ٢١٠/٥، شرح المكودي: ٢٣٥، شرح الأشموني ٨/٣.

(٨) إعراب القرآن لابن سيده ٢٠٣/٢، ٤٨٧/٣، اللمحة في شرح الملحة ٧٢٠/٢، الارتشاف ١٩٦٥/٤، تفسير البحر المحيط ١٥٠/٣، ١٥١، ٤/ ٨٧، الدر المصون ٥٣٩/٣، ٥٠٧/٤، أوضح المسالك=

الثاني: انفصل فيه قطرب عن البصريين فيما نُسِبَ إليه من تجويز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر في الاستثناء[1]، نحو: (ما ضربتكم إلا زيدا)، وحمل على هذا قول الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2]، أي: إلا على الذين ظلموا.

وهذا القول قد كفانا الصبان مؤونة الرد عليه؛ حيث قال بعد ذكره له: "وفيه نظر: بأن (زيدا) ليس بدل كل من ضمير المخاطبين؛ بل بدل بعض، ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه، فتأمل"[3].

ثم إن أبا حيان الذي بينه وبين عصر قطرب أكثر من خمسة قرون، لم يحك هذا القول عن قطرب عن طريق واحد ممن عاشوا في عصره، أو بعده بقليل، ولا أرى هذا القول إلا قد تُقُوِّلَ عليه؛ إذ لو كان هذا القول مشهورا عنه لوقع تحت طائلة الاعتراض والتَّعقُّب؛ لمخالفته قول الجمهور.

الثالث: جواز إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر مطلقا، وعليه الأخفش والكوفيون .

فأما الأخفش فقد صرح في معانيه بما يثبت نسبة هذا القول إليه؛ حيث قال: "وقال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[4]، فنصب لام ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾؛ لأن معنى ﴿كَتَبَ﴾ كأنه قال: والله ليجمعنكم، ثم أبدل فقال: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[5]، أي:

=٤٠٧/٣، شرح شذور الذهب: ٥٧٤، اللباب في علوم الكتاب ٦٧/١٧، تمهيد القواعد ٣٣٩٧/٧، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١٦٧٣/٤، شرح شذور الذهب ٧٩٧/٢، همع الهوامع ١٨٠/٣، النحو الوافي ٦٨١/٣، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨١/١١، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٣٦٦/٣.

(١) اللمحة في شرح الملحة ٢٣١/١، الارتشاف ١٩٦٥/٤، توضيح المقاصد ١٠٤٦/٢، الهمع ٣/ ١٨١، شرح الأشموني ٣/ ٨، حاشية الصبان ٣/ ١٩١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٣) حاشية الصبان ١٩١/٣.

(٤) سورة الانعام، الآية: ١٢.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

ليجمعن الذين خسروا أنفسهم"[1].

وأما الكوفيون فقد ورد عن أئمتهم ما يثبت نسبة هذا القول إليهم، فمن ذلك ما ورد عن الفراء عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [2]؛ حيث قال: "وقوله: ﴿زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ...﴾ (مَنْ) في موضع نصب بالاستثناء، وإن شئت أوقعت عليها التقريب، أي: لا تقرب الأموال إلا من كان مطيعا، وإن شئت جعلته رفعا، أي: ما هو إلا من آمن"[3].

ومن ذلك ما حكاه ابن كيسان في المختار عن الكسائي: إليَّ أبي عبد الله[4].

ومن ذلك أن المعافى بن زكريا قال: "حدثنا محمد بن يحيى الصومالي قال: حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب قال: قال لي الرياشي يوما: كيف تنشد هذا:

ما تَنْقِمُ الْحَرْبُ العَوانُ مِنّي بَازل عَامَين حديثٌ سِنّي [5]

فقلت له: (بازلُ عامين) على الابتداء، و(بازلَ عامين) على الحال، و(بازلِ عامين) على البدل من الياء"[6].

أضف إلى ذلك أن كثيرا من المصادر قد نسبت هذا الرأي إلى الكوفيين والأخفش[7]، مستدلين بذلك السماع، وشواهد أخرى من الشعر، نحو قول

---

(١) معاني القرآن له ٢٩٣/١.

(٢) سورة سبأ، الآية: ٣٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٦٣/٤.

(٤) البديع في علم العربية ٢٢/٢، ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٦/٢، شرح التصريح ٢/ ١٩٩.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٣١.

(٦) الجليس الصالح والأنيس الناصح: ٦٨٩، وينظر: البصائر والذخائر ٩٤/١، معجم الأدباء ٢٠٦/١، مغني اللبيب: ٦٨، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:٥١.

(٧) إعراب القرآن للزجاج ١٣٢/١، إعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٤٧/١، إعراب القرآن لابن سيده ١٧٣/٦، ٣١٤/٧، التفسير البسيط ٣٦/٨، رسائل في اللغة: ٢٢٢، أمالي ابن الشجري ١٨٦/١، البديع في علم العربية ٣٤٧/١، ٢٢/٢، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٣٦/١، توجيه=

الشاعر[1]:

وَشَوهَاءَ تَعْدو بِي إلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنيق الْمُرَحَّلِ

فإن قوله: (بمستلئم) ظاهر أُبدل من قوله: (بي)، وهو ضمير الحاضر .

وقول الآخر[2]:

بِكُمْ قُرَيشٍ كُفِينا كُلَّ مُعضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَن كَانَ ضِلّيلا

فـ (قريش) بدل من ضمير المخاطب في (بكم) بدل كل من كل.

وقول الأخر[3]:

=اللمع: ٢٧٨، شرح المفصل ٢٦٩/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣، حاشية الطيبي على الكشاف ٢٤٣/٩، اللمحة في شرح الملحة ٧٢٠/٢، الارتشاف ١٩٦٥/٤، تفسير البحر المحيط ٨٧/٤، ٢٧٢/٧، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٦/٢، الدر المصون ٥٣٩/٣، ٥٠٦/٤، أوضح المسالك ٤٠٧/٣، شرح شذور الذهب: ٥٧٤، شرح ابن عقيل ٢٥١/٣، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢٥٧/٢، المقاصد النحوية ١٦٧٨/٤، الهمع ١٨١/٣، شرح الأشموني ٨/٣، تفسير الألوسي ٣٦٨/١٠، ٧٠/١٦، ٣١٩.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه بشرح الباهلي ١٤٩٩/٢، شرح عمدة الحافظ: ٥٨٩، لسان العرب ٢٣٦/١١ (ر ح ل)، المعجم المفصل في شواهد العربية ٤٧١/٦، وبلا نسبة في: إعراب القرآن لابن سيده ٢٠٣/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣، شرح التسهيل ٣٣٥/٣، شرح ابن الناظم : ٣٩٨، الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣٩، تفسير البحر المحيط ١٥١/٣، الدر المصون ٥٣٩/٣، ٥٠٦/٤، اللباب في علوم الكتاب ١٢٥/٦، ٦١٢/٧، المقاصد النحوية ١٦٧٧/٤، مختصر المعاني للتفتازاني: ٢٦١، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ٢٤٥/١، الكليات: ٢٧٤، البلاغة العربية (أسسها وعلومها وفنونها): ٧٩٣، معاني النحو: ٢٧/٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: إعراب القرآن لابن سيده ٢٠٣/٣، ١٨١/٧، شرح التسهيل ٣٣٥/٣، الارتشاف١٩٦٥/٤، تفسير البحر المحيط ١٥١/٣، ٢١٦/٧، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٦/٢، الدر المصون ٥٤٠/٣، ٥٠٦/٤، اللباب في علوم الكتاب ١٢٥/٦، ٦١٢/٧، شرح شذور الذهب: ٥٧٤، تمهيد القواعد ٣٣٩٨/٧، المقاصد الشافية ٢١١/٥، شرح التصريح ١٩٩/٢، تفسير الألوسي ٦٩/١٦، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٢٢٣/٢، المعجم المفصل في شواهد العربية ١٤٠/٦.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو للكميت بن زيد الأسدي في: ديوانه ٣٤/٣، وهو-أيضا- في ديوان الفرزدق ٦٠٧/٢، ومنسوب لأسامة بن خارجة في: مجمع الأمثال ٢٣٢/١، العباب الزاخر ٦٢/١ (أ و س)، لسان العرب ٥٥/١ (ح ش أ) ، ١٨/٦ (أ و س)، ٣/١١ (أ ب ل)، ٦٨٥/١١ (هـ ب ل)، تاج=

فَلاَأَحْشَأَنَّك مِشْقَصًا أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الْهَبَالَه

بجعل (أوسا) بدلا من كاف (لأحشأنك). وقول الآخر(١):

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرّيْتُ السَّنَامَا

بجعل (حُمَيْدا) بدلا من ياء (اعرفوني) بدل كل من كل.

وإلى جانب احتجاج الأخفش والكوفيين على جواز مذهبهم بوروده في السماع، احتجوا له أيضا بالقياس، وذلك من وجهين:

الأول: أنه قد جاز إبدال المظهر من المضمر الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف، فكما جاز ثَمَّ يجوز هنا؛ لأن ضمير الغائب -أيضا- لا يدخله لبس، ولهذا امتنعوا من نعته كما امتنعوا من نعت الضمير الحاضر، فلو كان القصد من البدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغائب كما امتنع نعته، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس

=العروس ١٩٢/١(ح ش أ)، ١١/٣١ (هـ ب ل)، وبلا نسبة في: الحيوان ١٩٨/١، أدب الكاتب: ٥٧، التفقيه في اللغة: ٤٥٧، الفاخر: ٣٠، كتاب الألفاظ:٣٨٠، الزاهر في معاني كلمات الناس٢٥٩/١، ديوان الأدب: ٩٩، المقصور والممدود: ٤٠، التنبيهات على أغاليط الرواة:٥٠، الحلبيات: ١٤٤، معجم مقاييس اللغة ٦٥/٢ (ح ش أ)، المخصص ٢٨٤/٢، المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٤/٤ (هـ ب ل)، ٦٣٦/٨ (أ و س)، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٦٧/١، شرح الكافية الشافية ١٢٨٥/٣.

(١) البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في: ديوانه ص: ١٣٣، عمدة الحافظ ٥٥٣/٢، التذييل والتكميل ١٩٤/٢، تمهيد القواعد٤٩٩/١، ولحميد بن بجدل الكلبي في: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: ٨٧، اللامع العزيزي: ٢٤، التكملة والذيل والصلة ١٨٨/٦، شرح شافية ابن الحاجب ٢٢٣/٤، خزانة الأدب ٢٣٩/٥، تاج العروس ٢٠٨/٣٤ (أ ن)، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ١٤٩/٣، ولحميد- فقط- بدون تعيين في: أساس البلاغة: ٣١٢ (ذرى)، شرح الجمل لابن عصفور١٥١/٣، وبلا نسبة في: تفسير الطبري ٢٤/١٨، ديوان الأدب: ٤٣٠، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٥/١، الجليس الصالح ٦٤، ٤٣١، المنصف ٣٠٤/٢، الكشف والبيان ١٧١/٦، الإبانة في اللغة العربية ٤٢٢/١، ١٢٤/٢، المحرر الوجيز ٣٤١/١، المرتجل في شرح الجمل: ٣٢٨، البديع في علم العربية ٦٥٣/٢، شرح المفصل ٣٠٤/٢، ٢٣٥/٥، المقرب ٢٤٦/١، شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٢، رصف المباني: ١٤، ٤٠٣، إرشاد السالك ٦٥٠/٢، المقاصد الشافية ٢١١/٥، ١٢٤/٨، تفسير الألوسي ٢٥٤/١١، جامع الدروس العربية ٤٦/٣، والبيت عند السيرافي والمعريين: أبي المرشد وأبي العلاء، والنيسابوريين: الثعلبي والواحدي، وابن يعيش، والصغاني، والأستراباذي، والغلاييني مروي برفع (حُميد)، وهو على هذه الرواية بدل من (سيف العشيرة) بدل ظاهر من ظاهر، وليس في هذا خلاف.

دلَّ على أن اللبس أو عدمه غير معتبر، وأن ضمير الغائب والحاضر في الإبدال منه سواء، فلا يُنْكَر مجيئه في ضمير الحاضر[١].

الثاني: أنه كما جاز إبدال النكرة من المعرفة بلا خلاف -أيضا- وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة فكذلك يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر[٢].

ووافقهم على مذهبهم ابن جرير الطبري؛ حيث ذهب إلى أن "موضع ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾[٣] نصب على الرد على الكاف والميم في قوله: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾ على وجه البيان عنها، وذلك أن الذين خسروا أنفسهم هم الذين خوطبوا بقوله: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾"[٤].

ووافقهم -أيضا- ابن عطية[٥]، وإن لم يتخذه مذهبا؛ لأنه قد استحسن قول الزجاج: إنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مرفوع على الابتداء، والخبر قوله تعالى: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، ودخلت الفاء لما تضمن المبتدأ معنى الشرط، كأنه قيل: من يخسر نفسه فهو لا يؤمن[٦]. وبهذا ردَّ الجمهور استدلال الأخفش بهذه الآية، أو بتوجيه الزمخشري[٧] بأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ منصوب على الذم، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم، وهو قول حسن، إلا أن النحويين يقدرون المنصوب على الذم بـ (أذم).

لكن الزجاج[٨] والزمخشري[٩] قد وافقا الفراء على أن موضع (مَنْ) نصب بالاستثناء على البدل من الكاف والميم على معنى: ما تقرب الأموال إلا من آمن وعمل بها في طاعة.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٣، شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٢، تمهيد القواعد ٣٤٠٣/٧-٣٤٠٤، المقاصد الشافية ٢١٢/٥، همع الهوامع ١٨١/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٢.

(٣) سورة الأنعام الآية: ١٢.

(٤) تفسير الطبري ٢٨١/١١.

(٥) المحرر الوجيز ٣٢٠/٢.

(٦) إعراب القرآن له ١٣٢/١، إعراب القرآن ومعانيه ٢٣٥/٢.

(٧) الكشاف ١٠/٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٥/٤.

(٩) الكشاف ٥٩٥/٣.

ومال ابن مالك إلى مذهب الأخفش والكوفيين بعض ميل بناء على السماع والقياس، فقال: "فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة، ولم يمتنع، كما زعم غير الأخفش، والدليل على ثبوته قول أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-: **(أَتَيْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ)**[1]"[2]، واستدل -أيضا- بسماع من الشعر[3] قد مرَّ معنا في شواهدهم، ووافقه على هذا ناظر الجيش[4]، وصححه أبو حيان[5] من غير تقييد بقلة.

ولم يسلم الجمهور لشواهد الأخفش والكوفيين، فتأولوها على غير الوجه الذي استشهدوا به.

فأما الآية التي استدل بها الأخفش فقد مرَّ تخريجهم لها، وقد أحسن الأستراباذي التعبير عن ذلك بأن الجمهور يقولون: "إنه نعت مقطوع للذم، إما مرفوع الموضع أو منصوبه، ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا، بل يكفي فيه معنى الوصف؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[6]"[7].

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ في الآية التي استشهد بها الفراء على جواز مذهبهم، ووافقه على إعرابه الزجاج والزمخشري فقد رده النحاس بأنه غلط؛ لأن الكاف والميم للمخاطب، فلا يجوز البدل، ولو جاز هذا لجاز (رأيتك زيدا)[8].

---

(١) صحيح البخاري (٦٤ كتاب المغازي، ٧٤ باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن برقم ٤١٢٤) ١٥٩٣/٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٤/٣.

(٣) هو قول الشاعر: **وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل**

وقول الآخر: **بكم قريش كفينا كل معضلة وأمَّ نهج الهدى من كان ضليلا**

ينظر: شرح التسهيل ٣٣٥/٣.

(٤) تمهيد القواعد ٣٤٠٥/٧.

(٥) تفسير البحر المحيط ٧/٦.

(٦) سورة الهمزة، الآية: ١، ٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢٩١/٢.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣٥٢/٣.

وقد خرَّجوا (مَنْ) على أنه يجوز أن يكون في موضع نصب استثناء منقطع، أو أن يكون متصلا مستثنى منه المفعول في (تقربكم)، أو أن يكون مرفوعا بالابتداء، وما بعده الخبر[1]. والأظهر فيه أنه استثناء منقطع، وهو منصوب على الاستثناء، أي: لكن من آمن[2]، بدليل أن ابن عباس قال في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾[3]: يريد: أن عمله وإيمانه يقربه مني، ولم يفسره بأن أمواله وأولاده تقربه حتى يكون مستثنى من الخطاب الأول[4].

وقال أبو حيان: "إن البدل في الآية لا يصح؛ ألا ترى أنه لا يصح تفريغ الفعل الواقع صلة لما بعد (إلا)؟ لو قلت: (ما زيد بالذي يضرب إلا خالدا) لم يصح. وتخيل الزجاج أن الصلة، وإن كانت من حيث المعنى منفية أنه يصح البدل، وليس بجائز إلا فيما يصح التفريغ له، وقد اتبعه الزمخشري، فقال: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ استثناء من (كم) في ﴿تُقَرِّبُكُمْ﴾، والمعنى: أن الأموال لا تقرب أحدا إلا المؤمن الصالح، والأولاد لا تقرب أحدا إلا من عملهم الخير. وهو لا يجوز، كما لا يجوز (ما زيد بالذي يخرج إلا أخوه، ولا ما زيد بالذي يضرب إلا عمرا، ولا ما زيد بالذي يمر إلا ببكر). والتركيب الذي ركبه الزمخشري من قوله: (لا يقرب أحدا إلا المؤمن) غير موافق للقرآن، ففي الذي ركبه يجوز ما قال، وفي لفظ القرآن لا يجوز. وأجاز الفراء أن تكون في موضع رفع، وتقدير الكلام عنده: (ما هو المقرب، وما أموالكم ولا). وقوله كلام لا يتحصل منه معنى، كأنه كان نائما حين قال ذلك"[5].

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٩٨/٢، الدر المصون ١٩٤/٩- ١٩٥، اللباب في علوم الكتاب ٧٤/١٦-٧٥.

(٢) المحرر الوجيز ٤٤٥/٣، مشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٤٦/١.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٣٧.

(٤) التفسير البسيط ٣٧٣/١٨-٣٧٤.

(٥) تفسير البحر الميحط ٢٧٢/٧-٢٧٣، وينظر أيضا: الدر المصون ١٩٤/٩- ١٩٥، اللباب في علوم الكتاب ٧٤/١٦، تفسير الألوسي ٣١٩/١٦، مع ملاحظة الفارق هنا في لطف العبارة في رد تقدير الفراء عن تهجم أبي حيان عليه في تفسيره البحر المحيط.

وأما القول المحكي عن الكسائي فقد قال عنه أبو السعادات بن الأثير بأنه من شواذ الكلام[١]. وقد جعل البصريون (أوسا) في قول الشاعر[٢]:

فَلاَأَحْشَأَنَّك مِشْقَصًا أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الْهَبَالَه

مصدر آس أوسة بمعنى: عوضة[٣].

فمعنى (أوسا) في البيت: عوضا، ولا يجوز أن يعني الذئب وهو يخاطبه؛ لأنه لا يُلْبَسُ، مع أنه لو كان بدلا لم يكن لـ (من) متعلق، وإنما ينتصب (أوسا) على المصدر بفعل مضمر دل عليه قوله: (لأحشأنك)، كأنه قال: لأؤوسنك أوسا[٤].

وسار الإربلي على سنن البصريين في التعامل مع الشواهد التي لم تؤطرها قواعدهم العامة، فذكر في تخريج البيت الذي أنشده وجهين يحتملهما، وهما الرفع على إضمار مبتدأ يرتفع به (بازل) على الخبرية، والنصب على الحالية، بالإضافة إلى جره على البدلية من ضمير المتكلم في (مني)، وهي نفس الأوجه التي حُكِيَ عن ثعلب القول بها، إلا أن الإربلي رجَّح وجه الرفع بعد أن أعرب عن مذهبه بالسير في ركاب البصريين المانعين إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الشيء من الشيء، والحجة نفس الحجة، وهي أن البدل للبيان، وضمير الحاضر في غايته ومنتهاه، وهو أعرف من الحاضر، فلا يُبْدَل منه الاسم الظاهر؛ لئلا يكون لغير المقصود مزية على المقصود، ناهيك عن أن البيت مروي بصور أخرى ليس فيها شاهد على البدلية بتاتا ألبتة. وقد تبين ذلك في تخريج البيت.

وأسقط استشهاد الأخفش والكوفيين –خلفا للإربلي- بالشواهد الشعرية الأخرى

---

(١) البديع في علم العربية ٢٢/٢.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٤٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٨٥/٣.

(٤) الحلبيات: ١٤٤-١٤٥، المخصص ٢٨٤/٢، المحكم والمحيط الأعظم ٦٣٦/٨.

ابن عصفور[١]، والأستراباذي[٢]، وابن الناظم[٣]، والسمين الحلبي[٤]، وابن قيم الجوزية[٥]، وأبو حفص الدمشقي[٦]، والشاطبي[٧]، والعيني[٨]، والعباسي[٩]، والبغدادي[١٠]، ومن المعاصرين الدكتور فاضل السامرائي[١١]؛ حيث أجابوا عن قول الشاعر[١٢]:

وَشَوهَاءَ تَعْدو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنيق الْمُرَحَّلِ

بأنه لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون من باب التجريد[١٣]، وهو شيء يعرفه أهل البيان، وقالوا به في هذا البيت[١٤] على معنى: تعدوني إلى صارخ الوغى، ومعي من نفسي مستلئم، كقول الله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[١٥]، فإن جهنم دار الخلد، ولكن جُرِّد

---

(١) شرحه لجمل الزجاجي ١٥١/٣.

(٢) شرحه لشافية ابن الحاجب ٢٢٣/٤، شرحه على الكافية ٤١٧/٢.

(٣) شرحه على الألفية: ٣٩٨.

(٤) الدر المصون ٥٠٦/٤.

(٥) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٥١/٢.

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٣١٢/٧.

(٧) المقاصد الشافية ٢١٢/٥.

(٨) المقاصد النحوية ١٦٧٨/٤.

(٩) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص٢٤٦/١.

(١٠) خزانة الأدب ٢٣٩/٥.

(١١) معاني النحو ٢٧/٣.

(١٢) سبق تخريجه ص: ١٢٧.

(١٣) التجريد هو: أن يُنتَزَع من أمر ذي صفة أمر آخر مماثل له في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة. ينظر في ذلك: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣٩، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢٥٦/٢، مختصر المعاني: ٢٦٠، إتمام الدراية لقراء النقاية: ٢٠٦، التعاريف:١٦٠، الكليات: ٤١٦، موجز البلاغة: ٤٠، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: ٧٩٢.

(١٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣٩، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢٥٦/٢-٢٥٧، مختصر المعاني: ٢٦١، موجز البلاغة:٤٠، علم البديع: ١٩٠، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: ٧٩٣.

(١٥) سورة فصلت، الآية: ٢٨.

منها دار أخرى، وجعلت النار هي دار الخلد مبالغة، فكذلك الباء في قوله: (بي) هي نفس المستلئم، ولكنه جرَّد من نفسه ذاتا وصفها بذلك، وجعلها مصاحبة له[١]. وقد جعل ابن الناظم هذا الوجه في تخريج البيت أوجه عنده من إبدال (مستلئم) من ضمير المتكلم في (بي)[٢].

وأجابوا عن قول الشاعر[٣]:

بِكُمْ قُرَيشٍ كُفِينا كُلَّ مُعضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَن كَان ضِلّيلا

بأن الرواية فيه بالرفع على أنه منادى نُوِّن ضرورة[٤]. كما أجابوا عن قول الشاعر[٥]:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

بأنه لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون (حُمَيدا) منصوبا بإضمار فعل على الاختصاص، كأنه قال: أُعني حميدا[٦]، كما أن البيت قد رُوِي برفع (حميد)، ولا مجال للبدلية على هذه الرواية.

وأما استشهاد ابن مالك بقول أبي موسى الأشعري: **(أَتَيْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ)** فقد قيل فيه إن قوله: (نفر) خبر مبتدأ مضمر، أي: نحن[٧]، أضف إلى ذلك أن الحديث قد رُوِي بالجر هكذا: **(أَتَيْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ)**[٨]. ومثله حديث الأشعث بن قيس: **(أَتَيْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى**

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ٣٩٨، المقاصد النحوية ١٦٧٨/٤، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص٢٤٦/١، معاني النحو ٢٧/٣.

(٢) شرحه على الألفية: ٣٩٨.

(٣) سبق تخريجه ص: ١٤٣.

(٤) الدر المصون ٥٠٧/٤، اللباب في علوم الكتاب ٦١٢/٧.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٥١/٣، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٢٣/٤، شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٢، الدر المصون٥٠٧/٤ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٥١/٢، الخزانة ٢٣٩/٥.

(٧) الدر المصون ٥٠٧/٤، اللباب في علوم الكتاب ٦١٢/٧.

(٨)عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٨١/٢٦.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي رَهْطٍ مِنْ كِنْدَةَ)[1]؛ فقد يكون حديث أبي موسى الأشعري قد رُوِيَ بالمعنى.

وأما قياسهم ضمير الحاضر على ضمير الغائب فقد أفسدوه من حيث إن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس؛ بل امتنع من حيث ناب مناب ما لا يُنْعَت، وهو الظاهر المعاد؛ ألا ترى أن قولك: (لقيت رجلا فضربته) الهاء نائبة مناب قولك: (فضربتُ الرجلَ)، وأنت لو قلت: (فضربتُ الرجل العاقل) لم يجز، فكذلك لم يُنْعَتْ ما ناب منابه، وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب، فإذًا قد تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس، ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه، فإن عاد على ملبس كان مثله، وإن عاد على غير ملبس كان مثله، وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز الإبدال منه؛ إذ لا مانع منه، وتبين أن ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما يمتنع نعتهما[2].

وأما قياسهم على جواز إبدال النكرة من المعرفة فقد أُفسِد بما ذكره البصريون في احتجاجهم لمنع إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر؛ إذ قد تبين من النظر فيه أن الامتناع ليس من جهة البدل، إنما هو من جهة أخرى، وهي أنك لا تضع الظاهر في موضع المضمر المخاطب ولا في موضع المضمر المتكلم .

الرأي والترجيح:

إن احتجاج الأخفش والكوفيين بقياس ضمير الحاضر على ضمير الغائب لإبدال الاسم الظاهر من المضمر في بدل الكل من الكل قد يبدو وجيها، لولا أن هذا القياس يبطل إذا ما وقفنا أمام قول القائل: (قمتُ زيدٌ)؛ إذ لا يمكن أن يكون (زيد) بدلا من ضمير الحاضر في (قمت)، ويضعف إذا ما علمنا أن السماع الذي عُضِد به هذا القياس نادر ومحتمل للتأويل؛ لأن النوادر لا يُبْنَى عليها حكم مع إمكان تأويلها.

لكننا إذا ما وقفنا أمام قول القائل: (جئنا ثلاثتُنا، وأتيتم صغيركم وكبيركم) لوجدنا أن إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر هنا سائغ؛ لأن البدل هنا قد أفاد معنى

---

(١) الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ٢١٨/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٥١/٣، المقاصد الشافية ٥/ ٢١٢- ٢١٣.

الإحاطة، وإنما ســـاغ لجريانه مجرى التوكيد في المعنى؛ ولذلك يطلق عليه ســـيبويه لفظ التوكيد، والتوكيد يجري على الضـمير مطلقا، كما يجري على الظاهر، فكذلك ما في معناه.

ولذلك فإن الذي أراه راجحا مما سـبق هو ما ذهب إليه بعض البصـريين، وكذلك بعض المتأخرين من تقييد جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضـر بدلالة البدل على معنى الإحاطة والتوكيد والشمول.

الفصل الثاني

تعقبات الإربلي للنحويين في مسائل الأفعال

١- أمر المخاطب بين البناء والإعراب.

٢- (ليس) بين الفعلية والحرفية.

٣- ناصب الفعل المضارع بعد (إذن).

٤- ناصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء.

٥- إلغاء أفعال القلوب متقدمة.

٦- تعدية (ظن) وأخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل.

أمر المخاطب بين البناء والإعراب

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "إن هذا الأمر -أعني أمر المُواجِه الخالي من اللام- غير معرب عند أئمة البصـــرة، وإنما هو مبني على الســـكون، خلافا للكوفيين فإنهم زعموا كونه مجزوما بلام مقدرة، وقول البصـــريين موافق للأصـــل؛ إذ أَصْـــلُ الفعل البناء وإنما أُعرِب المضـــارع لضـــرب من الاســـتحســـان الحمْلي، وهو مُعْرَبٌ ما دام وصـــف المضـــارعة له موجودا بوجود زيادة من الزيادات الأربع في أوله، إلا أن يعرض عارض يردُّه إلى أصله، وإذا زال عنه وصف المضارعة بزوال الزيادة من أوله عاد مبنيا كما يقتضيه أيضا أصلُه"[1].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن أمر المواجه المُعرَّى من اللام وحرف المضـــارعة معرب مجزوم بإضـــمار لام الأمر فيه، معتمدا مذهب البصريين في كونه مبنيا، ومحتجا لذلك بأصالة البناء في الفعل.

الدراسة:

لأمر المخاطب طريقتان في لسان العرب:

الأولى: بصيغة (افعل)، وهو الكثير، نحو: (اضرب).

الثانية: باللام، نحو: (لتفعل)، وهو قليل[2]؛ اسـتغناء بصـيغة (افعل)، حتى إنهم لا يكادون يقولون: (لتذهب أنت)[3]، من قِبَلِ أنَّ أمر المخاطب يقع بالفعل المحض من

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٣١٣/١-٣١٤.

(٢) ينظر: إيضـاح الوقف والابتداء ٢٢٣/١، تصـحيح الفصـيح وشـرحه: ٩٦، إعراب ثلاثين سـورة من القرآن: ٤٢، الإيضـاح العضدي: ٣١٩، البديع في علم العربية ٦٢١/١، الاقتضـاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب ١٧٧/١، أمالي ابن الحاجب ٧٧١/٢، شرح الرضي على الكافية ٨٤/٤، الجنى الداني في حروف المعاني: ١١١، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٦/٣، مغني اللبيب: ٢٩٦، إرشاد السالك ٩١/١.

(٣) الجمل في النحو: ٦٧، تفسير الطبري ١٠٩/١٥، إرشاد السالك ٩١/١.

غير حرف يدخل عليه[1]، وعلى ذلك جاءت الأوامر في القرآن الكريم وفصيح الكلام والأشعار[2].

وللنحويين من البصريين والكوفيين في أمر المخاطب مذهبان سائدان على النحو التالي:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مضمرة فيه، هي لام الأمر[3]؛ لأنه عندهم مُقْتَطَع من الفعل المضارع بحذف حرف المضارع من أوله، واجتلاب همزة الوصل للنطق بالساكن، كما في قوله تعالى:﴿ٱدَّارَكُوا۟﴾[4]، و﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾[5]، واحتجوا لذلك من أربعة أوجه:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٠/٢.

(٢) شرح درة الغواص: ٤٣٢.

(٣) ينظر مذهبهم في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٠، ٤٦٩- ٤٧٠، المقتضب ١٣١/٢، الأصول في النحو ١٧٤/٢، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٨١، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١، اللامات: ٩٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١، إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٢٧، ٢٣٢، علل النحو: ١٤٩، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٦، الدر النثير والعذب النمير ١٢٦/٣-١٢٧، إعراب القرآن لابن سيده ١٢٧/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٥/١، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٣٩، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، المرتجل في شرح الجمل: ١٠٤- ١٠٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢، ٥٢٨، أسرار العربية: ٢٢٧، البديع في علم العربية ٣١/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٦، مسائل خلافية في النحو: ١١٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، توجيه اللمع: ٧٣، شرح المفصل ٢٩٣/٤-٢٩٤، أمالي ابن الحاجب ٧٧١/٢، المنهاج الجلي ٣١٣/١ -٣١٤، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٥٣، شرح التسهيل ٦٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، رصف المباني: ٧٢٧، ارتشاف الضرب ٦٧٤/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٦٧/١، تفسير البحر المحيط ٣٠٨/١، توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٥/١، مغني اللبيب: ٣٠٠، شرح ابن عقيل ٣٨/١، اللباب في علوم الكتاب ١٩٩/٦، تمهيد القواعد ١٧١/١، ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية ١٠٢/١، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٩/٢، همع الهوامع ٤٥/١، ٦٥، شرح الأشموني ٤٦/١، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٤٨٥/٢٤، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٢٥٦/٢.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٣٨.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٣٨.

الأول: أن القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام كالغائب؛ إذ الأصل في نحو (افعل) (لتفعل)، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل)[1].

وإذا كان أحدهما معربا فالآخر كذلك[2]، لكن لما كثر استعمال الأمر المواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف[3]، وعلى ذلك قول الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[4] في قراءة من قرأ بالتاء[5]، أي: فافرحوا.

---

(١) الأصول في النحو ١٧٤/٢، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٣/١-٢٢٤، اللامات: ٩٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١، ١٩٥/٣، علل النحو: ١٤٩، إعراب القرآن لابن سيده ١٢٧/١، التفسير البسيط ١١/ ٢٣٣، أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، ٥٢٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٧، مسائل خلافية في النحو:١٢٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، توجيه اللمع: ٧٣، شرح المفصل ٢٩٤/٤، شرح التسهيل ٦٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، ١٢٥، اللمحة في شرح الملحة ١٣٥/١، تفسير البحر المحيط ٣٠٨/١، توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٥/١، مغني اللبيب: ٣٠٠، تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩، شرح الأشموني ١/ ٤٦، خزانة الأدب ١٣/٩.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٧، مسائل خلافية في النحو: ١٢٠، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٠٢/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، تفسير الطبري ١١٠/١٥، الأصول في النحو ١٧٤/٢، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٣/١-٢٢٤، اللامات: ٩٤، إعراب القرآن للنحاس ٣٤٤/١، ٢٥٩/٢، تصحيح الفصيح وشرحه:١١١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١،٤١، إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٢٧، ٤٢، ٢٣٢، علل النحو: ١٤٩، إعراب القرآن لابن سيده ١٢٧/١، التفسير البسيط ٢٣٣/١١، الإبانة في اللغة العربية ١٧٣/٤، أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، ٥٢٢، المرتجل في شرح الجمل: ٢١٥، الإنصاف ٥٢٨/٢، أسرار العربية: ٢٢٧- ٢٢٨، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، توجيه اللمع: ٧٣، شرح المفصل ٢٩١/٤، ٢٩٤، شرح التسهيل ٦٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، ١٢٥، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٦٠/٢، تفسير البحر المحيط ٣٠٨/١، اللمحة في شرح الملحة ١٣٥/١، مغني اللبيب: ٣٠٠، تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية ١٠٢/١، شرح الأشموني ١/ ٤٥، حاشية الصبان ١/ ٨٨، خزانة الأدب ١٢/٩.

(٤) سورة يونس، الآية: ٥٨.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤/١، الحجة في القراءات السبع: ١٨٢، البرهان في علوم القرآن ٣٧٥/٢، النشر في القراءات العشر ٣٢١/٢، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٣١٦، وينظر: المقتضب ٤٥/٢، ١٣١، ٢٧٢/٣، الأصول في النحو ٣١٦/١، اللامات: ٩٢، إعراب القرآن للنحاس=

وجاء عنه صلوات الله وسلامه عليه في بعض معازيه أنه قال لأصحابه: **(لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم)**[1]، أي: خذوا. وقد جاء -أيضا- باللام في صريح المضارع في

=٢٥٩/٢، إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٢٧، ٢٣٢، علل النحو: ٣٨١، الخصائص ٣٩٢/١، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٣٩، الكشاف ٣٣٦/٢، أمالي ابن الشجري ٥٢٢/٢، شرح المفصل ٢٩٣/٤، الجامع لأحكام القرآن ٣٥٣/٨-٣٥٤.

ورُوِيَتْ هذه القراءة عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، وأبي بن كعب، والحسن البصري، وابن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي جعفر المدني، وأبي رجاء، وابن هرمز، والجحدري، وأبي التياح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن قائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرمي، انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، تفسير الطبري ١٠٩/١٥، إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢، ٣٣٦/٤، إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٢٣٢، أمالي ابن الشجري ٥٢٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٦٦/٣، شرح التسهيل ٦٠/٤، شرح ابن الناظم: ٤٩٢، الكناش ٤٢/٢، الجنى الداني: ١١١، الدر المصون ٦/ ٢٢٤- ٢٢٥، مغني اللبيب: ٢٩٧، أوضح المسالك ٢٠١/٤، تمهيد القواعد ٤٣٠١/٩، ٤٣٠٨، المقاصد الشافية ٩٧/٦، البرهان في علوم القرآن ٣٧٥/٢، تاج العروس ٤٥٦/٣٣، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٨/٣.

وقد وصف البعض هذه القراءة بالشذوذ، انظر: إعراب القرآن لابن سيده ١٧/٨، شرح الرضي على الكافية ٨٤/٤، ١٢٤، الكناش ٣٠/٢، الدر المصون ٢/ ٢٨٧، اللباب في علوم الكتاب ٢٣٦/١٧، على أن الجمهور بالياء على الغيبة، انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، اللامات: ٩٢-٩٣، لسان العرب ٥٥٧/١٢، تفسير البحر المحيط ١٧٠/٥.

(١) روى هذا الحديث بهذا اللفظ النحويون والمفسرون، وقال عنه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار في تفسير الكشاف للزمخشري (١٢٧/٢): إنه غريب. ولم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث أو شروحه إلا في الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب ١٧٧/١، مصابيح الجامع الصحيح ١٣/٦، وقد أحيل تخريج الحديث إحالة محققة على مسلم (المساجد، ١٥٩)، والترمذي في تفسير سورة ص (٣٦٨/٥)، وأحمد في مسنده ٢٤٣/٥، وليس بصواب؛ لأن الحديث ورد بلفظ كلمة (مصافكم) مسبوقة بكلمة أخرى غير كلمة (لتأخذوا)، وأشار د. محمود فجال في السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث (٤١٨-٤٢٠) إلى أن ذلك وهم ناتج عن التعويل في التخريج على المعجم المفهرس دون الرجوع إلى الصحاح والمسانيد. ينظر اللفظ الآخر للحديث في كتب الحديث وشروحه: علل الترمذي الكبير ١٣٦/١، الأخبار الطوال ١٨١/١، مسند البزار ١٢ /١٨، الرؤية للدارقطني ٢٧٦/١، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ١١٣٦/١، الميسر في شرح مصابيح السنة ٢٠٩/١، مشكاة المصابيح ٢٣٢/١، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن) ٩٥٩/٣، اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى: ٣٣، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٦١/٢، الكوكب الوهاج=

الشعر، ومـن ذلك قول الشاعر[1]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ فَتُقَضِّي حَوائجَ المُسْلِمينا

ومن الدليل على إعمال حرف الجزم مع الحذف قول الشاعر[2]:

=في شـرح صـحيح مسـلم بن الحجاج ٣٥١/٨، التبويب الموضـوعي للأحاديث ٢٢٠٢/١، مسـند الصحابة في الكتب التسعة ٢٠٨/٣٨، المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة ٤٦٦/٤.

(١) البيت من الخفيف، ولم تذكر المصـادر التي أوردت هذا البيت اسم قائله، وقد ورد في: إعراب القرآن لابن سيده ١٧/٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٥/٢، المنهاج الجلي ٣٠٩/١، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، تفسـير البحر المحيط ٩/٨، مغني اللبيب: ٣٠٠، اللباب في علوم الكتاب ٢٣٦/١٧، شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢، خزانة الأدب ١٥/٩، وهنا قال البغدادي عنه: إنه مروي عن الكوفيين.

(٢) البيت من الوافر، وقال عنه المبرد في المقتضـب (٢/ ١٣٣): إن قائله مجهول، ونسـبه الرضـي في شرحه على الكافية (١٢٥/٤) لحسان بن ثابت، وكذلك في المقاصد الشافية (٩٨/٦)، وليس في ديوانه، ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب (ص: ٢٧٥) إلى أبي طالب عم النبي -صلى الله عليه وسلم- وأيضا في دواوين الشعر العربي على مر العصور (٤٨/١٥) منسوب له، وهو في ديوانه ص: ٥٣، ونسبه الألوسي في تفسيره (٢٢١/١٣) للأعشى، وليس في ديوانه، واختلف في نسبته بين حسان بن ثابت وأبي طالب والأعشى في المعجم المفصـل في شـواهد العربية (٣٩/٢)، وفي شـرح الشـواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية (٣٢٩/٢) قيل: هو لأبي طالب أو لابنه علي رضي الله عنه.

وورد البيت غير معزو في: الكتاب٣/ ٨، معاني القرآن للأخفش ٨٢/١، الأصول في النحو ١٧٥/٢، اللامات: ٩٦، إعراب القرآن للنحاس ٣٤٤/١، شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ٤١/١، إعراب ثلاثين سورة: ٤٣، شـرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٨٥، سـر صـناعة الإعراب ٣٩١/١، الصـاحبي في فقه اللغة: ٢٦، إعراب القرآن لابن سـيده ٨٧/٦، المخصـص ٢٢٢/٥، الإبانة في اللغة العربية ١٧٣/٤، درة الغواص في أوهام الخواص ١٣٦/١، الكشـاف ٥٢٧/٤، المفصـل في صـنعة الإعراب: ٤٥١، أمالي ابن الشجري ١٥٠/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٠/٢، أسرار العربية: ٢٢٩، البديع في علم العربية ٦٢٣/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٨، مسـائل خلافية في النحو: ١٢١، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨/٢، شـرح المفصـل ٢٩٣/٤، المنهاج الجلي ٣٠٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/٣، شرح التسهيل ٦٠/٤، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٩٢، تحفة المجد الصريح في شـرح كتاب الفصـيح ٣٦١/١، رصـف المباني: ٢٥٦، إحكام الأحكام شـرح عمدة الأحكام ٥٥/١، اللمحة في شـرح الملحة ٧٩٥/٢، العدة شـرح العمدة ٧٧/١، رياض الأفهام في شـرح عمدة الأحكام ٣٠٥/١، الكناش ١٤٣/٢، فتوح الغيب في الكشـف عن قناع الريب (حاشـية الطيبي على الكشـاف) ٢٧٧/٩، تفسير البحر المحيط ٤٠٤/٥، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٨/٣، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٢٠٧/٣، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ٢٠٣/٦، مغني اللبيب: ٢٩٧، اللباب في=

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبالَا

وقول الآخر[1]:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بَكَى

وقول الآخر[2]:

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

الثاني: الحمل على (لا) النهي، فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب، فكلاهما معرب مجزوم، حملا للشيء على ضده؛ إذ إن الأمر ضد النهي، والشيء

=علوم الكتاب ١٩٩/٦، تمهيد القواعد ٤٣٠٧/٩، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ٦٤٩/١، مصابيح الجامع ١٣/٦، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١٩٠٦/٤، شرح شذور الذهب ٣٩٩/١، شرح شواهد المغني ٥٩٧/٢، همع الهوامع ٥٣٩/٢، شرح درة الغواص: ٤٣٢، خزانة الأدب ١٢/٩، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٤/٣، مختصر مغني اللبيب: ٣١، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٣٥٧/١٩.

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لمتمم بن نويرة في: الكتاب ٩/٣، المقتضب ١٣٢/٢، الأصول في النحو ١٧٤/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٧/٢، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٨٥، المحكم والمحيط الأعظم ٤١٥/١(ب ع ض)، معجم ما استعجم ١٠٣٣/٣، التكملة والذيل والصلة ٥٨/٤، لسان العرب ١١٩/٧(فصل الباء الموحدة)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩٨/٦، شرح شواهد المغني ٥٩٩/٢، خزانة الأدب ١٢/٩، تاج العروس ٢٤٤/١٨(ب ع ض)، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٣٥١/٣، المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٠٥/٨.

وورد غير معزو في: معاني القرآن للأخفش ٨٢/١، سر صناعة الإعراب ٣٩١/١، مقاييس اللغة ٢٥٤/١ (ب ع ض)، الإبانة في اللغة العربية ١٧٣/٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٢/٢، مسائل خلافية في النحو: ١٢١، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، شرح المفصل ٢٩٢/٤، معجم البلدان ٢٩٧/١، مختار الصحاح: ٢٧٧ (باب اللام)، شرح التسهيل ٥٩/٤، رصف المباني: ٢٥٦، مغني اللبيب: ٢٩٧، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤١٨٦/٨، ٤٣٠٧/٩.

(٢) البيت من الرجز، أنشده الفراء في معانيه (١٦٠/١) غير معزو، وهو كذلك في: الشعر والشعراء ١٠١/١، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٧/١، سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، الخصائص ٣٠٣/٣، المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٩/٧(زج ر)، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٣/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٧١/٣، شرح التسهيل ٦٠/٤، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٩/٢، المعجم المفصل في شواهد العربية ١٢٠/١٠.

يحمل على ضده كما يحمل على نظيره[1].

الثالث: معاملة آخر أمر المخاطب معاملة المجزوم؛ حيث إن الألف والواو والياء تسقط في قولك: (اخش، واعز، وارم)، كما تقول: (لم تخش، ولم يعز، ولم يرم)، وتقول أيضا: (اضربا، واضربوا)، كما تقول: (لم يضربا، ولم يضربوا)، بحذف النون، وهذا الحذف يكون للجزم، لا للبناء؛ لأن البناء لا يوجب حذفا، فدل على أنه معرب مجزوم[2].

الرابع: أن (نزال)، و(دراك)، و(تراك) وما أشبه ذلك من أسماء فعل الأمر المخاطب إنما بُنِيت لتضمنها معنى لام الأمر، فـ (نزال) -مثلا- اسم (انزل)، وأصله (لتنزل)، فلما تضمن معنى اللام بُنِي[3].

وقد ورد عن الأخفش موافقة الكوفيين فيما ذهبوا إليه[4]، مع أن المشهور عنه موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء[5]، كما نُقِل -أيضا- عن ابن كيسان أنه

---

(١) الأصول في النحو ١٥٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/١-٣٨، المرتجل في شرح الجمل: ١٠٤ -١٠٥، الإنصاف ٥٢٨/٢، أسرار العربية: ٢٨١، توجيه اللمع: ٧٣، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، رصف المباني: ٢٥٦، مغني اللبيب: ٣٠٠، تمهيد القواعد ٤٣٠٥/٩، شرح الأشموني ٤٥/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٦٤/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/١، ٤٢، المرتجل في شرح الجمل: ١٠٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢، أسرار العربية: ٢٢٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨/٢، شرح المفصل ٢٩٤/٤، ٢٨٩/٥، شرح التسهيل ٦٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، مغني اللبيب: ٣٠٠، تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية ١٠٢/١.

(٣) المقتضب ٢٠٢/٣، الخصائص ٣٠٠/٢، الإنصاف ٥٣٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٧٧١/٢، التذييل والتكميل ١٢٠/١، الاقتراح في أصول النحو طبعة البيروتي: ١٢٩.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٨٢/١، شرح التسهيل ٦٢/٤، اللمحة في شرح الملحة ١٣٥/١، مغني اللبيب: ٣٠٠، تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩، شرح شذور الذهب ١٥٠/١، شرح كتاب الحدود في النحو: ٩٧، حاشية الصبان ٨٧/١، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٨٦ .

(٥) شرح التسهيل ٦٢/٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٣٠٩/٩.

قال بقولهم[١]، وتبع مذهبهم أبو بكر الأنباري[٢]، وأبو عمرو الداني[٣]، وابن عطية[٤]، وابن الخشاب[٥]، إلا أنه عدل عن ذلك، وتبع مذهب البصريين[٦]، في حين صحح مذهبهم المالقي في رصف المباني[٧]، وتمسك به ابن آجروم[٨]، ورجحه ابن هشام في المغني، واحتج بحججهم وزاد عليها[٩].

المذهب الثاني: ذهب البصريون إلى أنه مبني على الوقف غير معرب[١٠]، وتبعهم في ذلك أكثر النحويين ومن بينهم ابن جعفر الإربلي الذي تعقب مذهب الكوفيين من وجهين:

---

(١) ينظر: التنبيه على حدوث التصحيف ٨٧/١.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٨١، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١-٢٢٦.

(٣) الدر النثير والعذب النمير ١٢٧/٣.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥/٢، وينظر رأيه في: إعراب القرآن لابن سيده ١٢٧/١، تفسير البحر المحيط ٣٠٨/١.

(٥) المرتجل في شرح الجمل: ١٠٤-١٠٥.

(٦) السابق: ٢٥٨.

(٧) رصف المباني: ٢٢٨.

(٨) متن الآجرومية: ٣، وينظر: بغية الوعاة ٢٣٨/١، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٠٩، حاشية الآجرومية ٤٥/١، شرح الآجرومية لحسن حفظي ٩٨/١، ١٠٠، شرح الآجرومية للأسمري ٤٦/١، المفهوم على مقدمة ابن آجروم ٣/١.

(٩) مغني اللبيب: ٣٠٠، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٥/١.

(١٠) ينظر مذهب البصريين في: الكتاب ١٧/١، المقتضب ٢/ ٤، ٤٤، ١٣١، الأصول في النحو ١٧٤/٢، الانتصار لسيبويه على المبرد: ٢٣٧، اللامات: ٩٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١، الإيضاح العضدي: ٢٥، المسائل الحلبيات: ١٠٧، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٣/٢، ١٣٢/٣، علل النحو: ١٥٠، شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٠١، إعراب القرآن لابن سيده ١٢٧/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤/١-٢٤٥، ٣٤٣/٢، المرتجل في شرح الجمل: ٢٢، ٢٥٨، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٨٧، الإنصاف ٥٢٤/٢، أسرار العربية: ٢٢٧، ٥٨٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، توجيه اللمع: ٣٠، ٧٣، ٣٥٠، شرح المفصل ٢٨٧/٢، ٢٩٣/٤-٢٩٤، المنهاج الجلي ٣١٣/١، أمالي ابن الحاجب ٧٢١/٢، الكافية في علم النحو: ٤٦، الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/٣، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٥٣، شرح التسهيل ٦١/٤-٦٢، شرح الرضي على الكافية ١٢٥/٤، رصف المباني: ٢٢٧، اللمحة في شرح الملحة ١٣٥/١، الكناش ١١٧/١، ٣٠/٢، التذييل والتكميل ١٣٠/١، ارتشاف الضرب ٦٧٤/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٠٥/١، أوضح المسالك ٣٤٩/٤، شرح قطر الندى: ٣١، شرح شذور الذهب: ٩١، شرح ابن عقيل ٣٨/١، تمهيد=

الأول: أن معاملة آخره معاملة المجزوم إنما كان للبناء، لا للإعراب؛ لأن حذف آخره إنما يكون بحذف حركته إن كان حرفا صحيحا متحركا، وحذفه نفسه إن كان حرف علة أو نون الأمثلة الخمسة[١]؛ حيث إن اللامات يجري عليها الحذف للجزم[٢]، تفسيرا للقاعدة التي تقول: "يُبْنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه"[٣]، وقد روى السيرافي عن المازني قولا يؤول إلى ذلك؛ حيث قال: "إنما قالوا: (اقض وارم) لمضارعة الجزم السكون"[٤].

وبهذا يتضح أن قول الكوفيين: إن آخر أمر المخاطب يعامل معاملة المجزوم قول مرجوح؛ لأن حذف حرف العلة وما أشبهه من آخر فعل الأمر إنما حذف للبناء لا للإعراب، حملا للفرع على الأصل؛ نظرا للتشابه بين حروف العلة والحركات، وكذلك النون التي تسقط من آخر فعل الأمر في أن كلا منها يُحْذَفُ عند وجود مقتضٍ؛

=القواعد ٢٢٧/١، ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية ١٠١/١، ١٠٢، شرح المكودي على الألفية: ١١، شرح شذور الذهب ٢٣٠/١، شرح الأشموني ٤٥/١، متممة الآجرومية: ٢، حاشية الصبان ٨٨/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٦/٣، حاشية الآجرومية: ٢، دليل السالك: ٢٥، ٢٨، تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ١٢، شرح الآجرومية لحسن حفظي ٩٨/١، ١٠٠، شرح الآجرومية للأسمري ٤٦/١، المفهوم على مقدمة ابن أجروم ١٩/١، إيناس الناس: ٩٨.

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦/١، المقدمة الجزولية: ٤١، الكافية في علم النحو: ٤٦، المنهاج الجلي ٣١٣/١، شرح الرضي على الكافية ١٢٣/٤-١٢٥، اللمحة في شرح الملحة ١٣٥/١، الكناش ٣٠/٢، توضيح المقاصد ١٦٤٨/٣، شرح قطر الندى: ٣١، شرح شذور الذهب: ٩١-٩٢، تمهيد القواعد ٤٣٠٥/٩، ٤٣٠٨، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٣٢/١، شرح المكودي على الألفية: ١١، حاشية الآجرومية ٤٥/١، المفهوم على مقدمة ابن آجروم ١٩/١.

(٢) المسائل الحلبيات: ٨٨، المسائل العسكريات: ١٢٨، شرح المفصل ٢٢٦/٥، سفر السعادة وسفير الإفادة ٨٢٢/٢، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: ٩٨.

(٣) توجيه اللمع: ٣٥٦، أمالي ابن الحاجب ٧٢١/٢-٧٢٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٠٢، شرح التسهيل ٦٢/٤، اللمحة في شرح الملحة ١٣٥/١، التذييل والتكميل ١٣٠/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٩١/١، ٣٠٤، شرح شذور الذهب: ٩١، إرشاد السالك ٩١/١، الحدود في علم النحو: ٤٥٤، شرح شذور الذهب ٢٣٠/١، شرح التصريح ٤٦/١، حاشية الصبان ٨٧/١، دليل السالك: ٢٥، ٢٨، شرح متن الآجرومية ١١٣/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٢/١.

حيث إنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر المعتل، كقولك: (لم يفعل) و: (افعل يا فتى)، وإن كان أحدهما معربا والآخر ساكنا على أصله سُوِّيَ بينهما في المعتل والتثنية والجمع، وحُمِلَ ذلك أجمع على الواحد الصحيح[1].

واستدل البصريون على صحة ذلك بأن حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم أولى[2].

وإنها لحجة قوية؛ لأن الحروف عوامل ضعيفة، بالإضافة إلى كونها جوامد في أنفسها، مما أدى إلى ضعفها، وبالتالي ضَعُفَ إضمارها، فلا يجوز حذفها وإعمالها.

وإنما قرن البصريون امتناع إضمار الجازم بخفض الأسماء؛ لأن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وأضعف إعراب الأسماء الخفض؛ لعدم مفارقة الخافض مخفوضه كما يفارق الرافع والناصب المرفوع والمنصوب؛ ولهذا لم يجز إضمار الخافض. والجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، وهو أضعف من الخفض، فإذا امتنع إضمار الخافض في

---

(١) الأصول في النحو ١٦٤/٢، تصحيح الفصيح وشرحه: ٩٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/١، ٤٢، المسائل الحلبيات: ٨٨، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٤١/٤، علل النحو: ١٤٩، ١٩٨-١٩٩، الخصائص ٣١٠/١، شرح التصريف للثمانيني: ٣٨٥، المرتجل في شرح الجمل: ١٠٤-١٠٥، الإنصاف ٥٤٢/٢-٥٤٣، أسرار العربية: ٢٢٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠/٢، توجيه اللمع: ٣٧، شرح التسهيل ٦١/٤، شرح الرضي على الكافية ١٢٥/٤، الكناش في فني النحو والصرف ٢٠/٢، التذييل والتكميل ٢٠٢/١، تمهيد القواعد ٤٣٠٨/٤-٤٣٠٩، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٠٢/١، همع الهوامع ٥٠٣/٣، حاشية الصبان ٨٧/١.

(٢) الكتاب ٣/ ٩، المقتضب ٢/ ٤، ١٣٣، الأصول في النحو ١٧٥/٢، اللامات: ٩٥، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٩/٢، علل النحو: ١٤٩-١٥٠، ٣٥٠، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٩٤، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٣/٢، أسرار العربية: ٢٢٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٩-١٨٠، مسائل خلافية في النحو: ١٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢، مفتاح العلوم: ١٤٣، شرح المفصل ٢٩٤/٤، ١٤٥/٥، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٥١/٥، شرح التسهيل ٦١/٤، حاشية الطيبي على الكشاف ٦٠١/٨، تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية ١٠٢/١، ٩٧/٦، شرح الشواهد الكبرى ١٩٠٧/٤، خزانة الأدب ١٣/٩.

الأسماء، وهو الأقوى كان امتناعه في الأضعف أولى[1].

وفي ذلك -أي في امتناع إضمار الجازم- رد لما أنشده الكوفيون للاستدلال على إعمال حرف الجزم مع الحذف، كقول الشاعر[2]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبالَا

وكقول الآخر[3]:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بَكَى

وما أنشده الفراء من قول الراجز[4]:

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

فلم تُحْذَف الياء من (تفد) و(تبك)، وكذلك الواو من (يدن) للجزم بلام الأمر المقدرة، وإنما حُذِفَت الياء والواو للضرورة الشعرية الملجئة إلى تصحيح النظم وإقامة الوزن، اجتزاء بالحركات عن هذه الحروف؛ لدلالتها عليها[5]، ونظائر ذلك في أشعارهم أكثر من أن يحصى[6].

وبالرجز الذي أنشده الفراء[7] نقض المازني رأيه عندما جلس في حلقته وسمعه يقول لأصحابه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد:

---

(١) اللامات: ٩٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١، ٤٠، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٩/٢، شرح المفصل ١٤٥/٥، علل النحو: ١٤٩.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٥٨.

(٣) سبق تخريجه ص: ١٥٩.

(٤) سبق تخريجه ص: ١٥٩.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٤/٢-٥٤٧، أسرار العربية: ٢٢٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٨٠، مسائل خلافية في النحو: ١٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢، شرح التسهيل ٥٩/٤-٦٠، تمهيد القواعد ٤١٨٧/٨، ٤٣٠٧/٩-٤٣٠٨، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٩/٢، شرح شواهد المغني ٥٩٧/٢-٥٩٩، خزانة الأدب ١٣/٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٥/٢-٥٤٧، أسرار العربية: ٢٢٩، شرح الكافية الشافية ١٥٧٢/٣، شرح التسهيل ٦٠/٤، تمهيد القواعد ٤٣٠٨/٩، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٩/٢.

(٧) ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن له ١٦٠/١، ٤٦٩، ٤٧٠، وينظر: تفسير الطبري ١١٠/١٥.

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

فسأله: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟

فقال الفراء: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف(١).

فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالإجماع(٢)، إلا أن بعض النحويين قد منع ذلك حتى في ضرورة الشعر(٣)، باعتبار أن ما حُذِفَ للضرورة لا يجوز أن يُجعَل أصلا يقاس عليه(٤).

الثاني: انعدام موجب الإعراب في فعل الأمر؛ حيث إن الإعراب معنى زائد على الكلمة، فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دلَّ عليه دليل، كأن يدل على معنى بتعاقب الحركات عليها، فتتمايز المعاني حينئذ. وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها، فلم يحتج إلى الإعراب(٥)، وإنما أُعْرِب الفعل المضارع بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء(٦)، فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله، فقلنا: (اضرب) و(اذهب) تتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم،

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٠٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٤.

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ٨٧/١، الخصائص ٣٠٣/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٧٢/٣، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤٩٣/١.

(٣) ينظر رأي المبرد في ذلك في: المقتضب ١٣٣/٢، ونقله أبو بكر بن السراج في الأصول ١٧٥/٢، وابن هشام في المغني (ص: ٢٩٧)، وينظر أيضا: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١/١، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٩٥، أمالي ابن الشجري ١٥١/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٧/٢، شرح المفصل ١٤٥/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٨/٣، المقاصد النحوية ١٩٠٧/٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٧/٢، أسرار العربية: ٢٢٩، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩٧/٦.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٩/١، علل النحو: ١٤٩، أسرار العربية: ٢٢٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٦-١٧٧، مسائل خلافية في النحو: ١١٩-١٢٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٠١/١، شرح شذور الذهب للجوجري ١٥٠/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ٦٧، ٦٩.

(٦) الكتاب ١٥/١، المقتضب ٢٤٣/١، ٤/٢، ١٣٣، الأصول في النحو ١/ ٣٨، ٤٩، ٢/ ١٧٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١، ٤٣٦، ١٩٠/٣، الإيضاح العضدي: ٢٣، المسائل الحلبيات: ١٠٧، علل النحو: ١٤٩، اللمع في العربية: ١٢٣، الخصائص ٣٠٤/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢،

ولزم حالة واحدة عنــدما عاد إلى أصله مــن البناء على السكون[1]، استصحابا للحال الأولى[2].

وبهذا يفســد حملهم فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب؛ لأن فعل النهي إنما أعرب بما في أوله من حرف المضــارعة الذي أوجب له المشــابهة بالاسـم فاسـتحق الإعراب، فكان معربا، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضـــارعة الذي يوجب للفعل المشـابهة بالاسـم فيسـتحق الإعراب، فكان باقيا على أصـله في البناء[3]، والدليل على ذلك أن لام التأكيد التي تدخل على الفعل المضـــارع في نحو (إنّ زيدا ليقوم) كما تقول: (إنّ زيدا لقائم) لا يجوز دخولها على الفعل الأمري، كما لا يصــح دخولها على الماضـي، وإن كان الماضـي أقوى من فعل الأمر، بدلالة الوصـف والشـرط به وبنائه على حركة الإعراب، وبدلالة أن لا يلحق آخره هاء السـكت كما لا يلحق آخر الاسـم المعرب، وإذا كان الماضـي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه ما بالأسماء فمن الأولى

٣٤٨، أمالي ابن الشـجري ٣٥٥/٢، المرتجل في شـرح الجمل: ٢١، الإنصـاف في مسـائل الخلاف ٥٤١/٢ -٥٤٢، البديع في علم العربية ١٥/١، ٢٩-٣٠، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٧، ١٧٩، مســائل خلافية في النحو: ١٢٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، توجيه اللمع: ٦٦، ٣٤٩-٣٥٠، شـرح المفصـل ٢٠٨/٤، ٢١٠، ٢٩٤، شـرح الرضـي على الكافية ٨٥/٤، اللمحة في شـرح الملحة ١٤٣/١-١٤٤، الكناش في فني النحو والصــرف ٢/ ٦، ٨، توضــيح المقاصــد والمســالك ٣٠٢/١، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٩١/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشـافية في شـرح الخلاصـة الكافية ٥٩/١، ١٠٣، ١٣١، المقاصد النحوية ٦٠٢/٢، شـرح شذور الذهب للجوجري ١٥٠/١، الاقتراح في أصول النحو -طبعة البيروتي-: ١٣٧.

(١) شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ٣٩/١، علل النحو: ١٤٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٧، مسـائل خلافية في النحو: ١٤٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢، شــرح المفصــل ٢٩٤/٤، شــرح الرضي على الكافية ٨٥/٤، ١٢٥.

(٢) شرح المفصل ٢٩٤/٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣٢/٢، الاقتراح في أصول النحو: ١٣٧.

(٣) المقتضـب ١٣١/٢، الأصـول في النحو ١٧٤/٢– ١٧٦، شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ٣٧/١، ٣٩، ١٩٣/٣، علل النحو: ١٤٩، شـرح المقدمة المحسـبة ٢٤٥/١، الإنصـاف في مسـائل الخلاف ٥٤٢/٢، أســرار العربية: ٢٢٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٧، مســائل خلافية في النحو: ١٢١-١٢٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، شـرح المفصـل ٢٩١/٤، شـرح الرضـي على الكافية ٨٥/٤، ١٢٥، الكناش في فني النحو والصرف ٣٠/٢-٣١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٣٠٥/٩.

أن لا تدخل فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا ما أشبهها، مما يدل على بقائه على أصله[1].

وباستحقاق فعل النهي الإعراب رُدَّت شواهد الكوفيين التي أوردوها باللام؛ وذلك لأن الفعل الداخل عليه لام الأمر لم يُحْذَف منه حرف المضارعة التي أثبتت فيه علة الإعراب، وما دامت علة الإعراب ثابتة كان الحكم ثابتا، وعليه فإن قول الله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾[2] معرب، ومثله قول المصطفى عليه صلوات ربي وسلامه: **(لتأخذوا مصافكم)**[3]، وكذلك (لتقم) من قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ فَتُقَضِّي حَوائجَ المُسْلِمينا[4]

وهي معربة بالجزم باللام، في حين أن صيغة (افعل) مبنية، فلا مدخل لأحدهما في باب الآخر[5].

فبان بذلك أن صيغة (افعل) صيغة مرتجلة قائمة بنفسها[6]، وليست مقتطعة من المضارع كما يقول الكوفيون بإضمار لام الأمر فيه، ثم حذفها منه تخفيفا لكثرة الاستعمال، من واقع ما يلي:

١-جريان حذف اللام من الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال على حد سواء؛ لأنه لو كان الأصل في (افعل) (لتفعل) ثم حذفت اللام منه لكثرة

---

(١) المقتضب ١٣٣/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧/١-٢٩، علل النحو: ٤٧، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢- ٣٥٦، الإنصاف ٥٤٢/٢، البديع في علم العربية ٢٩/١، ٥١، توجيه اللمع: ٧٣، ١٥٢، ٣٥٠، شرح المفصل ٢٩١/٤.

(٢) سورة يونس، الآية: ٥٨.

(٣) سبق تخريجه ص: ١٥٨.

(٤) سبق تخريجه ص: ١٥٧.

(٥) المقتضب ١٣٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤١/٢، شرح المفصل ٢٩١/٤، الكناش ٣٠/٢.

(٦) الأصول في النحو ١٧٤/٢، أمالي ابن الشجري ٣٨٩/١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٢، الإنصاف ٥٤٨/٢، البديع في علم العربية ١٦/١، ٦٢١، مسائل خلافية في النحو: ١٢٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢، شرح المفصل ٢٨٧/٢، رصف المباني: ٢٢٧-٢٢٨، توضيح المقاصد والمسالك ١٥١٨/٣، همع الهوامع ٤٥/١، ٦٥، شرح الأشموني ٤٨/١، خزانة الأدب ٣٠٦/٧، حاشية الصبان ٨٩/١، الكليات: ١٨١، ٢٥٨، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٩٢/١، ٦٨/٣.

الاستعمال لوجب أن يختص بما كثر استعماله دون ما يقل استعماله، كما قيل في نحو (اقنعنسس واحرنجم واعلوط)، وما أشبه ذلك[١].

٢-أن طريق الحذف يكون للتخفيف، فأما حذف الآخر هنا فإنما كان للبناء لا للإعراب، وله نظير في كلام العرب[٢]، وأما حذف اللام الجازمة من حرف المضارعة، ثم إتيانهم بالهمزة فبعيد عن مقصد التخفيف[٣].

٣-أنه لو كانت اللام الجازمة محذوفة لوجب أن يبقى حرف المضـــارعة، فيقال: (افعل) في معنى (لتفعل)، و(اذهب يا زيد) و(اركب يا عمرو) في معنى (لتذهب) و(لتركب)؛ وذلك لأن إضـــمار الجازم لا يوجب تغيير بناء المعمول فيه؛ إذ إن إضماره بمنزلة إظهاره[٤].

وقد تظافرت الأمثلة على ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، ومنها قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۚ النَّارُ﴾[٥]، أي: هو النار، فليس إضـــمار الرافع بمغير بناء المرفوع، وكذلك قول الله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٦]؛ حيث لا يصح في (افعل) ظهور الجازم، فلا يقال: (لا اذهب) والمقدر كالمنطوق به؛ إذ إن ذلك مخالف للأصل ولا سماع يدل عليه لما فيه من حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة[٧].

وإن قُدِّر أن الأصل فيه بتضمين معنى لام الأمر فيه فإن الفعل إذا تضمن لام

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١/١-٤٢، الإنصاف ٥٤٠/٢-٥٤٢، أسرار العربية: ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٦٢/٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٠٢/١.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٩-١٨٠، المقاصد الشافية ١٠٢/١.

(٤) المقتضب ٤/٢، اللامات: ٩٥-٩٦، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠/١-٤١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٨/٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٩، شرح المفصل ٢٩٤/٤، شرح التسهيل ٦١/٤، تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩، المقاصد الشافية ٩٧/٦، المقاصد النحوية ١٩٠٧/٤.

(٥) سورة الحج، الآية: ٧٢.

(٦) سورة الإنسان، الآية: ٣١.

(٧) المقتضب ٤/٢، الأصول في النحو ٣٩٤/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢-٢٠.

الأمر فقد تضـمن معنى الحرف، وإذا تضـمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا[1]، وعلى هذا فإن (نزال) وما شـابهه إنما بُنِي لقيامه مقام الأمر، لا بتضـمنه معنى لام الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بُنِي ما قام مقامه[2].

الرأي والترجيح:

يرى الباحث أنه إذا دار الأمر بين أن يكون الكلام محذوفا منه أو غير محذوف فهو غير محذوف منه؛ لأن التقدير في النحو فرع والأصل عدمه.

وبناء على ذلك فإنه لا يوجد ثمة مسـوغ لما اعتقده الكوفيون من الاحتمال بمنزلة الحقيقة الثابتة في إعرابهم أمر المخاطب الخالي من اللام بتكلف تقدير لام مضـمرة فيه؛ حيث إن معنى قولك: (افعل) ليس في معنى قولك: (لتفعل)، وإن كان كلاهما صيغتين للأمر.

وعليه فإن تعقب الإربلي للكوفيين صـواب، ومذهب البصـريين هو الأصـوب والمتداول؛ لخلوه من تكلف تقدير عامل محذوف، وَبَدَهِي أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى وأرجح مما يحتاج إلى تقدير، لا سـيما أن مذهب الكوفيين مخالف للأصـل ولا سـماع يعضـده؛ إذ لا يعمل عامل محذوف عملين في وقت واحد مع تغير في صـيغة الفعل الداخل عليه، بغض النظر عن الاحتجاج بأصـول المذهب البصـري القائلة بأن البناء أصـل في الأفعال، وإنما أُعْرِب المضـارع منها لشـبهه بالاسـم؛ لاختلافه عن أصـول الكوفيين في الإعراب والبناء وعلة إعراب المضـارع، مع أن الإربلي احتج بها، لكنها ليست بالحجة القاطعة كالاحتجاج بامتناع إضمار الجازم، وما يتبع ذلك من موافقة القياس أو مخالفته.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٥٤/١، الخصـائص ٣٠٠/٢، التمام في تفسير أشـعار هذيل: ١٥، أمالي ابن الشـجري ٢٠٧/٢، ٥٢٩، الإنصـاف في مسـائل الخلاف ٥٤١/٢، أمالي ابن الحاجب ٧٧١/٢، شرح المفصل ٤٦/٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٠/١.

(٢) الموازنة بين شـعر أبي تمام والبحتري ٦٥٦/٣، المسـائل العسـكريات: ١٠٨، الخصـائص ٣٠٠/٢، اللامع العزيزي: ١٢١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٥٨، الإنصاف ٥٤٠/٢، ٥٤٨ ـ٥٤٩، البديع في علم العربية ١٦/١، أمالي ابن الحاجب ٧٧١/٢، الكافية في علم النحو: ٣٢، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٤٦٢/١، إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٨/١، المزهر في علوم اللغة ١٢٩/٢.

(ليس) بين الفعلية والحرفية

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وأما (ليس) فقد عدَّها الأكثرون في الأفعال غير المتصرفة، وعدّها قوم في الحروف، والأول هو ظاهر ما يدلُّ عليه نصوص سيبويه، وهو قول أبي بكر، وأبي علي في أحد قوليه، وأبي سعيد، وأبي الفتح، وابن برهان، ويدل عليه: (لستُ)، و(لستما)، و(لستم)، و(ليسوا)، و(ليستْ)، و(لسن)، و(لستن)، فهذا كـ (ضربتُ) و(ضربتما)، و(ضربتم)، و(ضربوا)، و(ضَرَبَتْ)، و(ضربن)، و(ضربتن)، غير أنها فعل جامد، قال أبو بكر: "إنما امتنعت من التصرف لقيام الماضي منها مقام المضارع، فإنك إذا قلت: (كان) دللت على ما مضى، وإذا قلت: (يكون) دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: (ليس زيد قائما الآن أو غدا) أردت ذلك المعنى الذي في (يكون)، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استُغْنِيَ عن المضارع فيها، فهذا تصريح منه فيها بالفعلية.

وقال أبوعلي في قوله الآخر: لو كان فعلا لم يَخْل من أن يكون كـ (صَيْدَ)، أو كـ (هاب)، فلو كان الأول لعادت الحركة عند اتصال الضمير بها، فإن من قال: (صَيْدَ، وعَلْمَ) قال: (صَيِدْتُ، وعَلِمْتُ)، فرد حركة العين، ولو كان كـ (هاب) لكُسِرت الفاء كـ (هِبْتُ)، وفي خروجها عن الضربين ما يدل على أنها ليست بفعل وأنها كـ (ليت).

ومن قال إنها فعل، قال: أصلها كـ (صَيِدَ البعيرُ) إذا أصابه الصيد -وهو داء في عنقه- فألزموها الإسكان بكل حال لجمودها، بخلاف (صَيْدَ)، ولم تُعَل بالقلب كـ (هاب)؛ إذ ما ألزموها من الإسكان قريب من الإعلال، وهي بالإسكان أشبه بالمقصود بها -من ترك التصرف- من الإعلال بالقلب؛ لأن ذاك يختص بالمعتلات المتصرفة وهذه جامدة"[1].

وأكَّد هذا بقوله عن وزن (ليس): "لا يجوز أن يكون (فَعَلَ)؛ لأن ما كان على (فَعَلَ) لا تُسَكَّن منه العين، نحو:(ضَرَبَ)، لا تقول: (ضَرْب)، ولا يجوز أن يكون

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٧٢٨/١-٧٢٩.

(فَعُلَ)؛ لأن بنات الياء لا تجيء على (فَعُلَ)، فبقي أن يكون على (فَعِلَ)، وسُكِّن مثل (عَلِمَ) يقولون: (قد عَلْمَ)"[1].

ملخص التَّعقُّب:

تعقَّب ابن جعفر الإربلي أبا علي الفارسي في قوله الآخر في (ليس)، الذي ذهب فيه إلى أنها حرف، ورجَّح مذهب الجمهور، مستدلا عليه باتصالها بالضمائر المرفوعة على حد اتصالها بالأفعال، وكونها على وزن من أوزان الفعل الماضي.

الدراسة:

إن النحو العربي قائم على نظرية العامل والمعمول حسب ما تقتضيه الأنماط التركيبية التي يستخدمها المتكلم العربي في لغته وفق القواعد النحوية المُطَّردة في ضبط علامات الإعراب، لكن اللهجات[2] العربية أثَّرَت في إخراج الكلام عما يقتضيه الاطراد في تلك الأنماط، وأعني بالقول هنا: إعمال الفعل الناسخ (ليس)، فبينما نجده عاملا في ركني الجملة لدى لهجة معينة نجده لدى لهجة أخرى مهملا ليس له تأثير نحوي في الجملة نفسها؛ "نظرا لكون التقارب في الخصائص العامة بين اللهجات العربية من حيث انتماؤها إلى أُمٍّ واحدة هي الفصحى لا يعني تقاربا وتماثلا بينها؛ بل تختص كل لهجة بظواهر تميِّزها عن غيرها"[3]، واقتضى المنهج النحوي أن تُرَاعَى اللهجات العربية في أثناء عملية التقعيد للغة الفصحى، فأصبحنا نطالع في الدرس النحوي بعض الشواهد التي خرجت على المطرد لأسباب لهجية، واقتضى خروجها في كثير من الأحايين تعدُّدا في التحليل النحوي، من ذلك أنَّ المُطَّرد في استخدام (ليس) أن تدخل على جملة اسمية فترفع المبتدأ ويكون اسمها، وتنصب الخبر فيكون خبرها[4]، وجاء عن تميم قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع؛ لأنهم يهملون

---

(١) المنهاج الجلي ٧٣٠/١ .

(٢) يقول دي سوسر فردينان: "إن الاختلافات اللهجية أمر طبيعي عند أي جماعة لغوية؛ لأنه كلما تعددت الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة تعددت اللهجات لتلك اللغة". (محاضرات في الألسنية العامة: ٢٤٤).

(٣) نظام الجملة عند اللغويين في القرنين الثاني والثالث للهجرة ٤٧٧/٢، في اللهجات العربية: ١٠-٢٤.

(٤) أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٤.

(ليس) إذا انتقض النفي بعدها بـــ (إلا) حملا على (ما) النافية في الإهمال، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها[1].

وقد راعى بعض النحويين هذا الأمر فرأى أنَّ (ليس) مهملة حملا على (ما) عند بني تميم، و(المسك) مبتدأ خبره (الطيب)، و(إلا) حرف حصر، غير أن بعضهم الآخر حمل (ليس) ههنا على المطرد الذي يقتضي إعمالها، وبذلك تشعب التعدد بما بعدها وتعقَّد[2]، فغدت من أشكل مسائل العربية التي تعارضت الأدلة فيها، واضطربت أقوال النحويين في تحقيق حقيقتها، هل هي فعل أم حرف؟ على النحو التالي:

القول الأول: وهو المشهور فيها، وهو أنها من أخوات (كان)، فعل غير مُتَصَرِّف، يختصُّ بما اختصن به من الدخول على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها. وإنما رفعت ونصبت تشبيها بالأفعال الحقيقية، فرفعُ الاسم تشبيها له بالفاعل، ونصب الخبر تشبيها له بالمفعول[3]، إلا أنها "من بين

---

(١) حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة تميم إهمال (ليس) مع (إلا) حملا على (ما)، كقولهم: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها، ونازعه في ذلك عيسى بن عمر، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع. ينظر في هذا: الأمالي في لغة العرب ٣ /٤٠، إعراب القرآن لابن سيده ٤٥/٨، الحلل في شرح أبيات الجمل: ٥٤ وما بعدها، سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٩٨/٢-٨٠٠، شرح نهج البلاغة ٣٤٩/١، شرح التسهيل ٣٧٩/١، التذييل والتكميل ٣٠٠/٤، مغني اللبيب: ٣٨٨، تمهيد القواعد ١٢٣٢/٣-١٢٣٣، همع الهوامع ٤٢٣/١، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٢٤٠-٢٤١، تاريخ آداب العرب: ١٠٩، معجم القواعد العربية ٢/ ١٢٩، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٦٣، دور اللهجة في التقعيد النحوي: ٣٨.

(٢) أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٨٢/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٥/١، أسرار العربية: ١٣٥، اللمحة في شرح الملحة ٥٦٨/٢، التذييل والتكميل ١١٦/٤، أوضح المسالك ٢٣١/١، تمهيد القواعد ١٠٦٨/٣، همع الهوامع ٤٠٩/١، متممة الآجرومية: ٢٢، المذكرات النحوية: ٢٠٥.

وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـــ (كان زيد ضاحكا) مشبه عنده بـ (جاء زيد ضاحكا)، وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال. ورُدَّ بوروده مضمرا ومعرفة وجامدا، وأنه لا يُسْتَغْنَى عنه، وليس ذلك شأن الحال، واعترض بوقوعه جملة وظرفا، ولا يقع المفعول كذلك. وأجيب بالمنع؛ بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: (قال زيد عمرو=

أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي"[1].

والقول بفعليتها هو مذهب الخليل[2]، وعليه ظاهر كلام سيبويه؛ حيث إنه قد صرَّح بذلك في قوله: "... لأن (ليس) فعل ..."[3]، ونحو هذا قوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"[4]، وقال في باب الاستثناء: "فحرف الاستثناء (إلا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فـ (غيرٌ)، و(سوى)، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ (لا يكون)، و(ليس)، و(عدا)، و(خلا)"[5].

وذكر في باب ما أُجْرِيَ من الحرف مجرى (ليس) في بعض المواضع أن (ما) بلغة أهل الحجاز تجري مجراها، فتقول: (ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا)؛ لأن معناها كمعناها، بخلاف (ما) التميمية، فإنَّ القياس فيها أن لا تعمل عمل (ليس)[6]؛ "لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها إضمار"[7]؛ لِيُعْرِب عن الباعث على القول بفعلية (ليس)، وهو أنك" في المخاطبة والإخبارعن غائب تقول: (لَسْتَ)، و(لَسْتِ)، و(ليسوا)، و(عبد الله ليس ذاهبا)، فتَبْني على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه"[8].

وتحدث في موضع آخر عن أصلها وجمودها، فذكر أنها من الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة، وأنها "مسكنة من نحو قوله: (صَيْدَ)، كما قالوا: عَلِمَ ذاك في عِلْمِ ذاك،

=فاضل)، والمجرور نحو: (مررت بزيد)، والظرف إذا تُوُسِّع فيه. ينظر: التذييل والتكميل ١١٦/٤-١١٧، الهمع ٤٠٩/١.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٥٠/٢، البديع في علم العربية ٤٦٩/١.

(٣) الكتاب ٣٧/٢.

(٤) السابق ٤٥/١.

(٥) السابق ٢/ ٣٠٩

(٦) السابق ٥٧/١.

(٧) نفسه.

(٨) نفسه.

فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإســـكان؛ إذ كثرت في كلامهم ولم يغيروا حركة الفاء، وإنما فعلوا ذلك بها حيث لم تكن فيها (يفعل) وفيما مضـــى من الفعل، نحو قولك: (قد كان ثم ذهب)، ولا يكون منها فاعل ولا مصدر ولا اشتقاق، فلما لم تتصرف تصرف أخواتها جُعِلَت بمنزلة ما ليس من الفعل، نحو: (ليت)؛ لأنها ضـــارعتها فَفُعِل بها ما فُعِل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه"[١].

وأجاز في باب ما يُنْصَب في الألف -أي ألف الاستفهام- نصب (زيد) بفعل يفسره (ليس) في نحو "(أزيدا لســـت مثله)؛ لأنه فعل، فصـــار بمنزلة قولك: (أزيدا لقيت أخاه)، وهو قول الخليل"[٢].

ولم يخالف البصـريون القدامى سـيبويه والخليل في فعلية (ليس)، فممن قال بذلك منهم: أبو حاتم فيما هو منســـوب إليه[٣]، وهو من شـــيوخ البصـــريين[٤]، وقال به المبرد[٥]، والزجاجي[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي[٨]-أيضا- وإن كان البعض يعده في مقدمة البصريين المتأخرين.

وإذا ما توجهنا تلقاء الكوفة فإنا نجد أبا زكريا الفراء الذي ســاهم في رســم حدود النحو الكوفي وفصوله ووضح أسسه وأصوله يؤيد البصريين في القول بأن (ليس) فعل[٩]؛ بل إن أبناء بلدته مجمعون على القول بفعليتها، محتجين بهذا القول على عدم جواز تقديم خبرها عليها؛ لأنها فعل غير متصـــرف، فلا تجري مجرى الفعل المتصرف كما أُجْرِيَت (كان) مجراه؛ لأنها متصرفة[١٠].

---

(١) الكتاب ٣٤٣/٤.

(٢) السابق ١٠٢/١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٣٢٢/٤ (باب السين واللام)، لسان العرب ٢١٠/٦ (فصل اللام).

(٤) كتاب الأفعال ١٦/١.

(٥) المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، ٤٢٨ .

(٦) حروف المعاني والصفات: ٦٩، اللامات: ٣٣.

(٧) الأصول في النحو ٨٢/١-٨٣، ٩٢، ٢٢٨/٢، ٢٩٠.

(٨) شرحه لكتاب سيبويه ٢٩٧/١-٢٩٨، ٣٢٣، ٣٢٥، ٤١٣، ٦/٢، ١٦٦/٣.

(٩) معاني القرآن له ٢/ ٤٣.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦١/١.

ولذلك شاع القول بأن (ليس) فعل واشتهر، واستساغت ألباب الناس قبوله والقول به، حتى قيل: إنه مذهب كثير منهم[١]؛ بل أكثرهم[٢]، فكان التصـــريح بأنه مذهب الجمهور[٣].

القول الثاني: أن (ليس) حرف بمعنى (لا) العاطفة، أو (ما) النافية.

١- **فأمـــا جعـــل (ليس) حرفـــا عاطفا بمنزلة (لا)** فقد نسب إلى الكوفيين أو البغداديين، أو إلى بعضهما القول بجوازه، فتجري في العطف مجرى (لا) التي يُنْسَـــق بها، فيقال: (قام زيدٌ ليس عمرو)، و: (ضـــربتُ زيدا ليس عمرا)، و: (مررت بزيد ليس عمرو)، كما يقال: (قام زيدٌ لا عمرو)، و: (ضـــربتُ زيدا لا عمرا)، و: (مررت بزيد لا عمرو) على خلاف بين النقلة؛ حيث قيل: إن النحاس، وابن بابشاذ حكياه عن الكوفيين[٤]، وحكاه -أيضا- عنهم علي بن محمد الهروي[٥]، وابنُ مالك[٦]، وغيرهما[٧]، بينما نسبه ابن أبي الربيع إلى بعضهم[٨]، وربما اعتمد في ذلك على ما حكاه ثعلب عن الفراء أنه يقول: إذا

---

(١) ينظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: ٤٩.

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢١١/٥، البديع في علم العربية ٤٦٩/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤١، مسائل خلافية في النحو: ٧٠، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤، ٢٠١، معجم القواعد العربية ١٢٢/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١١٧/٤، الارتشاف ١١٤٦/٣، ١٩٧٧/٤، الجنى الداني: ٤٩٣، اللباب في علوم الكتاب ١٩٢/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٧٧/٤، الجنى الداني: ٤٩٨.

(٥) الأزهية في علم الحروف: ١٩٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٢٣٢/٣، وينظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٣.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧١، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية: ٢٦، الارتشاف ١١٥٧/٣، الجنى الداني: ٤٩٨، الدر المصون ٦٤٤/٢، اللباب في علوم الكتاب ٤٦٥/٤، تمهيد القواعد ٣٤٢٦/٧، المقاصد الشافية ٦٣/٥، شرح التصريح على التوضيح ١٥٠/٢، همع الهوامع ٢١٧/٣، شرح شواهد المغني ٧٠٦/٢، حاشية الخضري ٢٧٣/١، جامع الدروس العربية ٧٧/٢، مختصر مغني اللبيب: ٣٨، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ١٥٠/١.

(٨) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٦٤/١.

حسنت (ليس) موضع (لا) جاز[1]، مستشهدا على ذلك بقول لبيد بن ربيعة[2]:

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

أو أنه اعتمد ما حكاه أبو منصور الأزهري[3]، وابن فارس[4]، والصغاني[5]، عن الكسائي أنه كان يقول: إن (ليس) في بيت لبيد بن أبي ربيعة أُجْرِيَت في النسق مجرى (لا)، لكن الأزهري حكى هذا القول -أيضا- منسوبا إلى ابن كيسان البغدادي[6]، في حين نسبه أبو علي الفارسي إلى البغداديين أو طائفة منهم[7]، وعمَّم ابن عصفورفحكاه عن عامتهم[8]، وقد حكاه بعض النحويين دون نسبة

---

(١) مجالس ثعلب: ٨٨، وينظر هذا القول عن الفراء في: خزانة الأدب ٢٠٠/١١.

(٢) عجز بيت من بحر الرمل، وصدره: **فَإِذَا حُوزِيتَ قَرْضًا فاجْزِهِ**

وهو للبيد بن ربيعة العامري في: ديوانه ص:٨١، ورواه سيبويه عنه في الكتاب (٣٣٣/٢): (إنما يجزي الفتى غير الجمل)، وهو كذلك في: الأصول ٢٨٦/١، ٣٠١، وشرح التسهيل ٣١٠/٢، وهو على نسبته له وبرواية ديوانه في: الأمثال: ١٣٨، تهذيب اللغة ٣٢٢/٤ (باب السين واللام)، الصاحبي في فقه اللغة: ٤١، الكشف والبيان ٢٠٥/٢، خاص الخاص: ٢٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١١/١، شرح كتاب الأمثال: ٢٠٦، مجمع الأمثال ٤٣٦/١، أساس البلاغة ١٣٨/١ (ج زى)، المستقصى في أمثال العرب ٤١٩/١، زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٣٢/١، تصحيح لسان العرب ١٠٨/١، وقد ضمنه ابن الرومي في إحدى قصائده بقوله:

قد قضى قول لبيد بيننا إنما يجزي الفتى ليس الجمل

فتأكد بهذا أن هذه هي الرواية الصحيحة، والبيت بلا نسبة في: مجالس ثعلب: ٨٨، المقتضب ٤١٠/٤، نثر الدر في المحاضرات ٤٦٤/١، التمثيل والمحاضرة: ٧١، البديع في نقد الشعر: ٦١، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٤، أوضح المسالك ٣٥٤/٣، الخزانة ٢٩٨/٩، وقال صاحبها: "زعم العيني أنه بالبناء للمجهول و(الفتى) نائب فاعل، وكأنه لم يتصور المعنى". (٣٠٣/٩)، والبيت من أمثال العرب في المكافأة.

(٣) تهذيب اللغة ٣٢٢/٤ (باب السين واللام).

(٤) الصاحبي في فقه اللغة: ٤١.

(٥) العباب الزاخر ١٩٣/١ (ل ي س).

(٦) تهذيب اللغة ٣٢٢/٤ (باب السين واللام)، وينظر: لسان العرب ٢١٠/٦ (فصل اللام).

(٧) المسائل الحلبيات: ٢٦٤.

(٨) شرحه لجمل الزجاجي ١٠١/٣، وينظر أيضا: أوضح المسالك ٣٥٤/٣، مغني اللبيب: ٣٩٠، المقاصد النحوية ١٦٦٠/٤، همع الهوامع ٤٢٤/١، خزانة الأدب ١٩٩/١١، معجم القواعد العربية ١٢٢/٢.

إلى أحد[1].

إنَّ الاختلاف في نسبة القول بجعل (ليس) حرفا بمنزلة (لا) العاطفة يدعو إلى التحقق منه، لا سيما أنه قد مرَّ بنا أن الفراء والكوفيين مقرُّون بفعلية (ليس)، فالفراء قد أكد قوله بفعلية (ليس) بقوله: "لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: (لست) و(لسنا)"[2]، وهذا ينفي ما حكاه ثعلب عنه، لا سيما أنني لم أجد في معانيه ما يشير إلى أنه يقول بحرفية (ليس)، لا من قبيل جعلها بمنزلة (لا) العاطفة، ولا من قبيل جعلها بمنزلة (ما) النافية، كما أنه لا وجود في معانيه لبيت لبيد بن ربيعة الذي قيل عنه: إنه استشهد به على جعل (ليس) بمنزلة (لا).

وفي الموضع نفسه الذي ذكر فيه أبو حيان أنَّ أبا جعفر النحاس قد حكى عن الكوفيين أنهم قد ذهبوا إلى أن (ليس) قد تكون حرف عطف ذكرعنهم قولًا آخر نقله عن هشام، وقولًا لابن كيسان نقله عن الكسائي يفيد بنفي تبني الأخيرين والكوفيين القول بجعل (ليس) عاطفة، باعتبار أن "(ليس) العاطفة لا يكون لها اسم ولا خبر"[3]، فقال: "وقال أبو جعفر النحاس: قال هشام: (ضربتُ عبد الله ليس زيدا، وقام عبد الله ليس زيدٌ، ومررت بعبد الله ليس بزيد)؛ لأنك لا تضمر المرور والباء، ولا يجوز حذف الباء، ولا يجيزون (إن زيدا ليس عمرا قائم)؛ لأنهم يضمرون العامل بعد الاسم... وقال ابن كيسان: قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسما وتنصب خبرا، وأُجْرِيَت في النسق مجرى (لا) مضمرا اسمها، فإذا قلت: (رأيتُ زيدا ليس عَمْرا) ففيها اسم مجهول، وهو الأمر، و(رأيتُ) محذوفة اكتفاء بالتي تقدَّمها، و(عمرو) محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله.

قال ابن كيسان: وهذا الذي أذهب إليه؛ لأن (ليس) فعل، ولا بُدَّ للفعل من اسم، فإذا عَمِلَت في اسم فلا بُدَّ من خبر والخبر حذفه جائز"[4].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٥٩/٢، الصاحبي في فقه اللغة: ٤١، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٤، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٤٠٠/١.

(٢) معاني القرآن له ٢/ ٤٣.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٩، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٢١٢/١.

(٤) الارتشاف ١٩٧٧/٤.

ثم ذكر أبو حيان أنَّ هشـــاما وابن كيســـان أعرف بتقدير مذهب الكوفيين من غيرهما من النقلة، وأن تحرير مذهبهم ليس من باب عطف المفرد على المفرد؛ لأنهم أضـمروا الخبر في قولهم: (قام زيد ليس عمرو)، وفي النصـب والجرِّ جعلوا الاسـم ضـمير المجهول، وأضـمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضـمر في موضـع خبر (ليس)، فليست (ليس) عندهم حرف عطف[١].

وعلى هذا فإن الأقرب أنَّ البغداديين أو طائفة منهم -غير ابن كيســان- هم الذين جوَّزوا تصـيير (ليس) نسـقا، على ماحكاه عنهم أبو علي من ذهابهم إلى هذا القول، واحتجاجهم عليه بأن" قالوا: وقد حُكِيَ عن بعض العرب أنهم قد قالوا: (ذاك ليس واحد ولا اثنان)، فرفعه. قال أبو علي: فهذه الحكاية إن كانت مسموعة من فصيح فلا حجة فيها؛ لاحتمالها غير النسق؛ ألا ترى أنه يجوز أن يُضْمَر فيها القصة والحديث، ويكون التأويل: ليس القائل واحدٌ منهم، أي: ليس الأمر القائل واحدٌ منهم، فحذف المبتدأ للدلالة عليه، ويجوز أن يكون (واحد) مرتفعا بـــ (ليس) ويُحْذَفُ الخبر. قالوا: فإن قلت: (قام عبد الله ليس زيدٌ) لم يكن إلا الرفع، و(ليس) نسق، ولا يكون استناء؛ لأنه لا يُسْـتَثْنَى واحد من واحد. قال أبو الحســن: وهذا عندنا على معنى: (ليس زيد قائما)، فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه، ولا يكون استثناء، ولكن جملة أُتْبِع جملة"[٢].

إن توجيه أبي علي للحكاية (ذاك ليس واحد ولا اثنان) متجه على مذهب البصريين الذين يقولون: إن العطف بـ (ليس) خطأ لا يجوز؛ لأنه لا يكون على تقديرهم فعل بلا فاعل[٣]، ويرون أن إدخالها في حروف العطف من شذوذ الكلام[٤]؛ لأنها عندهم لا تشبه من حروف العطف شيئا، بدليل أنه يُبْتَدأ بها ويُضْمَر فيها[٥].

---

(١) السابق ١٩٧٨/٤، وينظر: الجنى الداني: ٤٩٨-٤٩٩.

(٢) المسائل الحلبيات: ٢٦٤.

(٣) ينظر: الصـــاحبي في فقه اللغة: ٤١، الارتشـــاف ١١٥٧/٣، ١٩٧٧/٤، الجنى الداني: ٤٩٨، همع الهوامع ٢١٨/٣.

(٤) الأصول في النحو ٥٩/٢.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة : ٤١.

وقد دافع أبو علي عن البصـــريين من هذه الناحية، وعدَّ نفســـه منهم، فقال: "فإن قال قائل: ما تنكرون من كون (ليس) حرف عطف؟ أوليس قد اســـتُعْمِل (لكن) حرف عطف، وقد أُعْمِل عمل الفعل، فكذلك يكون (ليس) حرف عطف، وإن كان قد أُعْمِل عمل الفعل؟ قيل: ليس اسـتعماله حرف عطف بواجب من حيث أُعْمِل عمل الفعل؛ ألا ترى أنك تجد أشـياء كثيرة أُعْمِلت عَمَل الفعل، ولم تُسْـتَعْمَل حروف عطف، فإذا كان كذلك لم يُحْكَم بأنها حرف عطف حتى تقوم على ذلك دلالة قاطعة، فأما الحكم بأنها حرف عطف لما ذكروا فلا يسـوغ؛ لاحتماله غير ذلك"[1]، ومن ذلك ما أنشـــدوه من قول لبيد بن ربيعة[2]:

فإذا جُوزِيْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الجَمَلُ

فـ (الجمل) عندهم معطوف على (الفتى) بـ (ليس)، كأنه قال: (لا الجمل).

وأجيب عنه بأنه ليس حجة على أن (ليس) عطف؛ لاحتمال أن يكون (الجمل) خبر (ليس)، وســكن للقافية، واســمها ضــمير الفاعل المفهوم من(يجزي)، أي: ليس الجازي الجمل، فلا حذف فيه، ويجوز أن يكون (الجمل) اسم (ليس)، والخبر مضـمر لفهم المعنى، والتقدير: ليس الجمل جازيا أو يجزي[3]، والعرب قد تحذف خبر (ليس) في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر[4]:

---

(١) المسائل الحلبيات: ٢٦٥.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٧٦.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ٨٨، المســـائل الحلبيات: ٢٦٥، العباب الزاخر ١٩٣/١، شـــرح الجمل لابن عصفور ١٠١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٤، ٢١٧، البسيط في شرح الجمل ٣٣٩/١، الدر المصـون ٦٤٤/٢، لسـان العرب ٢١٠/٦، اللباب في علوم الكتاب ٤٦٥/٤، المقاصـد الشـافية ٦٣/٥، المقاصد النحوية ١٦٦١/٤، الخزانة ٢٩٨/٩، ١٩٩/١١، معجم القواعد العربية ١٢٢/٢.

(٤) البيت من الكامل للشمردل الليثي، وهوعبد الله بن أيوب شاعر تميمي مولد مدح الفضل بن يحيى، وهو في بيت الشـاهد يرثي منصـور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسـية، ينظر في هذا: الحماسـة البصـرية ٢٣٠/١، شرح التصريح ٢٠٠/١، شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢. وقيل هو: التيمي عبد الله بن أيوب، ينظر: شـرح ديوان الحماسـة ٢٩٤/١، شـرح كتاب الحماسـة ٤٣٢/٢، ضـرائر الشـعر١٨٢ والبيت منسوب لحارثة -هكذا فقط- في: أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ٣٧٨/١، وبلا نسبة في: إعراب القرآن لابن ســـيده ٤١٣/١، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية: ٢٦، التذييل والتكميل=

لَهْفي عَلَيكَ لِلَهْفةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حِيْنَ لَيْسَ مُجِيرُ

"إلا أن (ليس) في هذا البيت لا تكون عاطفة باتفاق، ولا يتصـــور ذلك فيها، وأن خبرها محذوف لفهم المعنى، كأنه قال: حين ليس في الدنيا مجير"(١)، أو ليس له مجير، أو ليس ينعشـــه مجير، أو ليس مجير موجودا، ومع ذلك فإن بعض العلماء لم يأبهوا بتلك التخريجات -مع إقرارهم بفعلية (ليس)- فحملوا (ليس) في بيت لبيد على أنها بمعنى (لا) النسقية(٢).

ب- وأما جعل (ليس) حرفا بمنزلة (ما) في النفي فقد نســـبه أبو البقاء العكبري إلى بعض البصـريين(٣)، ونسبه الرضـي الأسـترابـاذي إلى أبي العباس المبرد موافقا فيه الكوفيين، وإن لم يتخذه مذهبا(٤)، في حين نســـبه أبو حيان إلى أبي بكر بن السراج(٥)، ونقله عنه المرادي(٦)، وابن هشام(٧)، والبعض على أنه قول أبي بكر بن شقير قولا واحدًا(٨)، باستثناء ابن عقيل الذي جعله أحد قوليه(٩)، والأكثرون على أن

=٢٠٥/٤، تفسير البحر المحيط ٩٨/٢، الدر المصون ٦٤٤/٢، مغني اللبيب: ٨٢٥، جواهر الأدب: ٣٠٨، المقاصد النحوية ١٦٦١/٤، همع الهوامع ٤٢٦/١، الخزانة ٢٠١/١١.

(١) المقاصد النحوية ١٦٦١/٤.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٣٢٢/٤، فقه اللغة: ١٢٩٨، دلائل الإعجاز: ٢٦٨، مجمع الأمثال ٢٤/١، ٤٣٦، لسان العرب ٢١٠/٦، نهاية الأرب في فنون الأدب ٧٢/٧، حاشية الطيبي على الكشاف ٢١٩/٨، المعجم الوسيط ١٢٢/١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٥/١.

(٤) شرحه على الكافية ٢٠١/٤.

(٥) التذييل والتكميل ١١٧/٤، ارتشاف الضرب ١١٤٦/٣.

(٦) الجنى الداني: ٤٩٤.

(٧) مغني اللبيب : ٣٨٧.

(٨) إعراب القرآن لابن سيده ٢٥٦/١، التذييل والتكميل ١١٧/٤، الارتشاف ١١٤٣/٣، تفسير البحر المحيط ٥٠٧/١، الجنى الداني: ٤٩٤، المغني: ٣٨٧.

(٩) شرحه على الألفية ٢٦٢/١.

أبا علي الفارسي قد ذهب إليه في أحد قوليه[1]، وقد ثبت عنده[2].

وبالتحقيق في نسبة هذا القول إلى البصريين يتضح أنه ليس ثمة خلاف بينهم في فعلية (ليس)، وكذلك الكوفيون؛ فقد أقروا بفعليتها، واحتجوا به على عدم جواز تقديم خبرها عليها.

وأما ما عزاه الأستراباذي إلى المبرد فمنقوض من واقع نصوصه في (المقتضب) التي تثبت له موافقة سيبويه في القول بفعلية (ليس)؛ إذ يقول فيه: "أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لستُ منطلقا، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستن، وليست أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربوا، وضربا، وضربت، فهذا وجه تصرفها.

وأما امتناعها من التصرف فإنك إذا قلت: (ضرب، وكان) دللت على ما مضى، فإذا قلت: (يضرب، ويكون) دللت على ما هو فيه، وما لم يقع. وأنت إذا قلت: (ليس زيد قائما غدا، أو الآن) أردت ذلك المعنى الذي في (يكون)، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استُغْنِيَ عن المضارع فيها؛ ولذلك لم يُبْن بناء الأفعال من بنات الياء، وسنذكر علتها مع أخواتها في الفعل الذي لا يتصرف، نحو: نِعْمَ، وبئس في باب التصريف"[3].

وذكر في باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل ما ينقض عزو الأستراباذي إليه بأنه جعل (ليس) كـ (ما) النافية؛ حيث إنه وضَّح الفرق بينهما تبعا لسيبويه، بقوله: " لأن (ليس) فعل وهذه - يعني (ما) التميمية- ليست بفعل، تقول:

---

(١) إعراب القرآن لابن سيده ٢٥٦/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٠/٢، البديع في علم العربية ٤٦٩/١، اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٥/١، المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٧٢٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/٣، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٧٩، شرح التسهيل ٣٧٩/١، شرح الرضي علي الكافية ١٩٩/٤، التذييل والتكميل ١١٧/٤، الارتشاف ١١٤٦/٣، تفسير البحر المحيط ٥٠٧/١، الجنى الداني: ٤٩٤، المغني: ٣٨٧، شرح ابن عقيل ٢٦٢/١، تمهيد القواعد ١٢٣١/٣.

(٢) المسائل البصريات ٤٣٠/١، ٨٣٣/٢، المسائل الحلبيات: ٢١٠-٢٣٢، إيضاح الشعر: ٧-١٣، المسائل المنثورة: ٢٢٠-٢٢١.

(٣) المقتضب ٤/ ٨٧.

لست، ولسنا، وليسوا، ولسن، ولا يكون شيء من هذه الإضمار في (ما)، ولكن لما أشبهت الفعل جَرَتْ مجراه ما كان على مجراه وفي موضعه، فلما فارقت ذلك لم يجز النقض فيها والتصرف؛ لأنها في نفسها غير متصرفة، ولا محتملة ضميرا"[1].

وأكَّد فعليتها في باب الاستثناء بها، وبـ (لا يكون)، بـ "أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في (عدا) و(خلا)، وذلك قولك: (جاءني القوم لا يكون زيدا، وجاءني القوم ليس زيدا)، كأنه قال: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم"[2].

وكذلك أبو بكر بن السراج[3]، فإنه قد استدل على فعلية (ليس) بما استدلَّ به سيبويه والمبرد.

وقد ذكر الإربلي أقوى أدلتهم، وهو اتصال علامات الفعل بها على حد اتصالها بالأفعال، معللا لعدم تصرفها بقيام الماضي فيها مقام المضارع نقلا عن ابن السراج وتصريحا منه فيها بالفعلية؛ لئلا يُنسَب إليه القول بحرفيتها، اغترارا بما قد حُكِيَ عنه أنه قد أقام أربعين سنة يتردد فيها بين الفعلية والحرفية[4]، ولا أرى أبا حيان وأصحابه إلا قد غرتهم هذه الحكاية، ولم يراجعوا نصوص أصوله التي تُفنِّد عزو القول بحرفية (ليس) إليه، لا سيما أنه قد حكم على تشبيه بعض العرب لها بـــ (ما) النافية بالقلة، فكيف له على مكانته في هذه الصناعة أن يُقَعِّدَ لما أقرَّ بقلته، وهو ممن لا يعتد في التقعيد النحوي إلا بالكثير الشائع، مع التنظير له بالحجج والأدلة؟!

وانخراط عدد من النحويين في نسبة هذا القول إلى ابن شقير يجعل القول بأنه مذهبه مقبولا، وأن أبا علي تابع له فيه، لولا عدم توافرنا على مُؤَلَّف له أو قول لتلميذ تتلمذ على يديه، بيد أن عزو هذا القول إلى الفارسي ثابت بفصه ونصه في بعض كتبه.

ومما يجدر به الذكر أن اقتصار الإربلي على نسبة هذا القول إلى الفارسي دون

---

(١) السابق ٤/ ١٩٠.

(٢) السابق ٤/ ٤٢٨.

(٣) الأصول في النحو ١/٨٢-٨٣، ٩٢، ٢/ ٢٢٨، ٢٩٠.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٠، سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٨٠٧.

غيره دليل على سعة اطلاعه وتثبته في عزو هذا القول إلى صاحبه، كما يدل على إعجابه بأبي علي ومدارسته لكتبه؛ إذ كثيرا ما ينقل عنه، ويعبر عنه بقوله: شيخنا. والحجة التي ذكرها في نص هذه المسألة هي إحدى الحجج التي أوردها الفارسي في (المسائل الحلبيات)[1]؛ ليجعل القول بأن (ليس) حرف نفي كـ (ما) قاعدة مطردة تمام الاطراد، وقولا مسلما لا ينقضه الاعتراض، منازعا سيبويه والبصريين في فعلية (ليس)، ومناقضا أدلتهم بأدلة عقلية ونقلية أخلد إليها لمَّا رأى أن نصوص سيبويه تحتمل حرفية (ليس) كما تحتمل فعليتها، معتمدا على أن سيبويه قد جوَّز ذلك في قول بعض العرب: (ليس الطيب إلا المسك)، و: (ما كان الطيب إلا المسك)، و: (ليس خلق الله أشعر منه)، و: (وليس قالها زيد)، فاشتق لنفسه نحوا أوغل به في البعد عن نحو البصريين -مع أنه كان يعدُّ نفسه منهم في كثير من الأحيان- وعن مقصد سيبويه الذي حمل ذلك الكلام على الإضمار، وإليك كلام سيبويه بفصه ونصه.

قال سيبويه: "هذا باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إنَّ) إذا قلت: إنَّه من يأتنا نأته، وإنَّه أمَة الله ذاهبة. فمن ذلك قول بعض العرب: (ليس خلق الله مثله). فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في (إنه) ... قال الشاعر، وهو حميد الأرقط[2]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمسَاكِينُ

فلو كان (كل) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في (كل)، ولكنه انتصب على (تلقي). ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد قدمت، فجعلت

---

(١) المسائل الحلبيات: ٢٢٤-٢٢٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو لحميد بن ثور الأرقط في: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، العقد الفريد ٤٣٦/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥١/١، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: ٤٩، فرحة الأديب: ٥، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٦٩٤، أمالي ابن الشجري ٤٩٨/٢، التذكرة الحمدونية ٢٣١/١، سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٩٦/٢، نهاية الأرب ٢٧٩/٣، المقاصد الشافية ١٩١/٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ١٠٠، الأصول في النحو ٨٦/١، الحلبيات: ٢٥٧، التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٤/١، شرح الكافية الشافية ٤٠٧/١، شرح التسهيل ٣٦٨/١، تخليص الشواهد: ٢٤٦، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٣٨/٣، الأشباه والنظائر ١٧٩/٧، شرح الأشموني ٢٤٠/١، الخزانة ٢٧٢/٩، الأفعال اللا شخصية: ١٢.

الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحســن. لو قلت: (كانت زيدًا الحمى تأخذ)، أو (تأخذ الحمى) لم يجز، وكان قبيحا.

ومثل ذلك في الإضــمار قول بعض الشــعراء، العجَيْر، ســمعناه ممن يوثق بعربيته[1]:

إذا متُّ كان النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

أضمر فيها، وقال بعضهم: (كان أنت خير منه)، كأنه قال: (أنت خير منه)، ومثله ﴿**كاد تزيغ قلوب فريق منهم**﴾[2]، وجاز هذا التفســير؛ لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيع، كما قلت: (ما كان الطيب إلا المســك) على إعمال (ما كان الأمر الطيب إلا المسك)، فجاز هذا إذا كان معناه: (ما الطيب إلا المسك).

وقال هشام أخو ذي الرمة[3]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير بن عبد الله الســلولي في: الكتاب ٧١/١، الأزهية في علم الحروف: ١٩٠، فرحة الأديب: ٢٥، الحلل في شــرح أبيات الجمل: ٥٤، توجيه اللمع: ١٤٠، المقاصــد النحوية ٦٣١/٢، الخزانة ٧٥/٩، وبلا نســبة في: الجمل في النحو: ١٤٥، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٨/٢، شــرح كتاب ســيبويه للســيرافي ٣٥٢/١، اللمع: ٣٨، شــرح المقدمة المحســبة ٣٥٤/٢، أمالي ابن الشجري ١١٦/٣، البسيط في شرح الجمل ٦٩٦/١، اللمحة في شرح الملحة ٥٧٨/٢، الكناش ٣٩/٢، الهمع ٢٧٤/١، شــرح الأشــموني ٢٤١/١، زهر الأكم في الأمثال والحكم ٣٥٣/١. والبيت يروى (صنفان وصنفين، ونصفان ونصفين)، فمن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث، ومن نصب جعلها الناقصة.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١١٧، وقراءة ﴿**تزيغ**﴾ للكسائي، وابن عامر، ونافع، وغيرهم. ينظر: تفسير البحر المحيط ١٠٥/٥، النشر في القراءات العشر ٢٨١/٢.

(٣) البيت من البســيط، وهو لهشــام بن عقبة أخي ذي الرمة في: الكتاب ٧١/١، ١٤٧، مجالس العالماء: ٣١٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧٩/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٢/١، الجليس الصالح والأنيس الناصح: ٢٨٢، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب:٤٩، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٦٩٣، مصارع العشاق: ١٧٧، الحلل في شرح أبيات الجمل: ٥٤، توجيه اللمع: ١٤١، سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٩٧/٢، شرح شواهد المغني ٧٠٤/٢، من تاريخ النحو العربي: ١٢٠، ولذي الرمة في: شرح أبيات سيبويه ٤٢١/١، وبلا نسبة في : الجمل في النحو: ١٤٦، المقتضب ٤/ ١٠١، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٤٧٤، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٨/٢، المقصور والممدود: ٤٣٥، الحلبيات: ٢٢٠، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٤/٢، شرح المفصل ٣٣٨/٢، أمالي ابن الحاجب=

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ولَيْسَ مِنْها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبذولُ

ولا يجوز ذا في (ما) في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضـــمار، ولا يجوز أن تقول: (ما زيدا عبد الله) إضمارا، و(ما زيدا أنا قاتلا)؛ لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و(ليس) أن تُقدِّم ما يعمل فيه الآخر. فإن رفعت الخبر حَسُـــن حمله على اللغة التميمية، كما قلت: (أمَّا زيدا فأنا ضـــاربٌ)، كأنك لم تذكر (أمَّا)، وكأنك لم تذكر (ما)، وكأنك قلت: (زيدا أنا ضاربٌ)، وقال مزاحم العقيلي(١):

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المنازلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

وقال بعضهم:

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال: (ليس عبدُ الله أنا عارف)، فأضـــمر الهاء في (عارف)، وكان الوجه (عارفه)؛ حيث لم يعمل (عارف) في (كل)، وكان هذا أحســن من التقديم والتأخير؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشـــعر كثيرا، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر"(٢).

وقال: "وقد زعم بعضــهم أنَّ (ليس) تُجْعَل كـــــ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف، فهذا يجوز أن يكون منه (ليس خلق الله أشـــعر منه)، و(ليس قالها زيد). قال حميد الأرقط (٣):

=٨٦٨/٢، تخليص الشـــواهد وتلخيص الفوائد: ٢٦٠، المغني: ٣٨٩، تمهيد القواعد ٢٨٢/١، الهمع ٤٠٩/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي في: ديوانه ص:٢٨، الكتاب ٧٢/١، ١٤٦، شـرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٣/١، فرحة الأديب: ٣٦، منتهى الطلب من أشعار العرب: ٣٠٧، تخليص الشـواهد: ٢٧٨، ٢٨٠، المقاصـد النحوية ٦٤٠/٢، شـرح شـواهد المغني ٩٧٠/٢، الخزانة ٢٥٢/٦، معجم القواعد العربية ١٢٢/٢، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث ٣١/٢، شرح التسهيل ٣٧٠/١، شرح ابن الناظم: ١٠٥، اللمحة في شـــرح الملحة ٥٨٩/٢، التذييل والتكميل ٢٥٩/٤، أوضـــح المســـالك ٢٨٢/١، المغني: ٩١٠، تعليق الفرائد ٢٤٣/٣، شـرح الأشـموني ٢٥٨/١، حاشـية الخضـري على شرح ابن عقيل علي الألفية ٢٧٤/١.

(٢) الكتاب ١/ ٦٩ - ٧٢ . وذكرته كاملا للفائدة .

(٣) سبق تخريجه ص: ١٨٣.

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ولَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الَمْسَاكِينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة[1]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدَائي لَوْ ظَفِرْتُ بِها ولَيْسَ مِنْها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

هذا كله سمع من العرب، والوجه والحدُّ أن تحمله على أنَّ في (ليس) إضمارًا و(هذا) مبتدأ، كقوله: (إنَّه أمة الله ذاهبة)، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: (ليس الطيب إلا المسك)، و(ما كان الطيب إلا المسك)"[2].

إن قول سيبويه: إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: (ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك) من غير أن يحمل الكلام على إضمار ضمير الشأن كما فعل في تأويل الشواهد المذكورة قبلا يشعر-كما قال السيرافي- بأن هذا القول عنده كأنه أقوى من الحجة الأولى، وذلك أن الذين رفعوا (المسك) في (ليس) هم الذين نصبوه في (كان)، فأشبه أن يكون لفرق بين (ليس) و(كان)[3]، إلا أن السيرافي أتبع تفسيره هذا بتأييده حجة سيبويه التي ذكرها أولا، معتذرا لسيبويه بأنه لو جعل في (كان) ضمير الأمر والشأن لرفع (المسك) أيضا[4]، لكن أبا علي تذرَّع بقول سيبويه جاعلا منه محكًّا فاصلا في هذه القضية ومدخلا ينفذ من خلاله إلى ترجيح حرفية (ليس) على فعليتها، ظنًّا منه أن هذا القول من سيبويه تقوية للحرفية في حقيقتها، تأسيسًا على ما جوَّزه فيها من رفع (المسك) في لغة بني تميم على إهمال (ليس) وجعلها حرفا، مُغْفِلا بهذا صريح نصوص سيبويه في فعليتها، معربا عن مذهبه بقوله: "حكى سيبويه قوله: (ليس الطيب إلا المسك)، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة (ما)، ولم يحمله على أنَّ في (ليس) ضمير القصة والحديث كما حمل قوله: (ليس خلق الله أشعر منه) على هذا الضمير. ووجه قوله: إنه بمنزلة (ما) وليس كـ (كان) وأخواتها أن (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلا على الحقيقة"[5].

---

(١) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

(٢) الكتاب ١٤٧/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦/٢.

(٤) نفسه.

(٥) الحلبيات : ٢١٠.

ووجه قول الفارســـي من هذا أنَّ (ليس) في تلك الحكاية وقعت موقع (ما) وبطل عملها بدخول (إلا) على الخبر؛ فلذا هي حرف، وليســـت فعلا، ليكون أول أدلته على فعلية (ليس).

وقوى قوله بمعارضـــة ســـيبويه والبصـــريين في حملهم حكاية (ليس الطيب إلا المسك) على أنَّ في (ليس) ضمير القصة والحديث، كما قيل في تأويل: (ليس خلق الله أشعر منه) بقوله: " لم يسغ حمله على الضمير كما ساغ في (كان أنت خير منه)؛ لأن الجملة الواقعة خبرا لـ (ليس) موجبة في اللفظ، فلما لم يستقم أن تدخل (إلا) بين المبتدأ وخبره، نحو قولنا: (زيدٌ إلا منطلق) لم يســـغ أن يحمل (ليس) على أن فيه ضـــميرًا؛ لأنه يصـــير بمنزلة من قال في الابتداء: (زيدٌ إلا منطلقٌ)، وهذا غير جائز، وليس كذلك قوله:

..... **وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ**

ولا (ليس خلق الله أشـــعر منـه)؛ لأنـه لم يقع بين الخبر والمخبر (إلا) في كلام موجب، فلما لم يسـتقم أن تحمل (ليس) على أنَّ فيه ضـميرا، فتقع الجملة في موضـع الخبر، وسُـــمِع (المســـك) مرفوعا في الحكاية جعلها بمنزلة (ما) إذا دخلت (إلا) بين الاسم والخبر معها"[1].

وردَّ الســـيرافي على هذا بأن الأمر ليس على ما ذكرت يا أبا علي؛ "لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (ما زيدٌ أبوه قائمٌ) فقد نفيت قيام أبيه كما لو قلت: (ما أبو زيدٍ قائمٌ)، وعلى هذا يجوز أن تقول: (ما زيدٌ أبوه إلا قائم)، كأنك قلت: (ما أبو زيد إلا قائم)"[2].

غير أن أبا علي قد أقرَّ بفعليه (ليس) في قوله الأول، ثم إنه لم يُسَـــلِّم بشـــواهد أصـحابه البغداديين على جعل (ليس) فيه شـيء محذوف بمنزلة (لا) العاطفة، فتأولها على ضـمير الشـأن لمَّا وَليها اسـم مرفوع كما في الحكاية (ليس الطيب إلا المسـكِ)، فكيف يرفض فعليتها في هذه الحكاية ويسـتبعد الإضـمار بعدها؟! بل كيف يحتج بها

---

(١) الحلبيات: ٢٢٠-٢٢١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢.

على حرفية (ليس) مع ما ثبت عنه من إسقاط الاحتجاج بها؛ لقلتها ومخالفتها الجمهور والأكثر من النُّظَّار المتعلمين، فالأولى ألاَّ يُدَع الشـــائع إلى الشـــاذ، وألاَّ يُعْدَل إليه ما وُجِد عنه فسـحة، وأصـيبت دونه مندوحة، فكيف يُحْتَجُّ بها وهي تحتمل أوجها تخرج على الشائع المأخوذ به دون الشاذ المرغوب عنه[1]؟!

وذكر الفارســـي الأوجه التي تحتملها هذه الحكاية بزعمه، فوقع تحت طائلة المؤاخذة، وحُكِم على مذهبه بالاضطراب والبطلان.

قال ابن مالك: "واضـطرب قول أبي علي في (ليس)، فرجَّح في بعض تصـانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضـع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو (ليس الطيب إلا المسك)، وذهب إلى أنها محتملة ضمير الشأن اسما، وما بعدها خبرها. وما ذهب إليه غير صـحيح؛ لأن الجملة المُخْبَر بها عن ضـمير الشـأن في حكم مفرد هو المُخْبَر عنه في المعنى، ولذلك اسْتُغْنِيَ عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر، فإذا قُصِد إيجابها بـــ (إلا) لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزأي خبر مفرد قُصِـــد إيجابه، فلو كان اســـم (ليس) في (ليس الطيب إلا المســـك) ضـمير الشـأن لزم أن يقال: (ليس إلا الطيب المسـك)، كما يلزم أن يقال في (كلامي زيدٌ قائمٌ) عند حصـر الخبر: (ليس كلامي إلا زيد قائم)، ولو وسـط (إلا) فقيل: (ليس كلامي زيدٌ إلا قائمٌ) لم يجز، فكذا لا يجوز (ليس الطيب إلا المسك) على تقدير: ليـس الشـأن الطيب إلا المسـك؛ بل الواجـب إذا قُصِـد الحصـر فـي خـبر ضمير الشأن أنْ يُجَاءَ بـ (إلا) مقدمة على جزأي الجمـلة"[2]، ووافق ابن مالك في هذا الإلزام لأبي علي الرضـي الأستراباذي[3]، وأبوحيان[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6]، وناظر

---

(١) الحلبيات: ٢٢٧ بتصرف يسير.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٧٩-٣٨٠.

(٣) شرحه على الكافية ٤/١٩٩-٢٠٠.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٣٠١.

(٥) الجنى: ٤٩٦.

(٦) المغني: ٣٨٨.

الجيش[1]، واستشعر أبو علي هذا الإيراد الذي أُوْرِد عليه وأنه لو كان في (ليس) ضمير الشأن لكان يقال: (ليس إلا الطيب المسك)، فذكر أنَّ (إلا) دخلت في غير موضعها؛ لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي (الطيب المِسْكُ)، فتقول: (ليس إلا الطيبُ المسكُ)، أي: ليس الأمرُ إلا الطيبُ المسكُ، كقولهم: (ليس زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ)، وما بعد (إلا) مبتدأ وخبر في موضع نصب خبرٍ لـ (ليس)، ونظير ذلك قول الله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾[2]، تقديره: إن نحن إلا نظن ظنا. ولا يستقيم أن تقدر بـ (إلا) وقوعها وموضعها الذي هي فيه لقلة الفائدة؛ ألا ترى أنك إنما تقول: (ما ضربت إلا زيدا) لما يُقَدَّر من أنك ضربت مع (زيد) غيره، ومتى قلت: (ظننت) لم تُقَدِّر في قولك (ظننت) فعلت شيئا غير الظن. فإذا كان كذلك لم يجز أن تُقدِّر تقدير (إلا) في موضعها لقلة الفائدة، وكذلك قول الأعشى[3]:

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَـــهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرارا

تقديره: ما هو إلا اغتره الشيب؛ لأنه لا يُظَنُّ إذا قال: (اغتره) أنه عنى بقوله: (اغتره) غير الاغترار، كما لا يُظنُّ إذا قال: (ظننت) أنه فعل غير الظن، فإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من أن ينوي بـــ (إلا) التقديم في الحكاية، كما كان في الآية وقول الأعشى[4].

ورُدَّ عليه هذا بأن (إلا) في موضعها، وأن الأولى أن يكون المصدر في الآية الشريفة والبيت لبيان النوع مما حُذِفَت فيه الصفة لفهم المعنى، كأنه قال: إن نظن إلا

---

(١) تمهيد القواعد ١٢٣١/٣-١٢٣٢.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٣٢.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في: ديوانه ٢١/١، الحلبيات: ٢٢٩، الحلل في شرح أبيات الجمل: ٦٦، اتفاق المباني وافتراق المعاني: ٢١٥، شرح الجمل لابن عصفور ٣/ ٢٤١، تفسير البحر المحيط ٥١/٨، اللباب في علوم الكتاب ٣٧٤/١٧، المعجم المفصل في شواهد العربية ٦٢/٣، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٣٦٠/٤، شرح الرضي على الكافية ١٠٤/٢، التذييل والتكميل ٣٠١/٤، الارتشاف ٢٤٢٣/٥، الجنى الداني: ٤٩٧، المغني: ٣٨٨، تمهيد القواعد ١٢٣٣/٣، تعليق الفرائد ٢٦٤/٣، الخزانة ٣٤٧/٣.

(٤) الحلبيات: ٢٢٩-٢٣١.

ظنًّا ضعيفا، وكأنه قال: وما اغتره الشيب إلا اغترارًا بيّنا؛ لأنه قد ثبت حذف الصفة لفهم المعنى، ولم يثبت وضع (إلا) في غير موضعها[1].

وذكر وجهين آخرين في تأويل هذه الحكاية، وهما: أن يكون (الطيب) اسم (ليس)، والخبر محذوف، و(إلا المسك) بدل منه، كأنه قال: (ليس الطيب في الوجود إلا المسك)[2]، أو يكون (إلا المسك) نعتا، والخبر محذوف، كأنه قال: (ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود حقيقة)[3]، فكما ساغ حذف خبر المبتدأ كذلك ساغ حذف خبر (ليس) لكونه بمنزلة خبر المبتدأ، وإن كان انتصابه كانتصاب المفعول، والمفعول لا يمتنع حذفه كما يمتنع حذف الفاعل. ومثل ذلك قولهم في مثل (إنْ لا حَظِيّةٌ فلا أَلِيَّةٌ) تقديره: إن لا تكن في الناس حظية فإني غير ألية، ولو عنيت بالحظية نفسها لم يكن فيها إلا النصب، وصار المعنى: إلا أكن حظيةً، وحكاه مرفوعا. وكذلك قول الشاعر[4]:

---

(١) شرح الجمل ٢٤٢/٣، التذييل والتكميل ٣٠١/٤-٣٠٢، الجنى: ٢٤٧/٣، تمهيد القواعد ١٢٣٤/٣.

(٢) الحلبيات: ٢٢٩، ٢٣١.

(٣) السابق: ٢٣١.

(٤) البيت من البسيط، وقد رُوِي صدره بروايات مختلفة غير رواية الفارسي، وهي:

قد قيل ما قيل إن حقا وإن كذبا

و: قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا

و: قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا

وهو منسوب للنعمان بن المنذر في: الأمثال: ٧٣، البرصان والعرجان: ١٢، الأغاني ٣٥٥/١٥، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٠٩، البصائر والذخائر ٣٤٨/١، العمدة في محاسن الشعر وآدابه:١٢، محاضرات الأدباء ٤٥٤/١، مجمع الأمثال ١٠٢/٢، المفصل في صنعة الإعراب: ١٠٢، أمالي ابن الشجري ٥٩/٢، التكملة والذيل والصلة ٥٤٠/٥، شرح الكافية الشافية ٤١٧/١، المقاصد النحوية ٦١٩/٢، شرح شواهد المغني ١٨٨/١، الخزانة ١٠/٤، ونُسب في الكتاب (٢٦٠/١) لشاعر يقوله للنعمان، والمشهور أن قائله هو النعمان بن المنذر من أبيات قالها في الربيع بن زياد العبسي، في قصة مشهورة تُحْكَى في أخبار لبيد، وورد البيت بلا نسبة في: العقد الفريد ٢٣٦/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٨/٢، الإبانة في اللغة العربية ١٢٣/٢، شرح الرضي على الكافية ١٤٦/٢، الارتشاف ١١٨٧/٣، المغني: ٨٦، تعليق الفرائد ٢٢٦/٣، الهمع ٤٤٠/١.

قَدْ قِيلَ ذلك إنْ حقٌّ وَإنْ كَذِبٌ فَمَا اعتذارُك مِنْ شَيءٍ إذَا قِيلا

أي: إن كان فيه حق، وإن كان فيه كذب، فحذف الخبر. فكما ساغ حذف الخبر في هذا ونحوه فكذلك يسوغ حذف خبر (ليس) في قولهم: (ليس الطيب إلا المسك)(١).

ووافقه ابن مالك على الوجه الأول من الوجهين الأخيرين مصـــرِّحا بأن العمل على هذا الوجه باق بلا محذور فيه، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو:

لاَ فَتىً إلاَّ عَلِيٌّ ولا سَيْفَ إلا ذو الفَقَارِ(٢) (٣)

إلا أن هذين التأويلين قد أورد عليهما إشـكال بلزوم حذف الخبر بلا سـاد مسـده، ولم يثبت(٤).

وبهذا الإشـــكال على حذف الخبر يُرَدُّ -أيضًـــا- تخريج أبي نزار، الملقب بملك النحاة، وهو أن (الطيب) اســم (ليس)، و(المســك) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: إلا المســك أفخره، والجملة في موضــع خبر (ليس)(٥)، أو أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضلا أو مرغوبا فيه(٦).

ورُدَّ -أيضًا- بأن اللفظ لا يقتضي هذا الخبر الذي قدره بـ (أفخره)، ولا يدل عليه،

---

(١) الحلبيات: ٢٣٢.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نســبة، نص عليه صـــاحب الأغاني ١٨٧/١٥، وينظر: نثر الدر ١٧/٢، شــرح المفصــل ٢٦٥/١، شــرح نهج البلاغة ٢١١/٢، تعليق الفرائد ٩٨/٤، الهمع ٥٣٠/١، وهو عندهم مروي هكذا: **لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي**

والبعض أثبتته مقلوبا كما أثبته ابن مالك هنا، ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٧٩٢/١، شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١، التذييل والتكميل ١٥٨/٨، تمهيد القواعد ٢٠٧٣/٤، معجم متن اللغة ٤٣٤/٤.

(٣) شرح التسهيل ٣٨٠/١.

(٤) شـرح الجمل لابن عصـفور ٢٤٢/٣، شـرح التسـهيل ٣٧٩/١، شـرح الرضـي على الكافية ٢٠٠/٤، تمهيد القواعد ١٢٣٢/٣، ١٢٣٤، حاشية الصبان ١/ ٣٦٢.

(٥) سفر السعادة ٧٩٦/٢، التذييل والتكميل ٣٠٣/٤، الارتشاف ١١٨١/٣، الجنى الداني: ٤٩٧، المغني: ٣٨٩، تعليق الفرائد ٢٦٦/٣، الهمع ٤٢٣/١.

(٦) سفر السعادة ٧٩٦/٢.

وأن المعنى لا يتماشى مع تقدير (إلا) بمعنى (غير)[1].

وإذْ قد ثبت أن ما حُكِيَ من قول بعض العرب: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع على إهمال عمل (ليس) لغة بني تميم -كما حكاه أبو عمرو بن العلاء- بطلت تلك التأويلات؛ لأن التأويل إنما يكون إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف التأويل، أما إذا كانت تلك الجادة لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا يمكن التأويل[2]، أضف إلى ذلك أن هذه الحكاية لا تصلح أن تكون دليلا على حرفية (ليس)؛ لاحتمالها التأويلات، ومعلوم أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاستدلال به، وعليه فإن الاستدال بما حكي من قولهم: (ليس خلق الله مثله)، وقول الشاعر:

..... **وليس منها شفاء الداء مبذول**

لا دليل فيهما على حرفية (ليس)؛ لجواز كونها فيهما شأنية[3].

الدليل الثاني: تصادم فيه الفارسي مع البصريين في الدليل الذي وافقهم عليه الجمهور[4]، وهو الاستتدلال على فعلية (ليس) بالعلامات التي تتصل به على نحو ما تتصل بالأفعال المتصرفة دون (ما) كونها حرفا، ودون سائر الأسماء والحروف بالكلية، فناقضة بحجة أن الضمائر قد اتصلت بأسماء الأفعال، وليس في اتصالها بها دليل على فعليتها، فكذلك (ليس)؛ حيث قال: "وهذا لا يلزم، وذلك أن (هاء) وهي

---

(١) سفر السعادة ٨٠٣/٢.

(٢) السابق ٨٠١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/٣، التذييل والتكميل ٣٠٣/٤، الارتشاف ١١٨١/٣، المغني: ٣٨٩، تمهيد القواعد ١٢٣٤/٣، الهمع ٤٢٤/١، الاقتراح في أصول النحو (طبعة القلم): ١٣١، المزهر في علوم اللغة ٢٠٤/١، الاقتراح في أصول النحو (طبعة البيروتي): ٦٢.

(٣) المغني: ٣٨٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٣/٢، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٦٧، تهذيب اللغة ٣٢٢/٤، علل النحو: ٢٤٥، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٠/٢، الإبانة في اللغة العربية ٤٩٠/٣، المرتجل في شرح الجمل: ١٢٦، تفسير الفخر الرازي ٢١١/٥، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤١، ٣٠٩، ٣٢٢، مسائل خلافية في النحو: ٧٠، اللباب في علل البناء والإعراب١٦٥/١، سفر السعادة ٨٠٧/٢، شرح المفصل ٣٦٦/٤، ٤٤٧/٥، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤، لسان العرب ٢١٠/٦، الكناش ٥١/١، ٤٤/٢، المغني: ٣٨٧، اللباب في علوم الكتاب ١٩٢/٣، شرح التصريح على التوضيح ١١٦/١.

حرف يتصل به الضمير، وذلك قولك: (هاؤم)، و(هاؤمو)، فلما اتصل هذا بها، ولم يكن ضميرا فكذلك يتصل بـ (ليس) ولا يكون ضميرا"[1].

ورَدّ الاحتجاج على فعليتها باتصال الضمير بها بقوله: "فإن قال قائل: إنه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل، كقولهم: (ليسوا)، و(لستم) قيل: إن اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل؛ ألا ترى [أنه][2] قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قول بعضهم: (هاءا) و(هاؤوا) كما تقول للمخاطب: (افعلا) و(افعلوا)، وهذا الحرف من الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعال، وهذه الكلم التي سميت بها هذا الحرف من الأسماء التي سميت الأفعال أسماء، وليست بأفعال ولا حروف"[3]، ثم شرع في ذكر الأدلة على أن أسماء الأفعال ليست بحروف[4]، ولا أفعال[5]، والأدلة على أنها أسماء[6]؛ ليثبت باسمية أسماء الأفعال أن اتصال الضمير بـ (ليس) لا يؤكِّد فعليتها.

وقوى الفارسي مذهبه واحتجاجه على دليل البصريين بالاستدلال بالمشابهة بين (ليس) و(ما) في نفي الحال؛ ليقرر بأن "اتصال الضمير بـ (ليس) على حد اتصاله بـ (كان) لم يجعله مثله، وإن كان قد جُعِل في الإعمال بمنزلته؛ ألا ترى أنه يُنْفَى بـ (ليس) ما في الحال كما يُنْفَى بـ (ما) ما كان في الحال، فكونها على أمثلة الماضي إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته"[7].

الدليل الثالث: عدم دلالتها على الحدث والزمان؛ حيث إن الفعل في أصل وضعه إنما وضع لإثبات الحدث والزمان، و(ليس) لا تدل على أي منهما، فـ (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلا على الحقيقة؛ ألا ترى أن الفعل لا يخلو من

---

(١) المسائل المنثورة: ٢٢٠، وينظر: المسائل البصريات ٤٣٠/١.

(٢) زيادة من عندي ليستقيم الكلام.

(٣) الحلبيات: ٢١١، وينظر: إيضاح الشعر: ٧.

(٤) السابق: ٢١١-٢١٢.

(٥) السابق: ٢١٢-٢١٥.

(٦) السابق: ٢١٥-٢١٧.

(٧) السابق: ٢٢٢، وينظر: إيضاح الشعر: ١٠.

أحد أمرين: إما أن يكون دالا على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإما أن يكون دالا على أحد الأزمنة الثلاثة مجردا من الحدث، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن (ليس) من واحد منهما ثبت أنه ليس بفعل، وإن كان فيه بعض الشـــبه منه، وإذا لم يكن إياه وقد اختص بنفي الحال كما اختصـــت (ما) بذلك، وكانت تدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كذلك، ولم يكن في (ما) إذا توسطت (إلا) بين اسمها وخبرها إلا الرفع فكذلك (ليس) لمَّا لم تدل على حدث فيما مضـى كـــ (ضَرَب) و(عَلِمَ)، ولا على ما مضى مجردا من الحدث كأخواتها كانت بمنزلة (ما).

فأما دلالتها على نفي الحال فهي على حد دلالة (ما) عليه، وليس على نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[1]، وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾[2]؛ ألا ترى أنه لو كان على هذا النحو لم يُعَرَّ من حرف للمضـــارعة يلحقه، ومن كونه على مثال من أمثلته، فإذا لم يكن مثالا للحاضـر، وثبت أنه لا دلالة فيه على ما مضـى، ولا على مـا لم يقع، وخلا من ذلك لم يكن في الحقيقـة فعلا"[3]، "إلا أنـه لمـا كـان وصـــلهم المضمـر بـه علـى حـد وصـله بالأمثـلة المأخوذة مـن الأحداث، ولم يكن ذلك في (ما) ونحوه ذكره النحويون مع الفعل، وإن لم يكن فعلا"[4].

"ومما يدل على أنه ليس بفعــل على الحقيقــة كــ (كان) وأخواتها أن هذه الأمثلة إنما صـيغت لتدل على الماضـي أو الحاضـر أو الآتي، فلما خلت (ليس) من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة (ما) التي لا إشـــكال في أنها حرف"[5].

وقوّى ذلك بأن الاستقراء قد دلَّ على أنَّ الفعل إنما يوضـع لإثبـات المصـدر الذي

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

(٣) الحلبيات: ٢١٠- ٢١١بتصرف، وينظر: إيضاح الشعر: ١٠.

(٤) إيضاح الشعر: ١٠.

(٥) الحلبيات: ٢٢٢.

لا يكون في (ليس)، من خلال الدلالة على أن الأفعال إنما صـــيغت لتدل على الزمان بأقســـامه الثلاثة، وأنَّ هذه الدلالة قد تُنْزَع من بعض الأفعال للدلالة على الحدث، فتستقل بفاعليها، ومن ثم جاءت المصـادر المشتق منها هذه الأفعال دالة على الحدث دون الزمان؛ ألا ترى أن (الكون) الذي هو مصـــدر الفعل المســتقل بفاعله في دلالته على الحدث كـ (الكون) الذي هو مصدر الفعل الذي لا يستقل به. وإنما جُرِّد من دلالة الزمان؛ ليُعْلَم أن الغرض في صياغة هذه الأفعال إنما هو الدلالة على أقسام الأزمنة، وإذا خلت (ليس) من هذا ثبت أنها ليســت بفعل على الحقيقة، وإنما أجروها مجرى الأفعال في اللفظ، كما أجروا النون في (لدن غدوة) مجــرى النــون فــي (ضارب)، ونحـوه من الأسماء المعملة عمل الفعل؛ حيث نصبوا بها في (لدن غدوة)[1].

الدليل الرابع: أكَّد فيه عدم فعلية (ليس) كـــ (كان) وأخواتها من خلال مقارنتها بـ (ما) التي تتصل بالأفعال الماضية، في حين لا يصح أن تكون (ليس) صلة لـــ (ما) المصـدرية، فقال: "ويدلك على أنها ليسـت كالأمثلة التي ذكرناها أنها لا تُوصَـلُ بها (ما) التي تكون مع الفعل في تقدير المصـدر، كما وصـلوها بأخواتها؛ ألا ترى أنك لا تقول: (ما أحسن ما ليس زيد قائمًا)، فتصل بـــ (ليس) (ما)، كما لا تصلها بـــ (ما) النافية. فهذا مما يبيّن أنها ليســت بمنزلة أخواتها، وأنه قيل فيه: إنه فعل؛ للشـــبه اللفظي"[2]، "فلو كانت فعلا على الحقيقة لوُصِلت (ما) بها كما وُصِلت بسائر الأفعال ماضيها وحاضرها وآتيها، فلمـا لـم يوصـل بهـا كمـا لـم يوصـل بـ (ما) حتى يكون خبرها فعلا، كقولك: (ما أحســن ما ليس يذكرك زيد) دلَّ ذلك على أنه أُجْرِي مجرى ما يُنْفَى به مما ليس بفعل.

فأما وجه ذكرهم إياها مع الأمثلة المجردة من الدلالة على الحدث فلمشـــابهتها لها في عمل الرفع والنصب، كما ذكروا (إمَّا) مع حروف العطف وبابها؛ لمشابهتها (أو) في بعض المعاني. فإذا باينت هذه الكلمة هذه الأفعال هذه المباينة، وشـــابهت الحرف هـذه المشـابهة لـم يُنْـكَر أن يجـري مجـرى الحـرف، فلا يعـمل عمل الفعل في قولهم:

---

(١) الحلبيات: ٢٢٢-٢٢٣ بتصرف، وينظر: إيضاح الشعر: ١١-١٢.

(٢) إيضاح الشعر: ١٣، وينظر: المسائل البصريات ٨٣٣/٢.

(ليس الطيبُ إلا المسكُ)، و: (ليس المالُ إلا الذهبُ)"[1].

الدليل الخامس: اتصـــال الياء بها من غير نون الوقاية، فلو كانت فعلا لوجب أن تقيها النون من الكسر عند اتصالها بياء المتكلم كسائر الأفعال، فقال: "ومما يدلك على أنها ليسـت كالأفعال أنه قد جاء في الشـعر (ليسـي) بلا نون متصـلة بعلامة ضـمير المتكلم، وذلك قوله[2]:

قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

ألا ترى أن هذه النون في الضـــمير المنصـــوب إنمـا تحـذف من الحرف في الضرورة، إلا أن تكون للتضعيف، كقوله[3]:

---

(١) الحلبيات: ٢١٩-٢٢٠، وينظر: إيضاح الشعر: ١٠-١١.

(٢) عجز بيت من الرجز: وهو منســـوب لرؤبة بن العجاج، وهو في: ملحقات ديوانه ص: ١٧٥، ويروى صدره:

عهدت قومي كعديد الطيس

و: عهدي بقومي كعديد الطيس

و: حتـى لحقنـا بعديد الطيس

والأولى هي المشـــهورة، ينظر: العين ٢٨٠/٧(ط ي س)، تهذيب اللغة ٣٠٧/٤ (باب الســين مع الطاء)، البارع في اللغة: ٦٧٧، شــرح شــواهد المغني ٤٨٨/١، معجم القواعد العربية ٢٤٦/٢، وبلا نسـبة في: جمهرة اللغة ٤٦٧/١ (س ط ي)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٩/٣، سر الصناعة ٣٢٣/١، مقاييس اللغة ٣٤٢/٣، المفصــل: ١٧١، أســاس البلاغة ٤٢٣/١ (ل ي س)، العباب الزاخر ١٣٨/١ (ط ي س)، شرح التسهيل ١٣٦/١، التذييل والتكميل ١٨٥/٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٢١/١، تخليص الشواهد ٩٩/١، إرشاد السالك ١٢٦/١، الهمع ٢٥٥/١، الخزانة ٣١٧/٥.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل الطائي في ديوانه: ٨٧، وعجزه:

أصادفه وأُتْلِفُ بعض مالي

وهو منسـوب إليه على هذه الرواية في: المقاصـد الشـافية ٣٢٢/١، الخزانة ٣٦٥/٥، المعجم المفصـل في شواهد العربية ٤٣٥/٦، وبلا نسبة على الرواية نفسها في: المحكم والمحيط الأعظم ٥١٩/٩(ل ي ت)، اللباب في علوم الكتاب ٢٥٤/٨، ونسبه إليه سيبويه في الكتاب (٣٧٠/٢)، لكنه روى عجزه:

أصادفه وأَفْقِدُ جُلَّ مالي

والأمر كذلك في: المذكرات النحوية: ٨٥، وبلا نسبة على نفس الرواية في: مجالس ثعلب: ٢٦، شـرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢، الارتشاف ٢٤١٣/٥، شرح المكودي: ٢٦، تعليق الفرائد ٦١/٢، دليل=

كمُنْيَةِ جَابرٍ إذْ قَالَ لَيْتي أُصَادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ولم نعلمهم حذفوها من فعل في اختيار ولا ضـرورة، إلا أن تكون في تضـعيف، كقوله[1]:

..... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذَا فَلَيْني

فحذفهم له من (ليس) كحذفهم له من (ليت) دلالة على أنه جار عندهم مجرى ما ليس بفعل، كما أن (ليت) كذلك"[2].

=السـالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٥، ونسـبه إليه السـيرافي في شـرحه لكتاب سـيبويه (١٣١/٣) برواية العجز: **أصادفه ويَذْهَبُ بعضُ مالي**

وابن مالك في شرح التسهيل (١٣٦/١) برواية:

أصادفه ويَتْلَفُ بعضُ مالي

ونُسِبَ إليه على رواية الفارسي في: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٣٠، فرحة الأديب: ٢٢، المفصل في صـنعة الإعراب: ١٧٧، وشـرحه لابن يعيش ٣٤٧/٢، تخليص الشـواهد:٧٦١، تمهيد القواعد ٤٨٨/١، المقاصـد النحوية ٣٤٧/١، وبلا نسـبة في: الموشـح:٣١، نضـرة الإغريض في نصـرة القريض: ٤٩، شـرح ابن الناظم:٤٣، اللمحة في شـرح الملحة ٥٤٧/٢، وورد البيت غير منسـوب بروايات مختلفة لعجزه، لا تختلف عن معنى الروايات السابقة في المقايضة ببعض ماله أو كله، ينظر: سـر الصـناعة ٥٥٠/٢، الصـحاح في اللغة ١٥٥/٢(ل ي ت)، البديع في علم العربية ٥٣٦/١، سـفر السعادة ٨٠٩/٢، التذييل والتكميل ١٨٦/٢، توضـيح المقاصـد والمسـالك ٣٨٠/١، إرشـاد السـالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٢٦/١، شرح ابن عقيل ١١١/١، الهمع ٢٥٥/١، شرح الأشموني ١٠٢/١، النحو الوافي ٢٨١/١.

(١) عجز بيت من بحر الوافر، وصدره: **تراه كالثَّغَام يُعَلُّ مِسْكا**

منسـوب لعمرو بن معد يكرب في: الكتاب ٥٢٠/٣، معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، مجاز القرآن: ٦١، تهذيب اللغة ١٨٥/٥ (باب اللام والفاء)، التفسـير البسـيط ٢٥٢/٨، اتفاق المباني وافتراق المعاني: ٢٠٢، المقاصـد الشـافية ٣٤٠/١، المقاصـد النحوية ٣٤٣/١، الخزانة ٣٦١/٥، ٣٦٢، ونسـب لعمر= =بن أبي ربيعة في: الدر المصـون ٦٢٦/٥، اللباب في علوم الكتاب ٥٥٠/٩، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش ٢٥٤/١، جمهرة اللغة ٢٢٥/١ (ج ر ش)، إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٢، الحجة في القراءات السـبع: ١٤٣، شـرح ديوان الحماسـة ٨٨/١، الفصـول والغايات: ١١، الإبانة في اللغة العربية ١٥٧/١، المحرر الوجيز ٣٧١/٢، إيضـاح شـواهد الإيضـاح ١/ ٢٨٢، البديع في علم العربية ١٠/٢، المغني: ٨٠٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٩٨/١، الهمع ٢٦٢/١.

(٢) الحلبيات: ٢٢١-٢٢٢.

الدليل السادس: عوَّل الفارسي في هذا الدليل على ما اعتمد عليه في الدليل السابق من تشبيه (ليس) بـ (ليت) في الصورة والنطق، فاعتمد على أنَّ (ليس) كـ (ليت) على زنة (فَعْلَ)، مؤكدا بقوة هذا الشبه امتناع (ليس) من التصرف؛ لأن الأصل في الأفعال التصرف، ولا ينبغي أنْ يُجْعَلَ امتناع التصرُّف فيه علة لتغيُّر البناء؛ حتى لا يُصار إلى خلاف الأصل، ولئلا تتوالى عليه النقصانات بعدم إبقائه على بنائه الأصلي، فلو كان (ليس) مُخَفَّف (فَعْلَ) كـ (صَيْدَ) في (صَيِدَ) لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كـ (صِيْدَتُ)، ولو كان كـ (هاب)، و(خاف) لكُسِرَت الفاء كـ (هِبْتُ)، و(خِفْتُ)[1].

وقد ذكر الإربلي هذا الدليل، ورد القائلين عليه بفعلية (ليس) والدليل عليه في ختام تعقبه للفارسي؛ ولذلك فإن تفنيد أدلة الفارسي سيبدأ من هذا الدليل مرورا بسابقيه؛ إذْ إن الكلام الأسبق سيُوَظَّف في تقوية اللاحق على النحو الذي اعتمده الفارسي في أدلته.

وفي الحقيقة لم أجد فيما بين يدي من مصادر البحث في دراسة هذه المسألة من يوافق الفارسي على تأسيس قاعدة في حرفية (ليس) بوجوب بقائها على أصلها بزنة (فَعْلَ) بسكون العين؛ لأن عدم وجود هذا البناء في أبنية الفعل الماضي الثلاثي لا يجعلها فعلا؛ بل إن الجمهور مجمعون على ما سبق من قول سيبويه بأن (ليس) على زنة (فَعِل) بكسر العين[2]، والفارسي قد أقرَّ بهذا بصريح قوله: "... لأن (ليس) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسكَّن نحو (صَيِدَ البعيرُ)، فيقال: (صَيْدَ)"[3]، تأكيدا لقوله: "إنه على وزن من أوزان الفعل المحض، ومثال من أمثلته، وذلك أنهم يقولون: (صَيْدَ

---

(١) الحلبيات: ٢٢٤-٢٢٦.

(٢) المقتضب ٤/ ٤٢٨، الأصول في النحو ٢٩٠/٢، ٣٤٥/٣، اللامات: ٣٣، إعراب القرآن للنحاس ٣٨٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٧/١، ٣٤٥/٣، شرح التصريف للثمانيني: ٤٣٨، المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦٨، المرتجل في شرح الجمل: ١٢٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٣/٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٣-٣١٤، ٣٢٣، شرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/٣، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤، شرح المفصل ٣٦٧/٤، ٤٤٧/٥، الكناش ٤٣/٢، ٢٦٧.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ١٤٦/٥.

البعيرُ يصـيد)، فإذا خففوها على قول من قال: (عَلِمَ زيدٌ) قالوا: (صَـيِدَ البعيرُ)، فكان (ليس) على وزنه"[1] في أكثر المواضـــع التي حاجج فيها على حرفية (ليس). أليس هذا تناقض يضاف على اضطراب مذهبه الذي حكم به ابن مالك آنفا.

وإنما كان (ليس) على وزن (فَعِلْ) مع أن قياسـها أن تُقْلَبَ الياء فيها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها على حدِّ أخواتها من بنات الياء، نحو: (باع)، و(ســـار)، لكنها لما خالفت في عدم التصـرف ولزوم حالة واحدة، ولم تُبْنَ بناء (باع)، و(سـار) مُنِعَت ما للأفعال من الإعلال والتغيير؛ لأن الإعلال من ضـــروب التصـــرف، فَأُبْقِيَت على حالها، ثم خُفِّفَت بالإســـكان على حد قولهم في (كَتِفٍ): (كَتْفٌ)، وفي (فَخِذٍ): (فَخذٌ)، وأُلْزِمَت التخفيف لكثرة الاستعمال[2].

وبهذا يسـقط اسـتدلال الفارسـي على حرفية (ليس) بعدم تصـرفها، كما يسـقط ما اعتمده في الدليل الخامس من أن زنة (ليس) على (فَعْلَ)؛ لأنه قد جاء في الشـــعر (ليسي) كـــ (ليتي) بإسقاط نون الوقاية، أضف إلى ذلك إقراره بأن هذا لم يرد إلا في نظم، وعليه فإنه لا حجة فيه؛ لأنه ليس من الكثير المطرّد الذي يُعَوَّل عليه في تأسيس القواعد النحوية؛ بل من القليل الشـــاذ، وما كان على هذا لا يُحْتَجُّ به، كما أنه" لعدم تصرف (ليس)، ومشابهتها لـــ (ما)، ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها"[3] إن سلمنا بهذا في الكلام، أما ما جاء في الشعر فالتحقيق على أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية[4].

والذي يؤكِّد أن (ليس) فعل في نفســـها على زنة (فَعِلَ) أنه لم يخل من أن تكون عليه، أو على (فَعَلَ)، أو (فعُلَ) التي لا يُبْنَى ماض من الأفعال إلا عليها، لا سيما وأن الـدلالـة قـد قـامـت على فعليتهـا[5]، والإجمـاع على أنَّ (فَعْلَ) ليس من أبنيـة الفعـل

---

(١) الحلبيات: ٢٢٤.

(٢) المرتجل في شـرح الجمل: ١٢٦-١٢٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٣-٣١٤، شـرح المفصـل ٣٧٦/٤-٣٧٧، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٠١/٤.

(٤) المغني: ٤٥٠، إرشاد السالك ١٢٦/١.

(٥) بما ذكره البصريون سابقا، وأورده الإربلي في نص تعقبه، وبأدلة أخرى سيجري ذكرها لاحقا.

الماضـــي، فإذا لم يجز أن يُحْمَلَ على (فَعَلَ) بالفتح؛ لأن المفتوح لا يُخَفَّف، بدليل أنهم لا يخففون نحو: (قَلَمٍ)، و(جَمَلٍ)، و(جَبَلٍ) بالســـكون، ولم يجز أن يُحْمَل على (فَعُلَ) بالضـــم؛ لأنه ليس في الأفعال ما عينه ياء مضـــمومة، فإذا لم يجز ذلك لم يتبق إلا أن يكون على (فَعِل) بالكسر، وصُحِّح كما صُحِّح (صَيِدَ البعير). وليس المراد أن العلة واحدة وإنما ذلك لإبداء النظير، وذلك لأن العلة في تصـــحيح (ليس) إرادة عدم التَّصرّف، والعلة في تصحيح (صَيِدَ) إنما هو لأنه في معنى (أَصْيَدَ) كـــ (عَوِر)، و(حَوِلَ) إذا كانا في معنى (أعْوَر)، و(أحْوَل)[1].

وبهذا يثبت أن تغير البناء، وإن كان على خلاف الأصل فإنه يجب المصير إليه، وعليه فإن احتجاج الفارسي على عدم فعلية (ليس) بعدم تصرفها لا يتجه، ويدلك على هذا أنه ليس كل الأفعال متصرفة؛ ألا ترى أن (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(حَبَّذا)، و(عَسَى)، وفعل التعجب كلها أفعال، وإن لم تكن متصرفة[2]، ومع ذلك لم يخرجها عدم تصرفها عن حيز الفعلية، مع أنها قد نقصـــت عن مرتبة (ليس) بغير هذا[3]، ولم يقل أحد بأنها حروف.

ومما يدل على أن عدم تصـــرفها لا ينفي فعليتها ولا يثبت حرفيتها ما ذكره النحويون من موانع أخر تحول دون تصرفها؛ حيث إن لفظتها لفظ الماضي، ومعناها نفي الحال، فلم يُتَكَلَّف لها بناء آخر؛ إذ لا فائدة في ذلك، فاســـتُعْمِلت على لفظ واحد مخالف لحكم ما تنفيه؛ فلهذا اختصت بنفي الحال دون الماضي، فلما كان الأصل فيها أن تتصرف في جميع الأزمنة الثلاثة وضعت ما تستحقه من التصرف؛ لشبه الحرف، فوجب أن يبقى لها أكثر حكمها، ولا يزيلها الشـــبه من أكثر حكمها، فجُعِلَت لنفي

---

(١) شرح التصريف للثمانيني: ٤٣٨-٤٤٠، المرتجل في شرح الجمل: ١٢٧، شرح المفصل ٣٦٧/٤.

(٢) المقتضـب ٤/ ٤٢٨، الأصـول في النحو ٩٨/١، أمالي ابن الشـجري ٣٨٨/٢، الإنصـاف في مسـائل الخلاف ١٧٨/١، شـرح المفصـل ٣٦٦/٤، شـرح الرضـي على الكافية ١٦٤/١، ٣١/٣، ٤٤٥/٤، الارتشـاف١٢٦٤/٣، شـرح ابن عقيل ١٥٤/٣، تمهيد القواعد ٤٤٧٠/٩، ٤٥٢٢، المقاصـد الشـافية ١٧٢/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٤٠، شرح قواعد الإعراب: ١٤٥.

(٣) ينظر ذلك في : شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي٤١٣/١، علل النحو: ٢٤٥، شـرح المفصـل ٣٨١/٤، شرح التسهيل ٣٥٢/١، شرح ابن الناظم: ٩٧، تمهيد القواعد ١٢٣١/٣.

زمانين ومُنِعت زمانًا واحدًا، وهو الماضي؛ لأن لفظ زمان الحال والاستقبال واحد؛ لما تضمن من كثرة الفائدة، ويجوز أن تكون لمَّا بقيت لنفي الحال والاستقبال اللذين يدل عليهما لفظ الماضي استُغْنِي عن أن يستعمل منها لفظ المضارع[1]؛ حيث إنك تقول: (كان زيدٌ) فتفيد المضي، وتقول: (يكون زيد) فتفيد الاستقبال، وأنت إذا قلت: (ليس زيدٌ قائمًا الآن) فقد أدت (ليس) المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي من غير حاجة لزيادة حرف مضارعة فيها[2].

وبهذا يسقط استدلال أبي على بتعريها من أحرف المضارعة على نفي دلالتها على الماضي؛ لأنها ما تعرت منها إلا لأنها فارقت أخواتها في عدم التصريف.

ومما يفسد استدلال أبي علي أن هناك أفعالا خُوْلِف بها طريق الأفعال كما خُوْلِف بـــ (ليس)، فأُهْمِل منها الماضي واسم الفاعل والمصدر، كما في نحو (يَدَعُ)، و(يَذَرُ)[3]، فهل يصح أن يقال بأنها ليست أفعالا، وقد استعملت بلفظ المضارع دون الماضي، وفي هذا يقول ابن الوراق: "فإن قال قائل: فهلا استُعْمِل لفظ المضارع وأُسَقِط لفظ الماضي؟ ففي ذلك ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الحروف أشبه بالفعل الماضي من المضارع؛ لأن الماضي مبني كبنائها، وقد بينا أنها بدخول النفي أشبهت الحروف، فوجب أن يستعمل اللفظ الذي أشبه الحرف دون ما لا يشبهها؛ فلهذا اختصت بالماضي.

والوجه الثاني: أن الماضي أخفُّ في اللفظ من المستقبل، فوجب أن يُسْتَعْمل الأخفُّ؛ لأنا نصل به إلى ما لا نصل إليه بالأثقل.

والوجه الثالث: أن المضارع فرع على الماضي من جهة اللفظ؛ ألا ترى أن لفظ الماضي ليس فيه زائد، ولفظ المضارع يتضمن لفظ الماضي وزيادة حرف، فكان

---

(١) علل النحو: ٢٤٦، المرتجل في شرح الجمل: ١٢٦.

(٢) المقتضب ٤/ ٤٢٨، الأصول في النحو ٨٣/١، علل النحو: ٢٤٦، شرح المفصل ٣٦٦/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٥/١، ٤/ ٦٧، اللامات: ٣٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٢/١، ٤٨٥/٤، ٤٨٦، كتاب الأفعال ١/ ١١، تهذيب اللغة ٣٥/١، المخصص ٤٧٤/٣، ٣٣٢/٤، الإنصاف ٤٨٥/٢، تسهيل الفوائد: ٢٤٧، الارتشاف ٢٠٤٠/٤، توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٥/٢، تمهيد القواعد ٤٥٢٩/٩، المقاصد الشافية ٨٤/٤، شرح الأشموني ٤٧/٣، حاشية الصبان ٢٣٨/٣، حاشية الخضري ١٠٩/٢.

استعمال لفظ الأصل أولى من استعمال لفظ الفرع.

ويحتمل وجها رابعا، وهو: أن هذا الفعل لما خولف به طريق أخواته من الأفعال جُعِل لفظه مخالفا لحكم ما ينفيه؛ ليدل به الخلاف في الأصـــل على أنه قد أُلْزِم وجها واحدا، ولو اســتعملوا من (ليس) المضـــارع لم يكن في المســتقبل على خروجه من الأصل، وجاز أن يُشَكَّ في استعمال لفظ الماضي، فُعدِل به إلى جهة ترفع الشك من هنا"[١].

لقد بنى الفارسي حكمه في هذه القضية على المشابهة بين (ليس) و(ما) في الدلالة على النفي، فاعتمد من خلالها على اتفاق الجمهور على أن (ليس) لنفي ما في الحال[٢]، مقويا به نفي فعليتها، من حيث إنها لو كانت فعلا لكانت ماضيا، ولا يجوز أن تكون فعلا ماضيا؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت لنفي الماضي لا لنفي الحال.

أقـــول: فأمـــا شبه (ليس) بـــ (مـــا) في الدلالة على النفي فلا خلاف فيه، وأما اعتماده على اتفاق الجمهور على أن (ليس) لنفي الحال فهذا قد خالف فيه ســـيبويه وابن الســـراج ومن تبعهما -كما خالف هو في فعلية (ليس)- فذهبوا إلى أنها للنفي مطلقا، وتوسط فريق ثالث فقالوا: إذا لم تُقَيَّد بزمن فهي للحال، ومنهم الإربلي[٣]، وإن قُيِّدَت بزمن فهي بحسبه، نحو: ليس زيد قائما غدًا[٤].

وبهذا يسقط تمسك الفارسي باقتصارها على نفي الحال، كما أنه يسقط بأن (ليس) قد تجيء لنفي الماضي، كقولهم: جاءني القومُ ليس زيدا، وقام القومُ ليس زيدا.

---

(١) علل النحو: ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) إعراب القرآن للزجاج ١٣٩/١، شـــرح التســـهيل ٣٨٠/١، التذييل والتكميل ٣٠٠/١، الجنى الداني: ٤٩٤.

(٣) المنهاج الجلي ٧٣٠/١.

(٤) المفصل: ٣٥٥، المقدمة الجزولية: ١٠٥، شرح المفصل ٣٦٦/٤، الكافية في علم النحو: ٤٨، المنهاج الجلي ٧٣٠/١-٧٣١، شـــرح التســـهيل ٣٨٠/١، شـــرح الرضـــي على الكافية ١٠٧/٢، الارتشـــاف ١١٥٧/٣، شـــرح ابن عقيل ٢٦٨/١، تمهيد القواعد ١٢٣٥/٣، البرهان في علوم القرآن ٣٩٦/٤، تعليق الفرائد ٢٦٦/٣، المقاصد النحوية ٥٧٩/٢، الهمع ٤١٨/١.

فإن قيل: لو كان (ليس) فعلا لكان ذلك لدلالته على حصول معنى السلب مقرونا بزمن مخصوص، وهو الحال، وهذا المعنى قائم في (ما) فوجب أن يكون (ما) فعلا، وهذا باطل، فلما بطلت الفعلية فيهما ثبت أن (ليس) حرف كـ (ما).

قيل: إن المشابهة من بعض الوجوه لا تقتضي المماثلة، فكون (ليس) بمنزلة (ما) في النفي لا يخرجها عن كونها فعلا؛ لأنه إنما دل على مشابهة بينهما من جهة المعنى لا من جهة اللفظ[١]؛ ألا ترى أن الفعل (أستثني) في معنى (إلا)، و(أنفي) في معنى (ما)، و(أترجَّى) في معنى (لعل)، و(أدعو)، و(أنادي) في معنى (يا)، و(أسأل) في معنى (هل)، وكذلك (أستفهم)، ولم يخرجها ذلك عن كونها أفعالا، فدلَّ هذا على أن دلالة النفي في (ليس) لا يُخَوِّل للقول بأنها حرف.

ويؤكد هذا أن هناك من الأفعال ما يدل على النفي فقط، نحو: أمسك عن الفعل، وكفَّ عنه، وترك، وصام، ولم يخرجها ذلك عن كونها أفعالا، فَضَعُف بهذا -أيضا- استدلال الفارسي على حرفية (ليس) بكون الأفعال موضوعة للإثبات؛ إذ قد ثبت بهذه الأفعال السالبة للمعنى عدم التسليم المطلق بأن الأفعال موضوعة للإثبات، وإن سُلِّم بأن الأفعال موضوعة للإثبات فإن (ليس) فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل[٢].

والدليل على أنها لا تخرج عن أن تكون فعلا لفظيا "أن (كان) وأخواتها أصلها أن تكون دالة على الحدث، ثم خُلِعَت دلالتها عليه، وبقيت دلالتها على الزمان، وقد يأتي لفظ (كان) زائدا، فلا يدل على حدث ولا على زمان، فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعل لفظا، وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي[٣]؛ لأنه إذا جاز أن تزاد (كان)، ولا علة له في اللفظ، ولا دلالة على حدث ولا زمان كان ذلك في (ليس) أولى؛ لأنها وإن أُلْغِيَت عن العمل فنفيها باق"[٤]، ولهذا فإن احتجاج الفارسي على عدم فعلية (ليس) بعدم دلالتها على الحدث والزمان لا يتجه.

---

(١) شرح المفصل ٣٦٦/٤، سفر السعادة ٨٠٩/٢.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١.

(٣) أي: في قول العرب: (ليس الطيب إلا المسك).

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٣، شرح الرضي على الكافية ١١٠/٢.

فأما قوله: إن (الكون) مصدر (كان)، وكذلك بقية الأفعال تدل عليها مصادرها إلا (ليس)، فإنها لا يدل عليها مصـــدر، وإنما وُضِـــعَت لتدل على النفي فيُجاب عليه بأن (ليس) مشتق من الليسية[1]، فهي دالة على تقرير معنى الليسية. أضف إلى ذلك أن كونها موضـــوعة لتدل على النفي كالحرف لا يوجب أن يكون لها مصـــدر؛ إذ إن دلالتها على النفي كالحرف هو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها.

وبناء على ذلك فإن استدلال الفارسي على حرفيتـــها بعـــدم اتصالها بـــ (ما) التي تنســـبك مع ما بعدها في تقدير المصـــدر لا دلالة فيه على حرفيتها؛ لأن (ما) للحال، و(ليس) فعل ماض غير متصـــرف، فلا يمكن الجمع بينهما، وإلا فلو كان ذلك كذلك لقيل: إن الأفعال الماضـــية الجامدة قد خرجت عن الفعلية لعدم انســـباكها مع (ما) المصدرية في تقدير المصدر، وكذلك فعل الأمر، فإنه لا يكون معها في تقدير المصدر[2]، ومع ذلك فقد وقعت (ليس) صلة لـ (ما) المصدرية في قول الشاعر[3]:

..... **بما لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ والْغَدْرِ**

فثبت بهذا الشـــاهد أن (ليس) فعل حقيقي يجري مجرى الفعل التام، لا مجرى الأفعال في اللفظ كما قال الفارسي.

وقد قال ابن عصـــفور إبان ذكره هذا الشـــاهد: "وفي هذا أدل دليل على أنها فعل"[4]، وقد أصـــاب؛ لأن من حمل (ليس) على أنها فعل جعل (ما) مصـــدرية، و(ليس) واســـمها وخبرها صـــلة لها، ومن حملها على أنها حرف جعل (ما) اســـما

---

(١) ينظر: البرهان في وجوه البيان: ١٩٧، الصـــحاح في اللغة ١٥٦/٢، أدب الخواص: ٢٤، المحكم والمحيط الأعظم ٥٧٩/٨، تفســـير الفخر الرازي ٢١٢/٥، العباب الزاخر ٩٣/١، الدر المصـــون ١٣٧/٣، اللباب في علوم الكتاب ١٧٥/٥.

(٢) ينظر: الإنصـاف في مسـائل الخلاف ٢٣٦/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٤، توضـيح المقاصـد والمسالك ١٩٢/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٥٥/١، المقاصد الشافية ٤٨٤/٤، تعليق الفرائد ٢٧٥/٢، المقاصد النحوية ٣٧١/١.

(٣) البيت من الطويل، وصدره: **أليس أميري في الأمور بأنتما**

والبيت بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/٢، ارتشاف الضرب ٩٩٤/٢، تفسير البحر المحيط ١١٠/١، الجنى الداني: ٣٣٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٩٢/١، ٤١٧، المغني: ٤٠٣.

(٤) شرحه لجمل الزجاجي ١٨٧/٢.

موصـــولا بمنزلة (الذي)، ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضـــميرا محذوفا يربط الصـــلة بالموصـول، والتقدير: بما لستما به، أي بسـببه[1]، والأول أوفق من حيث الصـناعة النحوية؛ لخلوه من التقدير، لا ســيما أنه قد اتضـــح فســـاد الرأي الثاني في مبحث سابق[2]، وعليه فإن جعل (ليس) حرفا في مثل هذا المثال يفسد لفساد الأصل المؤدي إليه.

فاستدلال الفارسي علـى حرفيـة (ليـس) بعـدم اتصـالها بـ (ما) المصـدرية فاسـد؛ لوجود ما ينقضـه، ولخلوه من داعم يعضـده، كما أن الحكاية -ليس الطيب إلا المسك- التي أوردها في ثنايا هذا الاســـتدلال لإبطال عمل (ليس) بدخول (إلا) قبل الخبر قد رُدَّت بأنها شاذة لا يثبت بمثلها أصل، كما أن الجر بـــ (لعل)، وفتـــح لام (كـــي) لا يُجْعَل أصـــلا يُسْـــتَدَلُّ به، وكذلك قولهم: (لدن غدوة)، والشذوذ المُطَّرِح كثير[3]، لا سـيما أن أبا علي قد أقرَّ بشـذوذ تلك الحكاية ومخالفتها القياس، وهي مع ذلك محمولة على إضمار ضمير الشأن بعد (ليس)؛ فلذلك رُفعت الجملة بعدها.

والذي يؤيد شـذوذ تلك الحكاية ويخرم أدلة الفارسـي جملة وتفصـيلا أنه قد جعل في الإيضاح العضدي (ليس) أصلا في العمل، و(ما) فرعا[4]، "وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية وتسـميتها فعلا، ولو كانت حرفا عنده لم تكن أصـلا في العمل حتى يُشَبِّه بها (ما)؛ بل كانا يكونان أصلين في ذلك"[5].

ولعل النحويين أخذوا رأيه في فعلية (ليس) من هنا، ولذلك فإنه لما عكس المسألة في السـيناريو الطويل الذي ألَّفَه في حرفية (ليس) بجعل (ما) هي الأصـل، و(ليس) مُشَبَّهة بها ومحمولة عليها أُخِذ عليه أن الأصل لا ينعكس ويصير فرعا لفرعه؛ حيث إن العمل لم ينتســـب إلى (ليس) بكونها اللفظ النافي؛ بل بكونها فعلا، وهو وضـــعها الخاص، وبذلك تنفصل عن (ما)، فينقطع إلحاقها بها في رفع الاسم ونصب الخبر.

---

(١) التذييل والتكميل ١٥٤/٣، تمهيد القواعد ٧٦١/٢، تعليق الفرائد ٢٧٨/٢، المقاصد النحوية ٣٨٧/١.

(٢) انظر: مسألة (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية ص: ٢٥٠ - ٢٦٠.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١١-٣١٢، سفر السعادة ٨٠٦/٢.

(٤) الإيضاح العضدي: ١١٠.

(٥) رصف المباني: ٣٠١.

يقول السيرافي: "أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس)، وهم إن أعملوها عمل (ليس) فهي أضعف عندهم من (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف، ولضعفها لم يجروها مجرى (ليس) في كل المواضع، وذلك أن الخبر إذا تقدم على الاسم في (ما)، أو أُدْخِل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر كقولك: (ما قائم زيد)، و(ما زيد إلا قائم).

وأما (ليس) فهي تعمل في كل حال، تقول: (ليس زيد قائما)، و(ليس قائما زيد)، وإنما عملت (ليس) في هذه الأحوال من قبل أنها فعل، والفعل لا يمنع عمله التقديم والتأخير والاستثناء"(١).

فبما أن (ليس) تعمل في كل الأحوال، و(ما) لا تعمل في أي من تلك الأحوال فقد ثبت أن (ليس) فعل، وليس حرفا كـ (ما)، وانتقض تمسك الفارسي بتلك الحكاية لإثبات حرفية (ليس) من حيث إبطال عملها إذا انتقض خبرها بـ (إلا)، لا سيما أنه قد أقام الحجة على نفسه بالإقرار بهذا في أكثر من موضع في كتبه، وسنتلمس هذا في الموضع الذي دفع فيه بكل ما أخلد إليه من حجج وأدلة لإثبات حرفية (ليس)، وفي نفس الموضع صبأ قلمه عن مناصرة قضيته، فنثر أوجها في وجاهة فعلية (ليس)، هي في الحقيقة أدلة في حقيقتها.

فلقد نفى في مسائله الحلبيات أن يرتفع خبر (ليس) في نحو (ليس زيد إلا ذاهبا) كما ارتفع خبر (ما) في نفس المثال، بعد ما ذكره من مباينة (ليس) للأفعال ومشابهتها الحروف قائلا: "لم يمتنع النصب في خبر (ليس) من حيث كانت حرفا أو مشبهة للحرف، كما لم يسغ النصب مع سائر الحروف، وإن لم تكن أفعالا؛ بل النصب في (ليس) مع اشتهاره في السماع يقويه القياس، وذلك أنها مشبهة الأفعال من غير جهة، فبحسب كثرة الشبه فيها بالفعل يحسن إعماله عمله، من ذلك أنه على وزن الفعل المحض ومثال من أمثلته، ومن ذلك أن آخرها مفتوح، كما أن آخر مثال الماضي مفتوح، ومن ذلك أنه إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب أُسْكِن الآخر منه كما أسكن أواخر الماضية لذلك، وهذا مما يختص به الفعل دون غيره، ومن ذلك أنه لما

---

(١) شرحه لكتاب سيبويه ٣٢٣/١ بتصرف يسير، وينظر: شرح المفصل ٣٦٨/١.

اتصل به ضمير الفاعل، فسكن الآخر له كما سكن لام الفعل من (ضربتُ)، و(ضربتم) حذفت الثاني لالتقاء الساكنين، كما حذفت العين من (هبتُ)، و(خِفتُ)، و(هبْتُم)، و(خِفْتُم) لذلك"[1].

وما ذكره الفارسي من أوجه شبه (ليس) بالفعل هي مما استدل به الجمهور[2] على فعليتها حين لم تشاركها (ما) في شيء منها، كما أنهم استدلوا على ذلك بأدلة أخرى، منها أنها تمتنع من أن تكون جوابا للقسم، فلا تقول: (والله ليس زيد قائما)، كما تقول: (والله ما زيد قائم)[3]، ومنها أنها تفسر الفعل في مثل (أزيدًا لست مثله)، فـ (زيدا) منصوب بإضمار فعل دل عليه (ليس)، كأنه قال: (أخالفت زيدا لست مثله)، فلولا أنها فعل لما فسرت فعلا[4].

ومنها أنها تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلا ووقفا مع المؤنث، نحو: (ليست هند قائمة)، كما تقول: (كانت هند قائمة)، وتسقط مع المذكر، نحو: (ليس زيد قائما)، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب، نحو: (قائمة)، و(قاعدة)، كما أنه ليس لحاق علامة التأنيث الحرف كذلك، فإنه تلحقه مع المؤنث والمذكر، فلما وُجِد في (ليس) ما لا يكون إلا في الأفعال دل على أنها فعل[5].

ومنها أنها تتحمل الضمير كما أن الفعل يتحمل الضمير، فتقول: (زيد ليس قائما)، فيستكن في (ليس) ضمير من (زيد)، ولا يكون مثل ذلك في (ما)، فلا يقال: (زيد ما

---

(١) المسائل الحلبيات: ٢٢٤-٢٢٦ بتصرف.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٦٦/٤، سفر السعادة ٨٠٧/٢، شرح قطر الندى: ٢٦.

(٣) سفر السعادة ٨٠٨/٢، شرح المفصل ٣٣١/٤، التذييل والتكميل ٣٩١/١، الارتشاف ١٧٨٠/٤، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١٢٦/١، تمهيد القواعد ٢٠٩٥/٦، شرح شذور الذهب ٦٥٨/٢.

(٤) الكتاب ١٠٢/١، الأصول في النحو ٤٦٨/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٠/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٨/١، شرح ابن الناظم: ٩٧، المقاصد الشافية ١٧٤/٢، حاشية الخضري ٣٨٥/١.

(٥) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ١٧٣/١، المفصل: ٣٥٥، الإنصاف ١٦١/١، مسائل خلافية في النحو: ٧٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٥/١، شرح المفصل ٣٦٦/٤، شرح الرضي على الكافية ١١٠/٢، التذييل والتكميل ٦٤/١، ١١١/٤، الارتشاف ١١٤٦/٣، أوضح المسالك ٢٢/١، ٢٨، المغني: ٣٨٧، شرح شذور الذهب ١٥٠/١، شرح الآجرومية لحسن حفظي: ١٥٩.

قائما)، فيُجْعَل في (ما) ضمير (زيد)[1]، ولم يخالف الفارسي في هذا؛ بل إنه اعترف من خلاله بفعلية (ليس)؛ حيث قال: "فإن أضمرت في (ليست) جازت المسألة، ولا يجوز مع (ما)؛ لأنها ليس بفعل فيُضْمَر فيها؛ ألا ترى أنك تقول: (زيد ليس منطلقا)، ولا تقول: (عمرو ما منطلقا)"[2].

ومما يؤكد فعلية (ليس) بتحملها الضمير أن (عسى) منحطة عنها في هذا الوجه درجة، وهي مع ذلك فعل؛ "ألا ترى أن (ليس) تتحمل الضمير، ويظهر معها في التثنية والجمع، فتقول: (زيد ليس قائما)، و(الزيدان ليسا قائمَيْن)، و(الزيدون ليسوا قياما)، وليست (عسى) في هذا الوجه كذلك، فإنها لا تتحمل الضمير؛ ولذلك لا يظهر في تثنية، ولا جمع، وذلك لغلبة الحرفية عليها وجمودها، وعدم تصرفها لفظا وحكما. أما اللفظ فظاهر، وأما الحكم فإنها لزمت طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبها إلا فعلا، ولا يقع اسما إلا ضرورة، فتقول: (عسى زيدٌ أن يفعل)، ولا تقول: (عسى زيدٌ الفعلَ). وليست (ليس) كذلك، فإنه يقع خبرها فعلا واسما، نحو: (ليس زيدٌ قائما)، وإن شئت (يقوم). فلما انحطت عنها مع الظاهر انحطت عنها مع المضمر"[3]، فلما لم يخرجها هذا إلى الحرفية كان الأولى أن لا تكون (ليس) حرفا.

ومن الدليل على فعلية (ليس) ما ذكره الفارسي من احتجاج أصحابه البصريين على ذلك، بدلالة اتصال الضمير بها، نحو قولك: (ليسا)، و(لسْنَ)، و(لسْتُ)، ونَقَضَه بأن هذه الضمائر قد اتصلت بأسماء الأفعال على نحو ما اتصلت بـ (ليس).

لكننا إذا ما وقفنا على كلام الفارسي في بعض كتبه فإننا نجده يقرُّ باستدلال البصريين على فعلية (ليس) باتصال الضمائر بها، ويستبشع نقضه لهذا الدليل باتصال هذه الضمائر بـ (ها) من أسماء الأفعال، بقوله: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم شيء من هذه الأصوات التي سُمِّيَت بها

---

(١) اللامات: ٣٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٥/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٠٨، ٣٢٢، سفر السعادة ٨٠٧/٢، شرح المفصل ٤/ ٣٦٦، التذييل والتكميل ١١٧/٤، الارتشاف ١١٤٦/٣، المغني: ٣٨٧.

(٢) الإيضاح العضدي: ١١١.

(٣) شرح المفصل ٤/ ٣٨١.

الأفعال ظهر علامة الفاعل في لفظه، وقد وُجِد في هذا الحرف، ومجيئه يُشْكِل على الحكم بأن (ليس) فعل؛ لأن (ليس) إنما حُكِم بكونها فعلا بلحاق الإضمارات لها. و(ها) قد وُجِد هذا فيه، وهي صوتٌ فعلا"[1].

وأكد هذا بقوله: "واعلم أن قولهم: (هاؤما) و(هاؤموا) من نادر العربية وما لا نظير له؛ ألا ترى أنه ليس في الأسماء المسمى بها الأفعال اسم ظهر فيه علامة الضمير كما ظهر في (هاؤما) و(هاؤموا)"[2].

وهذا يخرم نقضه لاحتجاج البصريين؛ لأنه لما كان (هاء) اسما لقولهم: (خذ) واتصل به الضمير على حد اتصاله بغير الفعل في قولهم: (هاؤما) و(هاؤم)، ولم يكن (هاءا) ولا (هاؤوا) كقولهم: (اضربا) و(اضربوا)، ولكن كقولك: (أنتما) و(أنتم) تأكد أن هذا النقض لا يترتب عليه حرفية (ليس).

ولولا أن نقضه لدليل البصريين، واستبشاعه لهذا النقض مثبت في كتابيه المسائل البصريات، وإيضاح الشعر -وهما من الكتب التي ألفها مؤخرا- لقلت: إن هذا مما قاله في سن الحداثة وطلب العلم، لا مما قاله في زمن التدوين والتَّحلُّق حوله للأخذ عنه؛ إذ لا يُعْقَل أن يُنَظِّر لقضية بنقض الشائع المستعمل بالشاذ النادر المنقطع النظير، وهو هو على مكانته وعلمه، وقوة حجاجه. وسأُجمل الرد عليه من ثلاثة أوجه:

الأول: موافقة الجمهور للبصريين على أن الدليل على فعلية (ليس) اتصال الضمائر المرفوعات بها كاتصالها ببقية الأفعال، وذلك قولك: (لستُ)، و(لستما)، و(لَسْتُم)، و(لسْن)، و(لستُن)، فهذا كما تقول: (قمتُ)، و(قاما)، و(قمتما)، و(كنتم)، و(كنَّ)، و(كنتُن)، فلو كانت (ليس) حرفا لما اتصل بها ضمير الرفع. وبهذا الدليل رُجِّح الحكم بفعليتها على حرفيتها[3].

---

(١) المسائل البصريات ٤٣٠/١.

(٢) إيضاح الشعر: ١٣.

(٣) علل النحو: ٢٤٥، المرتجل في شرح الجمل: ١٢٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٣/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤١، ٣٠٩، سفر السعادة ٨٠٧/٢، شرح المفصل ٣٦٦/٤، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤، الكناش ٤٤/٢، المذكرات النحوية: ٢٥٠.

الثاني: أن ضمائر الرفع المتصلة لا تتصل بغير صريح الفعل إلا في الغريب النادر، كما في (هاء)[1].

الثالث: أن النقض غير لازم؛ وذلك لأن هذه العلامات لا تتصل بالحروف والأسماء على حسب اتصالها بـ (ليس). فأما الحرف في (أنتَ)، و(أنتُما)، و(أنتُم) فإن الاسم فيه (أن)، وهي الموجودة في قولك: (أنا قلت)، فزِيْدَت التاء عليه علامة للخطاب، ثم كُسِرَت في المؤنث للفرق بينه وبين المُذَكَّر، فإذا أردت التثنية والجمع زدت على التاء ميما وألفًا، ميمًا وتاءً، فقلت: (أنتما) و(أنتم)، وهذه حروف تدل على الخطاب والكمية، وليس كذلك في (لسنا)، و(لستم)، أما (لسنا) فالضمير فيه (نا) مثل (قمنا)، و(لستُما)، و(لستُم) الضمير فيه التاء، وما بعدها علامة لمجاوزة الواحد، و(ليس) قائمة بنفسها، وليست اسما بالاتفاق، و(أن) في (أنت) هو اسم؛ ولذلك تقول في المثنى وفي الجمع: (نحن)، و(ليس) لا يتغير لفظها، و(أنْ) تتغير العلامات المتصلة بها.

وأما (ها) في اسم الفعل فلا يُنْقَض به، فإنها اسم بالاتفاق، و(ليس) ليست اسما عند أحد، وإنما جاءت العلامات في (هاءَ) و(هاءِ) و(هاءُ) على جهة التشبيه بالفعل، هذا في بعض اللغات، وفيها لغات لا تدل العلامة فيها على مثل ما تدل على العلامة في الفعل كقولهم: (هاؤم)، فإنه زاد الميم، والمراد به الأمر، وليس في أفعال الأمر ما هو كذلك، كقولك: (خُذ) و(خذوا)، فإنه لا ميم فيه، وإذا بعد هذا اللفظ من فعل الأمر ومن الأفعال لم يُناقض به في باب (ليس)[2].

وكما توسع بعض النحويين، فأجازوا أن تكون (ليس) في مذهب (لا) العاطفة في بعض المواضع[3] أجاز آخرون أن تكون في مذهب (ما) النافية بإهمال عملها إذا دخل على الخبر (إلا) في نحو ما حكاه سيبويه عن بني تميم في قول العرب: (ليس

---

(١) شرح المفصل ٣٤/٣، شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٠، شرح المفصل ٣٥٠/٣.

(٣) سبق الإشارة إلى ذلك ص: ١٧٥.

الطيب إلا المسك)، والشواهد الشعرية التي ذكرها في ثنايا حديثه عن هذه الحكاية[1]، مع إقرارهم بمذهب سيبويه في فعلية (ليس)، واختياره إضمار شيء فيها، نحو: ليس الأمر، وغير ذلك.

لكن صاحب اللامع العزيزي توسط في حقيقة (ليس) من خلال تلك الشواهد، فقرر بأنه لا ضير في أن تكون (ليس) فيها بمعنى (ما)، وضعَّف اختيار سيبويه الإضمار، بحجة أنَّ من تأمل مذاهب العرب علم أنَّ من يقول الشعر بالغريزة لا يتصور الإضمار في (ليس)؛ لأن ذلك تكلف شديد، والذي يوجبه القياس أنهم أجروا (ليس) مجرى (ما) في بعض المواضع، كما أجروا (ما) مجرى (ليس) في اللغة الحجازية، وأنَّ حمل الكلام في (ليس الطيب إلا المسك) على معنى: (ما الطيب إلا المسلك) بجعل الكلام محمولا على التقديم والتأخير، كأنه قال: (ليس إلا الطيب المسك) أشبه بمذاهب العرب من الإضمار، وكذلك قول من قال في بيت حميد الأرقط[2]:

فَأَ صْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ولَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ

التقدير فيه: وما يلقي المساكين كل النوى.

فهذا القول من تأمله تأمل منصف غير محاب علم أن العرب لا تتعسف إلى هذا النحو؛ لأنهم يؤثرون ما سهل من الكلام[3].

وصرح المالقي بهذا التوسط في حقيقة (ليس)، فقال: "اعلم أنَّ (ليس) ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف.

والموجب للخلاف بينهما النظر إلى حدها، فتكون حرفا؛ إذ هي لفظ يدلُّ على معنى في غيره لا غير، كـ (من، وعلى، ولا، وما)، وشبهها، أو النظر إلى اتصالها

---

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٤٧٤، التذييل والتكميل ١١٨/٤، الارتشاف ١٥١٦/٣، الجنى الداني: ٤٩٧، المغني: ٨٣، ٣٨٧، ٩١٧، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٥/١، معجم الصواب اللغوي ٤٥٦/١.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٨٣.

(٣) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٦٩٣-٦٩٤.

بتاء التأنيث، والضمير المرفوع، والاستتار، والرفع والنصب، فهذه خواص الأفعال لا الحروف، فتكون فعلا، وكلٌّ واحد [منهما][1] إذا وقف على نظر الآخر تحصلت الموافقة بينهما؛ إذ لا تصح المنازعة فيه، فالخلاف إذًا إنما هو من حيث الإطلاق؛ لاختلاف النظرين: هل في الأصل أو هل في المعاملة؟ فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرف لا غير، كـ (ما) النافية، كقول الشاعر[2]:

تُهْدِي كَتائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إلا ابْتِدَارٌ إلى مَوْتٍ بِالْجَامِ

فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه؛ إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها.

وإذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال المذكورة فهي فعل؛ لوجود خواص الأفعال فيها، وهذا أيضا لا تنازع فيه"[3].

الرأي والترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو ما اختاره الإربلي؛ للأسباب الآتية:

١- أن مشابهة (ليس) لـ (ما) في النفي، وعدم تصرفها، وعدم دخول (قد) عليها، وانتقاض عملها بدخول (إلا) على خبرها، ومجيئها في الشعر بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ومخالفتها الأفعال في أصلها إذا اتصلت بالتاء ليست بأدلة كافية في الدلالة على أنها حرف؛ بل كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا لا إشكال فيه؛ لأن شبه الحرف معنى مضعف للاسم لا الفعل، وليست (ليس) اسمًا عند أحد، ولأنه شبه عارض، وليس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه يوجب خروجه عن أصله؛ ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرجه ذلك عن كونه اسما، وهناك

---

(١) مكتوبة (منها)، والمعنى لا يستقيم إلا أن تكون (منهما).

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه ص: ٦٩، المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٧٧/٧، وبلا نسبة في: رصف المباني: ٣٠٠، التذييل والتكميل ٢٣٢/٨، الارتشاف ١٥١٦/٣، الجنى الداني: ٤٩٤، وفيه (بأسياف).

(٣) رصف المباني: ٣٠٠-٣٠١.

أسـماء شـابهت الفعل في كونها تقع أمرا ونهيا، مثل: مناع، ولحاق، ودراك، ونزال، بمعنى: امنع، والحق، وأدرك، وانزل، ولم يوجب ذلك فيها أن تكون أفعالا، وكذلك اتصال الضمير بـ (هاء) في (هاؤما) و(هاؤموا) لم يخرجه من كونه اسم فعل إلى دائرة الفعلية، مع أن هذه الضمائر علامة أكيدة في الفعلية، وكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها له بالاسم لا يجتذبه إلى الاسمية، وكذلك الفعل المضارع أُعْرِب لمضارعته الأسماء، ولم يخرجه إعرابه عن كونه فعلا.

٢- أن شبه الحرف إنما يؤثر إذا لم يعارضه معارض، وشبه (ليس) بـ (ما) معارض بما ذكره النحويون من موانع تصرفها، وبحمل تلك الحكاية والبيت اللذين استرشد بهما الفارسي على مذهبه على الشذوذ والقلة، وكذلك بما قيل في تأويل الشواهد الشعرية الأخرى على الإضمار، وتحقيق المحذوف في (ليس) على أنه نون الرفع لا نون الوقاية .

٣- عدم دلالة (ليس) على الحدث كسائر الأفعال منازع فيه؛ لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن (ليس) دالة على الحدث -وهو الانتفاء- بالإضافة إلى ما أوردناه في الشرح لرد هذا الدليل، ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث -كما هو الراجح- فإن هذا معارض بأنه ليس بأصل الوضع؛ بل طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

٤- أن (ما) حرف من حروف المعاني، وحروف المعاني لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع، بخلاف (ليس)، فإنها كالأفعال تلحقها علامات التثنية والجمع، والفعل لا يكون كالحرف، لا سيما أن العربية -كما يقول براجشتراسر- تميل إلى التفريق والتخصيص[1]، فكان هذا بجعل (ما) في النفي أقوى من (ليس).

ثم إنه ليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماما في المعنى -وإن كانتا قد تشابهتا في عمل واحد، وفي نفي الحال عند الإطلاق- فجُعِل لكل

---

(١) التطور النحوي: ٥٨-٦٧.

واحدة منهما خصوصية تميزها عن الأخرى؛ ألا ترى أن العرب استعملت (ليس) استعمال الأفعال، فقالوا: لست، وليست، وليسا، وليسوا، وعلى هذا فإن الجملة المبدوءة بها فعلية، في حين أن الجملة المنفية بـ (ما) اسمية، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية وآكد، وكلام العلي القدير شاهد على هذا، فكل الآيات التي وردت فيها (ليس) وكان اسمها نكرة لم تدخل (مِنْ) الزائدة المؤكدة على آية منها، في حين دخلت على مرفوع (ما) النكرة للدلالة على الاستغراق والتوكيد في كل تلك المواطن، وكذلك الجمل التي تحتاج إلى توكيد وردت في القرآن الكريم منفية بـ (ما)، كقول الله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾(١)، ولم يرد مثل هذا التعبير في القرآن منفيا بـ (ليس)، وهذا من أهم المواطن التي تحتاج إلى توكيد؛ لأنه في نفي الشرك.

وانظر إلى قول الله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾(٣)، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾(٥)، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾(٦)؛ ألا ترى أنه في الآية الأولى قال: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾، وفي الآيات الأخر قال: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ و: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾، وذلك راجع إلى قوة النفي الذي يظهر من السياق، والذي هو أبين من أن يدل على مواطنه بخلاف استعمال

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٦٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٦٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٧.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٤١.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٦.

(٦) سورة يونس، الآية: ١٠٨.

(ليس)[1]، وما هذا إلا لحرفية (ما) وفعلية (ليس)، فكيف لم يتنبه الفارســـي له وهو ممن لازموا التأليف فيما يتعلق بكلام الله؟

٥- أن الدلالة قد قامت على أن (ليس) فعل بإجماع الجمهور-والمجمع عليه أولى من المُختلَف فيه- ولذلك عملت النصب، ثم إن الأصل في العمل للأفعال فالعمل لها بحق الأصـــل- وقد أقرَّ به الفارســـي، وإذا كان كذلك فقد خُرِمت قضـــيته، وانهدت أركانها، لا سيما أن أدلته لم تخل من دليل أقرَّ بخلافه، أو دليل افتقد إلى داعم يعضده، أو دليل استبشعه وأنكر قياسه، وعلى هذا فإن قضيته قد وُئِدَت في مهدها. فلو أنه توسع في استعمال (ليس)، أو توسط في حقيقتها لأراح واستراح، وأُدْرِجَت قضيته ضمن قضايا الشاذ والقليل.

(١) معاني النحو ٢٥٢/١-٢٥٤ بتصرف.

ناصب الفعل المضارع بعد (إذن)

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "قال سيبويه: (وذكر لي بعضهم عن الخليل أنَّ (أنْ) بعدها مضمرة)، وضَعَّفَ هذا القول -أعني سيبويه- ثم قال: (هذا ما رووه، وأما ما سمعت منه فالأول)، يعني كونها ناصبة بنفسها"[1].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي ما ذهب إليه الخليل من القول بأن عامل النصب في المضارع هو (أنْ) المضمرة بعد (إذن)، وضعفه بما ضعفه به سيبويه عندما روى عنه هذا القول.

الدراسة:

وقع الاختلاف بين النحويين في أصل (إذن) بين الاسمية والحرفية، وكان قول الأكثرين إنها حرف، وهو القول الراجح؛ لما استند عليه قائلوه من أدلة وبراهين أبطلت اسميتها، ثم إن هؤلاء القائلين بحرفيتها اختلفوا فيما بينهم، هل هي حرف بسيط مفرد كغيره من الحروف الثلاثية، نحو: (لات، وليت، وأما، وإلى، وعلى، وبلى، وإنَّ، وأنَّ، وربَّ، وسوف، وغيرها)؟ أم أنها حرف مركب من (إذْ) و(أنْ)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الذال، وحُذِفَت والتُزِم هذا النقل؟.

وأجمع الأكثرون على أنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد قوليه الذي حكاه عنه غير سيبويه إلى أنها مركبة من (إذْ) و(أنْ)، وقدَّم القائلون ببساطتها الأدلة المقنعة التي رجّحت الكفة لصالحهم وأبطلت ما عداه.

ومع الاختلاف في أصلها إلا أنَّ المشهور في لسان العرب الاتفاق على نصب الفعل المضارع بعدها متى ما توافرت شرائط معينة، لكن هذا الاتفاق لم يمنع من أن يتمخض عن الاختلاف في أصلها اختلاف حول عامل نصب هذا الفعل بعدها.

وأُثِير الجدل بين النحويين في ذلك، فانقسموا فيه إلى فريقين:

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٢٩٥/١.

فريق يقول: إن عامل النصب هنا هو (أنْ) المضمرة بعد (إذن).

والآخر يقول: إن الناصب هو (إذن) نفسها، لا (أنْ) مضمرة بعدها.

قولان متباينان، وكلٌ منهما يستند في توجيهه إلى ركن شديد استند عليه قائلوه.

فأما القول بأنَّ الناصب هو (أنْ) المضمرة بعد (إذن) فالاستناد فيه على ما نصَّ عليه أهل هذا العلم من اشتراط اختصاص العامل بالعمل في معموله؛ حيث أكدوا على أنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[1]؛ إذ إنَّ من حق العامل أن يمتاز عن غير العامل بأن يكون مختصا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم.

ولما كانت (إذن) غير مختصة بأحد القبيلين كان من حقها ألا تعمل بنفسها، وأن يكون الناصب (أنْ) مضمرة بعدها؛ لأنها[2] تباشر الأفعال والأسماء على حد سواء، فيليها الفعل، وهو إما مستقبلي أو حالي، وتدخل على الجمل الابتدائية، نحو: (إذن عبد الله يأتيك)، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل[3].

وأما القول بأن (إذن) هي الناصبة بنفسها فمستنده عند القائلين به هو مشابهتها لـ (أن)، والمشابهة تقتضي تأثرا، وهذا قياس في العربية مستمر؛ ألا ترى

---

(١) ينظر في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب ٥/٣، المقتضب ٧/٢، ٢٦/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩/١، ١٨٩/٣، التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٩/٢، علل النحو: ١٩٥، ٢٤٠، ٤٤١، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٥، ٧٧٦، إعراب القرآن لابن سيده ٣١٤/١، ٣٢٤، المرتجل في شرح الجمل: ٢٢٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٣/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٥١، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣١/١، شرح المفصل ٢٤٣/٤، شرح الكافية الشافية ١٢٥/١، شرح التسهيل ٣٦٩/١، شرح الرضي على الكافية ٥٣/٤، ٥٤، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨١/٥، تفسير البحر المحيط ٦٠٤/١، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٨، ١٩٦، اللباب في علوم الكتاب ٣٨/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٩١/٣، خزانة الأدب ٣٨٤/٨، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٦٣/٢.

(٢) أي: إذن.

(٣) الإغفال ١٥٩/٢، معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٢١/٣، شرح التسهيل ٢٠/٤، شرح الرضي على الكافية ٤٢/٤-٤٣، تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨، البرهان في علوم القرآن ١٨٧/٤، همع الهوامع ٣٧٤/٢.

أن ما بُنِي من الأسماء ما بني إلا لشبه الحرف، وأن ما أُعْرِب من الأفعال إنما أعرب لمشابهة الأسماء، وأن ما أُعْمِلَ من الأسماء، أو مُنِعَ الصرف فلمشابهة الأفعال[1]، فكذلك (إذن) لما أشبهت (أن) كانت بمنزلتها في استقبال الفعل بعدها، وفي إخراج الفعل عما كان عليه إلى جعله جوابا، كما تخرج (أن) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر بعد أن لم يكن كذلك. فإذا قال لك قائل: (أنا أودك أو أزورك) قلت: (إذن أكرمك). وإنما أردت إكراما توقعه في المستقبل، فصارت بمنزلة (أن) في وقوعها للمستقبل من الأفعال، وهو جواب لكلامه وجزاء لودِّه أو زيارته[2].

وعملت (إذن) هنا عمل (أن) فنصبت المضارع، وإن لم تختص به، كما عملت (ما) عمل (ليس)، وإن لم تختص بالأسماء[3]، وذلك لمشاركة (ما) الحجازية النافية لـ (ليس) في نفي الحال، وفي الدخول على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرهما[4].

وقد عُزِي القول بأن الناصب في هذا الباب هو (أنْ) مضمرة بعد (إذن) إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، عزاه إليه بعض أصحابه فيما حكوه عنه، وسمعه منهم سيبويه، فرواه على أنه أحد قوليه في هذه القضية، وذلك قوله: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أنْ) مضمرة بعد (إذن)"[5].

وتواتر السماع لهذه الرواية، فوُثِّقَت في مصنفات النحويين وشروحاتهم بعزو هذا القول إلى الخليل مباشرة، فقال المبرد: "وكان الخليل يقول: إنَّ (أنْ) بعد (إذن)

---

(١) البديع في علم العربية ٥٦٦/١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥/١، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٨، ٨١٣، توجيه اللمع: ٣٥٩، أسرار العربية: ٢٩٠، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥/٢، شرح المفصل ٤/ ٢٢٦، ٢٤٣، شرح الكافية الشافية ١٥٢٠/٣-١٥٢١، شرح التسهيل ٢٠/٤، اللمحة في شرح الملحة ٨١٩/٢، حاشية الصبان ٣ / ٤٢١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٠٥/٣، شرح التسهيل ٢٠/٤، شرح ابن الناظم: ٤٧٨، تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨، شرح الأشموني ٣٣٩/١.

(٤) البديع في علم العربية ١/ ٥٦٦، شرح ابن الناظم: ٤٧٨.

(٥) الكتاب ١٦/٣، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/٢، لسان العرب ٣٦٤/١٥.

مضـــمرة"[1]، وقال النحاس: "والناصـــب عند الخليل (أنْ) مضـــمرة بعد (إذن)"[2]، وقال الرماني: "والخليل يذهب إلى إضمار (أنْ) بعد (إذن)"[3]، في حين ذكر أبوسعيد السيرافي أن نسبة هذا القول إلى الخليل هو من رواية أبي عبيدة؛ حيث قال: "وروى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينتصب شيء من الأفعال إلا بـــ (أنْ) مضمرة أو مظهرة، في (كي)، و(إذن)، و(لن)، وغير ذلك فاعرفه"[4].

وهذا هو مذهبه الذي عُرِف عنه، أي: أنه لا ناصب عنده سوى (أن)، سواء كانت ظاهرة أو مقدرة[5].

وذكر أبو الحســن الرماني وجه قول الخليل فيما ذهب إليه من إضــمار (أن) بعد (إذن)، وهو أنه وجدها بمنزلة الفاء وأخواتها تعمل تارة ولا تعمل تارة، فقاســها على الأحرف الخمسة التي تُضْمَر بعدها (أن)[6]، وقد وافق الزجاجُ الخليل فيما ذهب إليه من إضـــمار (أن) بعد (إذن)[7]، فقال بقول ســـيبويه[8]: "(إذن) في عوامل الأفعال

---

(١) المقتضب ٢/ ٦، ٧.

(٢) إعراب القرآن له ٤٦٣/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥/١، وينظر: شرح التسهيل ٢٠/٤، رصف المباني: ٦٩، ارتشاف الضـــرب ١٦٥٠/٤، الجنى الداني: ٣٦٤، توضـــيح المقاصـــد والمســـالك ١٢٤١/٣، تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨، المقاصد الشافية ١٦/٦. وقال الرضي في شرحه على الكافية (٤٦/٤) بذلك دون أن يذكر اسم أبي عبيدة، وإنما قال: "ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعد (إذن) بـ (أن) مقدرة".

(٥) ينظر: المقتضـب ٦/٢، ٧، إعراب القرآن للنحاس٤٦٣/١، ٤٣٩/٤، معاني الحروف: ١٠٠، أسـرار العربية: ٢٨٨، مفتاح العلوم: ٤٦، شرح المفصل ٢٢٩/٤، شرح الرضي على الكافية ٥٠/٤، ٥٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٧.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢، وينظر أيضـــا: شـــرح كتاب ســـيبويه للســـيرافي ٢٠٥/٣، تهذيب اللغة ٨٢/٥، الإغفال ١٥٩/٢، شـرح المفصـل ١٢٦/٥، تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـد: ٢٣٠، ارتشـاف الضـــرب ١٦٥٠/٤، الجنى الداني: ٣٦٤، توضـــيح المقاصـــد والمســـالك ١٢٤١/٣، لســـان العرب ٣٦٤/١٥، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣/٣، المقاصد الشافية ١٧/٦، همع الهوامع ٣٧٤/٢.

(٨) الكتاب ١٢/٣-١٣، بغير لفظه، ولفظ سـيبويه: "اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أُرَى) في الاسـم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: (إذن أجيئك، وإذن آتيك). ومن ذلك أيضـــا قولك: (إذن والله أجيئك)، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن)؛ لأن (إذن)=

بمنزلة (أظن) في عوامل الأسماء، فإذا ابتدأت إذن، وأنت تريد الاستقبال نصبت لا غير، تقول: (إذن أكرمَك)، أي: أنا أكرمك إذن..."[1]، ثم قال: في تأويل (إذن أكرمَه): "إن كان الأمر كما ذكرت، أو كما جرى يقول القائل: (زيد يصير إليك) فتجيبُ فتقول: (إذن أكرمُه)، تأويله: إن كان الأمر على ما تصف وقع إكرامه، فـ (أن) مع (أكرمه) مقدرة بعد (إذن)، والمعنى: إكرامك واقع إن كان الأمر كما قلت"[2].

ثم حكى ما رُوِي عن الخليل واستحسنه كما استحسن رأي سيبويه، لكنه اختار قول الخليل بقوله: "إلا أن العامل -عندي- النصب في سائر الأفعال (أن)، وذلك أجود، إما أن تقع ظاهرة أو مضمرة"[3].

وعلل سبب اختياره لقول الخليل بنحو ما كان يراه في رفع الفعل المضارع؛ حيث إنه كان يرى أن المضارع يُرْفَع بمضارعته للاسم، فيجب أن يكون عامل النصب فيه ما ينصب الاسم، وهو (أنَّ)، فينصب المضارع بـ (أنْ)؛ لأن كليهما يؤول مع ما بعده بمصدر، فقولك: (أظن أنك منطلق) معناه: أظن انطلاقك، وإذا قلت: (أرجو أن تذهب) فالمعنى: أرجو ذهابك[4].

وقد وافقه رضي الدين الأستراباذي على ذلك، متبعا قول الخليل في إضمار (أن) ناصبة للفعل المضارع بعد (إذن)[5]، مستدلا على ذلك بأنه لما احتملت (إذن) التي

=أشبهت (أُرَى)، فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء، واعلم أن (إذن) إذا كانت بين (الفاء) و(الواو) وبين الفعل فإنك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و(حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك: (زيدا حسبت أخاك)، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت: (زيد حسبت أخوك)".

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢.

(٢) نفسه، وينظر: شرح المفصل ١٢٦/٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢.

(٤) السابق ٢/ ٦٣- ٦٤.

(٥) حيث قال في معرض استدلاله على إعمال (أن) مضمرة بعد (إذن): "اعلم أن الفعل المنصوب المقدر بالمصدر المبتدأ خبره محذوف وجوبا، فمعنى إذن أكرمك: إذن إكرامك حاصل أو واجب، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ؛ لأن الفعل لما التزم فيه حذف (أن) التي بسببها تهيأ أن يخصص للابتدائية لم =

يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في (إذن) نصب المضارع بـ (أنْ) المقدرة؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فَتُحْمَل (إذن) على ما هو الغالب فيها، أعني: كونها للجزاء؛ لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بـ (أن) التي هي علم الاستقبال[1].

وأفاض الرضي في تعزيز استدلاله هذا بالقياس على الأحرف الناصبة التي تضمر بعدها (أنْ)، فقال: "وقريب من هذا[2] المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة جواب الأشياء الستة -كما يجيء- فإنه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف أُضمِرَت (أنْ) بعدها؛ لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية، ومثله -أيضا- أنهم لما قصدوا بالواو معنى (مع)، وبـ (أو) معنى (إلا)، أو (إلى) نُصِبَ الفعل بعدهما؛ لأن النصب بأم النواصب -أي (أنْ) المصدرية- أولى، فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى (مع) التي لا تدخل إلا على الأسماء، وبكون (أو) بمعنى (إلا)، أو (إلى) اللتين حقهما الدخول على الأسماء، وإذا جاز لك إضمار (أن) بعد الحروف التي هي (الواو)، و(الفاء)، و(أو)، و(حتى) فهنا جاز إضمارها بعد الاسم"[3]، أي: بعد (إذن)[4]، محترزا بأن المانع من إظهار (أنْ) بعد (إذن) هو استبشاع العرب التلفظ بها بعدها[5].

واستمر الرضي في الاستدلال على إضمار (أنْ) ناصبة للفعل المضارع بعد (إذن) بالعزف على وتر امتناع الفصل بين (إذن) والمنصوب بعدها، موضحا سبب ذلك بأنه لما كان المقتضي لنصب المضارع بعد (إذن) قصد التنصيص على أنها

= يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أبرز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل، وكذا القول في المنصوب بعد الفاء". انظر: شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤.

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٢/٤-٤٣، وينظر مذهبه في: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٩٧.

(٢) أي: إضمار (أن) بعد (إذن) عاملة في المضارع الذي يليها.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٣/٤.

(٤) على ما هو مذهبه فيها.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٣/٤.

للجزاء، فصارت لاقتضاء النصب كأنها عامل النصب، كما أن (فاء) السببية، و(واو) الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل، فصار (الفاء) و(الواو) و(إذن) كنواصب الفعل التي لا تفصل بينها وبين الفعل، إلا أنّ (إذن) لما اختلفت عنهما رتبة جاز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم والدعاء والنداء[١]؛ ليختم سيمفونية استدلاله بالبرهنة على أنَّ (إذن) ليست هي العاملة بنفسها بقوله: "وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها، كـ (أنْ) و(لن)؛ إذ لا يُفصَل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله"[٢]، مدافعا بهذا وما قبله عن الخليل بما ألزمه به سيبويه من أنه لو كان (أن) مقدرا لجاز تقديره في نحو قولك: (زيد إذن أكرمه)، كما جاز في قولك: (إذن أكرم زيدا)؛ إذ المعنى لا يتغير، فقال: "ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا"[٣]، ومعتذرا للخليل في الباعث له على القول بأن أصل (إذن): (إذ أن)، فرُكِّبا كما قال في (لن) أصله: (لا أن)، وأن وجه قوله بهذا أن يقال: تغير المعنى بتغير اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال[٤].

وقد نسب أبو حيان نصب المضارع بعد (إذن) بـ (أنْ) المركبة مع (إذا) إلى أبي علي الرندي، تلميذ السهيلي[٥]، ولا غرابة في ذلك؛ لأن الرندي يرى أن (إذن) تعطي الربط كـ (إذا)، والنصب كـ (أنْ)[٦]، لكن الغريب أن ينسب إلى أبي علي الفارسي أنّ الناصب عنده (أنْ) مضمرة بعد (إذن)[٧]، والأغرب من ذلك أن يقرنه بالزجاج في هذا القول، ويجعلهما من وادٍ واحد في هذا الرأي[٨]، وزاد الأمر غرابة

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣-٤٤.

(٢) السابق ٤/٤٦.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، وينظر أيضا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٣٧٤، تفسير الألوسي ٩/٤٤٨. ونسب ناظر الجيش ذلك إلى بعض المتأخرين. ينظر: تمهيد القواعد ٨/٤١٦٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، الهمع ٢/٣٧٤، تفسير الألوسي ٩/٤٤٨.

(٧) ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠.

(٨) نفسه.

أن يسلك المرادي[١]، وكذلك ابن عقيل[٢]، والسيوطي[٣] مسلك أبي حيان في نسبة هذا القول إلى الفارسي مع الزجاج.

والحقُّ أن الرجل بريء من ذلك القول براءة الذئب من دم يوسف -عليه السلام-، ولم يثبت ذلك لديه لا من قريب ولا من بعيد؛ بل إن الذي ثبت عنده هو اختياره مذهب سيبويه، ودفاعه عنه، ونحوه إياه؛ بما أورده من كلامه في هذه القضية في كتبه: الإيضاح العضدي[٤]، والتعليقة على كتاب سيبويه[٥]، والإغفال[٦]، أضف إلى ذلك أنه قد أبطل في كتابه الإغفال منهج الزجاج في القول بإضمار (أنْ) ناصبة للفعل المضارع بعد (إذن)، ولقد أنصفه الإمام الشاطبي حين ذكر في مقاصده أنَّ الفارسي رد على الزجاج مذهبه في النصب بعد (إذن) بإضمار (أنْ) في الإغفال بما فيه الكفاية[٧].

فمذهب سيبويه الذي ارتضاه أبو علي الفارسي هو أن (إذن) هنا ناصبة للفعل المضارع المستقبل بنفسها. يقول سيبويه في ذلك: "اعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جوابا، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أُرَى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: (إذن أجيئك، وإذن آتيك)"[٨]، وهو قول الخليل[٩] الذي سمعه منه سيبويه، وحكاه عنه، وأقرَّه عليه[١٠]، وانتهجه الجمهور من بعده مذهبا، معولين عليه في هذه القضية.

---

(١) الجنى الداني: ٣٦٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٤١/٣.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٧٤/٣.

(٣) همع الهوامع ٢ / ٣٧٤.

(٤) الايضاح العضدي: ٣١٠، ٣١١.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٣٥.

(٦) الإغفال ١٥٩/٢– ١٧٢.

(٧) المقاصد الشافية ٦ / ١٧.

(٨) الكتاب ١٢/٣، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٥/٣، الإغفال ١٥٩/٢، تهذيب اللغة ٨٢/٥، شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤، رصف المباني: ٦٩، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، لسان العرب ٣٦٤/١٥.

(٩) الكتاب ١٤/٣، الإغفال ٢/ ١٥٩، شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤، تمهيد القواعد ٨/ ٤١٦٢.

(١٠) الكتاب ١٤/٣.

يقول الزجاج: "فأما سيبويه فالذي يذهب إليه ونحكيه عنه أن (إذن) بنفسها الناصبة، وذلك أن (إذن) لما يستقبل لا غير في حال النصب، فجعلها بمنزلة (أن) في العمل كما جُعِلَت (لكنَّ) نظيرة (إنَّ) في العمل في الأسماء"(١).

ولذلك صرح ابنُ مالك(٢)، وغيره(٣) بأن إعمال (إذن) بنفسها هو مذهب الأكثرين، كما صرح المالقي بأنه مذهب الجماعة(٤)؛ حيث قال به الأئمة كالأخفش(٥)، والمبرد(٦)، وابن السراج(٧)، والنحاس(٨)، والسيرافي(٩)، وأبي علي الفارسي(١٠)، وابن الوراق(١١)، والرماني(١٢)، وابن جني(١٣)، والجوهري(١٤)، وأبي القاسم الثمانيني(١٥)، وابن بابشاذ(١٦)، والزمخشري(١٧)، وابن الخشاب(١٨)، وأبي

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢، وينظر: تهذيب اللغة ٨٢/٥، لسان العرب ٣٦٤/١٥.

(٢) شرح التسهيل ٢٠/٤، وقال الشاطبي: إن قوله في شرح الكافية الشافية (١٥١٥/٣):

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا

"نص في أنها الناصبة بنفسها"، انظر: المقاصد الشافية ١٦/٦.

(٣) شرح ابن الناظم: ٤٧٨، الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤١/٣، رصف المباني: ٦٩، تمهيد القواعد ٨/ ٤١٥٨، همع الهوامع ٣٧٤/٢، شرح الأشموني ٣٣٩/١.

(٤) رصف المباني: ٧٠.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٩٤/١.

(٦) المقتضب ٨/٢.

(٧) الأصول في النحو ١٤٧/٢، ١٤٨.

(٨) إعراب القرآن له ٤٦٣/١.

(٩) شرحه لكتاب سيبويه ٣٥/١.

(١٠) الإيضاح العضدي: ٢٣، ٣١٠، وينظر أيضا: التعليقة ١٣٥/٢، الإغفال ١٥٩/٢.

(١١) علل النحو: ١٩٣.

(١٢) شرحه لكتاب سيبويه: ٧٧٨.

(١٣) اللمع في العربية : ١٢٧، ٣٥٧.

(١٤) الصحاح في اللغة : ٨١.

(١٥) شرح التصريف: ٣١٠.

(١٦) شرح المقدمة المحسبة ٢٦٦/١.

(١٧) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤٣.

(١٨) المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٣.

وأبي البركات الأنباري[١]، والفخر الرازي[٢]، وأبي السعادات بن الأثير[٣]، وأبي الفتح ناصر الدين المطرزي[٤]، وأبي البقاء العكبري[٥]، والسكاكي[٦]، وابن الخباز[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن الحاجب[٩]، وتبعهم في ذلك ابن جعفر الإربلي[١٠]، وقال به ابن مالك[١١] من المتأخرين، وكذلك الرضي[١٢]، وابن الناظم[١٣]، والمالقي[١٤]، وابن الصائغ[١٥]، وأبو الفداء شاهنشاه[١٦]، وأبو إسحاق السفاقسي[١٧]، وشرف الدين الطيبي[١٨]، والمرادي[١٩]، وابن هشام[٢٠]، وابن قيم الجوزية[٢١]،

---

(١) الإنصاف ١٧٧/١، وينظر: أسرار العربية: ٢٨٩- ٢٩٠.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٠٣/١٠.

(٣) البديع في علم العربية ١/ ٥٩٠، ٦١٦.

(٤) المغرب في ترتيب المعرب ٤٣٧/٢.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥.

(٦) مفتاح العلوم: ٤٦.

(٧) توجيه اللمع: ٣٥٧.

(٨) شرح المفصل ٢٢٤/٤.

(٩) الكافية في علم النحو: ٤٤.

(١٠) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٢٩٥/١.

(١١) تسهيل الفوائد: ٢٣٠، شرح الكافية الشافية ١٥١٥/٣، ١٥٢٠، شرح التسهيل ٢٠/٤.

(١٢) شرح الرضي على الكافية ٢٩/٤.

(١٣) شرحه على الألفية: ٤٧٧.

(١٤) رصف المباني: ٧٠.

(١٥) اللمحة في شرح الملحة ٨٢٣/٢.

(١٦) الكناش في فني النحو والصرف ١٢/٢.

(١٧) التحفة الوفية بمعاني حروف العربية: ٢١.

(١٨) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٣٢/٥.

(١٩) الجنى الداني: ٣٦٤، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤١/٣.

(٢٠) شرح قطر الندى: ٥٨، وينظر أيضا: شرح شذور الذهب: ٣٧٤، المغني: ٣٠.

(٢١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٧٧٠/٢.

وابن عقيل[1]، وغيرهم[2].

وذهب إليه من المحدثين الشيخ مصطفى الغلاييني[3]، وفيصل بن عبد العزيز آل مبارك[4]، ومحمد محيي الدين عبد الحميد[5]، وعبد الرحمن النجدي[6]، وعباس حسن[7]، ومحمد عبد الخالق عضيمة[8]،ومحمد عيد[9]، وآخرون[10].

وبمطالعة كتب هؤلاء الأئمة وغيرهم ممن ارتضى قول سيبويه في هذه القضية يتضح رفضهم المطلق للقول بإضمار (أنْ) بعد (إذن) عاملة فيما وليها من الفعل المضارع؛ إذ لم يعترض أحدهم على تشبيه سيبويه[11] والجمهور[12] (إذن) في عوامل الأفعال بأفعال الشك واليقين في عوامل الأسماء من حيث الإعمال والإلغاء، وذلك أنهما إذا تقدما أُعمِلا، وإن تأخرا أو توسطا جاز في (ظن وأخواتها) الإعمال

---

(١) شرحه على الألفية ٦/٤.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨، المقاصد الشافية ١٩٠/٣، ١٦/٦، شرح المكودي على الألفية: ٢٧٩، ٣٥٥، المقاصد النحوية ١٥٨٢/٤، شرح شذور الذهب ٥١٦/٢، همع الهوامع ٣٧٤/٢، شرح الأشموني ٣٣٩/١، متممة الآجرومية: ٤٢، خزانة الأدب ٤٦٠/٨، الكليات: ٨٩، حاشية الصبان ٣/ ٤٢٥، حاشية الخضري ٥١/٣.

(٣) جامع الدروس العربية ١٧٠/٢.

(٤) مفاتيح العربية على متن الآجرومية: ٢٤.

(٥) التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية: ٥٩.

(٦) حاشية الآجرومية: ٤٧.

(٧) النحو الوافي ٢٧٨/٤، ٣٠٩، ٣١٠.

(٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٥٤/١.

(٩) النحو المصفى: ٣٥٢.

(١٠) ينظر: العقد الفريد على نظم الشيخ سعيد: ٣٦، أدوات الإعراب: ٢١، معجم القواعد العربية ٢٩/٢، تعجيل الندى: ٤٩، ٥٠، شرح الآجرومية لحسن الأسمري: ٤٩، إيناس الناس: ٥٦، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ١١٩.

(١١) الكتاب ٣/ ١٣.

(١٢) ينظر: المقتضب ٨/٢، الأصول في النحو ١٤٨/٢-١٤٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥/١، شرح كتاب سيبويه للرماني : ٨١٨، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥/٢، توجيه اللمع: ٣٥٧، شرح المفصل ٢٢٨/٤، شرح ابن الناظم : ٤٧٨، رصف المباني: ٦٥، المقاصد الشافية ١٩/٦، شرح شذور الذهب ٥٢٢/٢، شرح الأشموني ٣٣٩/١.

والإلغاء، ولم يجز في (إذن) أن تعمل في حالة التأخر أو التوسط بين كلامين أحدهما متعلق بالآخر تعلق فائدة؛ لكونها حرفا، والحروف أضعف في العوامل من الأفعال، فحُطَّت عنها رتبة، فأُلْغِيَتْ هنا.

فلما تعددت أحوال (إذن) بأن تقدمت، وتوسطت، وتأخرت، وأُعمِلت، وأُلغِيت اشترِطوا في إعمالها بنفسها شروطا توجب العمل لها، احترازا من الحالات التي يُلغَى فيها عملها.

يقول أبو البقاء العكبري: "فإن قيل: لِمَ عملت (إذن)، ثم لِمَ عملت النصب عند وجود هذه الشرائط لا غير؟

والجواب عن الأول والثاني أنها اختصت بالفعل عند اجتماع هذه الشرائط، وكل مختص يعمل"[1]. وبهذا يضعف التحصُّن بعدم اختصاص (إذن) في توجيه القول بإهمالها وإعمال (أنْ) مضمرة بعدها؛ حيث إن اشتراط تلك الشرائط في إعمال (إذن) بنفسها قد دكت أول حصن تحصن به أصحاب هذا القول.

يقول ابن الوراق: "فإن قال قائل: من أين زعمتم أن (أنْ) تضمر بعد (حتى، واللام، والفاء، والواو، وأو)، ولم تجعلها مقدرة بعد (إذن وكي ولن)؟ فالجواب في ذلك أن (لن، وإذن، وكي) تلزم الأفعال في أحد وجهيها، ويحدث فيها معنى، وإن كان بعض العوامل قد يقع عمله بالتشبيه باللفظ دون المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيما بعدها كحكم (أن، ولن)؛ لاشتراكهما في لزوم الفعل، وأما (حتى والفاء والواو) فالدلالة قد دلت على أن (أنْ) مضمرة بعدها"[2].

أضف إلى ذلك أن المعنى لا يستقيم إن أُضْمِرت (أنْ) بعد (إذن) ناصبة للمضارع بعدها.

وهذا ما أيَّد به ابن جعفر الإربلي امتناع كون (أنْ) مع (إذن)، متعقبا بعده قول الخليل في إعمالها مضمرة بعدها؛ حيث ضعف هذا القول بما ضعفه به سيبويه في آخر الباب بقوله: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أنْ) مضمرة بعد (إذن). ولو

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥/٢.

(٢) علل النحو: ١٩٣، وينظر أيضا: شرح المفصل ٢٣٠/٤.

كانت مما يضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضمرتها إذا قلت: (عبد الله إذن يأتيك)، فكان ينبغي أن تنصب (إذن) (يأتيك)؛ لأن المعنى واحد، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: (إذن يأتيَك عبد الله)، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب"[1].

وتفسير ذلك أنه لما كان الفعل بعدها معتمدا على الابتداء قبلها الذي هو (عبد الله) لم يجز فيه إلا الرفع، فلو كان النصب بعد (إذن) بإضمار (أنْ) لجاز النصب بها إذا كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها، كما جاز لها أن تنصب إذا لم يكن ما بعدها معتمدا إلا عليها، نحو قولك في الجواب: (إذن يأتيَك).

وإذا فسد القول المُدافَع عنه فقد فسد ما أدى إليه جملة وتفصيلا مما اعتل به الزجاج والرضي، فيسقط بهذا دفاع الرضي عن الخليل فيما ألزمه به سيبويه من أن تعمل (إذن) في قولك: (عبد الله إذن يأتيك)؛ لأنه على معنى: (إذن يأتيك عبد الله). يقول الرماني في هذا: "ولا ينقلب هذا على سيبويه؛ لأنه إنما يعمل تلك الأحرف تارة، ولا يعملها تارة؛ لاختلاف المعنى، فأما (إذن) فإنها تلغى تارة، وتعمل تارة؛ لأنها تشبه (حسبت وأخواتها) في الاستدراك بها تارة، والاعتماد عليها تارة"[2].

ألا ترى أنَّ (ظننت وأخواتها) لا تلغى إذا تقدمت على معمولها بخلاف ما إذا لم تتقدم، وكذلك (كان) لا تلغى إذا تقدمت، وأنها إذا توسطت فقدت رتبة التقديم، فأُلغِيَت، فكذلك (إذن) لا تعمل إلا متقدمة على الفعل المستقبل، فإذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج للآخر، أو تأخرت أُلغِيَت، فالحاصل أن تقدم (إذن) له أكبر الأثر في إعمالها، وهو أول شريطة في ذلك إذا استُوفِيَت البقية.

ومما يؤكد امتناع إضمار (أن) بعد (إذن) اشتراط الجمهور في الفعل المنتصب بعد (إذن) أن يكون مستقبلا، احترازا من دخولها على الفعل الحالي، كقولك لمن قال لك: (أحبك): (إذن أصدقُك، أو أظنُّك صادقا) بالرفع؛ لأن أخوات (إذن) لا يدخلن على فعل الحال، ولا يكون بعدهن إلا الفعل المستقبل؛ ولذلك وجب أن لا يكون لها

---

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) شرحه لكتاب سيبويه : ٨١٨.

عمل في فعل الحال، فدخول (إذن) على فعل الحال يخرم قولهم بإعمال (أن) مضمرة بعدها؛ إذ لا يوجد ناصب يدخل على فعل الحال؛ لتدافع ذلك وتنافيه، فلو كانت (أن) بعدها مضمرة لم يجز أن تدخل على فعل الحال. وهذا أحد الأوجه التي أفسد بها أبو علي الفارسي قول الزجاج الذي وافق فيه الخليل بإعمال (أن) مضمرة بعد (إذن)[1].

وأيضا لو كانت (أن) مع (إذن) لم تدخل على الأسماء، وقد دخلت (إذن) على الأسماء في نحو (إذن زيد منطلق)[2]، ولو كانت (إذن) هي (إذ أن) لوجب ألا يجوز إلغاؤها وترك إعمالها ألبتة، كما لم يجز إلغاء (أن) وترك إعمالها؛ ألا ترى أن من أجاز إلغاء (أن) العاملة في الفعل، كأبي الحسن لم يُجِز فيه ألا يعمله في الفعل ملغى، كما لم يجز ألا يعمله غير ملغى، فكذلك (إذن) لو كان معها (أن) لم يجز ترك إعمالها.

وفي جواز إلغائها وترك إعمالها دلالة على أنها ليست (أن)؛ إذ لو كانت (أن) لم يمتنع من أن تعمل في الفعل ملغاة، كما تعمل فيه غير ملغاة؛ لأن (أن) لا تخلو إذا وليت فعلا مضارعا من أن تعمل فيه[3].

ومما ردَّ به الجمهور على القول بإضمار (أن) إجماعهم على أنه دعوى ليس له أصل يدل عليه، ولا دليل يتعلق به[4]، وأن من جوز هذا القول كان مجيزا لما هو خارج عن الأصول، ولا يمكن أن يكون هذا القول في نفسه أصلا؛ لأن ذلك ما لا يذهب إليه النظار من أهل العربية؛ لأن أصل الدعوى وما فيه من المنازعة لا يجعل أصلا، وإنما يستشهد عليه بغيره[5].

وقد أفسد بعض النحويين القول بإضمار (أنْ) ناصبة بعد (إذن) -خلفا للإربلي- كابن مالك والمالقي؛ حيث أفسده ابن مالك بإبطال دعوى لزوم حذف الخبر بقصد إبطال المسألة من أصلها فلا مبتدأ ثَمَّ ولا خبر؛ "لأنه لا يستقيم -أي انتصاب المضارع بعد (إذن) بـ (أنْ) مضمرة- إلا على أن يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ

---

(١) الإغفال ٢ /١٦٠-١٦١.

(٢) السابق ١٦١/٢.

(٣) السابق ١٦٠/٢، وينظر: رصف المباني: ٧٠.

(٤) الإغفال ١٦٣/٢، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢.

(٥) الإغفال ١٦٣/٢.

لازم حذف خبره، أو (إذن) قبله ليست حرفا؛ بل ظرفا مخبرا به عن المبتدأ وأصلها (إذا) فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن (إذن) غير مركبة من (إذ) و(أن) أسهل منه"[1]. وإبطال دعوى حذف الخبر في هذه المسألة وجه من أوجه إفساد الفارسي[2] تعليل الزجاج[3] لإعمال (أنْ) ناصبة للمضارع مضمرة بعد (إذن)، وبه -أيضا- يفسد قول الرضي[4] من هذا الجانب.

وما أفسد به المالقي القول بأن الناصب (أنْ) مضمرة بعد (إذن) يرجِّح قول سيبويه والجمهور بأن الناصب (إذن) بنفسها؛ بل إنه انتصار لقولهم؛ حيث قال: "وكأنَّ من نصب بإضمار (أنْ) قاسها على (حتى، وكي ولامها، ولام الجحود)، ولا يصح القياس على ذلك؛ لأن (حتى، وكي ولامها، ولام الجحود) إنما تنصب بإضمار (أنْ)؛ لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت (أنْ) مع بعضها في بعض المواضع على ما يُبَيَّن بعد، ولما كانت (إذن) لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر، ولا يصح إظهار (أنْ) بعدها في موضع من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر"[5].

وأكد ذلك بأنه لو كانت (أنْ) هي الناصبة هنا لكانت ناصبة على كل حال، تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على فساد هذا القول[6].

---

(١) شرح التسهيل ٢٠/٤. وهذا القول ذكره ابن مالك في معرض دفاعه عن الخليل بأن ما عُزِي إليه من القول بأن الفعل بعد (إذن) منصوب بـ (أنْ) مضمرة إنما مستنده فيه قول السيرافي في أول شرحه للكتاب (٣٥/١) حين ذكر ما رواه أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا يُنصَب شيء من الأفعال إلا بـ (أنْ) مظهرة أو مضمرة؛ لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل، و(أنْ) محذوفا همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن). والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بـ (أنْ) مضمرة.

(٢) الإغفال ١٦١/٢-١٦٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤.

(٥) رصف المباني: ٦٩.

(٦) السابق: ٧٠.

الرأي والترجيح:

أرى رجحان رأي سيبويه والجمهور بأن الناصب في هذا الباب هو (إذن) بنفسها، وأن تعقب ابن جعفر الإربلي للخليل فيما ذهب إليه من إضمار (أنْ) ناصبة بعد (إذن) صحيح وموفق.

ويؤكد ذلك أن قول الخليل وأتباعه فيه تكلف تقدير محذوف، وقول سيبويه والجمهور يخلو من الحذف والتقدير، والقول بما ليس فيه حذف وتقدير أولى من غيره، أضف إلى ذلك أنَّ قول القائلين بإعمال (أنْ) مضمرة هنا مضطرب؛ إذ إن الخليل والرضي قد ثبت عنهما أن (إذن) هي الناصبة بنفسها، كما أن قياس الزجاج في قوله: "بأن رفع المستقبل بالمضارعة فيجب أن يكون نصبه بمضارعة ما ينصب في باب الأسماء"[1] مضطرب -أيضا- لأنه قد أقرَّ في فصل قبله بأن الرفع يدخل الأفعال بوقوعها موقع الأسماء[2]، وهو الصحيح[3].

أضف إلى ذلك أنه باستقراء كلام أهل هذا العلم في نواصب المضارع ثبت إجماعهم على أنّ (أنْ) لا تُضْمَر إلا في موضعين: أحدهما بعد حرف جر، والآخر بعد حرف عطف.

وحرف العطف على ضربين: ضرب يجوز ظهور (أن) معه، وضرب لا يجوز فيه ذلك. ولم يثبت إضمارها في موضع غير هذين الموضعين، فكيف تضمر بعد (إذن) ؟!

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢.

(٢) السابق ٢٥٨/١.

(٣) الإغفال ١٧٢/٢.

ناصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "النصب في هذا كله[١] بإضمار (أن)، وذهب الكوفيون إلى أن الواو والفاء هما الناصبتان بأنفسهما، ووافقهم على ذلك أبو عمر، ويبطله ما مرَّ من كونهما حرفي عطف، وحروف العطف لا تعمل، وقد أشار المصنف إلى بطلانه - أيضا- بقوله: (لو نصبت هنا لنصبت في كل موضع)[٢]، يريد: من مواضع العطف، ولمَّا بطل ذلك ثبت أنه بإضمار (أن) على ما ذكرناه[٣] من عطف مصدر مفكوك على مصدر مقتنص مستخرج"[٤].

ملخص التَّعقُّب :

تعقب رضي الدين بن جعفر الإربلي الكوفيين وأبا عمر الجرمي فيما ذهبوا إليه من أن ناصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية هما الواو والفاء، وأبطله بكونهما حرفي عطف، وقوى ذلك بأن الواو والفاء هنا لا تعطفان فعلا على فعل؛ بل تعطفان مصدرا مفكوكا مقدرا بـ (أن) والفعل على مصدر متأول مستخرج من فعله.

الدراسة :

مكنت سجية المتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية للسانه أن يطوع الحركة الإعرابية للدلالة على ما في نفسه من معنى يريد إيصاله إلى سامعه، فإذا اشتمل كلامه على فعل مضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، وكان جوابا لأحد ثمانية أشياء[٥] على قول أكثر الأئمة، أو تسعة على قول

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/ ٢٨١ - ٢٨٥.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو: ٣٧.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٢٨١/١.

(٤) السابق ٢٨٥/١ -٢٨٦.

(٥) هي: الأمر، والنهي، والنفي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، ينظر في ذلك: شرح المقدمة المحسبة ٢٣٤/١، المقدمة الجزولية: ٣٥، ٣٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٧/٢، توجيه اللمع: ٣٦١، شرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣، اللمحة في شرح الملحة٨٢٩/٢، التذييل=

الفـــراء[1] ومن تبعه، كابن مالك[2]، وغيره[3]، فإذا اشتمل كلامه على ذلك فإنه حتما يكون منصـــوبا؛ نظرا للمخالفة الحاصـــلة بين ما بعد الفاء أو الواو، وبين ما قبلهما، واســـتقر الاتفـاق على ذلـك في الـدرس النحوي بين كـافـة النحويين على اختلاف مدارســـهم، إلا خلافا مرجوحا نُقِلَ عن معلّم الفراء العلاء بن ســـيابة، أنه كان ينكر النصـــب في جواب الأمر بالفاء[4]، واحتُج عليه بثبوته عن العرب، بما اســـتشـــهد به النحويون من قول الشاعر[5]:

=والتكميل١٧١/٣، الدر المصـون ٤/ ٨١، ٢٤٦، الجنى الداني: ١٥٦، توضـيح المقاصـد والمسـالك ١٢٥٢/٣، شـــرح شـــذور الذهب: ٣٩٠، الفصـــول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٠٧، تمهيد القواعد ٤١٢٢/٨، ٤٢٠٥، ٤٢١٨، المقاصد الشافية ٤/٦، البرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٤، شرح الأشموني ٣٤٦/١، خزانة الأدب ٥٢٥/٨، واســـتبعد بعضـــهم التحضـــيض فعدها ســـبعة، ينظر فيه: اللمع في العربية: ١٢٨-١٢٩، ســـر صـــناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤، شـــرح المقدمة المحســـبة ٢٤٩/١، المرتجل في شـــرح الجمل: ٢٠٨، البديع في علم العربية ٥٩٥/١، شـــرح ابن عقيل ١٢/٤، شـــرح المكودي على الألفية: ٢٨١، بصائر ذوي التمييز ٤/ ١٥٩، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٣٤.

(١) ألحق الفراء الترجي بالأجوبة التي ينتصب المضارع بعدها. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، ٣٠٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٦/٤، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٠٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ١٥٧، شـــرح قطر الندى: ٧٢، تمهيد القواعد ٤١٢١/٨، ٤١٦٩، ٤٢٢٩، إتمام الدراية لقراء النقاية: ٨٩، حاشـــية الخضـــري ٦٠/٣، ٦٢، مفاتيح العربية على متن الآجرومية: ٢٨، حاشـــية الآجرومية: ٤٩، قواعد اللغة العربية (الكفاف): ٦٩٤، معجم القواعد العربية ٢١/٢، تعجيل الندى:٦١. وبعضهم لا يعدها إلا ستة، فيدخل الدعاء في الأمر، والترجي في التمني، والتحضيض في العرض، ينظر: الجمل في النحو: ٣٢٩، معاني القرآن للأخفش ٦٥/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٨/٣، الإيضـاح العضـدي: ٣١٢، المفصـل: ٣٢٥، القرط على الكامل: ١٥١، الإنصـاف ٢/ ٥٥٤، المغرب في ترتيب المعرب ٤٣٧/٢، شـــرح المفصـــل ٢٢٩/٤، الكافية في علم النحو: ٤٥، شـــرح الرضـــي على الكافية ٣٤/٤، الكناش ١٥/٢، الكاشـــف عن حقائق الســـنن ٢٧٥٨/٩، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١٣٦/٥، تحقيق الفوائد الغياثية ٥٦٩/٢، إيناس الناس: ٥٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/٢. ونص عبارته فيه: "وكان شـيخ لنا يقال له العلاء بن سـيابة -وهو الذي علم معاذ الهراء وأصـحابه- يقول: لا أنصـب بالفاء جوابا بالأمر"، وينظر أيضـا: تفسير الطبري ٣٦/١٧، ارتشاف الضرب ١٦٦٩/٤، تمهيد القواعد ٤٢٠٨/٨، المقاصد النحوية ١٨٦٩/٤.

(٥) البيت من الرجز، وهو منسـوب لأبي النجم العجلي في: ديوانه ص: ٨٢، الكتاب ٣٤/٣، شـرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٥/٣، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨٦٧، توجيه اللمع: ٣٦١، شرح التسهيل=

يا نَاقُ سِيري عَنَقا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وإن كان النحويون والمعربون قد اتفقوا على جوهر هذه المسألة -أعني نصب الفعل المضارع في هذا الباب- إلا أن ثمة جدلا دار بينهم حول علته وعامله، فوقع الخلاف بينهم من هذه الزاوية؛ حيث ذهبت أغلبيتهم الغالبة إلى القول بقول الخليل[١] وسيبويه[٢] الذي استقر في الدرس النحوي البصري[٣]، وبه قال المصنفون[٤] من

=٢٨/٤، تمهيد القواعد ٤١٩٦/٨، المقاصد الشافية ٥٢/٦، المقاصد النحوية ١٨٦٨/٤، همع الهوامع ٣٨٦/٢، تاج العروس ٢١٥/٢٦ (ع ن ق)، معجم القواعد العربية ٤٥١/١، شرح الشواهد الشعرية ٢٥٠/١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٤٧٨/١، ٧٩/٢، المقتضب ١٤/٢، تفسير الطبري ١٨٤/١٥، ٣٦/١٧، الأصول في النحو١٨٩/٢، القطع والائتناف: ٣٠٩، إعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/٢، ٢٧٣، اللمع في العربية: ١٢٨، سر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤، المحكم والمحيط الأعظم ٢١٨/٥، التفسير البسيط ٢٩٧/١١، البديع في علم العربية ٥٩٦/١، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب ٢٠٩/١، شرح المفصل ٢٣٨/٤، شرح ابن الناظم: ٤٨٢، اللمحة في شرح الملحة ٨٣٠/٢، تفسير البحر المحيط ٤٤٦/٧، الدر المصون ٩/ ٤٨٢، أوضح المسالك ١٨٢/٤، شرح قطر الندى: ٧١، إرشاد السالك ٧٧٩/٢، اللباب في علوم الكتاب ٥٥/١٧، شرح المكودي: ٢٨١، شرح شذور الذهب ٥٣٦/٢، شرح الأشموني ٣٤٦/١، شرح متن الآجرومية: ١٥١، المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٠٥/٩، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٦٣/٢.

(١) المراد بمذهب الخليل هو: نصب المضارع بـ (أن) ظاهرة أو مضمرة، ولم يوافقه الجمهور على ذلك، وقد اتضح فساد مذهبه هذا في قوله بتركيب (لن) من (لا أن)؛ حيث إن الناصب عنده فيها هو (أن) مضمرة. (انظر ص: ٣٤٥ من هذا البحث). وينظر في مذهب الخليل : المقتضب ٢/ ٧، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١، ٤٣٩، معاني الحروف: ١٠٠، شرح التسهيل ٢٠/٤، شرح الرضي على الكافية ٥٠/٤، ٥٢، تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٦/٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨/٣، ٤١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش٦٥/١، المقتضب٢/ ٧، ٨، الأصول في النحو١٥٣/٢-١٥٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٢٢/٣.

(٤) ينظر: اللمع في العربية: ١٢٨-١٢٩، شرح المقدمة المحسبة ٢٢٧/١، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢٥، أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، المقدمة الجزولية في النحو: ٣٧، إملاء ما من به الرحمن ١٥٠/١، ١٩٢، الكافية في علم النحو: ٤٤، الكناش ١٥/٢-١٧.

الأئمة، والمحققون[1]، وشـــراح المتون[2]، والألفية[3]، وغيرهم[4]، وهو انتصـــاب الفعل المضـارع هنا بإضـمار (أن) وجوبا[5] بعد فاء السـببية أو واو المعية إذا سـبق بنفي أو طلب بالفعل.

وهو مذهب جمهور البصـــريين[6] إلا أبا عمر الجرمي، الذي التحق بركاب الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن النصـــب هنا ليس بإضـــمار (أن)؛ بل بالفاء والواو بأنفسهما. وهو ما لم يرتضه رضي الدين الإربلي فتعقبه عليهما.

غير أن الكوفيين أنفسـهم قد اختلفوا في هذه المسـالة على فريقين، فريق يرى ذلك الرأي الـذي وافقهم عليـه أبو عمر الجرمي بـإخراج الفـاء والواو عن بـاب العطف، وجعلهما بمنزلة (أن)، و(لن) في نصـــب الفعل بهما، بينما ذهب الفريق الآخر إلى أن النصب هنا ليس بذينك الحرفين، ولا بـــ (أن) المضمرة أيضا؛ بل هو بعامل معنوي آخر هو الخلاف.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٢، ٨٧٧، تخليص الشـــواهد وتلخيص الفوائد: ١٠١، تحقيق الفوائد الغياثية ٥٦٩/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٣٣، ١٣٤، همع الهوامع ٢/ ٣٩٦.

(٢) شـرح كتاب سـيبويه للرماني: ٨٩١، شـرح شـافية ابن الحاجب ٣٤٦/٤، شـرح الرضـي على الكافية ٥٣/٤.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١٧/٤، المقاصد الشافية ٤٩/٦، شرح الأشموني ٣٤٩/١.

(٤) ينظر: تحقيق الفوائد الغياثية ٥٦٩/٢، المقاصـد النحوية ٨٠/١، شـرح شـذور الذهب ٤٣٩/٢، حاشـية الصبان ٣/ ٤٤١، حاشية الخضري ٦١/٣، ١٤٧.

(٥) لم يحدد سـيبويه مواطن إضـمار (أن) وجوبا أو جوازا، لكن قوله في هذا الباب: إن إظهار (أن) يفسـر المعنى ويؤكده فيه دلالة على هذا المعنى. ينظر: الكتاب٣/ ٧، ٢٨.

(٦) ينظر مذهب جمهور البصريين في: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٥/٤، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٥٣/١، إعراب القرآن لابن سـيده ١١٥/١، ١٢٨، التفسـير البسـيط ٤٤٤/٢، الإنصـاف في مسائل الخلاف ٥٥٥/٢، ٥٥٧، شرح التسهيل ٣٦/٤، شرح الرضـي على الكافية ٥٣/٤، اللمحة في شـــرح الملحة ٨٢٨/٢، ٨٣٥، فتوح الغيب ٤٧٧/١٤، ارتشـــاف الضـــرب ١٦٦٨/٤، تفسـير البحر المحيط ٢٩٠/١، ٣١٠، ٣٠٣/٣، توضـــيح المقاصـــد والمســـالك ١٢٥٤/٣، ١٢٥٥، الجنى الداني: ١٥٧، الدر المصـــون: ١/ ٢٨٦، ٤١١/٣، مغني اللبيب: ٦٢٤، الفصـــول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٧، اللباب في علوم الكتاب ٥٥٩/١، ٥٥/١٧، تمهيد القواعد ٤١٦٨/٨، المقاصـد الشـافية ٤٨/٦، البرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٤، همع الهوامع ٣٩٦/٢، تفسير الألوسي ٢٧٨/١.

والجدير بالذكر أن المصادر قد اختلفت في نقل نسبة هذا الرأي، كما أنها قد نقلت غيره؛ لذا سنعرج على ذلك، ثم نعود لمناقشة تعقب الإربلي للكوفيين والجرمي في القول بأن الناصب في هذا الباب هو الفاء والواو بأنفسهما.

فأما القول بأن الفاء والواو هما الناصبتان فقد نُسِب إلى الكسائي[١]، وقيل: الكسائي والجرمي[٢]، وقيل: الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي[٣]، وقيل: الجرمي[٤].

وهو أكثر من اشتهر بهذا الرأي، وقيل: الجرمي وبعض الكوفيين[٥]، وقيل: بعض الكوفيين[٦]، وقيل: الكوفيون[٧].

أما رأي الفريق الثاني من الكوفيين فهو الذي قيل فيه: إن الفعل المضارع هنا منصوب بالخلاف[٨]، أي: أن ما بعد الفاء أو الواو مخالف لما قبله من حيث إن الطلب الواقع على الفعل الأول لا يقع على الثاني؛ لأن المعطوف بهما صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، وأشهر من عُزِي إليه هذا القول منهم

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ٨٣٥/٢، شرح شذور الذهب للجوجري ٥٤٠/٢.

(٢) اللمحة في شرح الملحة ٨٢٨/٢.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٦٨/٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢١٤/١، شرح كتب سيبويه للسيرافي ٢٢٨/٣، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٩/٢، إعراب القرآن لابن سيده ١١٥/١، الإنصاف ٥٥٥/٢، ٥٥٧، البديع في علم العربية ٥٩٥/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢، توجيه اللمع: ٣٦٣، شرح المفصل ٢٣٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤، تفسير البحر المحيط ٣١٠/١، ٣٠٣/٣، الدر المصون ١/ ٢٨٦، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٧، تمهيد القواعد ٤١٦٨/٨، المقاصد الشافية ٤٩/٦، همع الهوامع ٣٩٦/٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٧/٢.

(٦) توضيح المقاصد ١٢٥٤/٣- ١٢٥٥، الجنى الداني: ١٥٧، مغني اللبيب: ٢١٣، شرح الأشموني ٣٤٨/١، ٣٤٩، شرح قواعد الإعراب: ١٥٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٧/٤، ٣٦، الكناش ١٩/٢، البرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٤.

(٨) الخلاف: مصطلح كوفي أراد به الكوفيون الخروج عن قواعد النحو البصري ومصطلحاته، وقصدوا به النصب في بابي المفعول معه، والفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو وأو، وفي باب الظرف الواقع خبرا في نحو قولك: (محمد عندك).

الفراء، ونسبته إليه ثابتة في كتابه معاني القرآن[1] أثناء إعرابه لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[2]، وذلك قوله: "إن شئت جعلت (فتكونا) جوابا نصبا ... ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة، فلما عُطِف حرف على غير ما يشاكله، وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني نُصِب. ومثله قوله: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[3]، و﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[4]، و﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾[5]، وقرن الفراء الخلاف بالصرف -وسيأتي تعريفه في كلمات الفراء بعد هذا- فهما عنده سواء[6]، وقد اتضح ذلك في كلامه عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾[8]، وكذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[9]؛ حيث قال: "إن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف.

فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإن كان كذلك فهو الصرف"[10]، وقال في

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٣/١، ١٣٥، وينظر أيضا: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٨/٣، شرح المفصل ٢٣٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤، تمهيد القواعد ٤١٦٨/٨، المقاصد الشافية ٤٩/٦، المدارس النحوية لشوقي ضيف: ١٩٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٣) سورة طه، الآية: ٨١.

(٤) سورة طه، الآية: ٦١.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

(٦) قال الرضي: "وقولهم في نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن): إنه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف، سواء". ينظر: شرحه على الكافية ٤/ ٥٤، وينظر أيضا: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠/٢، اللمحة في شرح الملحة ٨٢٨/٢، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٤٢.

(٨) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

(٩) سورة الأنفال، الآية: ٢٧.

(١٠) معاني القرآن للفراء ١٣٥/١، وينظر أيضا: إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، التكملة والذيل والصلة ٥٤٧/٦.

موضع آخر: "والصرف أن يجتمع الفعلان بـــ (الواو أو ثم أو الفاء أو أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرر في العطف، فذلك الصرف"[١].

واستشهد الفراء على ذلك بقول الشاعر[٢]:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

حيث دخلت (لا) على (تنه) ولم يجز إعادتها على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، فاستحق النصب بالخلاف كما استحقه ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: (لو تُرِكت والأسد لأكلك)، (ولو خُلِّيت ورأيك لضللت)[٣]، وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى بعض الكوفيين مع الفراء[٤]، واقتصر المرادي على نسبته إلى بعض الكوفيين[٥]،

---

(١) معاني القرآن للفراء٣٤/١، وينظر أيضًا: تفسير الطبري ٢٤٧/٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ص: ٤٠٤، الأزهية: ٢٣٤، الحماسة المغربية ١٢٣٢/٢، شرح شذور الذهب: ٣٠٩، الهمع ٣٩٣/٢، شرح قواعد الإعراب: ١٥٢، وللمتوكل الليثي في: الأغاني ١٨٨/١٢، العقد الفريد ١٩٠/١، جمهرة الأمثال ٤١٢/٢، منتهى الطلب من أشعار العرب: ٩٧، الحماسة البصرية ١٥/٢، وللمتوكل الكناني في: الجمل في النحو: ٩٥، المستقصى في أمثال العرب ٢٦٠/٢، وللأخطل في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٥/٣، شرح المفصل ٢٣٦/٤، المقاصد الشافية ٦٤/٦، صبح الأعشى ٣٤٠/٢، ولحسان بن ثابت في: فرحة الأديب :٢٩، ولأبي الأسود أو المتوكل في: لسان العرب ٤٤٧/٧(ع ظ ظ)، تاج العروس ٢٣٧/٢٠(ع ظ ظ)، ولأبي الأسود أو المتوكل أو الأخطل في: الحلل: ١٣٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٨/١، المقاصد النحوية ١٨٧٦/٤، ولأحد هؤلاء أو المتوكل الليثي أو الطرماح أو السابق البربري في: الدر الفريد وبيت القصيد ١٩٥/١١-١٩٦، شرح شواهد المغني ٧٧٩/٢-٧٨٠، الخزانة ٥٦٤/٨، ٥٦٧، وبلا نسبة في: أخلاق الوزيرين: ٥، اللمع في العربية: ١٢٩، فقه اللغة: ١٢٩٦، مجمع الأمثال ٢٣٨/٢، اللمحة في شرح الملحة ٨٣٧/٢، القاموس المحيط: ١٧٤٧(باب الألف اللينة)، بلوغ الأمل في فن الزجل: ٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤/١، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٨/٣-٢٢٩، التكملة والذيل والصلة ٥٤٧/٦، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤، وينظر أيضا: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٥٤٠/٢.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٤/٣، الجنى الداني: ١٥٧.

وكذلك الأشموني[1]، ومن المؤكد أن الفراء ضمنهم؛ لأنه من المستحيل أنهما لم يقفا على رأيه في معاني، وأكثر النحويين على نسبته إلى الكوفيين[2]، وأضاف أبو سعيد كيكلدي إليهم من تبعهم من البغداديين[3]، ونسبه ابن جني إلى البغداديين[4].

وذكر أبو سعيد السيرافي أن الباعث عندهم على هذا القول هو "من قبل أن الأفعال فروع الأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل يوجب النصب كان ذلك قائما صحيحا في الفرع"[5].

وهذا غير صحيح؛ إذ إن الدلالة على رفع الاسم بالمعنى، وكذلك الفعل المضارع قد قامت عليه الدلالة بجوازه في الأسماء بالابتداء، وفي المضارع بوقوعه موقع الاسم، فصار بمنزلتها في التمكن، وبذلك رُفِع، ناهيك عن أن المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها؛ لأن الأفعال لا تنصب إلا بعامل لفظي، والعامل اللفظي لا يُعْدَل عنه إلى المعنوي حيث أمكن؛ لأنه لا يُحتَاج إليه إلا عند فقد العامل اللفظي، أضف إلى ذلك أن الخلاف لو كان موجبا للنصب لانتصب ما بعد (لا) و(لكن) العاطفتين في نحو (جاءني زيد لا عمرو، وما مررت بزيد لكن عمرو)؛ لما في ذلك من

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٣٤٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، الجليس الصالح والأنيس الناصح: ٤٢٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٤/١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٦، الإنصاف ٥٥٥/٢، ٥٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢، ٤٠، توجيه اللمع: ٣٦٧، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٢٨، ٨٣٥، تفسير البحر المحيط ٣١٠/١، ٣٣٥، اللباب في علوم الكتاب ٥٥٩/١، ٢٣/٢، شرح قواعد الإعراب: ١٥٢.

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٨.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢٧٥/١، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣٠٢/٨، لسان العرب ١٨٩/٩، ولعل المقصود بهؤلاء البغداديين الكوفيون الذين استوطنوا بغداد، بدليل أنه قد تردد في كتب النحويين القدامى وصف الكوفيين بالبغداديين، ومن ذلك ما ورد في طبقات الزبيدي (ص:٧٠) من وصف الأخفش الكسائي بالبغدادي، وما ورد في وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣٩٦/٦) من وصف المبرد كتاب ابن السكيت في المنطق بأنه أحسن كتب البغداديين، وينظر أيضا: تاريخ بغداد ٢٧٣/١٤، ونسب ابن جنى في خصائصه (١٨/١) للكوفيين أن علة رفع المبتدأ بما يعود عليه من ذكره، وكرر نفس العبارة في نفس الكتاب (١٩٩/١) بنسبة هذا القول للبغداديين.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٩/٣، وينظر أيضا: شرح المفصل ٢٣٤/٤.

المخالفة[1]، وحصول المخالفة هنا لا يوجب أن تكون هي العاملة، وإنما حصل التخالف؛ لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية[2].

وذكر أبو حيان في هذه المسألة مذهبين آخرين[3]:

أحدهما: ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنهما نصبا؛ لأنهما دلا على شرط؛ لأن معنى (هل تزورني فأحدثك): (إن تزرني أحدثك)، فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي)، فلزمت المستقبل، فعملت عمل (كي).

والثاني: ما ذهب إليه هشام من أنه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع، ولا الجزم؛ إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين، ولما لم يُسْتَأْنَف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم رفع المستقبل معهما ولا جزمه؛ لانتفاء موجبهما لم يبق إلا النصب.

ولم يتعرض أبو حيان لهذين الرأيين بالرد لما فيها من ضعف واضح، وإنما اكتفى بأن قرر أن أحكام هذه المسائل على مذهب البصريين[4].

فأما قول ثعلب فواضح ما فيه من ضعف في التعليل، وعقله من هذه الناحية لم يكن مثل عقل الفراء والكسائي؛ فقد كان يهبط عنهما درجات، ويتضح ذلك في كثير من تعليلاته، هكذا قال شوقي ضيف[5]؛ إذ إن الكوفيين ينفون أن تكون (كي) ناصبة أصلا، ويجعلون النصب بعدها بإضمار (أن)[6]، وهي لم تنصب المضارع إلا لشبهها بـ (أن) في كونها مصدرية مختصة بالمستقبل[7]، فحُمِلت عليها، وكذلك سائر النواصب محمولة عليها، فكيف يجعل ثعلب (أن) محمولة على (كي)؟!

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٩/٣، سر صناعة الإعراب ٢٧٥/١، الإنصاف ١/ ٢٠٢، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤، ٥٥، التذييل والتكميل ١٠٧/٨، الارتشاف ١٦٦٧/٤، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٨، تمهيد القواعد ٤١٧٠/٨، شرح شذور الذهب ٥٤٠/٢، الاقتراح في أصول النحو: ١٧٨، شرح قواعد الإعراب: ١٥١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٦٨/٤-١٦٦٩، وينظر أيضا: همع الهوامع ٣٩٦/٢.

(٤) الارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٥) المدارس النحوية : ٢٢٩.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤١٦٩/٨.

(٧) شرح التسهيل ١٦/٤.

ولما كانت (أن) الناصبة للفعل إنما وُضِعَت لنصب الأفعال المستقبلة، والفعل المستقبل ممكن أن يكون، وممكن أن لا يكون وجب أن يقع قبلها كل فعل غير محقق؛ لأنه موافق لمعناها[١]؛ ولذلك أُضْمِرت (أن) في غير الواجب؛ لأنه أحق بالتعليق؛ لأن الأول معلق لم يدل على أنه واقع، والثاني معلق كالتعليق في الأول، وحرف العطف أشرك بينهما في التعليق[٢]. والنحويون يشترطون في جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بإضمار (أن) بعد الأشياء الثمانية غير النفي أن يَنْحَلَّ الكلام إلى شرط وجزاء[٣]؛ ولذلك لزم أن يكون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة؛ لأنها غير حاصلة المصادر، فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعدها كالجزاء[٤].

وقد صح النصب بإضمار (أن) بعد الفاء والواو الواقعتين بين الشرط والجزاء أو بعدهما؛ لأن الجزء متعلق بالشرط يقع بوقوعه ويمتنع بامتناعه، فلما ضارع الذي لا يوجب كالاستفهام ونحوه جاز[٥]؛ لأنك إذا قلت: (هل تزورني فأحدثك) كان المعنى: إن زرتني حدثتك، فناب الشرط عن الاستفهام من حيث كان الثاني مُسْتَحَقًّا بالأول ومُسَبَّبا عنه، كما كان الجزاء مُسْتَحَقًّا بالشرط ومتعلقا به[٦]، وبهذا يسميه النحويون الجواب بالفاء[٧]، وإنما سموه جوابا؛ لأن الفاء لو سقطت انجزم الفعل إلا بعد النفي[٨]

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ١٢٣/٢، توجيه اللمع: ٣٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨٧٩.

(٣) الدر المصون ٢٤٦/٤، اللباب في علوم الكتاب ٢٩٥/٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٦٨/٤.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٠/١، شرح الرضي على الكافية ٦٥/٤، تعليق الفرائد ٢٨٩/٢.

(٦) أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، البديع في علم العربية ٥٩٥/١.

(٧) معاني القرآن للأخفش ٦٥/١، الإيضاح العضدي: ٣١٢، أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، البديع في علم العربية ٥٩٦/١، توجيه اللمع: ٣٦١.

(٨) الجمل في النحو: ٣٢٩، المنظومة الحائية: ٧، إعراب القرآن لابن سيده ٣٥٤/١، أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، تفسير البحر المحيط ٦٤٨/١، الدر المصون ٢٢٠/٢، أوضح المسالك ١٨٧/٤، شرح ابن عقيل ١٨/٤، المقاصد الشافية ٦٦/٦-٦٧، متتمة الآجرومية: ٤٤، حاشية ابن عابدين ٥١١/٨، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٦٨/٢، ٢٠٨.

وجواب (لو)[1]، والتقدير: (هل تكون زيارة منك متصـــلة بحديثي)؛ لأن الكلام الذي هو مُجَاب، والكلام الذي هو جواب ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة[2]، وكذلك الواو التي تضـــمر بعدها (أن) بمعنى الجمع هي بمعنى الجواب؛ لأن معنى قولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن): (إذا أكلت السمك فلا تشرب اللبن)، (وإن شربت اللبن فلا تأكل الســـمك)[3]؛ ولذلك أُضْـــمِرَت (أن) بعد الفاء والواو حملا على مصـــدر الفعل الأول؛ لتعطف مصدرا على مصدر.

وانتصـــاب المضـــارع هنا بالصـــرف عن ســـنن العطف لقصـــد الســـببية في الفاء والجمعية في الواو[4]، وليس بالصـــرف الذي يجمع قول ثعلب وهشـــام، وهو قول الكوفيين بأن المضـــارع هنا منصـــوب على الخلاف، وقد رُدَّ عليهم هذا القول؛ لأن الخلاف والصرف عندهم سواء، وقد شرح أبو جعفر النحاس الصرف عندهم في هذا الباب بأنه صرف الأداة التي عملت فيما قبله ولم يستأنف فيرفع، فلم يبق إلا النصب، فشبهت الواو والفاء بـ (كي) فنصبت بها[5].

وهذا الكلام ينتقض آخره بأوله؛ لما فيه من إجمال أوله صحيح وآخره فاسد؛ لأنه إن كان المراد بهذا الكلام صرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول؛ حيث إنه لما لم يُرَد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صُرِف عن الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا (أن) ونصبوا بها، فهو كلام صحيح، وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو فاســـد؛ لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصـــب، إنما المعنى

---

(١) والســـبب في ذلك أنها محمولة على حرف التمني (ليت)، والجزم في جواب (ليت) إنما هو لتضـــمنها معنى الشرط أو لدلالتها على كونه محذوفا على اختلاف القولين، فصـــارت (لو) فرع الفرع فضـــعف ذلك فيها. ينظر: إعراب القرآن لابن ســـيده ٣٥٤/١، تفســـير البحر المحيط ٦٤٨/١، الدر المصـــون ٢٢٠/٢، اللباب في علوم الكتاب ١٤٧/٣.

(٢) الإيضاح العضدي: ٣١٣، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٠/٢، سر صناعة الإعراب ٢٧٤/١، شرح المفصل ٢٤١/٤، توجيه اللمع: ٣٦١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٦٨/٤.

(٥) إعراب القرآن له ٢١٩/١.

يعمل فيها الرفع، وهو وقوعه موقع الاسم، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملا في الاسم[1].

وأما القول بأن نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بهما بأنفسهما دون الحاجة إلى إضمار فقد احتج له الجرمي بأن الفعل قد وُجِد بعدهما منصوبا، ولم يقم دليل على إضمار (أن) فكان النصب بهما؛ لأنه ليس هناك ناصب غيرهما، واعتل لذلك بأن التقدير والإضمار هنا على خلاف الأصل[2]. ولم يرتض جمهور النحويين ذلك، واحتجوا عليه، مؤيدين مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الفاء والواو حرفان لا ينفكان عن معنى العطف والربط، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها بأي من الفعل والاسم دون الآخر؛ لأنها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وليس عملها في الأسماء بأولى من عملها في الأفعال، ولا عملها في الأفعال بأولى من عملها في الأسماء، وكل حرف هذه سبيله لا يعمل شيئا، فلما وُجِد الفعل بعد هذين الحرفين منصوبا تبين أنه انتصب بعامل غيرهما، وهو (أن) المضمرة بعدهما؛ ليصح نصب الفعل[3].

وقد ذكر رضي الدين الإربلي هذه الحجة في نص تعقبه لمذهب الكوفيين وأبي عمر الجرمي، تبعا للمصنف[4]، وفق القواعد المقررة بين أئمة العربية من حيث إن العوامل التي تعمل في الأسماء -كحروف الجر، و(إنَّ) وأخواتها- لا يمكن أن تكون عاملة في الأفعال ذلك العمل ولا غيره، والعوامل العاملة في الفعل الجزم أو النصب لا يتصور أن يكون لها عمل في الأسماء، فكذلك حروف العطف أهمل عملها لعدم اختصاصها بأحد القبيلين؛ إذ إن شرط العامل الاختصاص، فلو كانت حروف العطف

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٧٦/١، المحكم والمحيط الأعظم ٣٠٢/٨، شرح المفصل ٢٤١/٤، لسان العرب ١٨٩/٩.

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤١٧٠/٨.

(٣) علل النحو: ٤٣٠، اللمع في العربية: ١٢٨-١٢٩، الإنصاف ٥٥٦/٢، ٥٥٨، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢، توجيه اللمع: ٣٦٧، شرح المفصل ٢٣٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٥٣/٤، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٧- ٢١٨.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو: ٣٧.

هنا (فاء السببية وواو المعية) تنصب الفعل المضارع لأقيمت مقام الناصب، فصارت كأنها الناصبة، فتنصب في كل موضع من مواضع العطف، وهذا مستحيل، وبهذه الاستحالة يُرَدُّ اعتذار رضي الدين الأستراباذي عن الجرمي بأن الاعتراض عليه بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين لا يُرَدُّ عليه، حين روى عنه قوله: "إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع"(١)، لا سيما أن معنى السببية والمعية لا يؤديان إلا بإضمار (أن) باستقراء المعنى الصحيح للكلام العربي في أفصح أساليبه؛ إذ إنه لو أُضْمِرَ غيرها لفسد المعنى، ولخلا التركيب من الأثر النحوي الذي يؤديه حرف العطف؛ ولذلك لم يضمر غيرها من سائر النواصب.

وإنما اختصت (أنْ) الخفيفة بالإضمار دون الشديدة، ودون سائر أخواتها التي تنصب الفعل المضارع؛ للأسباب التالية :

١-أنها أم الباب في نواصب الأفعال(٢)، بدليل الاتفاق فيها، والاختلاف في (لن)، و(كي)، و(إذن)(٣)؛ ولذلك فإن سائر النواصب محمولة عليها في تخليص الفعل للمستقبل؛ لأصالتها في العمل، أي: لاختصاصها بعمل النصب في الأفعال كما اختصت حروف الجر بالجر في الأسماء، ولشبهها في اللفظ والمعنى بما يعمل النصب في الاسم، وهو أن المصدرية، فتعين لذلك أن لا يضمر غيرها؛ لقوتها في بابها(٤)، وفي ذلك يقول المبرد: "إنها أمكن الحروف في نصب الأفعال ... واعلم أن ههنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنما (أن) بعدها مضمرة"(٥).

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٥٥/٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٦/٤، وينظر أيضا: الجنى الداني: ٢١٧، شرح قطر الندى: ٦١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٧/٦، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٥١٧/٢، همع الهوامع ٦٣٠/٣، الكليات: ١٨١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٤٨/٣.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦٣٠/٣.

(٤) علل النحو: ١٩٠، ١٩٥، شرح المقدمة المحسبة ٢٣٠/١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٥، الإنصاف ٥٥٨/٢، أسرار العربية: ٢٨٨، ٢٩١، شرح التسهيل ٢٢/٤، شرح ابن الناظم: ٤٧٨، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٢/٢، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٦١، شرح شذور الذهب ٥١٧/٢.

(٥) المقتضب ٦/٢.

٢-ليس لها معنى في نفسها بخلاف سائر أخواتها -أعني (لن)، و(كي)، و(إذن)- التي تنصب بنفسها، فلنقصان معناها عنهن كان تقديرها أولى منهن؛ نظرا لكثرة فائدتهن[١].

٣-أنها أقوى نواصب الأفعال وأكثرها تصرفا؛ إذ إن ما حُمِل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرف، فلما كان لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها وليها الماضي والمستقبل، وكذلك الأمر، بخلاف سائر أخواتها التي اقتصرت على أن لا يليها إلا المستقبل، فلما كان لها ذلك التصرف تميزت على أخواتها بالإضمار كما تميزت عليهن في حال الإظهار[٢].

الوجه الثاني: استحالة العطف هنا على اللفظ؛ لاستحالة أن يدخل ما بعد فاء السببية وواو المعية في حكم ما قبلهما بالعطف عليهما، وإنما تعذر عطف الثاني، وهو ما بعد الفاء والواو على الأول؛ لاختلاف معناه عن معنى الأول، فحُوِّل المعنى إلى الاسم، وذلك بصرف الكلام عن ظاهر لفظه بالعطف على المعنى، حتى لا يبطل المعنى المقصود، فعُدِلَ به عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على الاسم؛ ليصح عطف الفعل، فيصح المعنى والإعراب، ولا يتأتى ذلك إلا بحمل الأول على معناه، وجعله في تقدير مصدر، وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر؛ لأنه لا يخلو أن يكون فعلا وفاعلا، أو مبتدأ وخبرا والفعل يدل على المصدر، وإذا جُعِل الأول اسما فلا يُعْطَفُ عليه الفعل إلا بتأويل الاسم، وحينئذ وجب تقدير (أن) مع الفعل الثاني، فكانت مع الفعل الذي نصبته في تأويل المصدر، ولزم لذلك أن يكون المعطوف عليه مصدرا متوهما يدل عليه الفعل المتقدم[٣].

---

(١) علل النحو: ١٩٦، أسرار العربية: ٢٩١.

(٢) علل النحو: ١٩٥، أسرار العربية: ٢٩١، وينظر: شرح المفصل ٢٣١/٤.

(٣) الكتاب ٢٨/٣، معاني القرآن للأخفش ٦٥/١، المقتضب ٢/ ٧- ٨، الأصول في النحو ١٥٣/٢-١٥٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٢/٣، سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٧-٢٠٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٦/٢، ٥٥٨، البديع في علم العربية ٥٩٥/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢، ٤٠، شرح المفصل ٢٤٠/٤، ٢٤١، شرح التسهيل ٢٧/٤، ٣٦، الكناش ١٨/٢، تمهيد القواعد ٤١٦٩/٨، المقاصد الشافية ٤٨/٦.

ولم تظهر (أن) هنا؛ لأن ظهورها لفظا كالمصدر الذي ظهر، ولم يظهر المعطوف عليه؛ إذ الظاهر إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة في ظاهر اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه لزوم الإضمار[1]، فقولك: (زرني فأكرمك، وزرني وأكرمك) تقديره: ليكن منك زيارة فإكرام مني، وليكن منك زيارة وإكرام مني؛ لأن الفعل لما كان في تأويل اسم مصدر -والاسم إنما يُعْطَفُ على اسم مثله- احتيج إلى اقتناص مصدر مفكوك مقدر بـ (أن) والفعل؛ ليُعْطَف على مصدر مُتَأَوَّل مُسْتَخرَج من فعله.

وأيًّا كانت التسمية -مصدرا مُتأوّلا أو مُقْتَنصا أو مُتَصَيَّدا أو مُتَوَهما- فإن رضي الدين الإربلي قد ذكره في تمهيده لتعقبه لما ذهب إليه الكوفيون وأبو عمر الجرمي وتعقيبا عليه.

وأسلوب المصدر المتصيد في هذا الباب قد ظهرت فكرته عند سيبويه عندما ألمح إليها من دون أن يُعَبِّرَ عنها باصطلاح، وذلك عندما ذكر أن وجه النصب في عطف (تحدثني) على (تأتيني) بالفاء في مثل قولك: (لا تأتيني فتُحَدِّثَني) هو تحويل المعنى من عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على الاسم، وذلك بإضمار (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، ولذلك انتصب ما بعد الفاء[2].

والفكرة نفسها أعرب عنها الأخفش عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]، بعد أن أشار إلى أن (الواو) كذلك، وإن لم يكن معناها مثل معنى (الفاء)[4]، وما هذا إلا امتداد لقول سيبويه: "اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث ما انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تُشْرِك بين الأول والآخر كما تُشْرِك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما يستقبح ذلك في الفاء،

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣١/٣، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨٦١، المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٦-٢٠٧، شرح المفصل ٢٣٧/٤، المقاصد الشافية ٤٨/٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٥.

وأنها يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعا من الأول كما جاء ما بعد الفاء، واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان"[1].

وذلك من قبل أن الواو إذا كانت دالة على المصاحبة بمعنى (مع) فإنها تجري عليها الأحكام نفسها التي تجري على الفاء، فتتفقان في العمل وإن اختلفتا في المعنى، وإنما يكون اتفاقهما في العمل من حيث اشتراكهما في انتصاب الفعل المضارع بعدهما بإضمار (أن) وجوبا في غير الواجب، فتؤول (أن) مع الفعل بمصدر صريح؛ ليستقيم المعنى ويصح الإعراب.

وقد شارك أبو العباس المبرد سيبويه والأخفش في التلميح إلى أن المصحح لنصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو هو تأويل ما قبلهما بمصدر؛ ليصح العطف عليه[2]، إلا أنه أشار إليه صراحة حين لفت إليه بقوله: "هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال، فمن هذه الحروف (أن)، وهي والفعل بمنزلة مصدره"[3].

ثم تجلت هذه الفكرة بصورة أكثر وضوحا عند ابن جني الذي اجتهد من خلالها في التعليل لصحة مذهب أصحابه البصريين في إثبات أن إضمار (أن) ناصبة للفعل المضارع بعد الفاء والواو إذا سُبقتا بنفي أو طلب بالفعل هو الأوفق؛ لاستقامة الكلام من حيث الصناعة، فقال: "وإنما أُضْمِرت (أن) ههنا ونُصِب بها الفعل من قِبَل أنهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: (زرني فأزورك) فكأنه قد قال: لتكن منك زيارة فزيارة مني، فلما كان الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم لم يصح عطف الفعل بعده عليه؛ لأن الفعل لا يُعْطَف على الاسم، فإذا أضمرت (أن) قبل الفعل صارا معا في تقدير المصدر -والمصدر اسم- فجاز لذلك عطف اسم على اسم"[4].

ثم شرع في الاستدلال لصحة ذلك بموافقته لصحة الدلالة على المعنى المراد، بإيضاح الباعث على إضمار (أن) وتقدير المصدر في أول الكلام بما لا يخالف فيه أحد، وهو اختلاف معنى ما بعد حرف العطف عن معنى ما قبله، فذكر الباعث الذي

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١.

(٢) المقتضب ٢/ ٧- ٨.

(٣) السابق ٢/ ٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٢، الخصائص ٣/ ٤٧، شرح المفصل ٤/ ٢٤٠.

حملهم على تقدير مصدر في أول الكلام حتى اضطروا إلى إضمار (أن)، ثم عطفوا المصدرالمنعقد المعنى بـ (أن) والفعل جميعا على المصدر الذي قبله، وهو أنهم ما فعلوا ذلك إلا لأنهم قصدوا إلى مخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى، فإذا قال قائل: (ما تزورني فتحدثني) لم يرد أن ينفيهما جميعا؛ لأنه لو أراد ذلك لرفع كلا الفعلين، ولكنه أراد (ما تزورني محدثا)، أي: قد تزورني، ولكنك إذا زرتني لم تحدثني؛ لأنه هنا مثبت للزيارة نافيا الحديث، فلما اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول؛ لاختلاف المعنيين اضطروا إلى العدول عن ظاهر لفظ الفعل، وأضمروا مصدره، وكان ذلك سائغا مستقيما؛ لدلالة الفعل على مصدره، فلما تخيلوا في الفعل الأول معنى المصدر عطفوا الثاني عليه، فاضطروا الى إضمار (أن) لذلك(١).

الوجه الثالث: امتناع دخول فاء العطف وواوه على الفاء والواو إذا انتصب الفعل المضارع بعدهما، كما يدخلان على سائر النواصب التي تنصب بنفسها، وهي الحجة التي دفع بها سيبويه مقالة من يزعم خروج الفاء والواو عن معنى العطف، ونصب الفعل بهما بأنفسهما؛ حيث قال: "ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف"(٢).

وتفسير ذلك أن حروف العطف (الفاء ونظيرتيها الواو وأو) لو كانت هي العاملة بنفسها النصب في الفعل المضارع لكانت كـ (أن) و(لن) في النصب بهما في كل موضع يليهما فيه الفعل المضارع، وقد ساغ دخول الفاء والواو العاطفتين عليهما، فتقول: (يعجبني أن تقوم وأن تجلس، ولن تقوم ولن تذهب)، ولم يسغ دخولها على الفاء والواو، فلا تقول: (ما تأتيني فتحدثني، وفتشتمني)؛ لاستحالة دخول حرف العطف على مثله، وإذا ثبت ذلك فقد ثبت أن الفاء وشبيهتها الواو ليستا بعاملتين في الفعل المضارع النصب بأنفسهما كغيرهما من النواصب التي تنصب بنفسها.

وهذه الحجة هي أقوى الحجج التي اعتضد بها البصريون ومن وافقهم في هذه

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ بتصرف يسير، وانظر: شرح المفصل ٤/ ٢٤٠-٢٤١.

(٢) الكتاب ٤١/٣.

المسألة؛ لإبطال القول بالنصب للفاء والواو، وإثبات أصالتهما في العطف، وأصالة (أنْ) في النصب، وبذلك ألزموا من خالف ذلك بأنه يجوز عنده أن يقال: (ما أنت بصاحبي فأكرمك وفأحدثك)؛ لأن الفاء هي الناصبة، وكان يجوز أن يقال: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن وتأكل التمر)؛ لأن الواو هي الناصبة، كما تقول: (أريد أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن وأن تدخل الحمام)[1].

واستدلوا على ذلك بمشاكلة واو القسم للنواصب التي تنصب الفعل المضارع بنفسها في جواز دخول حروف العطف عليها، وامتناعها من الدخول على واو (رب) لما كانت هي العاطفة، والعامل مقدر بعدها، فقالوا: ألا ترى أن الواو في القسم لما لم تكن حرف عطف وكانت هي العاملة للخفض مكان الباء جاز دخول حرف العطف عليها وجاز أن يقال: والله ووالله، والرحمن ووالرحمن، وكذلك تالله، وتالله لأفعلن، وكذلك ثم، وسائر حروف العطف لا تمتنع من الدخول على واو القسم، فتقول: (ثم والله). ولما كان أصل الواو الواقعة موقع (رب) وتغني عنها واو العطف لم يجز دخول حرف العطف عليها[2]، فلا يقال في مثل قول الراجز[3]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أَنِيسُ

---

(١) المقتضب ٢/ ١٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٩/٣، ٢٣٠، اللمع في العربية : ١٢٩، سر صناعة الإعراب ٢٧١/١، ٢٧٤، الإبانة في اللغة العربية ٣ / ٦١٩، شرح المفصل ٢٣٣/٤، شرح التسهيل ٤/ ٢٧، تمهيد القواعد ٤١٦٩/٨.

(٢) الأصول في النحو ٥٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٠/٣، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٩/٢، شرح الرماني لكتاب سيبويه: ٨٦١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩/٢، شرح المفصل ٢٦٤/٥، شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/٤، التذييل والتكميل ١٤٥/٨، الفصول المفيدة: ٢٦٠.

(٣) البيت من الرجز، وبعده: **إِلَّا اليَعافِيرُ وإِلَّا العِيْسُ**

وهو منسوب لجران العود في: ديوانه ص: ٩٧، المقاصد النحوية ١٠٨٦/٣، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٤٥، ولبشر بن أبي حازم في: حياة الحيوان الكبرى ٢٥٦/٢، وبلا نسبة في: الكتاب١/ ٢٦٣، ٣٢٢/٢، علل النحو: ١٩٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١، ٣٧٧، شرح المفصل ٥١٧/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢، ٣٢٥/٣، الهمع ٢٥٦/٢، الخزانة ١١٤/٤، ٣٣٩/٧.

ووبلدة، ولا يقال: ثم ورجل صادقته، كذلك ههنا، فلو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها، لا العاطفة لجاز دخول حرف العطف عليها، كما جاز دخوله على واو القسم، فلما امتنع ذلك دلّ على أن أصلها العطف كـ واو (رب)، وأن العامل مضمر بعدها كما أن ما بعد (حتى) إذا أُرِيد معنى الغاية، واللام في نفي (ما كان ليفعل) موضع إضمار (أن) وبدل منها، فكانت موجودة لوجود العوض عما أُلقِي منها[1].

وأما اعتلال الجرمي بأن التقدير والإضمار هنا على خلاف الأصل ولم يقم الدليل عليه فإنه وإن كان مسلما به من حيث إن الأصل في إضمار الحروف أن لا تُضْمَر ويبقى عملها فيرد عليه بأن الإضمار في هذا الباب مجاز، والمجاز أولى من الاشتراك[2]، لا سيما أن الإضمار يجوز إذا دلّ عليه سياق الكلام، وقد ثبت ذلك بالاحتياج إليه ليصح عطف الاسم على الاسم الذي سوغه الإضمار؛ ولذلك فإن الأصل الذي اعتضد به الجرمي مرفوض معدول عنه، مرفوض كما أن أصل (قام) (قوم)، ولكنه لا يُنطَق به على أصله، وههنا أشياء كثيرة تُرْفَض أصولها ويُقتصَر على فروعها[3]، والنصب على إضمار (أن) في غير الواجب هوالفرع الذي خرجت إليه الفاء وشبيهتها الواو من العطف، بحمل الكلام على التأويل[4]، بدلا من العطف على اللفظ الذي هو الأصل؛ إذ إنه لا يكون إلا بالزيادات للمعاني؛ لأنه فرع، والعطف على مضمن المصدر فرع، فاقتضى فرع العطف أن يجري على فرع اللفظ، وهو غير الواجب[5]، أضف إلى ذلك أن اعتضاد الجرمي بذلك الأصل يُعْدَلُ عن مقتضاه عند معارض راجح يمنع منه[6] عندما يقوم الدليل على خلاف ما أدى إليه، بإبقاء

---

(١) الكتاب ٧/٣، ٤١، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٢٥/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٤/٣، توجيه اللمع: ٣٦٨.

(٢) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٣٠٤/٣، حاشية الخضري ٩/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٢/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨٩١.

(٥) السابق: ٨٧٩.

(٦) الفصول المفيدة : ٢١٨.

الفاء والواو على أصلهما من العطف، وإبطال عملهما، لا سيما أنه قد ثبت أنهما حرفا عطف في غير هذا الموضـــع، فوجب بقاؤهما على ما ثبت لهما من العطفية، وتعين بذلك الرجوع إلى مقدر ناصـــب، وذلك المقدر هو (أن)؛ إذ لا يُضْـــمَر غيرها من نواصب الأفعال؛ لأصالتها في النصب، وهذا الأصل أقوى من الأصل الذي اعتضد به الجرمي، فَيُدْفَع به ذلك الأصـــل وما أدى إليه، لا ســـيما أنه قد ثبت إضـــمارها في مواطن لم يعارض فيها الجرمي، كإضـــمارها بعد (حتى) الغائية، و(لام) الجحود كما مرَّ، وكذلك بعد (لام كي).

ويقوي ذلك إظهارهم لها مع اللام -أي لام كي- فدل على أنها مضـــمرة مع اللام وغير اللام أيضا [1]، كما أنه قد اطرد نصب المضارع بها جائزة الإظهار بعد (الفاء) و(الواو)، وكذلك بعد (أو) و(ثم) إذا عطف بها الفعل على اسم ملفوظ به، ولم يعارض في ذلك معارض، وأضمرت -أيضا- في الاختيار بعد الفاء والواو العاطفتين الواقعتين بين الشرط والجزاء أو بعدهما؛ بل إن الكوفيين أجازوا نصب المعطوف على الشرط بـــ (ثم) كما في الواو والفاء[2]، ومنه قراءة الحسن البصري[3] قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾[4] بنصـــب الكاف، كما أنهم قد أعملوها في غير الواجب مع الحذف.

ولذلك وجب حمل المتنازع فيه على ما ثبت إضـــماره وإظهاره، وهو (أن)، وبه قام الدليل على الإضمار.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٥٣/٤، المغني: ٢٧٧، تمهيد القواعد ٤١٦٩/٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٨٥/١، إعراب القرآن لابن سيده ٣٢٠/٣، شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨٦/٣، تفسير البحر المحيط ٣٥١/٣، المغني: ١٦١، الإتقان في علوم القرآن ٤٦٨/١، شرح الأشموني ٣٧٠/١.

(٣) ينظر القراءة في: المحتســـب في تبيين شـــواذ القراءات ١٩٥/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٨٥/١، إعراب القرآن لابن سيده ٣٢٠/٣، وينظر أيضا: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨٦/٣، تفسير البحر المحيط ٣٥١/٣، المغني: ١٦١، الإتقان في علوم القرآن ٤٦٨/١، شرح الأشموني ٣٧٠/١، حاشية الخضري ٨١/٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٠.

الرأي والترجيح:

أرى أن تعقب الإربلي للجرمي والكوفيين صـــحيح، وذلك من واقع النظر في حجج البصريين والأصول التي دفعوا بها حجة ادعاء النصب بالفاء والواو بأنفسهما في هذا الباب، والأصـــل الذي عُضِـــدت به تلك الحجة؛ لأن القول بذلك يؤدي إلى استحالة تتلوها استحالة تتلوها استحالة.

اســـتحالة خروج الفاء والواو العاطفتين عن باب العطف؛ لأنهما في التحقيق لا تنفكان عن باب العطف، وتفسير الإعراب يرجح ذلك.

استحالة العطف على اللفظ ؛ لما فيه من فساد للمعنى، وانتفاء الإشراك والترتيب من الأصل ينفي العطف على اللفظ.

اســـتحالة دخول فاء العطف وواوه على الفاء والواو هنا؛ إذ من المحال عطف العاطف، ولم يُعْهَد له نظير في العربية.

ولذلك فإن مذهب البصريين هو الصواب؛ لأن في تقديرهم (أن) مع الفعل بمنزلة المصـــدر مندوحة عن اعتقاد خروج حروف العطف عن أصـــلها، ومرشـــدا لحســـن المعنى بقصـــد الســـببية في الفاء والجمعية في الواو، بالخروج بهما عن العطف على الفعل إلى الحمل على تأويل المصـــدر، بأن يكون ما قبلهما معلقا بعدهما شـــرطا على وجوه أحوجت إلى التغيير والتقدير بإضـمار العامل؛ حيث إن تقدير العامل مع الجري على القواعد أولى من تقعيد قاعدة في عامل لا يقوم عليها دليل، ولا يقويها أصل.

إلغاء أفعال القلوب متقدمة

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وقوله: (ولا تُلْغى مقدمة في الأمر العام)[1] يشـــعر بجواز إلغائها مع التقديم، وهو ضـــعيف؛ إذ العامل إذا تصـــدر فقد وقع في أقوى مراتبه، ودل ذلك على الالتفات والعنـاية بـه، وإذا أُلْغِي فقد اطُّرِح، وذا تـدافع، وقد جـاء نـادرا، قـال الشاعر[2]:

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

(ما) نافيه، وقد أَلْغَى (إخال) مصـدرة، وقد يُحْمَل على ضـمير الشـأن، ويجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي)، فيكون التقدير: والذي إخاله لدينا منك تنويل، والتنويل هنا التوديع"[3].

ملخص التَّعقُّب:

تعقَّب ابن جعفر الإربلي الجزولي فيما أشـــعر به قوله من جواز إلغاء عمل أفعال القلوب حال كونها مقدمة على الجملة، وضـــعَّف هذا القول معتمدا مذهب ســـيبويه وجمهور البصـــريين إلا الأخفش في منع إلغائها في هذه الحالة، وأيَّد تعقبه بما ينافي إلغاءها، وهو ما للابتداء بها من أثر في تقوية عملها الذي لا يتوافق مع الإلغاء، واعتبر ما جاء من سماع على ذلك نادرا، وتأوله على غير ظاهره.

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو:٨١.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها

وهو منسوب لكعب بن زهير من قصيدته المشهورة (بانت سعاد) في: ديوانه ص: ٤٧، جمهرة أشعار العرب: ٨٠، الأضداد: ١٦، أمالي المرزوقي: ٨٣، توجيه اللمع: ١٨١، شرح التسهيل ٧٥/١، ٨٦/٢، تمهيد القواعد ١٤٩٠/٣، المقاصد الشافية ٤٧٠/٢، المقاصد النحوية ٨٦٧/٢، ولزهير في: المصباح المنير ٢٢/١ (أ م ل)، وليس صحيحا، وبلا نسبة في: البديع في علم العربية ٤٥١/١، شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٤، شرح ابن الناظم: ١٤٨، تخليص الشواهد: ٤٤٩، شرح ابن عقيل ٤٧/٢، الهمع ٥٥٢/١.

(٣) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٥٧٤/١.

الدراســة:

نبَّه ســـيبويه في حديثه عن تقديم المفعول على الفعل على دور الاهتمام والعناية بما في نفس المتكلم من معنى، وما هو لديه أهم، وهو به أعنى[1]. وتجاوز ذلك التنبيه على العناية والاهتمام إلى التنبيه على ما يصاحبه من ملابسات، وذلك عند حديثه عن الأفعال التي تُسْـــتَعْمَل وتُلغَى، وهي (ظن) وأخواتها من الأفعال القلبية المتصـــرفة، بقولـه: "فـإنْ أَلْغَيْتَ قلت: (عبد الله أظن ذاهب)، و(هذا إخـال أخوك)، و(فيهـا أُرَى أبوك). وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكل عربي جيد، وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشـــك بعدما يمضـــي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك، كما تقول: (عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني)، وكما قال: (من يقول ذاك تدري)، فأخّر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضـــى كلامه على اليقين، وفيما يدري"[2].

ولذلك فإن هذه الأفعال تختص -دون غيرها من الأفعال التي تشـــترك معها في الدخول على المبتدأ والخبر فتنصـــبهما مفعولين- بجواز الإلغاء، وهو إبطال العمل لغير مانع لفظا ومحلا إذا وقعت في غير الابتداء، بأن تقع وســـطا، نحو: (زيد ظننت قائم)، ومن شواهد العرب على ذلك قول الشاعر[3]:

---

(١) الكتاب١/٨٠- ٨١، وذلك قوله: "وإن قدمت الاســـم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: (زيدا ضـربت)، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سـواء مثله في: ضـرب زيدٌ عمرا، وضرب عمرا زيد".

(٢) الكتاب ١/١١٩-١٢٠.

(٣) البيت من البسـيط، وهو للعين المنقري منازل بن ربيعة في: الكتاب ١/١٢٠، الحيوان ٤/٢٦٦، شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ١/٤٥٤، فرحة الأديب: ١٩، رسـالة الصـاهل والشـاحج: ٧٧، الفصـول والغايات: ٩٧، إيضـاح شـواهد الإيضـاح ١/١٥٩، التكملة والذيل والصـلة ٥/٣٤٦، شـرح التسـهيل ٢/٨٦، تخليص الشـــواهد: ٤٤٦، المقاصـــد الشـــافية ٢/٤٦٧، المقاصـــد النحوية ٢/٨٥٩، الخزانة ١/٢٥٣، ولجرير في: ملحق ديوانـه ص: ١٠٢٨، الجليس الصـــالح: ٢٣٠، البديع في علم العربيـة ١/٤٥١، لسان العرب ١١/٢٢٦، وبلا نسبة في: الأصول في النحو ١/١٨، الانتصار لسيبويه على=

أَبَالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

أو تقع آخرا، نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننت)، ومما جاء على ذلك -أيضا- قول الشاعر[1]:

هُمَا سَيِّدانا يَزعُمانِ وَإنّما يَسُودَاننَا إنْ يسَّرَتْ غَنَماهُمَا

وجواز الإلغاء والإعمال هنا ليس فيه خلاف بين النحويين[2]، وإنما اختلافهم في إلغاء عمل هذه الأفعال حال كونها في ابتداء الكلام، وهم في ذلك على قولين شهيرين:

الأول: جواز إلغاء عمل هذه الأفعال، فتقول: (ظننت زيد قائم)، كما جاز لك أن تقول: (ظننت زيدا قائما).

وهو القول الذي أشعر به كلام المصنف[3]، فتعقبه فيه الإربلي، غير أنه لم ينسب أحد من النحويين ذلك للجزولي، اللهم، إلا إشارة من أبي حيان[4] والشاطبي[5] إلى أن هذا القول قد نُقِل عن بعض المتأخرين، دون تسمية لأحد منهم. ويبدو أن ابن الطراوة

=المبرد: ٧٥، الإيضاح العضدي: ١٣٦، اللمع في العربية: ٥٣، توجيه اللمع: ١٨٢، شرح ابن الناظم: ١٤٧، أوضح المسالك ٥٨/٢، شرح قطر الندى: ١٧٣، الهمع ٥٥٢/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي أسيدة الدُّبَيري في: الحيوان ٦٥/٦، لسان العرب ٢٩٥/٥ (غ ن م)، تخليص الشواهد: ٤٤٨، المقاصد النحوية ٨٥٨/٢، تاج العروس ٤٥٧/١٤ (ي س ر)، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢٧١/٣، تهذيب اللغة ٣١٨/٤ (باب السين والراء)، غريب الحديث للخطابي ٢٧٩/١، الجليس الصالح: ٧٠٥، الصحاح في اللغة ٢٩٩/٢(ي س ر)، الغريبين في القرآن والحديث ٢٠٥٤/٦، المخصص ٤٨/١، أساس البلاغة٣٣٩/١ (غ ن م)، شرح التسهيل ٨٦/٢، شرح ابن الناظم: ١٤٧، الهمع ٥٥١/١، زهرالأكم في الأمثال والحكم ٧٩/١.

(٢) قال أبو حيان: "وإذا جاز الإعمال والإلغاء وتوسطت اختلفوا، فقيل: الأرجح الإعمال؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء؛ لأنه عامل لفظي والابتداء عامل معنوي، وقيل: هما سواء؛ لأنه عادل قوتها تأخرها فضعفت لذلك، فضعف الابتداء بالتقديم؛ ألا ترى حسن (لزيد ضربت)، وقبح (ضربت لزيد)، وإن تأخرت فالإلغاء أقوى عند الجميع؛ لأن المبتدأ قد وليه الخبر، فازداد الفعل ضعفا بالتأخير، بخلاف ما إذا توسطت". ينظر: التذييل والتكميل ٦٥/٦.

(٣) أي: الجزولي في مقدمته ص: ٨١، وهو قوله: "ولا تلغى مقدمة في الأمر العام".

(٤) التذييل والتكميل ٥٩/٦.

(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٤٧٠.

أحد المقصودين بذلك؛ حيث إن بعض النحويين أمثال أبي حيان[١]، والشاطبي[٢]، والسيوطي[٣] قد نقلوا جنوحه إلى القول بهذا القول.

وأغلب المصادر على نسبة هذا القول إلى الكوفيين[٤]، باستثناء الفراء الذي خالفهم في ذلك؛ حيث إن النقل عنه أنه ذهب إلى أنه لا يجوز تقديم الظن وأنت تريد به الاعتراض، يعني أنه لا يُلْغَى متقدما[٥]، في حين سار الأخفش في رِكاب الكوفيين، فقال بإلغاء هذه الأفعال متقدمة، وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[٦]؛ حيث قال: "أي: فاستيقنوا؛ لأن (ما) هنا حرف، وليس باسم، والفعل لا يعمل في مثل هذا؛ فلذلك جعل الفعل ملغى"[٧].

وذكر أبو حيان أن محمدًا بن الوليد[٨]، وأبا بكر الزبيدي[٩] قد ذهبا إلى جواز ذلك، وأجازه ابن مالك أيضا، لكن على قبح. وممن أجازه من المحدثين الشيخ مصطفى الغلاييني[١٠].

---

(١) التذييل والتكميل ٥٧/٦، ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧.

(٢) المقاصدالشافية ٤٧٦/٢.

(٣) همع الهوامع ١/ ٥٥٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣/ ١٦٩، اللمحة في شرح الملحة ٣٣٩/١، التذييل والتكميل ٥٧/٦، ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧، توضيح المقاصد والمسالك ٥٦٠/١، شرح قطر الندى: ١٧٦، أوضح المسالك ٦٥/٢، شرح ابن عقيل ٥٠/٢، تمهيد القواعد ١٤٩١/٣، المقاصد الشافية ٤٧٦/٢، شرح المكودي: ٨٤، تعليق الفرائد ١٥٩/٤، المقاصد النحوية ٨٦٧/٢، شرح شذور الذهب ٦٥٤/٢، همع الهوامع ١/ ٥٥١، المذاكرات النحوية: ٣٥٤.

(٥) التذييل والتكميل ٥٧/٦، الارتشاف ٢١٠٨/٤.

(٦) سورة فصلت، الآية: ٤٨.

(٧) معاني القرآن للأخفش ٥٠٩/٢، وينظر مذهبه أيضًا في: التذييل والتكميل ٥٧/٦، الارتشاف ٢١٠٧/٤، توضيح المقاصد ٥٦٠/١، أوضح المسالك ٦٥/٢، تمهيد القواعد ١٤٩١/٣، تعليق الفرائد ١٦٠/٤، المقاصد النحوية ٨٦٧/٢، ٨٦٨، شرح شذور الذهب ٦٥٤/٢، الهمع ٥٥١/١.

(٨) التذييل والتكميل ٥٧/٦، الارتشاف ٢١٠٧/٤.

(٩) السابق، وينظر أيضا: شرح ابن عقيل٥٠/٢، المذكرات النحوية: ٣٥٤.

(١٠) جامع الدروس العربية ٣/ ٢٩.

واستدل الكوفيون والأخفش على صحة مذهبهم بما سُمِع من لسان العرب، بالإضافة إلى استشهاد الأخفش بالآية السابقة وقد ألغيت فيها هذه الأفعال عن العمل مع تقدمها، ومن ذلك قول الشاعر الذي أنشده الشارح[1]:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَينَا مِنْكِ تَنْويلُ

بعدم نصب مفعولي (إخال)، كما استشهدوا بقول الشاعر[2]:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُم بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ أنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

وكذلك قول الشاعر[3]:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

برفع معمولي (وجدت).

واحتجوا بضعف إعمال هذه الأفعال في المفعولين؛ لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو علم أو شك من غير تأثير؛ إذ ليس لها تأثير ظاهر كالعلاج، ولأن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا الجملة؛ لأنها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكل عامل داخل في الجملة ينبغي ألا يعمل، فإذا ثبت أن الأصل فيها أنها لا تعمل تبين أنها تُلْغَى رجوعا إلى

---

(١) سبق تخريجه ص: ٢٥٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوان الهذليين ٢/١، المفضليات: ٧٨، جمهرة أشعار العرب: ٦٧، العقد الفريد: ٢٥٠، الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين: ١٦١، فقه اللغة: ١٣٤٢، اتفاق المباني وافتراق المعاني: ١٨٩، لسان العرب ١/ ٧٥٨ (ن ص ب)، تخليص الشواهد: ٤٥٠، المقاصد النحوية ١٣٩٢/٣، شرح شواهد المغني ٢٦٢/١، الخزانة ٤٠١/١، تاج العروس ٢٧٠/٤ (ن ص ب)، وبلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة ١٦٠/١، شرح التسهيل ٨٦/٢، التذييل والتكميل ٦٧/٦، توضيح المقاصد والمسالك ٥٦٠/١، الهمع ٥٥٣/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في: ديوان الحماسة لأبي تمام ١٧/٢، وشرحه للمرزوقي ٣٥٢/١، الحماسة البصرية ٧/٢، المقاصد النحوية ٨٦٦/٢، الخزانة ١٤٢/٩، وبلا نسبة في: شرح حماسة أبي تمام ٣/ ١٩، شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٤، ٣٦١، التذييل والتكميل ٥٨/٦، ٦٠، إرشاد السالك ١/ ٢٧٨، شرح ابن عقيل ٤٨/٢، شرح المكودي: ٨٤، تعليق الفرائد ١٦٠/٤، شرح شذور الذهب ٦٥٥/٢، الأشباه والنظائر ١٣٣/٣.

الأصل[1].

القول الثاني: منع إلغاء عمل أفعال القلوب مطلقا حال تقدمها؛ إذ إنه حينذاك لم يكن بد من إعمالها، فلا يجوز أن تقول: (ظننت زيدٌ قائمٌ)، وعليه سيبويه[2]، وجمهور البصريين[3].

واحتج البصريون لصحة مذهبهم بأن التصدير بالفعل مؤذن بالاعتماد عليه والقصد إليه، مما يدل على أن ما بعدها قد جُعِل في حيز ما تقدم من (علم) أو (ظن)، وإذا كان كذلك فإن المقتضي لإعمالها قائم ولم يوجد ما يوهي الفعل ويسوّغ إبطال عمله، والاسم هنا قد ورد وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك، فبطل إلغاؤه؛ لأن الإلغاء إنما يكون مبنيا على عدم القصد ابتداء، وهذا نقيض الغرض من الابتداء بالفعل[4]. وهذا ما ذكره الإربلي.

ويدلك على إبطال مذهب الإلغاء في هذه الأفعال إذا تقدمت أنه لم يُحْفَظ عن العرب إلغاء (ظننت)، أو أي شيء من أخواتها إذا وقعت صدر الكلام[5].

وقد قوى الشاطبي هذا القول بما يدحض به حجة الكوفيين والأخفش حين أكد أن منع إلغاء هذه الأفعال مع التقديم لا يرجع إلى أصل ثابت بحقيقة مُسَلَّم بها؛ حيث لم يوجد في كلام العرب ما يتعين به إلغاء الفعل مع التقديم[6]، وهذا ما جعل الإربلي يحكم على إلغاء الفعل القلبي مع التقديم بالضعف تبعا لقول سيبويه: "فإذا ابتدأت

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٧٤، شرح المفصل ٣١٨/٤، ٣٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٣-١٧٠، شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤، تعليق الفرائد ١٦١/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٠/١-١٢١، ١٢٤، الانتصار لسيبويه: ٥٧، وقد حكم عليه ابن مالك بالقبح .

(٣) المقتضب ٢/ ١٠، اللامات: ٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٣، اللمحة ٣٣٩/١، التذييل والتكميل ٥٨/٦، توضيح المقاصد والمسالك ٥٦٠/١، شرح شذور الذهب ٦٥٦/٢، الهمع ١/ ٥٥٣، دليل السالك: ١٦٣، معجم القواعد العربية ٢/ ١٥٢، المذكرات النحوية: ٣٥١.

(٤) توجيه اللمع: ١٨١، شرح المفصل ٣٢٩/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٣-١٧٠، التذييل والتكميل ٦/ ٥٨، الارتشاف ٢١١٠/٤، المقاصد الشافية ٤٦٩/٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/٣- ١٦١، التذييل والتكميل ٥٨/٦، الارتشاف ٢١٠٩/٤-٢١١٠، المقاصد الشافية ٢/ ٤٧٦.

(٦) المقاصد الشافية ٤٧٧/٢.

فقلت: (ظني زيد ذاهب) كان قبيحا، لا يجوز ألبتة، كما ضعف (أظن زيد ذاهب)"[1]؛ ولهذا جعل رضي الدين الأستراباذي الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب قبيحا، واحتج لذلك بما يؤيد منع الجمهور إلغاءها مقدمة بأن قال: "إن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي، وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر -كما شرحنا في حد الإعراب- ترافعهما[2] ضعيف، فمع تقدم عامل غيرهما يغلبهما"[3].

ولم يسلِّم البصريون بما استشهد به الكوفيون والأخفش مما جاء من لسان العرب يوهم ظاهره بمخالفة قواعدهم العامة بإلغاء أفعال القلوب متقدمة، فأولوه بما يتماشى مع قواعدهم العامة وفق الأصول النحوية على أحد تأويلين على المشهور، وهما:

الأول: إضمار ضمير الشأن[4]؛ ليكون هو المفعول الأول، وتكون جملة الجزأين بعده في موضع المفعول الثاني، وحينئذ يكون الفعل باقيا على عمله فلا إلغاء، ويكون التقدير في بيت كعب بن زهير: (وما إخاله لدينا منك تنويل)، وفي بيت الهذلي: (وإخاله إني لاحق)، وفي بيت الفزاري: (وجدته ملاك الشيمة الأدب)، فيكون هذا نظير قول بعض العرب: (إنَّ بك زيد مأخوذ). ولا يخفى أن الحمل على هذا أصل ثابت لدى جمهرة النحويين، لطالما لظُّوا به إذا ما جوزوا حذف هذا الاسم إذا فهم

---

(١) الكتاب ١٢٤/١.

(٢) ينظر: شرحه على الكافية ٦٦/١-٦٧. ومذهب الكسائي والفراء أنَّ العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر.

(٣) السابق ١٥٦/٤.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ١٨٢، شرح الجمل لابن عصفور١٦٩/٣، شرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢، شرح التسهيل ٨٦/٢، شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤، شرح ابن الناظم: ١٤٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١، التذييل والتكميل ٦٧/٦، توضيح المقاصد والمسالك ٥٦٠/١-٥٦١، أوضح المسالك ٦٨/٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٤٩، إرشاد السالك ٢٧٩/١، شرح ابن عقيل ٤٨/٢، تمهيد القواعد ١٤٩٠/٣-١٤٩١، المقاصد الشافية ٤٧٥/٢، شرح المكودي: ٨٤ - ٨٥، تعليق الفرائد ١٦٢/٤، شرح شذور الذهب ٦٥٦/٢، شرح شواهد المغني ٢٦٤/١، الهمع ٥٥٣/١، الخزانة ١٤٦/٩، حاشية الصبان٤٠/٢، حاشية الخضري ٣٤٥/١، ٣٤٦، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ١٦٣، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٨٦/٢، ٢٢٩، المذكرات النحوية: ٣٥٢.

معناه[1]، مستندين في ذلك على رواية سيبويه حكاية الخليل له، وتشبيهه بما يجوز في الشعر[2]، نحو قول الشاعر، وهو ابن صريم اليشكري[3]:

وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقسَّمٍ كَأن ظَبْيَة تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ

والتأويل على تقدير ضمير الشأن هو أحد الأركان الشديدة التي اتكأ عليها الإربلي في تأويل بيت كعب بن زهير؛ لإفساد القول بجواز إلغاء عمل الأفعال القلبية متقدمة، وإقرار مذهب البصريين في منع ذلك. وقد خرَّج البيت على هذا كثير من النحويين

---

(١) الجمل في النحو: ١٦٤، الكتاب ١٣٣/٢، الأصول في النحو ٢٤٥/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦٦/٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٣٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٧، شرح التسهيل ٢/ ١٣، ٨٦، شرح الرضي على الكافية ٥٥٧/٢، ٣٧٦/٤، التذييل والتكميل ٤١/٥، ٤٥، ١٧١، ٢١٧، ٦٧/٦، أوضح المسالك ٦٩/٢، المغني: ١٦٤، تمهيد القواعد ١٣٠٧/٣، ١٣١٨، ١٤٩٠، المقاصد الشافية ١/ ٥٣٨، ١٥/٢، ٤٧٤-٤٧٥، تعليق الفرائد ٢٠٩/٣، ٢٢/٤-٢٣، الهمع ٤٩٦/١.

(٢) الكتاب ١٣٤/٢.

(٣) البيت من الطويل، وقد رُوِي آخره: **إلى وَارِف السّلَم**

و: إلى ناظر السّلَم

وهو لباعث بن صريم اليشكري في: الكتاب١٣٤/٢، الأصول في النحو ٢٤٥/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٦٦/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٨/١، شرح المفصل ٥٦٧/٤، تخليص الشواهد: ٣٩١، ولعلباء بن أرقم في: الأصمعيات: ١٥٧، المنتخب من كلام العرب ١٢٩/١، شرح التصريح ٢٣٤/١، تاج العروس ٢٦٨/٣٣ (ق س م)، ولأرقم بن علباء في: شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/٢، المقاصد النحوية ١٨٦٤/٤، ولراشد بن شهاب اليشكري في: سمط اللآلي: ٢٣٧، ولزيد بن أرقم أو باعث بن صريم اليشكري في: لسان العرب ١٢/ ٤٧٨ (ق س م)، ولباعث بن صريم أو لأرقم بن علباء في: المقاصد النحوية ٧٦٧/٢، شرح شواهد المغني ١١٢/١، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب أو لابن أصرم اليشكري في: الخزانة ٤١٤/١٠، ولليشكري من غير تحديد في: اللامع العزيزي: ٤٠٦، البديع في علم العربية ٥٦٢/١، وبلا نسبة في: إعراب القرآن للزجاج ٧٠/١، حروف المعاني: ٢٩، الإتباع لأبي علي القالي: ٧٣، سر صناعة الإعراب ٣٢٠/٢، المفصل:٣٩٩، أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١، شرح الكافية الشافية ٤٩٦/١، شرح الرضي على الكافية ٣٧١/٤، الارتشاف ١٦٩١/٤، ٢٣٩٢/٥، الهمع ٤٠٨/٢، شرح الأشموني ٣٢٥/١، متممة الآجرومية: ٢٧، حاشية الخضري ٤٨/٣.

المتأخرين، أمثال ابن مالك[١]، والرضي الأستراباذي[٢]، وابن الناظم[٣]، وأبي حيان[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش[٧]، والشاطبي[٨]، والعيني[٩]، والجوجري[١٠]، والسيوطي[١١]، والبغدادي[١٢]، والصبان[١٣]، والخضري[١٤]، ومن المحدثين عبد الرحمن الأهدل[١٥].

وقد ذكر صاحب الخزانة أن تقدير ضمير الشأن في الفعل القلبي المُتوهَّم إلغاؤه من قِبَل الكوفيين والأخفش إنما هو من بنات أفكار ابن جني، وذلك عند حديثه في إعراب الحماسة عن بيت الفزاري بأنه أراد: وجدته ملاك الشيمة الأدب، كقولك: (ظننته زيد منطلق)، إلا أنه حذف الضمير في (وجدتُ) للضرورة[١٦].

وقد جوَّز الإربلي أن تكون (ما) في البيت الذي أنشده موصولة بمعنى (الذي)، والتقدير: والذي إخاله لدينا منك تنويل، أضف إلى ذلك أن كونها نافية سهل تقدمها إلغاء (إخال)، كوجه آخر من التأويل لإبطال جواز إلغائها، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه من هذا المبحث.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢، شرح التسهيل ٨٦/٢.

(٢) شرحه على الكافية ١٥٧/٤.

(٣) شرحه على الألفية: ١٤٨.

(٤) التذييل والتكميل ٦٧/٦.

(٥) أوضح المسالك ٦٨/٢، تخليص الشواهد: ٤٤٩.

(٦) شرحه على الألفية ٤٨/٢.

(٧) تمهيد القواعد ١٤٩٠/٣، ١٤٩١.

(٨) المقاصد الشافية ٤٧٥/٢.

(٩) المقاصد النحوية ٨٦٨/٢.

(١٠) شرح شذور الذهب ٦٥٦/٢.

(١١) الهمع ٥٥٣/١.

(١٢) الخزانة ١٤٥/٩-١٤٦.

(١٣) حاشيته على شرح الأشموني للألفية ٤٠/٢.

(١٤) حاشيته على شرح ابن عقيل ٣٤٥/١-٣٤٦.

(١٥) المذكرات النحوية: ٣٥٢.

(١٦) الخزانة ١٤١/٩- ١٤٢.

وما أجازه الإربلي من كون (ما) موصولة قد سبقه إليه ابن برهان في شرح اللمع بتفصيل في الإعراب نقله عنه العيني، إلا أن المفعول الثاني هو قوله: (لدينا)، وليس الجزأين بعد (إخال)، وإن كان مفعولها الأول محذوفا، وهو الضمير العائد إلى (ما)، وقوله: (تنويل) خبر (ما) الذي هو مبتدأ[1].

وحكى البغدادي تبعية ابن إياز لهما في ذلك، إلا أنه خالف ابن برهان في جعل الجار والمجرور (منك) هو مفعول (إخال) الثاني[2].

الثاني: تقدير لام الابتداء المُعَلِّقة[3] تبعا لسيبويه[4]؛ لتكون المسألة من باب التعليق، فلا إلغاء ولا إعمال في تلك الشواهد السماعية، ويكون التقدير: (وما إخال للدينا)، و(إخال إني للاحق)، و(وجدتُ لملاك الشيمة الأدب)، على التوالي، يقول رضي الدين الأستراباذي: "وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء؛ بل على التعليق، ويقول: اللام مقدرة، حذفت للضرورة"[5].

وقد سبقه ابن مالك إلى التصريح بذلك عن سيبويه؛ حيث قال: "وأجاز سيبويه أن يقال: (أظن زيد قائم) على تقدير: (أظن لزيد قائم)، على التعليق، ولام الابتداء مقدرة"[6].

---

(١) المقاصد النحوية ٨٦٨/٢.

(٢) الخزانة ١٤٦/٩-١٤٧.

(٣) إعراب القرآن لابن سيده ٢٥١/١، ١٨٨/٣، شرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، شرح التسهيل٨٦/٢، شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤، شرح ابن الناظم: ١٤٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١، التذييل والتكميل ٦٧/٦، توضيح المقاصد والمسالك ٥٦١/١، أوضح المسالك٢/ ٦٨، المغني: ٣٠٥، تخليص الشواهد:٤٤٩، إرشاد السالك ٢٧٩/١، شرح ابن عقيل ٤٩/٢-٥٠، تمهيد القواعد ١٤٩٠/٣، المقاصد الشافية ٤٧٥/٢، شرح المكودي: ٨٥، تعليق الفرائد ٤/ ١٦٢، المقاصد النحوية ٢/ ٨٦٨، شرح شذور الذهب ٦٥٦/٢، شرح شواهد المغني ٢٦٤/١، الخزانة ١٤١/٩، ١٤٥، ١٠/ ٣٥٩، حاشية الصبان٤٠/٢، حاشية الخضري٣٤٦/١، دليل السالك: ١٦٣، شرح الشواهد الشعرية ٨٦/٢، المذكرات النحوية: ٣٥٣.

(٤) الكتاب ١٤٩/١، ٢٣٦.

(٥) شرحه على الكافية ١٥٧/٤.

(٦) شرح التسهيل ٨٦/٢.

فعلى هذا حمل سيبويه والجمهور الأشعار السابقة، أو على تقدير ضمير الشأن، وأجمعوا على أن الحمل على أحد هذين التأويلين أولى من الإلغاء[1]، ووضح أبو حيان علة ذلك بقوله: "وإنما كان هذان التأويلان أولى من تأويل الإلغاء؛ [لأن][2] الإلغاء فيه إبطال العمل لـ (ظن) وهي متقدمة، وفي هذين إبقاؤها عاملة، إما في اللفظ إذا أضمرت ضمير الأمر، وإما في المعنى إذا علقت"[3].

واحتج الشاطبي لهذين التأويلين بما يؤكد أن الإلغاء مع التقديم ممنوع، ولا دليل يدل على جوازه، في حين أن التقدير على ذلكما التأويلين قد ثبت له أصل في كلام العرب؛ حيث إنَّ نية الضمير ثابتة في الأبيات المذكورة، وفي قولهم: (إنَّ بك زيد مأخوذ)، وفي غيرهما[4]، بحيث لا يُنَازَع فيه. ونية اللام أيضا ثابتة في نحو قول الله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[5]؛ لأن مثل هذا من جواب القسم إنما يكون باللام، فإذا رُدَّت تلك الشواهد إلى أحد هذين الأصلين فقد رُدَّت إلى أصل ثابت؛ إذ لم يوجد من كلام العرب ما يتعين فيه إلغاء الفعل مع التقديم، فلا ينبغي أن يُحمَل عليه؛ بل ينبغي الرد إلى أصل ثابت[6]. أضف إلى ذلك أن همزة (إنَّ) في بيت الهذلي جاءت مكسورة، وهي إنما تُكْسَر بعد الفعل القلبي إذا عُلِّق باللام[7]، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[8].

---

(١) شرح التسهيل ٨٥/٢، التذييل والتكميل ٦٧/٦، توضيح المقاصد والمسالك٥٦١/١، تخليص الشواهد: ٤٤٨، شرح ابن عقيل٤٧/٢-٤٩، تمهيد القواعد ١٤٩١/٣، المقاصد الشافية ٤٧٥/٢-٤٧٦، الهمع ٥٥٣/١.

(٢) لم تكن موجودة فأثبتها؛ لأن السياق يقتضيها.

(٣) التذييل والتكميل ٦٧/٦.

(٤) ومنه الحديث: **(إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون).** ينظر: تسهيل الفوائد: ٦٢، شرح التسهيل١١/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٧٦/٤، الخزانة ١٤٢/٩.

(٥) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٦) المقاصد الشافية ٤٧٦/٢-٤٧٧.

(٧) تخليص الشواهد:٤٥٠.

(٨) سورة المنافقون، الآية: ١.

وقد أغفل أبو السعادات بن الأثير ذهنه عن هذين الأصلين، فأجاز إلغاء هذه الأفعال في تلك الأبيات مع تقدمها[1]، كما أن العيني -أيضا- قد غفل عن الوجه الثاني من تأويل الجمهور حين روى بيت الحماسي الفزاري، فصبأت عبارته عن مذهبهم مشيرة إلى أن الفعل القلبي فيه قد أُلغِي عمله لكون (لام) الابتداء مقدرة فيه[2]، والصواب هنا أن الفعل القلبي قد عُلِّق عن العمل لفظا لكون (لام) الابتداء مقدرة فيه؛ لأن عمله قد أُبطِل محلا مع تقدمه، وقد عادت عبارة العيني إلى رشدها مصرحة به عندما ردَّ استشهاد الأخفش والكوفيين ببيت كعب بن زهير بأنه يجوز فيه تعليق (إخال) عن العمل باللام المقدرة، أي: وما إخال للدينا[3].

وما قول العيني الأول بإلغاء عمل الفعل القلبي وهو متقدم إلا امتداد لما ذكره ابن ولاد من أن هذه الأفعال تُلغى وهي متقدمة في الكلام، واستدل على ذلك بقول العرب: (ظننت إنك لقائم)[4]. ثم أضاف بعد أسطر في نفس الموضع: "ألا ترى أنها تُلْغَى مع الأسماء المُسْتَفْهَم بها إذا وقعت قبلها في مثل قولهم: قد علمت أين زيد، وقد ظننت، ومع اللام إذا قلت: قد علمت لزيد خير منك"[5].

وثمة وجه آخر من التأويل حمل عليه الإربلي قول كعب بن زهير؛ لإبطال استدلال المجيزين عمل هذه الأفعال مع تقدمها، أشار إليه بقوله: "(ما) نافية، وقد ألغى (إخال) مصدرة ..."، أي: ليس لنا من مودتك فيما أحسب إلا التنويل؛ ليشعر بأن الفعل (إخال) لم يتصدر؛ لأنه سُبِق بنفي داخل في المعنى على ما بعده، فأزال عنه التصدر المحض، فجاز إلغاؤه. ومثل هذا المعنى ذكره العيني عن الشيخ أبي الفتح اليعلى أنه قال في شرح الجرجانية: "إذا تقدم الفعل على الجزأين، ولم يتقدم عليه بعض الكلام جاز الإعمال، كقولك: (ظننت زيدا مقيما)، وإن تقدم عليه بعض الكلام

---

(١) البديع في علم العربية ٤٥١/١.

(٢) المقاصد النحوية ٢/ ٨٦٧، ولعل ذلك سهو من الناسخ؛ لما أورده بعد ذلك من أن لام الابتداء المقدرة في مثل ذلك علقت الفعل عن العمل.

(٣) السابق ٨٦٨/٢.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٧٤.

(٥) نفسه.

ترجح الإهمال، كقول كعب بن زهير[1]:

..... **وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْنا مِـنْكِ تَـنْوِيلُ**

فألغى (إخال) لتقدمه على الجزأين وتقدم بعض الكلام عليه"[2].

وممن قال بهذا التأويل خلفا للإربلي: ابن مالك[3]، وأبو حيان[4]، وابن هشـــام[5]، والعيني[6]، والبغدادي[7]، والخضـــري[8]، بتوضـــيح جيد تضـــمنته طيات مؤلفاتهم، رافضـــين من خلاله القول بإلغاء الفعل القلبي متقدما، ومضـــمونه أن الفعل (إخال) لم يقع في صـــدر الكلام؛ بل جاء بعد (ما) النافية لمضـــمون الجملة بعده، متوســـطا بين النافي والمنفي، كأنه أراد أن يقول: وما لدينا منك تنويل، بابتداء الكلام علـى النفي من أولـه، لكنـه اعتـرض بـ (إخـال) بين (مـا) والجملة المنفية، فحصل للفعل بتقدم النافي عليه توسُّـط سـهَّل إلغاءه، كما سـهَّل إلغاء (ظننت) تقدم (متى) عليه في (متى ظننت زيد منطلق؟) برفع المفعولين؛ لكون (ظننت) لم تجئ في صـدر الكلام، تبعا لسـيبويه الذي أجاز "(متى تظن عمرو منطلق؟)؛ لأن قبله كلاما"[9].

وما حُمِل عليه بيت كعب بن زهير حُمِل عليه بيت الحماســـي من الفزاريين الذي سهل إلغاء (وجدتُ) فيه تقدم (إني) عليه، فارتفع مفعولاه، وهو ما ردَّ به ابن عصفور استدلال الكوفيين بهذا البيت، برفع مفعولي (وجدت) بأنه "لا حجة فيه؛ لأن (وجدت) متوســط بين اســم (إن) وخبرها، وهي الجملة من قولك: (ملاك الشـيمة الأدب)، ولم يُعنَ بالتوسط إلا أن تجيء وسط كلام لا صدره، وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى

---

(١) سبق تخريجه ص: ٢٥٣.

(٢) المقاصد النحوية ٢/ ٨٦٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٦٠/٦، ٦٥.

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٦٨، تخليص الشواهد: ٤٤٩.

(٦) المقاصد النحوية ٨٦٨/٢.

(٧) الخزانة ١٤٥/٩.

(٨) حاشيته على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٣٤٤/١.

(٩) الكتاب ١/ ١٢٤.

في إلغائها، وقد أجاز البصـــريون: (متى تظن زيد منطلق؟) برفع المفعولين، لكون (تظن) لم تجئ وسط الكلام"[1].

وتفســـير ذلك أنه متى تقدم بعض الكلام على العامل المتقدم على مفعوليه جاز الإلغاء؛ ولذلك جاز حمل الفعلين (إخال) و(وجدتُ) في البيتين على الإلغاء؛ لتقدم (ما) النافية، و(إنَّ) الناســـخة مع اســـمها -على التوالي- عليهما، وهما مما يتعلق به الكلام بعد الفعلين، وأنَّ هذا نظير قولك: (متى ظننت زيدا قائما)، فإنه يجوز فيه هذا، ويجوز فيه ما أجازه سيبويه والبصـريون من الإلغاء، فتقول: (متى ظننت زيد مقيم)؛ لتقدُّم ما يتعلق به ثاني المفعولين على العامل المتقدم على مفعوليه، وهو الاســـتفهام؛ لكون الفعل الناسخ لم يتصدر في أول الكلام.

وهذا ما عناه ابن عصـــفور حين خرَّج بيت الحماســـي على الإلغاء، معلِّلا لذلك بتوســـط الفعل الناســـخ بين اســـم (إنَّ) وخبرها، واعترض عليه أبو حيان بأن ذلك لا يظهر؛ "لأن الخبر في الظاهر هو (وجدتُ)، فلو قال: لأنها لم تتصـــدر أول الكلام لكان أجود"[2]. ولا أرى أبا حيان هنا إلا قد شـغفه الاعتراض حبًّا؛ لأن ابن عصـفور قد فسَّر أن المراد بالتوسُّط مجيء الفعل وسـط الكلام لا صـدره، كما أن النحويين قد نصـوا على أن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسُّط بين المعمولين فقط، بل إنَّ توسط العامل في الكلام مُقتضٍ لذلك.

ويؤكد فساد اعتراض أبي حيان نقضه لاعتراضه بقوله: "ويمكن تصحيح كلامه على أن يكون (ملاك الشيمة الأدب) خبرا كما زعم، لكن يحتاج إلى رابط، فيُحْتَمَل أن يكون ضـــميرا محذوفا، أي: ملاك الشـــيمة مني، أو أن تكون الألف واللام نابت عن الضمير علـى رأي الكوفيين، ويُحْتَمَـل أن يكون هـذان التقـديران فـي (الأدب)، أي: ملاك الشيمة الأدب مني، أو أدبي"[3].

---

(١) شـرحه لجمل الزجاجي ٣/ ١٦٩، وينظر: شـرح الكافية الشـافية ٢/ ٥٥٨، التذييل والتكميل ٦/ ٦٠، أوضح المسالك ٢/ ٦٨، تخليص الشواهد: ٤٤٩، تمهيد القواعد ٣/ ١٤٩١، الخزانة ٩/ ١٤٥.

(٢) التذييل والتكميل ٥٨/٦.

(٣) السابق ٥٨/٦-٥٩.

والغريب في الأمر أن البصريين أطالوا مجادلة الكوفيين فيما يخصُّ استشهادهم بهذين البيتين بما لا طائل منه؛ لأن بيت كعب بن زهير قد ورد في ديوانه بغير الصورة التي استشهد بها الكوفيون؛ حيث إن رواية الديوان هي:

أَرجو وَآمُلُ أَن يَعجَلنَ في أَبَدٍ وَما لَهُنَّ طَوالَ الدَّهرِ تَعجيلُ(١)

وعلى هذا فلا شاهد في البيت، ولا داعي للخصومة، وقد رفع أبو بكر الأنباري يده من ذلك الخصام والتأويل، وقال: "إن (إخال) لغو، والمعنى: وما لدينا منك تنويل"(٢).

وأما بيت الفزاري فمروي بالنصب على الإعمال، هكذا:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنّي وَجَدتُ مِلَاكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبَا(٣)

وعلى هذا لا شاهد في البيت أيضا.

الرأي والترجيح:

إنَّ العامل إذا تقدم فقد وقع في أقوى مراتبه، فإذا كان العامل المتقدم فعلا قلبيا فقد وقع -أيضا- في أشرف حالاته التي تجيز له نصب مفعوليه، وذلك لسببين قويين:

أولهما: أن تقديم الفعل القلبي يدل على العناية به، وهذا يناقض اطرَّاحه الذي يُسْتَدَلُّ عليه من إلغائه. فلو أُلغِي مع التقديم لكان معنيا به مطرحا في حال واحد، وهذا عين التناقض.

الثاني: أنه لا يوجد في كلام العرب فعل متقدم وليس بعامل، كما أنه لم يوجد ما يتعين به إلغاء الفعل مع التقديم.

---

(١) ديوان كعب بن زهير: ٤٧، وينظر أيضا: أمالي المرزوقي: ٨٣، منتهى الطلب من أشعار العرب: ١، دواوين الشعر العربي على مر العصور ٣٦١/٣، الخزانة ١٤٨/٩.

(٢) الأضداد: ١٦.

(٣) ينظر: الحماسة البصرية ٧/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥٢/١، شرح حماسة أبي تمام ١٩/٣، المقاصد النحوية ٨٦٦/٢، ١٠٧٢/٣، الخزانة ١٤٥/٩، ديوان الحماسة لمحمد عبد القادر سعيد الرافعي١٨/٢، مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي ٤٧/٩، معجم القواعد العربية ١٥٢/٢، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ١٢٥/١.

ولذلك فإنني أوافق الإربلي فيما اختاره من مذهب جمهور البصـــريين، وهو منع جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدمها؛ لأنه المذهب الصـــحيح الذي يعضـــده الســـماع، ويقتضيه القياس في الكتابة والكلام، لموافقته القواعد العامة والأصول النحوية.

كما أوافقه -أيضـــا- على اعتبار ما جاء من أشـــعار العرب موهما بخلاف تلك القواعد نادرا، ولو اعتبره شـــاذا يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه لوافقته على ذلك، وكذا لو اعتبره -أيضا- من القليل المختص بالشعر.

وأرى أنه لم يوفق لمَّا ساير جمهور البصريين في تأويل تلك الشواهد الشعرية لمَّا لم تأتِ على وفق قواعدهم، فخرجوا بذلك التأويل عمَّا جعلوه في مواضـــع أخرى من الدليل، وتكلفوا ما ليس بالمقبول، فوقعوا في المحذور. ومما أُخِذ عليهم في ذلك ما يلي:

١- أن ما قالوا به من التأويل فيه تكلف للحذف والتقدير، وقد قالوا: بأن ما خلا من ذلك أوفق، وإلى القبول أقرب، وكذلك الإعراب.

٢- أن القول بأولوية الحمل على تقدير ضـمير الشـأن، أو لام الابتداء المُعَلِّقة يؤخذ عليه أن هذين التأويلين لا يمكن القطع بهما؛ لعدم اجتماعهما في مراد الشـــاعر في آن واحد، ولإمكانية احتمال أن يكون الشاعر قاصدا للإلغاء، لا لهما.

٣- أن التجاءهم إلى التأويل إنما كان بما ثبت لديهم من الدليل، فوقعوا في الضرورة الشعرية بما اعتزموه من مسايرة قواعدهم النحوية.

٤- في تقدير ضمير الشأن حذف اســم معمــول لــ (ظن)، وحذف غير المعمــول أولى من حذف المعمول. وهو -أيضا- مبهم يفسره ما بعده، فالقياس يقتضي ألا يجوز حذفه، كما لم يجز بعد (ربَّ)، ولا بعد (نعم وبئس)، ولا في باب التنازع. وأيضـــا فحذف معمولي (ظن) في غاية الندور. وأيضـــا فكما لا يجوز حذف المفسِّر وإبقاء تفسيره فكذلك لا يجوز هذا[1].

---

(١) هذا ما رجح به أبو حيان تقدير لام الابتداء هنا على تقدير ضـــمير الشـــأن، انظر: التذييل والتكميل ٦٨/٦.

٥- أن تقدير لام الابتداء ليس مطردا بعد هذه الأفعال في كل ســـياقات الكلام، قال الرضـي: "وقد يقال: (ظننت لتموتن)؛ لكونه بمعنى (علمت)، وإجراؤها مجرى القسم ضعيف، كما أن حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف"[١].

ولذلك فإن الأولى جواز إلغاء عمل هذه الأفعال متقدمة في الشـــعر بلا تأويل، ومسايرة القواعد والأصول العامة في الكتابة والكلام.

(١) شرحه على الكافية ٣٦١/٤.

تعدية (ظن) وأخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل

نص التَّعقُّب:

قال الجزولي: "والمتعدي إلى ثلاثة (أعْلَمَ) المنقولة من (عَلِمَ) المتعدية إلى مفعولين، و(أرى، ونبَّأ، وأنبأ، وخبَّر، وأخبر)، و(حدث) التي بمعنى (أعلم)"[(١)].

وقال الإربلي: "أقول: هذه السبعة الأفعال تتعدى إلى ثلاثة مفعولين، واثنان منها منقولان مما يتعدى إلى اثنين لا يُقْتَصَر على أحدهما، وهما: (أَعلَمْتُ) و(أَرَيْتُ) بمعناها، تقول: أعلمتُ زيدا عمرا قائما، وأريتُ بشرا بكرا كريما، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ﴾[(٢)]، وقوله: (أعلم) المنقولة من (علمت) المتعدية إلى مفعولين)[(٣)] احتراز من (أعلم) المنقولة من (علمت) بمعنى (عرفت)، فإنها - أعني المنقولة من (علمت) هذه- إنما تتعدى إلى اثنين فقط؛ لأن ما نُقِلَت منه إنما يتعدى إلى مفعول واحد كما مَرَّ، والنقل لا يزيدها سوى مفعول واحد فيكمل لها مفعولان.

وأما الخمسة الباقية فـ (أنبأ ونبّأ) الأصل فيهما التعدِّي إلى اثنين أحدهما بحرف الجر، قال الله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[(٤)]، ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ﴾[(٥)]، ثم اتُّسِع فقيل: أنبأتك كذا، قال تعالى: ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾[(٦)]، ثم اتُّسع ثانيا فَعُدِّيا إلى ثلاثة حملا على نظيريهما؛ إذ الإنباء: الإخبار، والإخبار الإعلام، فقيل: أنبأت زيدا عمرا خارجا، والحقيقة: أنبأتُ زيدا عن عمرو بكذا، فوقع الاتساع بحذف الجارَّين.

وأما (أخبر وخبَّر وحدّث) فهي بمعنى (أعلم) وحكمها حكمها.

وأما النقل في بقية الباب فقد منعه الجمهور وسوَّغه أبو الحسن، فأجاز (أظننت

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو: ٨٢-٨٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

(٣) المقدمة الجزولية: ٨٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣١.

(٥) سورة التحريم، الآية: ٣.

(٦) سورة التحريم، الآية: ٣.

زيدا عمرا منطلقا) قياسا، وكذا بقية الباب، وكان هجاما على القياس"[1].

ملخص التَّعقُّب:

تعقَّب ابن جعفر الإربلي الأخفش فيما ذهب إليه من جواز قياس (ظن) وأخواتها على (أَعْلَمَ) و(أَرَى) التي بمعناها في التعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل بواسطة همزة النقل، واختار مذهب الجمهور في وجوب الاقتصار في الأفعال المنقولة بالهمزة على ما ورد عن العرب.

الدراسة:

"سمعت أرباب النحو يقولون: الفعل خمسة أجناس: فمنها فعل لا يتعدَّى ألبتة، مثل: (قام)، وفعل يتعدّى إلى واحد، مثل: (ضرب زيد عمرا)، وفعل يتعدَّى إلى مفعولين يقع المعنى عن أحدهما، مثل: (كسوتُ زيدا ثوبا، وحرمْتُ زيدا عطاءه)، وفعل يتعدَّى إلى مفعولين لا يستغني عنهما، مثل: (ظننتُ زيدا قائما)، إلا أن تريد بـ (ظننتُ) (اتهمتُ)، فيقف على مفعول واحد، وكذلك (حسبتُ) و(خلتُ)، ولهما مفعولان، فلا غنى ألبتة عنهما، وفعل يتعدى إلى ثلاثة غني عنهم، مثل: (أعلمُ أن الله خلق زيدًا بشرا خير الناس"[2].

ولا شك أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به؛ ليفيد في هذا الرفع، وفي ذاك النصب، بيد أن إطلاق الفعل قد يكون كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة، أو لا يكون كذلك، فيكون لازما، أو قاصرا، أو غير واقع، أيا كانت التسمية، فهو مكتف بفاعله لإتمام المعنى، ولا يتعدَّاه إلى المفعول به، وإن كان الأول فهو الفعل المتعدي الذي لا يكتفي بفاعله لإتمام المعنى، وإنما يتجاوزه إلى المفعول به فينصبه.

وهذه التعدية قرينة معنوية بابها المفعول به؛ لأنها علاقة قائمة بينه وبين الفعل. فوظيفة المفعول به هي تخصيص الإسناد وتقييده، ولا يتحصل هذا إلا بكون الفعل متعديا يقع تأثيره على غيره. وقد يكون هذا التعدِّي مباشرا بأن يكون ثمة مفعول في

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٥٧٨/١-٥٨٠.

(٢) البصائر والذخائر ٢٤٠/١ – ٢٤١.

التركيب اللغوي، أو غير مباشـــر يُتَوَصَّـــل إليه عن طريق إحدى وســـائل التعدِّي الأساسية: أحرف الزيادة، أو التضمين، أو حروف الجر.

وتعدُّ أحرف الزيادة إحدى الوســـائل الأســـاســـية لتعدية الفعل -وهي أصـــل مادة المســـألة التي بين أيدينا- فبمقتضـــاها "يُنْقَل معنى الفعل"[١]؛ حيث إنك "تجعل الفعل لفاعل يُصَـيِّر من كان فاعلا قبل التعدية منسـوبا إلى الفعل، وتنقل الحكم من الأصـل إلى الفرع بمعنى جالب الحكم"[٢].

ومن هذه الأحرف الهمزة التي "تأتي في الفعل لتعديته"[٣]، وكثيرا ما تلحق منه بناء الفعل الثلاثي، وهي الهمزة المسماة بهمزة النقل، وهمزة التعدية، فتسميتها بهمزة النقل؛ لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية لواحد، ومن التعدية لواحد إلى التعدية إلى اثنين، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة، وذلك أقصـــى ما يتعدَّى إليه الفعل من المفعول به، وتُسَـــمَّى همزة التعدية؛ لأنه يُتَعَدَّى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل، فيصير بها متعديا إن كان لازما، كقولك في (جلس زيدٌ): (أجلستُ زيدا)، ويزداد بها ذو المفعول مفعولا ثانيا، كقولك في (لبس زيدٌ جبَّةً): (ألبستُ زيدًا جبةً)، ومن ذلك قولهم في (عَلِمَ) المتعدية إلى مفعولين، وفي أختها (رأى): (أعلمتُ زيدا عمرا قادما، وأرى الله أباك أخاك ذا مال)، فعدوا الفعل بسبب الهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، أولها الذي كان فاعلا، والثاني والثالث هما اللذان كانا مبتدأ وخبرا في الأصـــل. ولم يُسْـــمَع في غيرهما من أخواتهما.

وإن كانت المادة والبناء في صـيغة (أفعل) هنا قد تضـــافرتا لإعطاء معنى جديدا يرجع إليه سـبب التعدي، إلا أنَّ تعدية (أعلم) وأختها بهذا الشـكل قد أثار مشـكلا بين النحويين تركز في اختلافهم في نقل الفعل بالهمزة في هذا الباب إلى نصـــب المفعول الثالث، هل هو أمر سماعي يجب الاقتصار فيه على هذين الفعلين، أم أنه قياسي يمكن أن يُلْحَق به أفعال باقي الباب؟ فكان القول فيه على النحو الآتي:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٨٠/٤.

(٢) التعريفات: ٨٥، التعريف: ١٨٥.

(٣) الخصائص ٣٤١/١، وينظر: الفروق اللغوية: ٥٧٠.

الأول: ذهب الجمهور إلى أنه موقوف على السماع، وأن المجمع على تعديته إلى ثلاثة مفاعيل (أعلم)، و(أرى)[1]؛ حيث إن القاعدة الاستقرائية أنَّ التَّعَدّي بالهمزة فيما يتعدى إلى اثنين سماع وليس بقياس؛ إذ لم يكثر كثرة توجب القياس، بخلاف غير المتعدّي، فإنه يتعدى بالهمزة قياسا؛ لكثرة ما جاء منه في السماع، وكذلك المتعدي إلى واحد قد يُعدَّى بالهمزة قياسا. وسبب القياس في هذا وعدم القياس في المتعدي إلى اثنين أنَّ التعدية إنما هي إلحاق للمُعَدَّى بما قصُر عن أن يتعدَّى تعديته بحق الأصل، فإذا لم يكن ثَمَّ ما يتعدى بحق الأصل إلى ثلاثة كان قياس هذا أن لا يُعدَّى. وإذا كان كذلك ثبت أن (أعلم) و(أرى) على خلاف القياس، فلا يُقَاس عليهما غيرهما.

قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشرًا زيدًا أباك، ونبَّأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان، وأعلم الله زيدًا عمرًا خيرا منك"[2].

فأنت ترى أن سيبويه عندما تكلم عن الأفعال التي تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل قد ألحق بـ (أعلم) و(أرى) (نبَّأ).

---

(١) إعراب القرآن للزجاج ٨٧/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٥/١، ١٤/٢، الإيضاح العضدي: ١٧٦، المسائل البصريات ٤٨٥/١، المسائل الحلبيات: ٧٠، الخصائص ٢٧١/١، اللمع: ٥٤، إعراب القرآن لابن سيده ١٩٩/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٦٣/٢، المفصل: ٣٤١، المرتجل في شرح الجمل: ١٥٧، البديع في علم العربية ٤٥٤/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٨/١، توجيه اللمع: ١٨٣، شرح المفصل ٣٠٢/٤، المباحث الكاملية ٤٢٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٣، تسهيل الفوائد: ٧٤، شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، شرح التسهيل ١٠٠/٢، شرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤، شرح ابن الناظم: ١٥٤، الكناش ٣٣/٢، التذييل والتكميل ١٦٢/٦، ارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤، توضيح المقاصد والمسالك ٥٧١/١، بدائع الفوائد ٣٠٥/٢، أوضح المسالك ٨٠/٢، شرح شذور الذهب: ٤٨٤، مغني اللبيب: ٦٧٨، إرشاد السالك ٣٣٨/١، شرح ابن عقيل ٦٤/٢، تمهيد القواعد ١٥٥٥/٣، المقاصد الشافية ٥١٣/٢، شرح المكودي: ٩٠، تعليق الفرائد ٢١٥/٤، شرح شذور الذهب ٦٦٧/٢، همع الهوامع ٥٧٢/١، شرح قواعد الإعراب: ٢٥، الكليات: ٧٥٠، حاشية الصبان ٥٦/٢، حاشية الخضري ٣٥٢/١، دليل السالك: ١٦٩، إيناس الناس: ٥.

(٢) الكتاب ٤١/١ .

وقد ذكر السيوطي هذا وأحصى ما زاده غيره فقال: " واللخمي (أنبأ، وعَرَّف، وأشعر، وأدرى)، والفراء (خبَّر، وأخبر)، والكوفية والمتأخرون (حدَّث)، والأخفش وابن السراج (أظن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد)، وابن مالك وقوم (أرى الحلمية)، والحريري (علم)، والجرجاني (استعطى)، وبعضهم (أكسى)"[1]، ثم ذكر ما استشهد به بعضهم، ومن وافق من النحويين على بعضها، ومن رد بعضها[2]، ثم قال: "فبلغت أفعال الباب تسعة عشر، والجمهور منعوا ذلك، وأولوا المُسْتَشْهَد به على التضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال"[3].

الثاني: ذهب أبو الحسن الأخفش[4]، فيما نُسِب إليه[5] إلى جواز معاملة غير (أعلم) و(أَرَى) من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتها في النقل بالهمزة إلى نصب ثلاثة مفاعيل قياسا على ماسُمِع في (أعلم) و(أرى)، فكما أنه قد سُمِعَ ذلك فيهما فإنه يجوز أن يقاس عليهما (ظن) وأخواتها، فتقول: (أَظْنَنْتُ زيدًا عمرًا أخاك)، و(أحسبتُ

---

(١) همع الهوامع ٥٧٢/١.

(٢) السابق ٥٧٣/١-٥٧٤.

(٣) السابق ٥٧٤/١، وينظر: شرح المفصل ٣٠٢/٤، شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، شرح التسهيل ١٠١/٢-١٠٢، شرح ابن الناظم: ١٥٥، التذييل والتكميل ١٦٣/٦-١٦٦، ارتشاف الضرب ٢١٣٤/٤-٢١٣٥، تمهيد القواعد ١٥٥٦/٣-١٥٥٧، المقاصد الشافية ٥٢٩/٢، تعليق الفرائد ٢١٤/٤.

(٤) لم أعثر على هذا الرأي للأخفش في كتابه معاني القرآن، ولربما يكون مأثورا عنه في أحد كتبه الأخرى التي ألفها، ولم تصل إلينا؛ لأن أغلب النحويين مجمعون على نسبته إليه.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٥/١، ١٤/٢، الإيضاح العضدي: ١٧٦، الخصائص ٢٧١/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٢٩/١، المفصل: ٣٤١-٣٤٢، البديع في علم العربية ٤٥٤/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٨/١، شرح المفصل ٣٠٢/٤، المباحث الكاملية ٤٢٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٣، تسهيل الفوائد: ٧٤، شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢، شرح التسهيل ٩٩/٢، ١٠٠، شرح شافية ابن الحاجب ٨٤/١، شرح الرضي على الكافية ١٦٣/١، ١٤٢/٤، الكناش ٣٣/٢، التذييل والتكميل ١٦٨/٦، ١٩٦، الارتشاف ٢١٣٣/٤، توضيح المقاصد والمسالك ٥٧٢/١، ٥٧٤، بدائع الفوائد ٣٠٥/٢، المغني: ٦٧٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٣/١، تمهيد القواعد ١٥٥٥/٣، المقاصد الشافية ٥١٣/٢، ٥٢٥، تعليق الفرائد ٢١٥/٤، الهمع ٥٧٢/١، ٥٧٤، شرح قواعد الإعراب: ٢٥، حاشية الصبان ٦٥/٢، حاشية الخضري ٣٥٢/١.

بشرا زيدا صديقك)، و(أزعمتُ زيدا بكرا مقيما)، و(أَخَلْتُهُ عَمْرًا منطلقًا)، و(أَوْجَدْتُك زيدا رفيقك)، وما أشبه ذلك.

قال السيرافي: "والأكثر في كلامهم النقل بالهمزة، وإنما يُنْقَل من الأفعال ما كان ثلاثيا، وليس كل فعل ثلاثي يُنْقَل؛ لأنك إذا قلت: (ظننت زيدا منطلقا) فأكثر البصريين لا يجيزون من طريق القياس (أظننت زيدا بكرا منطلقا)، وكان الأخفش يجيزه"[١].

وقال ابن الخشاب: "واختلف الناس في هذه الأفعال، فقصرها بعضهم على السماع، ولم يجز القياس عليها، فلا تقول على قول هؤلاء -وهم الاكثرون-: (أظننت بكرا زيدا قائما)، ولا (أوجدت)، ولا (أحسبت)، وأجاز بعضهم القياس عليها في الأفعال الباقية، فيقول -مثلا-: (أزعمت محمدا الحر شديدا)، و(أخلت قاسما السحاب ممطرا)"[٢].

ولولا أن قول السيرافي وابن الخشاب يشعران بأن ثمة قائلا غير الأخفش يقول بجواز قياس (ظن) وأخواتها على (أعلم) وأختها -وإن خلا من تعيين نحوي بعينه أو قبيلة معينة- لجزمت بانفراد الأخفش بهذا القول دون شريك له فيه؛ لكثرة ما نسب إليه منفردا.

ولا يُعكِّر هذا الجزم أن بعض النحويين المتأخرين، كابن عقيل[٣]، والدماميني[٤]، والسيوطي[٥]، قد نسبوا هذا القول إلى ابن السراج مع الأخفش؛ لسببين:

الأول: يفصح عنه وصفهم بالمتأخرين -طبعا زمنيا- كما أنني لم أقف على تواتر لنسبة هذا القول إلى ابن السراج، في حين أنه متحقق في النسبة إلى الأخفش، فالمبرد شيخ السيرافي ليس ببعيد عن آراء الأخفش، فلربما أن السيرافي قد سمع منه عزو هذا القول إلى الأخفش.

---

(١) شرحه لكتاب سيبويه ١٤/٢.

(٢) المرتجل في شرح الجمل: ١٥٧.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٣/١.

(٤) تعليق الفرائد ٢١٥/٤.

(٥) الهمع ٥٧١/١-٥٧٤.

الثاني: أن ابن عقيل، والدماميني، والسيوطي تابعون في نسبة هذا القول إلى ابن السراج لأبي حيان في قول الْتَبَسَتْ عليه حقيقته، فوَهِم وخطَّأهم؛ حيث إنه قال: "وقوله[1]: (وزاد الأخفش أظن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد). هذا الذي ذكره الأخفش هو اختيار أبي بكر بن السراج، قال أبو بكر: تقول: (أظننت زيدا)، فتسكت، كما تقول: (أعلمت زيدا)"[2]؛ لأن قول ابن السراج يختلف عما أورده أبو حيان في هذا النص. وإليك قوله بفصه ونصه: "وكل فعل لا يتعدى إذا نُقِل إلى (أفعل) تعدى، فلما كان يجوز أن أقول: (عَلِمَ زيدٌ) فأقتصر على الفاعل جاز أن أقول: (أعلم الله زيدا)، ولكن لا يجوز أن يُقتصَر على المفعول الثاني في هذا الباب؛ لأنه المفعول الأول في الباب الذي قبله، وإنما استحال هذا من جهة المعنى؛ لأنك إذا قلت: (ظننتُ زيدا منطلقا) فالشك إنما يقع في الانطلاق لا في (زيد)، فلذلك لا يجوز أن تقول: (ظننت زيدا) وتقطع الكلام، ويجوز أن تقول: (ظننتُ) وتسكت فلا تعديه إلى مفعول، وهذا لا خلاف فيه"[3]. وهذا ما ذكره التوحيدي في البصائر والذخائر[4] في النص الذي جعلته مدخلا لمسألتنا، فكيف يغفل عنه أبو حيان إن أغفلنا تحريفه لنص ابن السراج أو عدم استيعابه؟ ويكأنه قد وقع عليه أن يقع تحت طائلة ما أوقعه على الفراء بقوله: " كأنه كان نائما حين قال ذلك"[5].

ولعله قد يصادفنا موقف يُنصَف فيه الأخفش من تهجم الإربلي عليه حين وصفه في ختام هذه المسألة بأنه كان هجاما على القياس، إلا أنه من الإنصاف الإشارة إلى طول باعه في علم النحو، وسعة اطلاعه، وتثبته من نسبة الأقول إلى أصحابها، بالرغم من قلة انشغاله به، ونزر بضاعته فيه، كما ذكر في مقدمة شرحه.

---

(١) يعني قول ابن مالك في تسهيل الفوائد: ٧٤.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٦/٦، وينظر: الارتشاف ٢١٣٣/٤.

(٣) الأصول في النحو ٢٨٥/٢، ولم أجد له مثالا من هذا الباب في النقل بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل إلا بـ (أعلم) أو (أرى). ينظر: الأصول في النحو ١٨٧/١، ١٨٩، ٢/ ٢٦٦، ٢٨٦.

(٤) البصائر والذخائر ٢٤٠/١ - ٢٤١.

(٥) تفسير البحر المحيط ٢٧٣/٧.

وممن ذكر مذهب الأخفش وارتضـــاه عبد القاهر الجرجاني، فقال: "وجوزه أبو الحســـن، فتقول: (أحســـبت زيدا عمرا منطلقا)، أي: جعلته يحســـبه منطلقا، وقوله قياس"[١]، وقال به أبو الســـعادات بن الأثير[٢]، وعلل لجواز مذهب الأخفش بأن القياس معه[٣].

ولم يرتض الجمهور مذهب الأخفش، فممن امتنع منه أبو عثمان المازني[٤]، وردَّ الفارســـي[٥] مذهب الأخفش بامتناع المازني، وكذلك ابن جني[٦]، معللا لعدم جواز مذهب الأخفش بأن العرب قد اســـتغنت عن ذلك بقولهم: (جعلته يظنه عاقلا)، كما استغنت بـــ (واحدٍ) عن (اثنين)، وبـــ (اثنين) عـــن (واحِدين)، وبـــ (ســـتة) عـــن (ثلاثتين)، وبـــ (عشـــرة) عن (خمســـتين)، وبـــ (بعشـــرين) عـــن (عشرتين)، ونحو ذلك.

وردَّ أبو سعيد السيرافي مذهب الأخفش بأن غيره من النحويين لم يجاوز ما قالت العرب، فاقتصـروا في هذا الضـرب على فعلين فقط، وذلك (أرى) و(أعلم) المنقولان من (رأى) و(علم)[٧].

وقال ابن يعيش: "وهذا النقل مقصـــور على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع عن العرب، وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما، فيجيز (أظنَّ زيدٌ عمرا أخاك قائما)، و(أزعم بكرٌ محمدا جعفرا منطلقا)، والمذهب الأول؛ لقلة ذلك"[٨].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٢٩/١.

(٢) البديع في علم العربية ١١٩/١.

(٣) السابق ٤٥٤/١.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٧٦، الخصائص ٢٧١/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٢٩/١، المرتجل في شرح الجمل: ١٥٧، البسيط في شرح الجمل ٤٥٠/١.

(٥) الإيضاح العضدي: ١٧٦.

(٦) الخصائص ٢٧١/١.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٥/١، وينظر: المباحث الكاملية ٤٢٢/١.

(٨) شرحه للمفصل ٣٠٢/٤ بتصرف بسيط، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٣.

وردَّ أبو البقاء العكبري مذهب الأخفش بأنه بعيد؛ لأن تعدِّي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة؛ ألا ترى أن قولك: (كلمتُ زيدًا) لا تجوز تعديته بالهمزة، فلا تقول: (أكلمت زيدا عمرًا) بمعنى مكنته من تكليمه، ولم يرد السماع إلا بـ (أعلمت) و(أريت)"[1]، وبنحو هذا علل اللورقي لرد مذهب الأخفش، فقال: "لأنه تغيير اللفظ بإنشاء صورة أخرى، فَيُتَوَقَّف فيه على الوضع"[2].

وهذا التعليل قد تضمنته طيات نص الإربلي السابق، كما تضمن ما شرعا من خلاله لإثبات وجاهة تعليليهما، وهو أن الأصل في (نبَّأ) و(أنبأ) أن يتعديا إلى واحد، وإلى ثان بحرف الجر، كقول الله تعالى: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[4]، وليسقطا مذهب الأخفش من خلال التمثيل بآية التوبة هذه؛ لأن (مِنْ) عند سيبويه غير زائدة على ما أصَّلا، وعند الأخفش زائدة، والمفعول الثالث محذوف، وتقديره: قد نبأنا الله من أخباركم، وهذا ضعيف من ثلاثة أوجه:

أحدها: الحكم بزيادة الحرف في غير ضرورة.

الثاني: زيادة (مِنْ) في الواجب، وهو بعيد.

الثالث: حذف المفعول الثالث، وهو كحذف المفعول الثاني في باب (ظننتُ)، وهو غير جائز.

والفرق بين (نبَّأتُ) و(أنبأتُ) وبين (أعلمتُ) أن (أعلمتُ) اسْتُعْمِلت بغير همزة التعدي، ثم عديت بها، و(نبَّأت) و(أنبأت) متعدِّيان بالهمزة[5].

والذي يؤكد ضعف مذهب الأخفش ما علل به الخلف لمنع قياس الأخفش، وهو أن حق همزة التعدية أن تُلْحِق بها ما لا يتعدّى بما يتعدّى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدّى إلى اثنين بنفسه؛ لأن المُعدَّى بالهمزة فرع المُعدّى بالتجرد،

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٨/١.

(٢) المباحث الكاملية ٤٢٢/١.

(٣) سورة التحريم، الآية: ٣.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٩٤.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٦/١-٢٥٧، المباحث الكاملية ٤٢٢/١-٤٢٣.

وليس في الأفعال متعدِّيا بالتجرد إلى ثلاثة فيُلْحَق بها ما يتعدى إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يُعَدَّى بالهمزة متعد إلى اثنين؛ لعدم أصل ملحق به، وهذا يعني أن القياس عدم تعدية (أعلم) و(أرى)، لكن سُمِع تعديتهما إلى ثلاثة على خلاف القياس فقُبِل، ولم يُقَسْ عليهما غيرهما من أخواتهما؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه[1].

أضف إلى ذلك أن الأخفش قد وافق على منع (أكسيتُ زيدا عمرا ثوبا)[2]؛ ولذلك أُلزِم بإجازة (أكسيت زيدا عمرا ثوبا)[3]، وهو ممتنع اتفاقا، فكما أن هذا لا يجوز بالإجماع فكذلك قياس (ظن) وأخواتها على (أعلم) و(أرى) لا يسوغ. وأنت ترى أن (كسوت) ونحوه لا تدخل عليه همزة النقل، ولا يُضعَّف عينه، ولهذا قوِيَ مستند هذا الرد.

وفي هذا يقول الأستراباذي: "الأخفش ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب قياسا لا سماعا، فيقول: (أحسبتك زيدا قائما)، وكذا (أظننتك، وأخلتك، وأزعمتك، وأوجدتك)، ولو جاز القياس في هذا لجاز في غير أفعال القلوب، نحو: (أكسوتك زيدا جبة، وأجعلتك زيدا قائما)، ولجاز بالتضعيف أيضا في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقا، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة، نحو: (أنصرت زيدا عمرا، وذهَّبت خالدا)، فثبت أن هذا موكول إلى السماع، أعني: النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المزيد المتشعبة"[4]؛ لأن "(أفعل) الفعلي لم يجئ إلا ماضيا للإفعال -أي: المصدر الذي على وزن (إفعال) بكسر الهمزة، نحو: إكرام- من بعض الأفعال الثلاثية، كـ (أخرج، وأذهب)، لا من كلها، فلم يُسمَع نحو: (أقتل وأنصر)؛ لذا رُدَّ على الأخفش قياس (أحسب، وأخال، وأظن، وأوجد، وأزعم) على

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٣، شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢، شرح التسهيل ١٠٠/٢، شرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤، الكناش ٣٣/٢، التذييل والتكميل ١٦٩/٦، تمهيد القواعد ١٥٥٥/٣-١٥٥٦، المقاصد الشافية ٥١٣/٢، تعليق الفرائد ٢١٥/٤، حاشية الصبان ٢/ ٥٩.

(٢) شرح التسهيل ١٠٠/٢، التذييل والتكميل ١٦٩/٦، تمهيد القواعد ١٥٥٦/٣، حاشية الصبان ٢/ ٥٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢، شرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤، الارتشاف ٢١٣٤/٤، المقاصد الشافية ٥٢٥/٢، حاشية الصبان ٢/ ٥٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤.

(أعلم وأرى)"[1]، فليست هذه الزيادات قياسا مطردا، بل يُحتَاج في كل باب إلى استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "هذا باب افتراق (فعلت) و(أفعلت) للمعنى"[2].

وذكر ابن قيم الجوزية حجة عقلية؛ ليؤكد أن الصحيح امتناع ما ذهب إليه الأخفش؛ لأن الظن إن كان بعد علم ضروري فمحال أن ينقلب ظنا، وإن كان بعد علم نظري لم يرجع العالم إلى الظن إلا بعد النسيان والذهول عن ركن من أركان النّظر، وهذا ليس من فعلك أنت به، فلا تقول: (أظننته) بعد أن كان عالما، وإن كان قبل الظن شاكا أو جاهلا أو عاقلا لم يُتصَوَّر -أيضا- أن تقول: أظننته؛ لأن الظن لا يكون عن دليل يوقفه عليه أو خبر صادق يخبره به، كما يكون العلم؛ لأن الدليل لا يقتضي ظنا ولا يقتضي -أيضا- شبهة كما بينه الأصوليون، فثبت أن الظن لا تفعله أنت به، ولاتفعل شيئا من أسبابه، فلم يجز (أظننته)، أي: جعلته ظانا، وكذلك يمتنع (أشككته)، أي: جعلته شاكا، ولكنهم يقولون: (شككته) إذا جذبته بحديث يصرفه عن حال الظن إلى حال الشك، ورُدَّ تعليل هذا المنع بأن الأمر ليس كما قيل، ولا فرق بين (أعلمته) و(أظننته) إلا من جهة السماع، كما أن الظن هو الرجحان، فإذا ذكرنا له أمارة ظاهرة لا توجب اليقين أفادته الرجحان وهو الظن[3].

الرأي والترجيح:

اعتمد النحويون في التقعيد لهذا العلم على السماع المُشْتَرَط فيه الكثرة التي تسوغ القياس عليه؛ ولذلك فإن الذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو رأي الجمهور الذين يرون أن الأصل في السماع المخالف للقياس أن لا يقاس عليه، لا سيما إذا كان هذا السماع في لفظين فقط، فإذا لم يكن في كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة وجب أن لا يقاس على (أعلم) و(أرى)؛ ألا ترى أنه لا يوجد فعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل إلا منقولا كـ (أعلم) و(أرى) أو مضمنا كـ (أنبأ، وأخبر، وخبَّر، ونبَّأ،

(١) شرح الرضي على الكافية ١٦٣/١، وينظر: شرحه لشافية ابن الحاجب ٨٤/١.

(٢) الكتاب ٥٥/٤.

(٣) بدائع الفوائد ٣٠٥/٢.

وحدَّث)، فلما لم يكن له أصـــل يلحق به ثبت امتناع جواز مذهب الأخفش في القياس على (أعلم) و(أرى).

الفصل الثالث

تعقبات الإربلي للنحويين في مسائل الحـــروف

١- (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية.

٢- نصب الاسمين بـ (ليت).

٣- زيادة (مِنْ) في الإيجاب.

٤- (لَن) بين البساطة والتركيب.

٥- (إذن) بين البساطة والتركيب.

٦- تقدير مبتدأ بعد (الفاء) الواقعة في جواب الشرط المضارع.

(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وأما (ما) إذا كانت مصدرية فهي حرف عند سيبويه كـ (أنْ)، وإنما لم تعمل لعدم اختصاصها، وتُوصَل بالأفعال الماضية والمضارعة، نحو: (يعجبني ما صنعت وما تصنع). قال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[1]، وهي -أيضا- تقدر مع الفعل اسما وإن كانت وحدها حرفًا، وقد وصلت بالجملة الاسمية كقولك: (يسرني ما أنت صانع)، ولا توصل بالأمر والنهي وما في حكمهما بخلاف (أنْ)، وقد حُكِي عن أبي الحسن اسميتها مصدرية، ولو كان كما زعم لظهر العائد معها غالبًا كما في الأسماء الموصولة، بخلاف موصولات الحروف، فإنها تفتقر إلى عائد من صلاتها؛ إذ الحروف لا تُضمَر ولا يُكَنّى عنها؛ بل ذلك من خواص الأسماء؛ إذ إضمار الكلمة إخبار عنها"[2].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي الأخفش فيما حُكِيَ عنه من اسمية (ما) المصدرية، فيكون لها من صلتها عائد إليها، وذكر من الحجج ما يوافق به مذهب سيبويه على أن (ما) المصدرية حرف كـ (أنْ)، فلا يعود عليها من صلتها عائد.

الدراسة:

تأتي (ما) على عدة أوجه بين الحرفية والاسمية، ومن هذه الأوجه ما يدل على معنى المصدرية، وقد اختلف قول النحويين فيها ما بين الاسمية والحرفية، فظهر بينهم فيها مذهبان على النحو التالي:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن (ما) المصدرية حرف، جاء في الكتاب من أبواب (أن) التي تكون والفعل بمنزلة المصدر "وتقول: (ائتني) بعد ما تقول ذاك القول، كأنك قلت: ائتني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت بعد أن تقول فإنما تريد

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/٣٩٥-٣٩٦.

ذاك، ولو كانت بعد مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة لم تقل: (ائتني) من بعد ما تقول ذاك القول، ولكانت الدال على حال واحدة"[١].

وقرر بأنها إذا كانت والفعل فهي مصدر بمنزلة (أن)، فقال: "ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر. فـ (ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت: (ما أحسن ما كلَّم زيدا) فهو ما أحسن كلامَ زيدا، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما) (أحسن) بغير (ما)، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص. هذا معناه"[٢].

ووجه الدلالة من كلامه أن (ما) إذا كانت بمعنى المصدر فهي حرف كـ (أن)، ولا خلاف في أنَّ (أنْ) لا تضمر ولا يعود إليها عائد من صلتها، فكذلك (ما) هذه؛ لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل وكونها في تأويل المصدر.

وعلى هذا جمهور النحويين كأبي العباس المبرد[٣]، وأبي جعفر النحاس[٤]، وأبي علي الفارسي[٥]، وابن جني[٦]، والرماني في أحد قوليه[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الشجري[٩]، وابن خروف[١٠]، والعكبري[١١]، والخوارزمي[١٢]، وابن

---

(١) الكتاب ١٥٦/٣، وينظر: المقتضب ٣/ ٢٠٠.

(٢) الكتاب ٣٢٦/٢.

(٣) المقتضب ٢٠٠/٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٦/١.

(٥) البغداديات: ٢٧١.

(٦) اللمع في العربية: ١٩٣.

(٧) رسالتان في اللغة: ٣٦، ٣٩.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٢٩.

(٩) أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢.

(١٠) شرحه لجمل الزجاجي ٦٠/٢.

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢.

(١٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١٢٥/٤.

يعيش[١]، وابن جعفر الإربلي[٢]، واللورقي[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦]، والمالقي[٧]، ومحمد بن أيدمر المستعصمي[٨]، وأبي حيان[٩]، والمرادي[١٠]، وابن هشام[١١]، وابن عقيل[١٢]، وغيرهم[١٣].

وحجة هؤلاء على أنها حرف وليست اسمًا أنه لا يعود إليها ضمير، ولو كانت اسما لاحتاجت إليه[١٤]، فإذا قلت: (أعجبني ما صنعت) كان التقدير: أعجبني صنعك وصنيعك[١٥].

والمذهب الثاني في (ما) المصدرية هو ما نُسِب إلى الأخفش من القول باسميتها، فتكون معرفة بمنزلة (الذي)، أو نكرة تقديرها (شيء)، والفعل بعدها صفتها، وهي في الحالتين تفتقر إلى عائد إليها من صلتها، فإذا قلت: (أعجبني ما صنعت) كان التقدير عنده: أعجبني ما صنعته، والمعنى: الذي صنعته[١٦]، مجيزًا تقدير ضمير

---

(١) شرح المفصل ١٤٢/١-١٤٣.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٣٩٦/١.

(٣) المباحث الكاملية ٢٦٧/١.

(٤) شرحه لجمل الزجاجي ٤٥٧/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، شرح التسهيل ٢٢٣/١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٥١/٢.

(٧) رصف المباني: ٣١٥.

(٨) الدر الفريد وبيت القصيد ٣٥٢/١١.

(٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٩٩٣/٢.

(١٠) الجنى الداني: ٣٣٢، توضيح المقاصد والمسالك ٤١٨/١.

(١١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٢، مغني اللبيب: ٢٦٦، ٣٩٩.

(١٢) شرح ابن عقيل ١٤٩/١.

(١٣) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٤/ ٢٤، تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ٢٤.

(١٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢.

(١٥) ينظر: المقتضب ٢٠٠/٣، البغداديات: ٢٧١، حروف المعاني والصفات: ٥٤، رسالة منازل الحروف: ٣٦، معاني الحروف: ٤، التخمير ١٢٥/٤، شرح المفصل ١٤٢/١، الجنى الداني: ٣٣١.

(١٦) لم أقف على هذا الرأي صريحا في معاني القرآن للأخفش، لكن وجدت ما قد يشعر به، كقوله في الحديث عن قول الله تعالى: ﴿**عزيز عليه ما عنتم**﴾ [التوبة: ١٢٨]: "جعل (ما) اسما و(عنتم) من

يكون مفعولا إذا كان الفعل متعديًا، ولا يجوز ذلك إن كان الفعل لازمًا أو متعديًا استوفى مفعوله، وعلى هذا تكون (ما) المصدرية عند أبي الحسن اسما يعود عليها من صلتها ضمير.

ووافق الأخفش على مذهبه كل من المازني[١]، وابن السراج[٢]، والرماني في قوله الآخر[٣]، والسهيلي[٤]، وابن الصائغ[٥]، وجماعة من الكوفيين[٦]، ووهم بعض النحويين فنسب ذلك إلى المبرد[٧]، مع أن رأيه في (المقتضب)[٨] ينافي ذلك تماما؛ إذ ارتضى فيه مذهب سيبويه، وجعله الصواب والقياس، في حين ضعَّف مذهب الأخفش، ورماه بالتخليط.

صلته".(معاني القرآن للأخفش ٣٦٩/١)، وينظر رأي الأخفش في: المقتضب ٢٠٠/٣، الأصول في= =النحو١٦٢/١، البغداديات: ٢٧١، أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢، شرح المفصل ١٤٢/١، المنهاج الجلي ٣٩٦/١، شرح التسهيل٢٢٣/١، رصف المباني: ٣١٥، الارتشاف ٩٩٣/٢، الجنى الداني: ٣٣٢، المغني: ٤٠٢، همع الهوامع ٣١٦/١.

(١) ينظر: الهمع ٣١٦/١.

(٢) ينظر: الأصول١٦١/١، شرح التسهيل ٢٢٣/١، الارتشاف ٩٩٣/٢، المغني: ٤٠٢، الهمع ٣١٦/١.

(٣) ينظر: معاني الحروف: ٤، شرح الرضي علي الكافية ٥١/٢.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ١٤٤، وينظر: الارتشاف ٩٩٤/٢، الهمع ٣١٦/١.

(٥) اللمحة في شرح الملحة ٥٩٥/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢/ ٩٩٣، رصف المباني: ٣١٥، الجنى الداني: ٣٣٢.

(٧) ينظر: المباحث الكاملية ٢٦٧/١، شرح الرضي على الكافية ٥١/٢، الهمع ٣١٦/١.

(٨) وذلك قوله: "(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن)، والأخفش يراها بمنزلة (الذي)، مصدرا كانت أو غير مصدر، تقول: (أن تأتيني خير لك)، فليس في (تأتيني) ذكر لـ (أن)، ولو قلت: (رأيت الذي تقوم) لم يجز؛ لأنك لم ترد إلى (الذي) شيئا، وهو اسم حتى تقول: رأيت الذي تقوم إليه، ولو قلت: (بلغني أنك منطلق) لم ترد إلى (أن) شيئا، ولو قلت: (جاءني من إنك منطلق) لم يجز حتى تقول: إنك منطلق إليه أو عنده، فهذا أمر الحروف وهذه صفات الأسماء. فأما اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرا، فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: (ما أعجبني ما صنعت) فهو بمنزلة (أعجبني أن قمت)، فعلى هذا يلزمه: (أعجبني ما ضربت زيدا)، كما تقول: (أعجبني أن ضربت زيدا)، وكان يقوله. والأخفش يقول: (أعجبني ما صنعت)، أي: ما صنعته، كما تقول: (أعجبني الذي صنعته)، ولا يجيز (أعجبني ما قمت)؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلط، فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه". (المقتضب ٢٠٠/٣).

واحتج مؤيدو مذهب الأخفش على اسمية (ما) المصدرية بأنها موصولة غير عاملة فكانت اسما كأمثالها من الموصولات[1]، فقالوا:" والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفا كـ (أن) أنها لو كانت كـ (أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم"[2]، وزاد السهيلي اشتراطا لكون (ما) مصدرية، وهو وقوع (ما) الموصولة موقعها وأن لا يكون الفعل بعدها خاصا، فلا يجوز (أريد ما تخرج)، أي: خروجك[3].

واحتجوا -أيضا- بأن الفعل الذي في صلتها عامل في ضمير المصدر، وهو العائد على (ما)، فيكون مفعولا مطلقا، تقول: (أعجبني ما صنعت)، أي: أعجبني الفعل الذي صنعته؛ ولذلك جاءت في بعض المواضع بغير عائد[4].

وقد تعقب ابن جعفر الإربلي -كغيره من النحويين- الأخفش فيما حكاه من اسمية (ما) المصدرية، وأنه يعود عليها من صلتها ضمير، واحتج عليه بأنها تأتي في مواضع لا يتأتى فيها عود الضمير إليها، ولو كانت اسما لظهر العائد في صلتها ظاهرا أو مقدرا.

وابن جعفر الإربلي مسبوق في هذا التَّعقُّب للأخفش؛ فقد سبقه ابن الشجري؛ حيث جاء في الأمالي "ومما يبطل قول الأخفش أننا نقول: (عجبت مما ضحكت، ومما نام زيد)، فنجد (ضحك) و(نام) خاليين من ضمير عائد على (ما) ظاهر أو مقدر"[5]؛

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٦١/١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٤٤، الجنى الداني: ٣٣٢، المغني: ٤٠٠.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ١٤٤.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢.

لكون الصـــلة فعلا لازما، وقد جاء في التنزيل قول الله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]. أي: برحبها[2]، فلا يصح تقدير عـائد مجرور بالبـاء علـى (ما)، ومثله قول الشاعر[3]:

يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ الليالِي وكان ذهابُهنّ له ذهابا

أي: يسـر المـرء ذهـاب الليـالي، فـلا يقال: يسر المرء ما ذهبه الليالي، ولا يقال -أيضا- بأن تقدير الكلام: يسر المرء ما ذهب به الليالي، فيكون العائد في (به) عائدا على (ما) ؛ لأن شـــرط جر العائد أن يكون الموصـــول مجرورا بنفس حرف الجر الذي جُرَّ به عائده على أن يكون مذكورًا قبل ذلك، ولما لم تحتمل (ما) في الآية والبيت الســابقين الصــلة لم يصــح تقدير العائد عليها؛ فلذلك انتفى أن تكون اســمًا موصولًا.

وبالآية والبيت رُدَّ على السـهيلي زعمه أن شـرط كون (ما) مصـدرية صـلاحية وقوع (ما) الموصولة موقعها وأن الفعل بعدها لا يكون خاصا[4].

وللسبب نفسه لا يجوز تقدير ضمير عائد إلى (ما) المصدرية إن كان فعل الصلة متعديا اسـتوفى مفعوله، قال أبو علي -وهو الأسـبق تعقبا للأخفش في هذه المسـألة-: "والقول عندي فيها أنها مع ما بعدها من الفعل بتأويل المصدر، وأنه حرف ليس اسما؛ لأني وجدت صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾"[5][6]، فـ (ما) هنا موصـول حرفي لا يحتـاج إلى عائد، ولا يجوز

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٣٠/١، المفصـل في صـنعة الإعراب: ٤٢٩، شـرح قطر الندى: ٢٦٠، الارتشاف ٩٩٣/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسـبة في: المفصـل في صـنعة الإعراب: ٤٢٩، شـرح التسـهيل ٢٢٥/١، الجنى الداني: ٣٣٢، همع الهوامع ٣١٧/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٣٣١، مغني اللبيب: ٤٠٠.

(٥) سورة البقرة، الآية : ٣.

(٦) ينظر: البغداديات: ٢٧٢.

أن يكون بمعنى (الذي)، وتحذف العائد[1]، على أن يكون التقدير: ومما رزقناهموه؛ لأنك إن قدرته هذا التقدير عديتَ (رزقت) إلى مفعولين، وهو إنما يتعدى إلى مفعول واحد مثل: أكلت وشربت، فمن حيث لم يجز أن يتعدى (رزقت) إلى مفعولين، لم يجز تقدير هذا الضمير، فلما لم يجز تقدير هذا الضمير لم يُعَدَّ إلى (ما) شيء، وإذا لم يُعدَّ إليه شيء لم يكن اسما، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف، وإذا كان حرفا لم يحتج إلى العائد، كما لا يحتاج إليه (أن)، فتقدير ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾: ومن رزقهم ينفقون، وهذا أحد الدلائل البينة أن (ما) هذه حرف ليس باسم"[2].

فرأي الأخفش في اسمية (ما) المصدرية فيه اضطراب؛ إذ إنه لا يجيز نحو: أعجبني ما قمتَ؛ لأنه لا يتعدى، وقد أجاز مثله، ولهذا رماه المبرد بالتخليط[3]، وضعف ابن هشام قوله: إن (ما) اسم، والأصل: ما قمته، أي: القيام الذي قمته[4]؛ إذ لا يسوغ هنا تقدير (ما) بـ (الذي)، وكذلك في قول الشاعر[5]:

أَلَيْس أمِيرِي فِي الأُمُورِ بأَنْتُما بِمَا لَسْتُما أَهْلَ الخِيَانَةِ والْغَدْرِ

قال ابن عصفور: "ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بـ (الذي)، أعني: (ما) المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلا"[6]. وبهذا البيت رُجِّحَ القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير[7]، فبان بهذا وما قبله صحة تعقب الإربلي للأخفش في قوله: إن (ما) المصدرية اسم يعود عليها من صلتها ضمير.

وأما احتجاجهم بأنها "موصولة غير عاملة فكانت اسمًا كأمثالها من الموصولات"[8] فَيُرَدُّ عليه بأن "الاسمية لا تثبت من حيث كانت موصولة غير

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٦/١.

(٢) البغداديات: ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٠٠/٣.

(٤) ينظر: المغني: ٢٦٦.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢٠٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/١.

(٧) المغني: ٤٠٣.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢- ١٢٧.

عاملة، فإن ذلك ليس من حد الأسماء ولا علاماتها؛ لأن كونها موصولة يخرجها عن حكم الأسماء؛ إذ من حكم الأسماء التمام، وكونها لا تعم حكم أكثر الحروف، فعُلِم أن الاسمية تثبت بدليل غير هذا"[1].

وقد أفسد النحويون احتجاج مؤيدي الأخفش على اسمية (ما) المصدرية بتقدير ضمير المصدر العائد عليها من صلتها بقول الله تعالى:﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[2] في قراءة من ضم ياءه وشدّد ذاله[3]، بأن الضمير المحذوف في قوله: ﴿يكذبون﴾ لا يخلو من أن يعود على القرآن، أو على النبي، أو على المصدر الذي هو التكذيب، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي فقد استحقوا بذلك العذاب، وإن أعدناه إلى التكذيب، لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو بالنبي كانوا مؤمنين، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب؟[4].

فإن قيل بأن قوله تعالى: ﴿كذبوا﴾ ليس واقعا على التكذيب؛ بل مؤكّدٌ به؛ لأنه مفعول مطلق، لا مفعولٌ به، والمفعول به محذوف -أيضا-، أي: بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيبا، ونظيره ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[5]، فهذا يبطله أنه لم يُعْهَد في لسان العرب بروز هذا الضمير في موضع من المواضع، فلم يسمع (ما قمته وما قعدته)، ولو صح ما ذُكِر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكورا، لا محذوفا[6]، لا سيما أن مثل هذا التقدير للعائد فيه تكلف لا ضرورة تدعو إليه، ، وإن كان يمكن أن يُقال به إن كان ضمير المصدر بارزا، نحو قول الشاعر[7]:

---

(١) نفسه.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمر وابن عامر، ينظر: السبعة في القراءات ١٤٣/١، الحجة للقراء السبعة ٣٢٩/١.

(٤) أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢-٥٥٩، المغني: ٤٠٢.

(٥) سورة النبأ، الآية: ٢٨.

(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٢، المغني: ٢٦٦، ٤٠٢، شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٤/٢٤.

(٧) البيت من البسيط، ولم يعرف اسم قائله، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٦٧/٣، وينظر: الأصول في النحو ١٩٣/٢، الحجة للقراء السبعة ٢٤١/٢، التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٥، رسالة الغفران: ٥٧، المقرب ١١٥/١، شرح الكافية الشافية ١٦١٢/٣، رصف المباني: ٢٤٧، ٣١٥، لسان العرب ١٥٧/١٠(س ر ق)، تفسير البحر المحيط ٣٧/٢، المسائل السفرية ١٣/١، المغني: ٢٨٨، شرح

هذا سُراقَةُ للقرآنِ يَدرُسُه والمَرْءُ عندَ الرَّشَا إنْ يَلْقَها ذيبُ

أي: يدرس الدرس، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره؛ إذ الفائدة تحصل بدونه "[1].

ولم يورد الأخفش في معانيه ما يشعر باسمية (ما) المصدرية إلا في موضع واحد عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[2]؛ إذ قال: "جعل (ما) اسما، و(عنتم) من صلته"[3]، وقد أشرت إليه عند بيان مذهبه، في حين وافق سيبويه والجمهور وخالف ما نُسِبَ إليه في بقية المواضع، ومنها قوله في قول الله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[4]: "جعل (ما) والفعل اسما للمصدر، كما جعل (أن) والفعل اسما للمصدر في قوله: (أحب أن تأتيني)"[5]، وقال مثله في قول الله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا﴾[6][7]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[8] [9]، وقوله تعالى: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[10][11]، وقال في قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[12]: "وليس هذا في معنى فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى لم يكن كلاما حتى تجيء بـ (به)، ولكن

التصريح ٤٩١/١، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ٢٠٤/١، ٣٤٥/٢، همع الهوامع ٤٥٦/٢، حاشية الصبان ٣٢٢/٢.

(١) رصف المباني: ٣١٥، المغني: ٤٠٠.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٦٩/١.

(٤) سورة البقرة، الآية:١٠.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٤٣/١.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

(٧) معاني القرآن للأخفش ٤٣/١.

(٨) سورة الحجر، الآية: ٣٩.

(٩) معاني القرآن للأخفش ٤١٩/٢.

(١٠) سورة يوسف، الآية: ٣.

(١١) معاني القرآن للأخفش ٣٩٣/١

(١٢) سورة الحجر، الآية: ٩٤.

اصـــدع بالأمر، جعل (ما تؤمر) اســـمًا واحدًا"[1]، وذكر مثله في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا عَصَوْا﴾[2][3].

الرأي والترجيح:

إذا كانت المشـابهة بين (ما) المصـدرية و(ما) الموصـولة التي بمعنى (الذي) قد أوجبت الجمع بينهما من ناحية فإن وجه المفارقة بينهما توجب المنع، فإذا أمكن عود الضمير على (ما) من صلتها فهي اســـم موصـــول كـــ (الذي)، وكان لها محل من الإعراب، وإن لم يمكن ذلك فلا يكون لها محل إعرابي؛ لأنها حرف، وهو الصـــواب بالقياس والإجماع والعقل والنقل والمعنى.

فأما القياس فما احتج به الإربلي وغيره من النحويين من عدم اطراد ذكر العائد إليها من صلتها غالبًا، والقول باسميتها يلزم اطـراد ذكر العـائد كـ (ما) الموصـولة التي تفتقر إلى عائد من صـــلتها، وذلك منتف لمجيء (ما) المصـــدرية في مواضـــع يسـتحيل فيها تقدير عائد إليها من صـلاتها، ظاهرًا كان أو مقدرًا، وهذا ما أجمع عليه الجمهور.

وأما العقل فإنه لا يتصـور أصـلا أن يكون في نحو (أعجبني ما قمت وما قعدت) عائد إلى (ما) من صـلتها؛ لأن الصـلة هنا فعل لازم، فكيف يتصـل به ضـمير يكون عائدا على (ما) ويكون في محل نصـــب؟ ويؤيد ذلك النقل، فإنه لم يُسْـمَع في لســان العرب ألبتة (ما قمته وما قعدته).

وأما المعنى فإنه يأبى أن تكون (ما) المصـدرية اسـمًا، ويُقدَّر في صـلتها ضـمير يكون عائدا إليها؛ لأن هذا التقدير فيه تكلف لا حاجة إليه، ويؤدي إلى فساد المعنى كما في الآية: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[4].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٣/١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١٠٨/١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠.

أضـف إلى ذلك أن أبا الحسـن نفسـه لم يذكر في معانيه ما يشـعر باسـمية (ما) المصـدرية إلا في موضـع واحد، بينما وافق قوله في (ما) المصـدرية قول سـيبويه في كل مواضـع معانيه الأخرى، حتى إنه ليُخَيَّل لقارئه أنه إنما كان ذلك الموضـع سـهوا منه أو من ناسخ كتابه، وجل من لا يسهو -عز وتعالى عن ذلك- فكيف يُحتَجُّ لما نُسِب إليه من اسمية (ما) المصدرية مع هذا الاضطراب؟!

ولذلك فإنني أرى أن تعقب الإربلي للأخفش في هذه المسألة صائب وموفق.

نصب الاسمين بـ (ليت)

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وقوله: ((ليت) عند الكوفيين تنصب اسمين)[1] قلت: إنما حملهم على ذلك قوة شبهها بالفعل، بتغييرها الجملة لفظا ومعنى، فأجازوا (ليت زيدا قائما)، وقَدره الفراء بـ (تمنيت زيدًا قائمًا)، وهو إعمال لمعناها يمكن تقدير مثله في جميع أخواتها، ومع ذلك لم تنصب اسمين، مع أن تقديرها بذلك يجعل خبرها فضلة؛ لأنه يصير حالا، وهو معها مُعْتمَد الفائدة، وإنما جرأهم على ذلك قول الشاعر[2]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

وقول المصنف: (إنه ليس بمثبتٍ لذلك)[3] يريد: أنه ليس بدال على جواز نصبها لاسمين؛ إذ هي فيه باقية على بابها، وخبرها محذوف تقديره: يا ليت لنا أيام الصِّبا، و(رواجعا) حال، كما تقول: يا ليت عندنا غلام زيدٍ قائما، وهذا الحذف حسن، مثل قول الآخر[4]:

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو: ١١٩.

(٢) البيت من الرجز وهو لرؤبة في: شرح المفصل ٢٦١/١، وليس في ديوانه، وللعجاج في: ملحق ديوانه ٣٠٦/٢، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، الموشح: ٧٥، شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢، شرح الشواهد الشعرية ٨١/٢، وبلا نسبة في: الجمل في النحو: ٢٣٤، الكتاب ١٤٢/٢، الأصول في النحو ٢٤٨/١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٤/١، المسائل البصريات ٣٦٩/١، التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٦٨، دلائل الإعجاز: ٢٤٧، المفصل:٤٠٠، أسرار العربية: ٢٥٩، المقدمة الجزولية: ١١٩، مختار الصحاح: ٢٨٧ (ل ي ت)، شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، رصف المباني: ٢٩٨، الإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٠، المغني: ٣٧٦، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني٢٩٥/١، تاج العروس ٨٣/٥ (ل ي ت).

(٣) المقدمة الجزولية: ١١٩-١٢٠.

(٤) صدر بيت من المنسرح، وهو بتمامه:

إنَّ محلا وإنَّ مرتحلا وإنَّ في السَّفرِ ما مَضَى مَهَلا

وهو للأعشى في: ديوانه ص: ٢٨٣، كتاب العين ٢٦/٣، ٢٠٨، الكتاب ١٤١/٢، المعاني الكبير: ٣٠٤، الشعر والشعراء ٧٠/١، المقتضب ١٣٠/٤، الأصول ٢٤٧/١، الأغاني ١٤٦/٩، شرح القصائد السبع الطوال:١٤٥، العقد الفريد ٣٤٨/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦٩/٢، تهذيب اللغة ٢٢٩/٣، ٨/٥، الخصائص ٣٧٣/٢، شرح ديوان الحماسة ٣٠٤/١، الإبانة في اللغة العربية=

يريد: إن لنا محلا، وقد قدَّر الكسائي البيت: يا ليت أيام الصِّبا كُنَّ رواجعا، وتقدير الجار والمجرور أحسن وأسهل؛ لكثرة حذفه في مثل هذا الموضع"[1].

ملخص التّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي مذهب الكوفيين في نصب الاسم والخبر بعد (ليت)، حملا لها على الأفعال المتعدية الناصبة لمفعولين، وأبطل تقدير الفراء لها بـ (تمنيت) بأنَّ المعاني لا تعمل مضمرة، بدليل عدم نصب سائر أخواتها الاسمين مع إمكانية تقدير المعنى فيهن، واختار ما ذهب إليه الجمهور من تأول المنصوب الثاني على الحالية وحذف الخبر، مرجحا تقدير الخبر المحذوف بالجار والمجرور على تقدير الكسائي (كان) في البيت الذي غرَّ الكوفيين، وقوَّى ذلك بكثرة حذفه في مثل هذا الموضع.

الدراسة:

قال ابن هشام: "(ليت) حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبًا، وبالممكن قليلًا"[2].

وقد ذكر جمهور النحويين وظيفتها النحوية التي تتمثل في نسخ حكم الجملة الاسمية، والعمل فيها عكس عمل (كان) وأخواتها، فتنصب المبتدأ باتفاق، ويسمى اسمها. والذي سوَّغ إعمالها في الاسم باتفاق -أيضا- هو شبهها بالفعل، إلا أنه شبه قوي في نظر البصريين فرفعوا بها الخبر، في حين رأى الكوفيون أنَّ هذا الشبه ضعيف؛ لكونه فرعا على الفعل، فاقتصروا على مجاراة القياس في انحطاط الفروع

=١٦٣/١، المفصل: ٤٨، أمالي ابن الشجري ٦٣/٢، شرح المفصل٢٩٥/١، الحماسة البصرية ١٨٦/١، لسان العرب ٢٦٥/١١ (رح ل)، الدر الفريد وبيت القصيد ٩٦/١، نهاية الأرب في فنون الأدب ٧/ ٨١، المغني: ١١٤، ٨٢٥، شرح شواهد المغني ٢٣٨/١، تاج العروس ٦٤/٢٩ (ر ح ل)، وبلا نسبة في: معاني القرآن للنحاس ٣٩١/٤، الإيضاح في علوم البلاغة :٨٢، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٩٢/١، الصاحبي:٣١، دلائل الإعجاز: ٢٤٧، أمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١، ٧٥٠/٢، شرح التسهيل ١٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٧٦/٤، عروس الأفراح ٣٠٤/١، الهمع ٤٩٥/١.

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٧٨٠/١-٧٨١.

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٥ -٣٧٦، الدر المصون ٩/ ٤٨٣، اللباب في علوم الكتاب٥٦/١٧، تاج العروس ٨٣/٥.

عن رتبة الأصـــول، وقصـــروا عملها على نصـــب الاســـم، ولم يعملوها في الخبر، مقررين رفعه بما كان مرفوعا به من قبل دخول الحرف الناســخ، فلا عمل له فيه[١]، كما قالوا في (كان): إنها لا عمل لها في الاسم، وقد استدل السهيلي على صحة قولهم بأنه لو كان مرفوعا بالحرف الناســخ لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه[٢]. ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال؛ لأن التقديم فرع على التأخير، ولم يُعْط الحرف رتبة الفعل في القوة فيجوز فيه ما جاز في الفعل[٣].

ومن المعلوم أنَّ أخبار هذه النواســخ مشــتركة في كونها تجري -غالبا- كأخبار المبتدأ[٤]، فلو لم يكن الحرف الناســـخ رافعا للخبر اعتبارا ببقائه مرفوعا بما كان قد ارتفع به من قبل دخول الحرف الناســـخ لأدى ذلك إلى ارتفاعه بغير عامل؛ حيث إن الناسخ قد أزال الترافع الذي قال به الكوفيون بين المبتدأ والخبر، والقول بعدم ارتفاعه بالحرف الناسخ مصير إلى ما لا نظير له؛ إذ إنه لا يوجد في كلام العرب عامل يعمل النصب في الأسماء إلا ويعمل فيها الرفع[٥].

وقد قوَّى الشاطبي هذا القول، مؤكدا بأنه لا يؤخذ عليه أن المنادى منصوب بالياء وأخواتها، وأن (لا) النافية للجنس عند ســيبويه غير رافعة؛ حيث أجاب على هذا بأن المنادى ليس منصــوبا بحرف النداء عند الفريقين اتفاقا، وأما (لا) فإن الاقتصــار بها على النصب غير متفق عليه، إضافة إلى ما تقرر من انتقاض قول الكوفيين بالترافع بين المبتدأ والخبر؛ نظرا لزواله بدخول الحرف الناسخ عليهما[٦].

---

(١) ذكر ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٧٦ـــ١٨٥) في المسألة رقم (٢٢) بعنوان: القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة احتجاج الكوفيين بنحو هذا وغيره، وردَّ عليه من عدة جوانب، لكن لبعض الإضافة استطردت قليلا في هذا الخلاف، وهو يعد مدخلا لموضوعنا الرئيسي.

(٢) نتائج الفكر: ٣٤٣.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/١٢٩٨.

(٤) لم يعارض أحد من النحويين في ذلك إلا مبرمان الذي ذهب إلى أن خبر (لعل) لا يكون فعلا ماضــيا. ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣، ارتشاف الضرب ٣/١٢٤١، همع الهوامع ١/ ٤٩٢.

(٥) أصول النحو ١/٢١١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٣٠٨.

(٦) المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، وهذا أحد دوافع استطرادي في هذا المدخل، لا سيما أن ابن الأنباري لم يتعرض له في مسائله الخلافية عند حديثه عن هذه المسألة.

وأما الاعتضاد بأصل انحطاط الفروع عن رتبة الأصول فهو قياس قوي لطالما احتج به البصريون لإثبات صحة مذهبهم في كثير من المسائل النحوية، فإن أغفلوه في هذه المسألة فقد جانب منهجهم منهاج القياس؛ ولذلك ألزموا (ليت) ومثيلاتها من أخواتها طريقة واحدة تمنع من أن يتبادر إلى الذهن أنها أفعال وليست حروفا، فأوجبوا فيها تقديم المنصوب على المرفوع(١).

و قد وضح ابن عصفور العلة الموجبة لعمل هذه الأحرف هذا العمل الخاص بقوله: "إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة، ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر؛ لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة، فلما رُفِع تشبيها بالعمدة نُصِب الاسم تشبيها بالفضلات"(٢)، وهذه العلة لا مزيد عليها في الحسن. وقد ذكرها ابن مالك(٣) بعد أن جزم بأن "سبب إعمال هذه الحروف هو اختصاصها بمشابهة (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما"(٤).

ولذلك فإن المشهور لدى جمهور النحويين رفع أخبار هذه الحروف، إلا أنه قد سمع مِن العرب مَن ينصب الاسم والخبر بـ (ليت)، حملا لها على (أتمنى)، أو (وجدت)، أو (ظننت)، فيجريها مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولين، فيقول: (ليت زيدا قائما)، و(ليت زيدا شاخصا)(٥). وقال ابن سلام في طبقات فحول الشعراء: "إنها لغة رؤبة وقومه، وقد سُمِع عنهم (ليت أباك منطلقا)، و(ليت زيدا قاعدا)"(٦). وقيل:

---

(١) الإنصاف ١٧٩/١، شرح التسهيل ٨/٢، المقاصد الشافية ٣٠٩/٢.

(٢) شرحه للجمل ٢٦٣/٣.

(٣) شرح التسهيل٩/٢، وينظر: التذييل والتكميل ٢٥/٥، تمهيد القواعد ١٣٠٣/٣، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٧/٤.

(٤) شرح التسهيل ٨/٢.

(٥) ينظر: الإبانة في اللغة العربية ١٩١/٤، المجموع المغيث ٣١٠/١، البديع في علم العربية ٥٦٤/١، مختار الصحاح: ٢٨٧، شرح التسهيل ١٠/٢، لسان العرب ٢/ ٨٦، المصباح المنير ٥٦١/٢، تاج العروس ٨٣/٥.

(٦) طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨ - ٧٩، وينظر: الموشح: ٧٥، شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢.

إنها لغة بني تميم[١]. وحُكِي عنهم أنهم ينصبون خبر (لعل)[٢]، وحكاه ابن هشام عن يونس بأنها لغة لبعض العرب دون أن يسميهم[٣].

وقيل: إن النصب بهذه الأحرف للاسمين لغة في جميع بابها[٤]، لكنه كثر في خبر (ليت)[٥]، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون مطلقا، فكان امتدادا لخلافهم السابق.

فأما الكوفيون فقد انقسموا في جواز ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: اختصاص جواز نصب الاسمين بـ (ليت)، وعليه عموم الكوفيين[٦]؛ حيث إنهم قاسوها على (ظن)، فأجازوا (ليت زيدا قائمًا)، كما يقولون: (ظننت زيدًا قائمًا)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٧]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

حيث نصب بـ (ليت) الاسم (أيام)، والخبر (رواجعا).

وحجتهم في ذلك ما ذكره ابن جعفر الإربلي، وهو قوة شبهها بالفعل، بتغييرها الجملة لفظا ومعنى، تشبيها لها بـ (وددتُ) و(تمنَّيتُ)؛ لأنها في معناهما.

وقيل: إن نصب الاسمين بعد (ليت) هو مذهب الفراء[٨]، ونسبته إليه موثقة في معانيه، وذلك في قوله: "ويجوز النصب في (ليت) بالعماد، والرفع لمن قال: ليتك

---

(١) مجمع الأمثال ١٨٧/٢، شرح المفصل٢٦١/١، خزانة الأدب ٢٥٥/١٠.

(٢) الإبانة في اللغة ١٩٨/٤، التذييل والتكميل ٢٧/٥، الارتشاف ١٢٤٢/٣، الخزانة ٢٥٥/١٠.

(٣) المغني: ٣٧٧، الهمع ٤٩١/١، الخزانة ٢٦٢/١٠.

(٤) إعراب القرآن لابن سيده ١٦٣/٥، المصباح المنير ٥٦١/٢، شرح التسهيل ١٠/٢، الجنى الداني: ٣٩٤، توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٢٣، المقاصد الشافية ٣١١/٢، الهمع ٤٩٠/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٩٥.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٢٤٢.

(٦) ينظر مذهب الكوفيين في: التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٦٩، المقدمة الجزولية: ١١٩، شرح المفصل ٢٦١/١، رصف المباني: ٢٩٨.

(٧) سبق تخريجه ص: ٢٩٤.

(٨) ينظر مذهبه في: معاني القرآن له ٤١٠/١، ٣٥٢/٢، شرح المفصل ٥٦٨/٤، الكافية في علم النحو: ٥٣، شرح الكافية الشافية ٥١٦/١، شرح التسهيل ٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٣، شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، ٣٦٩، رصف المباني: ٢٩٨، اللمحة في شرح الملحة ٥٤١/٢،

قائما"[1]، وأنشد عن الكسائي[2]:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلَى الْفَتَى والشَّيْبُ كَانَ هُوَ البديءُ الأَوَّلُ

فنصب بـ (ليت) الاسم (الشباب)، والخبر (الرجيع).

وقد ذكر النحويون حجته التي لم تبعد عن حجة أبناء بلدته.

قال الزمخشـــري: "ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى (أتمنى)، فيقال: (ليت زيدًا قائمًا) كما يقال: (أتمنى زيدًا قائمًا)"[3].

وفسرها ابن يعيش بقوله: "كأنه يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله"[4].

وفصـل في ذلك رضـي الدين الأسـتراباذي فقال: "لأنه بمعنى (تمنيت)، ومفعوله مضمون الخبر مضافا إلى الاسم، أي: (تمنيت قيام زيد)، فنصبت الجزأين، كما ذكرنا في علة أفعال القلوب لهما[5]، ومن ثم جاز (علمت أن زيدا قائما)، فهي عنده كأفعال القلوب في العمـل سـواء"[6]، وحكى ابن هشـام نصـب الجـزأين بـ (ليت) عـن الفـراء وبعض أصحابه[7].

وعُـزِي ذلك -أيضـا- إلـى الكسـائي، لكن ليس على تقدير الفراء والكوفيين، وإنما

الكناش ١٠١/٢، التذييل والتكميل ٢٦/٥، الارتشـاف ١٢٤٢/٣، الجنى الداني: ٣٩٤، ٤٩٢، المغني: ٣٧٦، تمهيد القواعد ١٢٩٦/٣، المقاصـــد الشـــافية ٣٠٩/٢، تعليق الفرائد ١٨/٤، الهمع ٤٩٠/١، الخزانة ٢٥٣/١٠.

(١) معاني القرآن ٤١٠/١، ٣٥٢/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للقطامي عمير بن شـبيم بن عمرو التغلبي في: ديوانه ص:٧، وبلا نسـبة في: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، ٢/ ٣٥٢، الزاهر في معاني كلمات الناس ١٧٥/٢، الإبانة في اللغة العربية ١٤٨/٣، ١٩١/٤، شـرح الكافية الشـافية ٥١٦/١، شـرح التسـهيل ٩/٢، التذييل والتكميل ٢٨/٥، الجنى الداني: ٣٩٤، تمهيد القواعد ١٢٩٦/٣، المقاصد الشافية ٣١٠/٢.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٠٠.

(٤) شرح المفصل ٥٦٨/٤.

(٥) أي: خبر (ليت) و(لا) النافية للجنس.

(٦) شرحه على الكافية ٣٣٤/٤، وينظر تقدير الفراء أيضا في: المقدمة الجزولية: ١١٩، رصف المباني: ٢٩٨، اللمحة ٥٤١/٢، الكناش ١٠١/٢.

(٧) المغني: ٣٧٦.

على إضـــمار (كان)، والتقدير عنده: ليت زيدا كان قائما[١]، والذي حمله على ذلك استعمال (كان) هنا كثيرا[٢]، ومما رواه على ذلك: (ليت الدجاج مذبحا)[٣].

الثاني: جواز ذلك في (كأن) و(ليت) و(لعل)؛ حيث نقل أبو حيان في الارتشـاف أن الفراء والكسـائي أجازا نصـب الاسـمين بعدهن[٤]، في حين نقله في التذييل عن الفراء في الأحرف الثلاثة، وعن الكســائي في (ليت)[٥]، وكذلك المرادي، إلا أنه لم يتعرض لذكر الكسائي[٦].

وقال ابن هشام: "(لعلَّ) حرف ينصب ويرفع الخبر، وقال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصـبهما، وتأويله عندنا على إضـمار (يوجد)، وعند الكسـائي على إضـمار (يكون)"[٧].

وقال ابن خروف: "وحكى الكوفيون نصب (كأنَّ) و(ليت) لمعمولين"[٨].

الثالث: جواز النصـب بجميع الحروف الناسـخة، فكما قيل: (ليت زيدا قائما)، و(لعل زيدا قائما)، و(كأنَّ زيدا قائما) قيل: (إنَّ زيدا قائما)، و(لكن زيدا قائما)، وهذا قول بعض الكوفيين كمـا حكـاه ابن مـالـك[٩]، والمرادي[١٠]، ونـاظر الجيش[١١]،

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، ٣٥٢/٢، الأصـول في النحو ٢٤٨/١، ٢٥٨، المفصـل: ٤٠٠، شـرح المفصل ٥٦٨/٤، شرح التسهيل ١٠/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، اللمحة ٥٤١/٢، الكناش ٢/ ١٠١، التذييل والتكميل ٢٦/٥، الارتشـاف ١٢٤٢/٣، المغني ٣٧٦، المقاصـد الشـافية ٣٠٩/٢، تعليق الفرائد ١٨/٤، الخزانة ٢٥٣/١٠.

(٢) شرح التسهيل ١٠/٢.

(٣) البديع في علم العربية ١/ ٥٦٤، التذييل والتكميل ٣٠/٥.

(٤) الارتشاف ١٢٤٢/٣، وينظر: الخزانة ٢٥٤/١٠.

(٥) التذييل والتكميل ٢٦/٥.

(٦) الجنى الداني: ٤٩٢.

(٧) المغني: ٣٣٧.

(٨) شرحه للجمل ٤٦٦/١.

(٩) شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦-٥١٧، شرح التسهيل ٩/٢.

(١٠) الجنى الداني: ٤٩٢.

(١١) تمهيد القواعد ١٢٩٦/٣.

والشـــاطبي[1]، والدماميني[2]، والبغدادي[3]، إلا أن أبا حيان ذكر هذا بصـــيغة توحي بعدم موافقته ابن مالك هذا النقل عن بعض الكوفيين؛ حيث قال: "وقوله[4]: ويجوز نصبهما بـ (ليت) عند الفراء، وبالخمسة عند أصحابه، هذا نَقْل هذا المصنف"[5].

وكان قد صـــرح في الارتشـــاف بأن نصـــب خبر هذه الأحرف قد كثر في خبر (ليت) ولم يحفظ في خبر (إن) ولا خبر (لكن)[6].

والصـــواب أن ما نقله ابن مالك من ذهاب بعض الكوفيين إلى جوازه في أخوات (ليت) قول ثابت، نقل بعض أئمة اللغة والأدب ســـماعه عن العرب، وقد تقدم ذلك. وسـنرى كيف أنَّ أبا حيان يجيز تخريج بعض القراءات الشـاذة على لغة من ينصـب الجزأين بـــــ (إنَّ) وأخواتها، بما فيها (إنْ) المخففة، وقد نقل قول ابن عصـــفور[7]: "وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها[8] أن تنصـب الاسـم والخبر معا، وممن ذهب إلى ذلك ابن ســلام[9] في طبقات الشــعراء له"[10]، ولم يعقِّب على ذلك؛ بل إنه حكى بعـد ذلـك أن ممن ذهـب إلى ذلـك من المتـأخرين ابن الطراوة[11]، وابن الســـيد البطليوسي[12]، وجعل السهيلي نصب الاسم والخبر بهذه الأحـرف الناسـخة قويا فـي

---

(١) المقاصد الشافية ٣١٠/٢.

(٢) تعليق الفرائد ٤/ ١٨.

(٣) الخزانة ١٠/ ٢٥٦.

(٤) يعني قول ابن مالك في شرح التسهيل (٩/٢)، ونص عبارته: "وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معا بـ (ليت)، وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة".

(٥) التذييل والتكميل ٢٦/٥.

(٦) الارتشاف ١٢٤٢/٣.

(٧) ينظر: شرحه للجمل ٢٦٣/٣.

(٨) أي: في (إنَّ) وأخواتها.

(٩) ينظر مذهب ابن سلام في: طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨-٧٩، الارتشاف ١٢٤٢/٣، الجنى: ٣٩٤، الهمع ٤٩٠/١، الخزانة ٢٥٤/١٠.

(١٠) التذييل والتكميل ٢٦/٥.

(١١) السابق ٢٧/٥، وينظر أيضا: الجنى: ٣٩٤، الهمع ٤٩٠/١.

(١٢) نفسه، وينظر أيضا: الخزانة ٢٥٨/١٠.

القياس، ومع ذلك لم يقل بنصب الخبر[1]، وممن ذهب إليه من المحدثين محمد حسن شراب[2]، ومحمد بن صالح العثيمين[3].

وأما البصريون فيمنعون جواز نصب الاسم والخبر معا بأي من هذه الأحرف الناسخة، ويتأولون الشواهد الواردة على ما كان من هذا على خلاف ما استدلَّ به المجيزون.

وتبع البصريين في ذلك نحويون كثيرون، ومنهم ابن جعفر الإربلي الذي ارتضى مذهبهم، وتعقَّب الكوفيين فيما ذهبوا إليه من نصب الاسمين بـ (ليت)، وما ذهب إليه كل من الفراء والكسائي في تقديرهما للناصب؛ حيث إنه ارتأى ما ارتآه البصريون من أنَّ (ليت) لا تنصب الجزأين، وأن ذلك المنصوب الذي زعموا أنه خبر ليس على ما توهموه؛ بل هو على تأويل الخبر، وذلك المنصوب منصوب على الحال، وعامله خبر (ليت) المحذوف المقدر بالجار والمجرور، أو ضمير الفعل اللائق بالمعنى الذي قُدِّر قبله فصيَّره حالا.

وإنما سوغوا تأويل شواهدهم على حذف الخبر؛ لأن أخبار هذه الحروف يجوز حذفها إذا دلَّ عليها المعنى، ولأنها أخبار للمبتدأ في الأصل، بيد أن من أحكامها حذف أخبارها إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا، ويحسن السكوت على أسمائها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها[4]، وقد التُزِم حذفه في قولهم: ليت شعري[5].

وقد خصص سيبويه لذلك بابا أسماه "باب ما يحسن السكوت عليه في هذه الأحرف الخمسة[6]؛ لإضمارك ما يكون مستقرًّا لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا

---

(١) نتائج الفكر: ٣٤٣.

(٢) شرح الشواهد الشعرية ٨١/٢، ١٩٧.

(٣) مختصر مغني اللبيب: ٣٦.

(٤) البديع في علم العربية ٥٣٨/١، شرح المفصل ٢٥٩/١، التذييل والتكميل ٣٢/٥.

(٥) المسائل البصريات ٧٢٠/١-٧٢١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٣/١، المفصل: ٥٠، البديع في علم العربية ٥٦٤/١، مفتاح العلوم: ٤٦، شرح المفصل ٢٥٩/١، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٢، شرح التسهيل ١١/٢، ١٦، شرح الرضي على الكافية ٣٧٨/٤، الارتشاف ١٢٥٠/٣، توضيح المقاصد ١٢٧/١، تمهيد القواعد ١٣١٢/٣، تعليق الفرائد ٢٦/٤، حاشية الصبان ١/ ٣٩٧.

(٦) إنما عدها سيبويه خمسة؛ لأنه اعتبر أن (إنَّ) المكسورة هو أصل (أنَّ) المفتوحة، فأسقطها.

المُضـــمر بنفس المظهر، وذلك: إنَّ مالا وإنَّ ولدا وإنَّ عددا، أي: إنَّ لهم مالا. فالذي أضمرت (لهم).

ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس أَلْبٌ عليكم؟ فيقول: إنَّ زيدا، وإنَّ عمرا، أي: إنَّ لنا، وقال الأعشى[1]:

إنَّ مَحَلا وإنَّ مُرتَحَلا وإنَّ في السَّفرِ مَا مَضَى مَهَلا

ومثل ذلك قول الشاعر[2]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

فهذا كقوله: ألا ماء باردا، كأنه قال: ألا ماء لنا باردا، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصـبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصـبا أقبلت"[3]، وقد ذكر ابن جعفر الإربلي أن هذا البيت الذي وردت فيه كلمة (رواجع) بالنصـب هو الذي جرَّأ الكوفيين على أن قالوا: إن (ليت) تنصـب الجزأين، فتأوله على نحو ما تأوله به سـيبويه وجمهور البصـريين ومن سار في فلكهم من حمل (رواجع) على النصب على الحالية وحذف الخبر[4].

وعلى هذا يكون (أيام الصبا) اسم (ليت)، والخبر الجـار والمجـرور المقـدر بـ (لنا)، و(رواجعا) حال منه، وتنوينه ضـرورة، وعلى تقدير (أقبلت) تكون جملته الخبر، و(رواجعا) حال من ضميره.

وقد ذكر ابن جعفر الإربلي حجة الكوفيين بصـيغة توحي بضـعفها، فقال: "وإنما حملهم على ذلك قوة شبهها بالفعل؛ بتغييرها الجملة لفظا ومعنى"، ثم ردَّ تقدير الفراء بما مفهومه أن المعاني لا تعمل مضمرة.

---

(١) سبق تخريجه ص: ٢٩٥.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٩٤.

(٣) الكتاب ١٤١/٢- ١٤٢.

(٤) ينظر تأويل الجمهور في: المسـائل البصـريات ٣٦٩/١، ٧٢٠-٧٢١، التعليقة على كتاب سـيبويه ١٥٣/١، الأصـول في النحو٢٤٨/١، إعراب القرآن لابن سـيده ١٦٣/٥، البديع في علم العربية ٥٣٩/١، ٥٦٤، شرح المفصل ٢٦١/١، ٥٦٨/٤، شرح الجمل لابن عصفور٢٦٣/٣، شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، رصـف المباني: ٢٩٨، اللمحة ٥٤٠/٢، الجنى الداني: ٣٩٤، المغني: ٣٧٦، المقاصد الشافية ٣١١/٢، الهمع ٤٩١/١، حاشية الصبان ١/ ٣٩٧، تاج العروس ٨٣/٥.

وتبعه في ذلك رضي الدين الأستراباذي؛ حيث أفسد قولهم، فقال: "إن (ليت) متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب فإنها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها فعل تضمنه (ليت)"[١].

وقوى ابن يعيش تأويل بيت العجاج على حذف الخبر كما ذهب إليه الإربلي في جملة من ذهبوا إليه بأن الشاعر لم يرد معنى الخبر، وإنما هو في حال تمن لنفسه أو لمن حلَّ عنده هذا الكلام، كما دلت حال الافتخار في قوله من المنسرح[٢]:

إنَّ محلا وإنَّ مُرتَحَلا

على معنى لنا[٣].

ورجح الإربلي تقدير الخبر بالجار والمجرور (لنا) على تقدير الكسائي (كان)، وعلل لذلك بكثرة حذفه في مثل هذا الموضع. وقد تقدم تعليل النحويين لذلك بعدم التباس المعنى، والقياس على حذفه في غير هذا الباب، والتزام العرب حذف خبر (ليت) في قولهم: (ليت شعري) مردفا باستفهام.

وممن ضعف تقدير الكسائي رضي الدين الأستراباذي، وابن هشام تبعا للإربلي؛ حيث قال الأستراباذي: "والكسائي يقدر (كان)، أي: ليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛ لأن (كان) و(يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلًا عليهما، كما في قولهم: إن خيرًا فخير"[٤].

وأضاف ابن هشام اشتراط تقدم (لو) الشرطية إلى ما اشترطه الأستراباذي من تقدم (إن) الشرطية على (كان) ليجوز حذفها[٥]، وذكر ذلك البغدادي في خزانته، واعتمده[٦].

---

(١) شرحه على الكافية ٣٣٥/٤.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٩٥.

(٣) ينظر: شرحه على المفصل ٥٦٩/٤.

(٤) شرحه على الكافية ٣٣٤/٤.

(٥) المغني: ٣٧٦.

(٦) الخزانة ٢٥٤/١٠

وتفسير ذلك أن جمهور النحويين متفقون على جواز حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين، ولم يذكروا من مواضع حذفها تقدم (ليت) عليها.

لكنَّ فريقا من الجمهور أجازوا إضـــمار (كان) بعد (ليت) في مثل هذا؛ فقد قال الخليل في قول الشاعر[١]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

إنه "يريد: كانت رواجعا"[٢]، وعلى هذا تكون (رواجعا) خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، وتكون (كان) مع اسمها المحذوف وخبرها الملفوظ خبــرا لــ (ليت). ولم أجد أحدا من النحويين المتقدمين اعترض على هذا التخريج؛ بل إن بعض المتأخرين أمثال أبي حيان[٣]، والمرادي[٤]، والدماميني[٥] قالوا به.

وقال به ابن مالك رادًّا قول الكوفيين والفراء بنصـب جزأي الابتداء بـــ (ليت)؛ حيث ذكر فيما ذكر من شواهدهم قول الشاعر[٦]:

لَيْتَ الشَّبابَ هُوَ الرَّجيع عَلَى الفتى والشَّيْبُ كان هو الْبَدِيءُ الأوَّلُ

وقرر بأنه لا حجة فيه؛ لإمكان تقدير (كان) وجعل (الرجيع) خبرها، مشـيرًا إلى أنَّ حمل البيت على تقدير (كان) من الأصول المجمع على جوازها[٧].

ثم قال: "والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فَحُذِفَت (كان) وأُبْرِز الضمير، وبقي النصـــب دليلا عليه، ومثل هذا الحذف ليس ببدع"[٨]؛ لأنه مما أُجْمِعَ على جوازه؛ ولذلك ذكر أبو حيان أن النحويين يتأولون المنصـــوب الثاني في جميع ما أتى في (ليت) على أنه منصوب على الحال أو على خبر (كان) مضمرة، وإن كان معرفة لم

---

(١) سبق تخريجه ص: ٢٩٤.

(٢) الجمل في النحو: ٢٣٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣١/٥.

(٤) الجنى الداني: ٣٩٤، ٤٩٢ .

(٥) تعليق الفرائد ١٩/٤.

(٦) سبق تخريجه ص: ٢٩٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ٥١٦/١-٥١٧، شرح التسهيل ٩/٢.

(٨) شرح التسهيل ٩/٢.

يجز فيه إلا أن يكون خبر (كان) مضمرة[١].

وقوَّى ابن مالك مذهب الكسائي في إضمار (كان) هنا، فقال: "ويقوي ما ذهب إليه من إظهار (كان) بعد (ليت) و(إنَّ) وروده كثيرا، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[٢]، و﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾[٣]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمًا﴾[٤]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا﴾[٥]، و﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾[٦]، و﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾[٧]، و﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾[٨]، فجاز إضمار (كان) هنا؛ لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في(ما أنت وزيدا، وكيف وأنت وقصعة من ثريد)"[٩].

وانتصر الشاطبي للكسائي بعد أن أقر تخريج ابن مالك (الرجيع) على أنه خبر (كان) معللا لذلك بـ "أنَّ (كان) تستعمل بعد هذه الأحرف كثيرا فجاز إضمارها"[١٠]، وكذلك الدماميني الذي أكد أن إضمار الكسائي (كان) في المنصوب الثاني حسن[١١].

ووافق أحمد بن علي المقري الفيومي الكسائي على إضمار (كان) ناصبة فيما نصب فيه الجزآن بعد (ليت)، فقال: "ونصب الجزأين بها معا لغة، فيقال: ليت زيدا قائما، وبعضهم يحكي اللغة في جميع بابها، وفي الشاذ ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾[١٢]،

---

(١) التذييل والتكميل ٣١/٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٣.

(٣) سورة النبأ، الآية:٤٠.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٥) سورة النساء، الآية: ٨٦.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

(٧) سورة طه، الآية: ٣٥.

(٨) سورة مريم، الآية: ٤٧.

(٩) شرح التسهيل ١٠/٢.

(١٠) المقاصد الشافية ٣١٢/٢.

(١١) تعليق الفرائد ١٩/٤.

(١٢) سورة السجدة، الآية: ٢٢.

وهو مؤول، والتقدير: ليت زيدا كان قائما، وإنا نكون من المجرمين منتقمين"[١].

ومما خرجه النحويون على تقدير الكسائي بإضمار (كان) -أيضا- فيما وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف البيت الذي أنشده عمر بن أبي ربيعة[٢]:

إذَا اسْودَّ جُنْحُ اللّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

حيث نصب بـ (إنَّ) الاسم والخبر معًا؛ فقد خرجه ابن مالك على أن (أسدًا) خبر (كان) المحذوفة، أي: كانوا أسدا[٣]، وكذلك خرجه المرادي[٤]، وآخرون[٥]، وعلى هذا تكون جملة (كان) خبرا عن الحرف الناسخ، ولهم فيه تأويلان آخران:

أحدهما: النصب بإضمار فعل، أي: النصب على المفعولية، وإليه ذهب ابن مالك في أحد قوليه؛ حيث قال: "ويُقدَّر: إن حراسنا أسدا، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسدا"[٦].

وأكَّد ذلك الشاطبي بقوله: "وأما حراسنا أسدا فعلى إضمار فعل أيضا تقديره: يشبهون أسدا، أو نحو هذا"[٧].

وقال ابن هشام: "والبيت ونحوه محمول على إضمار (نحسبهم)"[٨]، في حين

---

(١) المصباح المنير ٥٦١/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو منسوب لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، وليس في ديوانه، ينظر في نسبته إلى: إعراب القرآن لابن سيده ١٦٢/٥، التذييل والتكميل ٢٧٨/٤، ٢٧/٥، الجنى الداني: ٣٩٤، تعليق الفرائد ١٩/٤، شرح شواهد المغني١/ ١٢٢، شرح الشواهد الشعرية ٣١٤/١، وغير منسوب في: شرح التسهيل ٩/٢، المغني: ٥٥، تخليص الشواهد: ٣٠٦، ٤٠٣، تمهيد القواعد ٢١٧/١، ١٢٩٦/٣، المقاصد الشافية ٣١١/٢، القاموس المحيط: ١٥١٩، الراموز على الصحاح: ٥٤، ١١٥، الهمع ٤٩١/١، شرح الأشموني ٢٩٤/١، تاج العروس ١٩٨/٣٤ (أ ن ن)، حاشية الصبان ١/ ٣٩٧.

(٣) شرح التسهيل ١٠/٢.

(٤) الجنى الداني: ٣٩٤.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨، تعليق الفرائد ١٩/٤.

(٦) شرح التسهيل ١٠/٢، تمهيد القواعد ١٢٩٨/٣.

(٧) المقاصد الشافية ٣١٢/٢.

(٨) تخليص الشواهد: ٤٠٣.

حمله في المغني[1] على نحو ما تأوله به الأكثرون، كابن عصفور[2]، وغيره[3]، من النصب على الحالية والخبر محذوف، والتقدير: تلقاهم أسدا، أو تجدهم أسدا، وهو الوجه الثاني، فصار تأويل الجمهور للبيت على ثلاثة أقوال.

ومما احتج به ناصب الجزأين حديث: **"إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا"**[4]، فنصب بـــ (إنَّ) الاسم (قعر)، والخبر (لسبعين)، وعلى هذا خرجه ابن مالك، وعلل له بأنَّ (قعر) مصدر من قولهم: قعرت البئر، أي: بلغت قعرها، و(سبعين) منصوبة على الظرفية، وقد وقع خبرا؛ لأن الاسم -أي اسم (إنَّ)- مصدر، والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد[5].

وأقرَّ الشاطبي هذا الوجه من التأويل، ورجحه بقوله: "والمعنى على هذا صحيح، والإخبار بالزمان عن المعنى جائز"[6].

وممن وافق ابن مالك على ذلك التأويل ابن هشام[7]، لكن رضي الدين الأستراباذي ردَّ هذا الشاهد بحجة أن المروي هو **"إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا"**[8].

وأُجِيب على ذلك بأنه وقع في بعض الأصول (لسبعون) بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف تقديره: إن مسافة قعر جهنم سَيْرُ سبعين سنة، ووقع في معظم الأصول والروايات (لسبعين) بالياء، وهو صحيح -أيضا- إما على مذهب من يحذف المضاف ويُبقي المضاف إليه على جره، فيكون التقدير: (سير سبعين)، وإما على أن (قعر

---

(١) المغني: ٥٥-٥٦.

(٢) شرحه للجمل ٢٦٣/٣.

(٣) ينظر: الجنى: ٣٩٤، تعليق الفرائد ٤/ ١٩، شرح شواهد المغني ١٢٢/١، الخزانة ٢٥٦/١٠، حاشية الصبان ١/ ٣٩٧.

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم٥٨٥/١، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد١٠٤/٣، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ١٢٤/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٨، شرح التسهيل ١٠/٢.

(٦) المقاصد الشافية ٣١٢/٢.

(٧) المغني: ٥٥-٥٦.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٤.

جهنم) مصدر، ويكون (سبعين) ظرف زمان وفيه خبر (إنَّ)، والتقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفًا[1].

ومن هذ القبيل جواز تخريج بعض القراءات على نصب الجزأين بعد شيء من هذه الأحرف، كقراءة سعيد بن جبير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[2]؛ حيث قرأها بنصب (عباد).

ومما خُرِّجت عليه هذه القراءة حمل (إن) هنا على أنها المخففة، قال ابن سيده: "وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا﴾[3]، وبنقل سيبويه عن العرب، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله[4]:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيلِ فَلْتَأْتِ ولتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

وقد ذهب جماعة من النحويين إلى جواز نصب أخبار (إنَّ) وأخواتها، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم، وتأولها المخالفون. فهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة أو تؤول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل، كما قالوا في قوله[5]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

إن تقديره: أقبلت رواجعا، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عباد"[6].

---

(١) شرح النووي على مسلم ٣/٧٢-٧٣، الكاشف عن حقائق السنن ١١/ ٣٥٥٠، الخزانة ١٠/ ٢٦٣، فتح المنعم شرح صحيح مسلم ٢/٢٣.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٩٤.

(٣) سورة يس، الآية: ٣٢.

(٤) سبق تخريجه ص: ٣٠٧.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢٩٥.

(٦) إعراب القرآن لابن سيده ٥/١٦٢-١٦٣.

ووافقه أبو حيان على ذلك[1]، وقال: "إن التخريج على نصب (إن) المخففة الجزأين أحسن؛ بل يتعين لتوافق القراءتين"[2].

وأجازا أيضا تخريج قراءة الجمهور (بالغ) بالتنوين والنصب من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[3] على قول من ينصب بـ (أنَّ) الجزأين[4].

وقد قُرِئ ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ من قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[5] بالنصب، فقيل: إن الكلام قد تم بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾، أي: إنك الموصوف بأوصافك المعروفة من العلم وغيره، ثم نصب ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ على الاختصاص، أو على النداء، أو هو صفة لاسم (إنَّ)[6].

وقال السمين الحلبي: "ولم أرهم خرجوها على لغة من ينصب الجزأين بـ (إنَّ) وأخواتها ... ولو قيل به لكان صوابا"[7].

الرأي والترجيح:

إنما سوَّغ المهتمون بالقراءات القرآنية جواز تخريج بعض شواذها على لغة من ينصب الجزأين بهذه الأحرف لمَّا كانت لغة مشهورة، لما مرَّ من ثبوتها عن بعض القبائل العربية برواية العلماء لها، وتسطيرها مع شواهدهم عليها في مصنفاتهم. وهذا دليل على أن استعمالها لم يكن كوفي النشأة، لكن الإربلي وافق المصنف على نسبتها للكوفيين في (ليت) -فقط- من دون أن يُشير أحدهما إلى أنها لغة.

---

(١) تفسير البحر المحيط ٤٤٠/٤.

(٢) التذييل والتكميل ٢٧٨/٤.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٣.

(٤) إعراب القرآن لابن سيده ١٢٦/٨، تفسير البحر المحيط ٢٧٩/٨.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

(٦) الكشاف ٧٢٢/١، إعراب القرآن لابن سيده ٤٦٧/٣، تفسير البحر المحيط ٥٤/٤، الدر المصون ٤٨٩/٤، اللباب في علوم الكتاب ٥٩٢/٧.

(٧) الدر المصون ٤٩٠/٤، ٤٩١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٥٩٣/٧.

وبالرجوع إلى تعقُّب الإربلي للكوفيين والفراء نجده يجزم أن سائر أخوات (ليت) لم تنصب اسمين، وهذا أول صدع في تعقبه، لا سيما أن تأويل ابن مالك للحديث: (**إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا**) صحيح ومقبول، ولم يعارض فيه أحد على رواية (سبعين) بالياء. وإذا كان كذلك فقد ثبت لحرف ناسخ نصب الاسمين معا، وإذا ثبت ذلك فقد خُرِم القول بنفي النصب للجزأين بهذه الأحرف، وتأول شواهد ناصب الجزأين على غير ظاهر دلالتها، بحمل المنصوب الثاني على الحال وحذف الخبر. أضف إلى ذلك أن تأويل المخالفين لكل تلك الشواهد أخرجها عن إطار الاستياغ والقبول.

ومن ذلك قولهم في قول الشاعر:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

إن الخبر محذوف، والتقدير: أقبلت رواجع، أو عادت رواجع، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، و(رواجع) انتصبت على الحالية، وكذلك قولهم في قوله:

إن حراسنا أسدا

إن (أسدا) حال، والخبر محذوف، والتقدير: تجدهم أسدا، أو تلقاهم أسدا، أو تحسبهم أسدا، والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

ألا ترى أنهم قد قالوا هنا بما قد تقرر ضعفه عند جمهور النحويين من حذف الخبر، مع كون الحال صالحا للخبرية، ولا شك في أن الحمل على الضعيف ضعيف، فالأولى العدول عن ذلك.

ثم إنهم جعلوا (أسدا) حالا، وهي لا تصلح لذلك إلا إذا قدرت باسم مشتق؛ لأنها اسم جامد دال على ذات، وتأويل الاسم الجامد بالمشتق حتى يجوز مجيء الحال منه ليس بالمطرد؛ بل إنه قليل، وإذا كان البصريون لا يُعمِلون قواعدهم على القليل فكيف يحملون هذا الشاهد على القليل؟! علاوة على ما فيه من تكلُّف تأويلين؛ لذلك أرى عدم حمل هذا الشاهد على تأويلهم، لا سيما أن في حمله على الخبرية من (كان) المحذوفة مندوحة عن وقوعهم في ذلك، ولعل ذلك ما جعل ابن مالك ينفصل عن الجمهور، ويقدرها بعد (ليت) و(إنَّ).

ألا ترى أن تأويل الكسائي للمحذوف بـ (كان) الناقصة أسهل من تكلف ما تقرر ضعفه أو قلته، ومما يؤكد هذا كثرة ظهورها بعد (ليت) و(إنَّ)، مع ما ذهب إليه

النحويون من جواز إضـمارها مع اسـمها ليكون المنصـوب الثاني بعد (ليت) خبرا عنها إن كان نكرة، "وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كان) مضمرة"[1]، وبهذا يسـقط ما قيل من اتفاق النحويين على إضـمارها بعد (إن) و(لو) الشـرطيتين، وبالتالي يسـقط ما أدى إليه من ضـعف إضـمارها بعد (ليت)، فيسـقط تعقب الإربلي للكسائي في إضمارها في هذه المسألة.

والذي أراه ويترجح عندي جواز نصب (ليت) وغيرها من سائر أخواتها الاسمين معا، ولكن على قلة، وجواز إضمار (كان) ناصبة للاسم الثاني المنصوب بعد (ليت) و(إنَّ) مطلقا، وعليه فإن تعقب الإربلي للكوفيين والفراء في مذهبهم هنا، وللكسـائي في تقدير (كان) مضمرة ليس بصواب على الإطلاق، والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل ٣١/٥.

زيادة (مِنْ) في الإيجاب

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وأما قوله: (وقد حكى بعض البغداديين: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)[1] إلى قوله مؤول)[2] فاعلم أن سيبويه وسائر البصرة ليس أبا الحسن يمنعون من زيادة (مِنْ) في الإيجاب، فلا يجوز عندهم: (قام من رجل، وعندي من ثوب، وركبت من فرس) على زيادة (مِنْ)، وأجازه أبو الحسن، والكوفيون، محتجين عليه بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[4]، وهي عند الأولين للتبعيض؛ إذ المغفور بعض الذنوب، والمُكفَّر بعض السيئات، وهو ما دون الشرك، وكذا قولهم: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)، فهي عندهم فيه للتبعيض، أو لتبيين الجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾[5]، (مِنْ) الأولى والثانية لابتداء الغاية، والثالثة زيادة عند أبي الحسن والكوفيين، مؤولة عند سيبويه وصحبه أحد التأويلين"[6].

وقال في موضع آخر: "وقال بعض أئمة العربية: إذا كان الفعل بعد (كم) متعديا وجب إدخال (مِنْ) على مميز (كم) مع الفصل، نحو: (كم شريت من عبدٍ)، ولا يقال: (كم شريت عبدًا)؛ لئلا يُظن أن (عبدا) منصوب بـ (شريت) لا بـ (كم)، وأما مع دخول (مِنْ) فيمتنع نصبه بـ (شريت)؛ إذ كانت (مِنْ) لا تزاد في الواجب، ومنه قوله

---

(١) ذكر رضي الدين الأستراباذي أن هذا القول قاله البغداديون -كلهم لا بعضهم-عن العرب، وصرحت بعض المصادر بأنه من أقوال العرب. ينظر: تفسير الطبري ٥٦٩/٩، إعراب القرآن للزجاج ٨٩/١، الخصائص ١٠٦/٣، شرح ديوان الحماسة ٧٨/١، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦٨، الكناش ٧٤/٢، التذييل والتكميل ١٤٤/١١، الارتشاف ١٧٢٣/٤، المغني: ٤٢٨، لسان العرب ٢٠١/٧ (غ ي ض)، تفسير ابن كثير ٢٣١/٨، المقاصد الشافية ٦٠١/٣، الهمع ٤٦٤/٢، الخزانة ٤٥٤/٩، تاج العروس ١٨/ ٤٧٤ (غ ي ض).

(٢) المقدمة الجزولية: ١٢٤.

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٥) سورة النور، الآية: ٤٣.

(٦) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٧٩٧/١-٧٩٨.

تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[1]، و﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾"[2][3].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب رضـــي الدين الإربلي الأخفش والكوفيين فيما ذهبوا إليه من الحكم بزيادة حرف الجر (مِنْ) في الإيجاب، واعتمد مذهب البصـــريين في منع زيادتها في هذه الحالة، ســالكا منهجهم في إبطال ما اســتدل به الأخفش والكوفيون من أدلة ســماعية، وذلك بتخريج شـــوا هدهم على أن (مِنْ) فيها للتبعيض أو لتبيين الجنس، أو لابتداء الغاية، أو غيرها.

الدراسة:

الزائد، واللغو، والحشو، والصلة، والتأكيد كلها مصطلحات لمسمى واحد، وهو ما كان دخوله في الكلام كخروجه.

وهنا تنبيه أودّ الإشارة إليه، وهو أنه ينبغي أن يتجنب المُعرِب أن يقول في حرف ثبت في كتاب الله أنه زائد؛ لأن هذا القول فيه حرف لحجاب الهيبة ومخالفة لباب الأدب مع كتاب الله -عز وجل- بل ينبغي أن يقال: إنه صلة أو مؤكِّد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان عند إطلاق الزائد أنه مُعْرِبٌ لما لا معنى له أصلا، وكلام الباري -عز وجل- مُنَزَّهٌ عن اللغو والحشو والزائد الذي لا معنى له. وقد وهم بعض المحققين والمعربين في هذا، فصدر عنهم أن المهمل لا يقع في كلام الله تعالى.

والزائد عند النحويين جواب عما قال المحققون: معناه الذي لم يُؤْت به إلا لمجرد التقوية والتأكيد، لا المهمل، على أن كون الشـــيء مفيدا لا ينافي تســميته بالزائد، فإن النحويين قد تواضــعوا على تســمية (كان) في (كان زيدٌ فاضــلٌ) زائدة، مع أنها تفيد معنى المضـــي والانقطاع. قال ابن هشـــام: "فعُلِم أنهم يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) المعترضة بين الخافض والمخفوض في نحو (جئت بلا زاد)، و(غضبت من لا شـيء) يسمونها

---

(١) سورة الدخان، الآية: ٢٥.

(٢) سورة القصص، الآية: ٥٨.

(٣) المنهاج الجلي شرح القانون الجزولي ١٠٩٦/١.

زائدة، وليست بزائدة ألبتة"[1]، فعُلِمَ أن إطلاق الزائد ليس فيه شيء سوى ترك ما ينبغي قوله.

ومن الحروف التي تزاد في الكلام حرف الجر (مِنْ)؛ ألا ترى أن قولك: (ما جاءني من رجل) لم تفد فيه (مِنْ) معنى جديدا مغيرا للجملة سوى تقوية المعنى القائم في الكلام وتوكيده، إيجابا كان المعنى أم سلبا، كما أنه إذا سقط من الكلام لم يحصل بسقوطه خلل في أصل الكلام؛ ولذلك قال عنه الشاطبي: "ومعنى كونه زائدا كونه يدخل في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف، فيعمل فيه"[2]. ويتجلى هذا بمعرفة حالات زيادتها، وهي حالتان:

الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: (ما قام من أحد)، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد؛ لأن (ما قام من أحد) و(ما قام أحد) سيَّان في إفهام العموم دون احتمال.

والثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: (ما في الدار من رجل)، فهذه تفيد التنصيص على العموم؛ لأن (ما في الدار رجل) محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذ الجنس، دون ما فوق الواحد؛ ولذلك يجوز أن يقال: (ما قام رجل بل رجلان). فلما زيدت (مِنْ) صارت نصا في العموم، ولم يبق فيها احتمال[3].

---

(١) المغني: ٣٢٢.

(٢) المقاصد الشافية ٥٩٥/٣.

(٣) الأصول في النحو ٢٥٩/٢، حروف المعاني والصفات: ٥٠، علل النحو: ٢٠٨-٢٠٩، معاني الحروف: ٩٧، الأزهية في علم الحروف: ٢٧٤، البديع في علم العربية ٢٤٥/١، شرح المفصل ٤٦٠/٤-٤٦١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٣، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٤، رصف المباني: ٣٢٤-٣٢٥، التذييل والتكميل ١٣٦/١١، الجنى الداني: ٣١٦، شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٦، المغني: ٤٢٥، إعراب لا إله إلا الله: ٧، تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٨٢.

وقيل: إنها في نحو (ما جاءني من رجل) زائدة على حد زيادتها في (ما جاءني من أحد)؛ لأنك إذا قلت: (ما جاءني من رجل) فإنما أدخلت (مِنْ) على النكرة عند إرادة الاستغراق، فصار (رجل) لمَّا أردت به الاستغراق مثل (أحد)[1].

وقول سيبويه: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضـــافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحـد). ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسنا، ولكنـه أكد بـ (من)؛ لأن هـــذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس، وكذلك (ويحه من رجل) إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك (لي ملؤه من عســـل)، وكذلك (هو أفضـــل من زيد) إنما أراد أن يفضـــله على بعض، ولا يعم"[2] يفيد بأنها مأخوذة من معنى التبعيض، لكن بعض النحويين يرون أنها في هذا المعنى للابتداء.

قال ابن يعيش: "وأما زيادتها لاســتغراق الجنس في قولك: (ما جاءني من رجل) فإنما جعلت (الرجل) ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال، و(مِنْ) ههنا دخلها معنى استغراق الجنس"[3].

لكن المبرد كان يرى أنها حدثت لإفادة معنى الاســـتغراق، وليســـت بزائدة كما قالوا؛ "لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: (ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله) إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: (ما جاءني من رجل) فقد نفيت الجنس كله؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ما جاءني من عبد الله) لم يجز؛ لأن (عبد الله) معرفة، فإنما موضعه موضع واحد"[4].

وعلى كل حال فإنهم لم يختلفوا في أنها أفادت معنى الاستغراق والتأكيد؛ لذا عُدَّت زائدة؛ إذ إن حدَّ زيادتها عندهم أن تدخل على مجرور يطلبه العامل بدونها، فتكون زائدة في الإعراب لا في المعنى، فقول الله تعالى: ﴿مَاجَآءَنَامِنۢبَشِيرٍوَلَانَذِيرٍ﴾[5] دخلت فيه

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٣، الجنى الداني: ٣١٧.

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٣) شرح المفصل ٤/ ٤٦٢.

(٤) المقتضب ٤٥/١.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١٩.

(مِنْ) على الفاعل وليست بزائدة في المعنى؛ حيث إن التقدير: ما جاءنا بشير، وهو أحد المواضع التي تزاد فيها، كما أنها تزاد في المفعول الذي سُمِّي فاعله، نحو قول الله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[1]، والذي لم يُسَم فاعله، نحو: ما ضُرِبَ من رجل، والمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[2].

وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكون مجرورها مفعولا مطلقا؛ حيث خرَّج عليه قول الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[3]، فقال: "(مِنْ) زائدة، و(شيء) في موضع المصدر، أي: تفريطا، ونظير ذلك قول الله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّوكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾[4]، والمعنى: تفريطا، وضررا، وقد ذكرنا له نظائر، ولا يكون مفعولا به؛ لأن (فرَّط) إنما يُتَعدَّى إليه بـ (في)، وقد عُدِّي بها إلى الكتاب"[5].

وذكر ابن مالك أنها قد تدخل على الحال، مشيرا بذلك إلى قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي ـ، وزيد بن علي، والحسن، ومجاهد قول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾[6] بفتح الخاء، وضم النون، أي: أولياء[7].

واستحسن أبو حيان هذا بقوله: "ومُحَسِّن ذلك انسحاب النفي عليه من حيث المعنى كما انسحب عليه في قراءة الجماعة حين كان مفعولا، شبه ذلك بانسحاب النفي على الفعل المتعدي إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾"[8][9].

وزيادة (من) في كل ما تقدم قياسية باتفاق أهل العربية قاطبة، لم يخالف في ذلك أحد منهم، وإنما وقع الخلاف في شروط زيادتها.

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩٨.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٢٠.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢٤١/١.

(٦) سورة الفرقان، الآية: ١٨.

(٧) شرح التسهيل ١٣٩/٣.

(٨) سورة المؤمنون، الآية: ٩١.

(٩) التذييل والتكميل ١١/ ١٥٠.

وقد تعرض الإربلي في نصه السابق لهذا الخلاف، فذكر أن سيبويه وجمهور البصريين -باستثناء الأخفش- يشترطون لزيادتها أن تكون في غير الإيجاب، وأن الأخفش من البصريين وجميع الكوفيين لم يعتدوا بذلك، فأجازوا زيادتها في الإيجاب، جاعلين القول في زيادتها اثنين كما فعل مكي القيسي[١]، وابن سيده[٢] من قبله، وكذلك ابن الحاجب[٣] معاصره، ورضي الدين الأستراباذي[٤] من بعدهما، وغيرهم[٥].

وبمطالعة مصادر هذا البحث وجدت أن الأقوال في زيادتها ثلاثة على النحو التالي:

القول الأول: وعليه سيبويه[٦]، وجمهور البصريين[٧] إلا الأخفش؛ حيث ذهبوا إلى أنها لا تزاد إلا بشرطين اثنين، وهما: أن تكون في غير الإيجاب، وأن يكون مجرورها نكرة[٨].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٥١٣/٢.

(٢) إعراب القرآن له ٥٥/٢، ٢١١/٦.

(٣) الكافية في علم النحو: ٥٥.

(٤) شرحه على الكافية ٤/ ٢٦٨.

(٥) رصف المباني: ٣٢٥، اللمحة في شرح الملحة ٢١٩/١، الكناش ٧٤/٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٩، شرح ابن عقيل ١٧/٣، المقاصد الشافية ٥٩٨/٣.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٧) المقتضب ١٣٧/٤، ٤٢٠، إعراب القرآن للزجاج ١/ ٨٨، الأصول في النحو ٤١٠/١، مشكل إعراب القرآن ٥١٤/٢، إعراب القرآن لابن سيده ٢٤١/٧، أسرار العربية: ٢٣٤، المقدمة الجزولية: ١٢٤، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١، الكافية في علم النحو: ٥١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٣، البسيط في شرح الجمل ٨٤٢/٢، رصف المباني: ٣٢٥، الكناش ٧٤/٢، الارتشاف ١٧٢٣/٤، الجنى الداني: ٣١٧، شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٦، المغني: ٤٢٥، تمهيد القواعد ٢٩٠٣/٦، المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٨، ٦٠٤، الهمع ٤٦٣/٢، شرح قواعد الإعراب: ٦٦.

(٨) ذكر ابن يعيش هذين الشرطين وزاد عليهما شرطا ثالثا، وهو أن تكون النكرة عامة، أي: يراد بها استغراق الجنس، وعزا هذه الشروط إلى سيبويه (شرح المفصل٤٦٠/٤). ولم يصرح سيبويه بأي= =من هذه الشروط؛ بل أورد أمثلة تدل عليها (الكتاب ٢٢٥/٤). واعترض ابن الفخار على اشتراط إرادة استغراق الجنس بمجرورها بأن ظاهره غير مستقيم؛ لأن استغراق الجنس مستفاد من زيادة

والمعْني بغير الإيجاب أن تُسبق (من) بنفي، أو شبهه من نهي، أو استفهام، فالنفي نحو: (ما قام من أحد)، والنهي نحو: (لا يقم من أحد)، والاستفهام بـ (هل) فقط، نحو: (هل قام من أحد).

وإنما اختصت (هل) بهذا دون سائر أخواتها؛ لأن السماع لم يُحفظ إلا فيها[1]، ولأن سائر أخوتها لا تستدعي نفي الفعل؛ بل تقتضي ثبوته، والاستفهام إنما هو عن وصف من أوصاف الفعل الواجب، وليس الفعل مع (هل) واجبًا[2]. وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط، نحو: (إن قام من رجل فأكرمه)، وفيه خلاف[3].

ومذهب البصريين واضح من أمثلة سيبويه: (ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد)، و(ويحه من رجل)، و(لي ملؤه عسل)، و(هو أفضل من زيد)، وكذلك قول أبي العباس المبرد: "أما (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع الجميع، ويكون دخولها كسقوطها ... كقولك: (ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد)، وكقول الله -عز وجل-: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[4] إنما هو (خير)، ولكنها توكيد، ومثل

(مِنْ) في أحد الوجهين، فكيف يشترط ما هو لازم عنها؟ (شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٦). ولا أرى لهذا الاعتراض وجاهة؛ بل إن ما اشترطه ابن يعيش من إرادة استغراق الجنس بالنكرة يدفع توهم احتمال نفي أكثر من واحد في نحو قولك: (ما قام من رجل)، فاحترز عنه على عادة أهل هذا العلم إبان تأطيرهم لمصطلح نحوي أو قضية، أضف إلى ذلك أن إرادة النكرة بالعموم يجعل (من) داخلة لإفادة نصية العموم أو تأكيده.

(١) التذييل والتكميل ١٣٨/١١، الارتشاف ١٧٢٤/٤، الجنى الداني: ٣١٧، توضيح المقاصد ٧٥١/٢.

(٢) المقاصد الشافية ٦٠٤/٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/٣، التذييل والتكميل ١٤٠/١١، الارتشاف ١٧٢٤/٤، الجنى الداني: ٣١٧، المغني: ٤٢٥-٤٢٦، المقاصد الشافية ٦٠٣/٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

ذلك قول الشاعر[1]:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الودِّ لمَّا اسْتَتَبْتِهِ وَمَا إنْ جَزَاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف"[2].

وقال في موضع آخر محتجا لصحة مذهبهم: "هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أبدل (إلا) على الموضع لامتناع اللفظ منه، وذلك قولك: (ما جاءني من أحد إلا زيد) على البدل؛ لأن (مِنْ) زائدة.

وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل (من) لإبانة هذا المعنى، وذلك قولك: (ما جاءني رجل)، فيجوز أن تعني رجلا واحدا. وتقع المعرفة في هذا الموضع، فتقول: (ما جاءني عبد الله)، فإذا قلت: (ما جاءني من رجل) لم يقع ذلك إلا للجنس كله، ولو وضعت في موضع المنكور معروفا لم يجز، فلو قلت: (ما جاءني من عبد الله) كان محالا؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس"[3].

وأكد صحة احتجاجه بقوله: " فإذا قلت: (جاءني) لم تقع (من) ههنا زائدة؛ لأن معنى الجميع ههنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين، كما كان هناك نفي لجميعهم. فإذا قلت: (ما جاءني من رجل إلا زيد) كان خلفا أن تقول: (إلا زيد)؛ لأنك لو أبدلته من (رجل) على اللفظ قلت: (ما جاءني إلا من زيد)؛ فلذلك قلت: (ما جاءني من أحد إلا زيد)؛ لأن (من) وما بعدها في موضع رفع، ولولا ذلك لكان يخلو الفعل من فاعل"[4].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوانه ص:١٠، وفي ديوان الهذليين ٣٤/١، الصاحبي في فقه اللغة: ٤٢، أمالي المرزوقي: ٢٢، المحكم والمحيط الأعظم ٤١٢/١ (ض ع ف)، لسان العرب ٢٠٣/٩ (ض ع ف)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٣٩، المقاصد النحوية ٤٢١/١، ٨٤٣/٢، شرح شواهد المغني ٦٧١/٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ١٣٧.

(٢) المقتضب ٤/ ١٣٦- ١٣٧.

(٣) السابق ٤/ ٤٢٠.

(٤) نفسه.

يتضح مما سبق أن ما أفاد به البصريون من زيادة (من) مع مجرورها النكرة في الكلام غير الموجب هو الجاري على ألسنة العرب، بدليل الاتفاق فيه والاختلاف فيما سواه، وإن كان المخالفون قد احتجوا بالسماع أيضا.

بيد أن ابن عصفور قد ذكر قولا يقوي رأي البصريين، ولعمري إنه لقول فصل في هذه المسألة ما لم نجد عند الفريق الآخر ردًّا له وقولًا مقنعًا يؤكد وجاهة رأيهم؛ حيث ذكر أن التزام البصريين بتنكير مجرور (مِنْ) وكون الكلام غير موجب للحكم على (مِنْ) بالزيادة ليس لمجرد السماع فحسب؛ بل لعلة أوجبت ذلك، فقال: "أما التزام التنكير فلأن المفرد الواقع بعد (مِنْ) الزائدة في معنى جميع؛ لأنك إذا قلت: (ما قام من رجل) فقد نفيت القيام عن جنس الرجال، والمفرد لا يكون في معنى جميع إلا إذا كان نكرة، نحو قول العرب: عندي عشرون رجلًا، فـ (رجلًا) واقع موقع الرجال؛ لأنه نكرة، ولو كان معرفة لم يجز ذلك، فأما قوله[1]:

فِي حَلْقِكُم عَظْمٌ وقَدْ شَجِينا

فوضع (حلقكم) في موضع (حلوقكم) وهو معرفة ضرورة لا يُلْتَفَت إليها.

وأما التزام الكلام غير موجب فلأنك إذا قلت: (ما جاء من رجل) فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد، وقد نفيت -أيضا- أن يجيئك أكثر من واحد، ولو قلت على هذا: (جاء من رجل) لزمك أن يكون قولك: (من رجل) على حده بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حين واحد: (جاءني رجل وحده ولم يجئني رجل وحده بل أكثر من رجل واحد)، وذلك متناقض؛ لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب؛ إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما

---

(١) عجز بيت من الرجز، وصدره :

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِيبنا

وهو منسوب للمسيب بن زيد مناة الغنوي في: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢١٢/١، لسان العرب ٤٢٣/١٤ (ش ج ا)، ولطفيل في: جمهرة اللغة ٨٥/٢، المحتسب ٨٧/٢، وبلا نسبة في: الكتاب ٢٠٩/١، الأصول في النحو ٣١٣/١، علل النحو: ٥١١، الجليس الصالح والأنيس الناصح: ٣٧٥، اللامع العزيزي: ٢٨٣، شرح المشكل من شعر المتنبي: ٨٣، لسان العرب ٢٣٦/٥ (ن هـ ر)، ٤٠٩/١٢ (ع ظ م)، وينظر: التذييل والتكميل ٨٣/٢، ١٤٩/١١، تاج العروس ٣٥٢/٣٨ (ش ج ا).

ليس بواجب؛ ألا ترى أنك تقول: (ما زيدٌ أبيض ولا أسود)، ولو قلت: (زيد أبيض وأسود) لم يُتَصَوَّر ذلك"[1].

وقد اختار قول البصريين أكثر أهل العربية، أمثال الزجاج[2]، والطبري[3]، وأبي بكر بن السراج[4]، وأبي القاسم الزجاجي[5]، والنحاس[6]، وأبي سعيد السيرافي[7]، وابن الوراق[8]، والرماني[9]، والجوهري[10]، وأبي عبيد الهروي[11]، وأبي الحسن الهروي[12]، ومكي القيسي[13]، وابن سيده[14]، والواحدي النيسابوري[15]، وابن بابشاذ[16]، والراغب الأصفهاني[17]، وابن عطية الأندلسي[18]، وابن الشجري[19]، والجزولي[20]، وأبي البركات الأنباري[21]، وأيضا الفخر

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣١١/٣، التذييل والتكميل ١٤٩/١١-١٥٠.

(٢) إعرابه للقرآن ١/ ٨٨.

(٣) تفسيره ٥٨٦/٥، ٥٦٩/٩.

(٤) الأصول في النحو ٤١٠/١، ٢٥٠/٢، ١٧٣/٣.

(٥) حروف المعاني والصفات: ٥٠.

(٦) القطع والائتناف: ٧٣، إعرابه للقرآن ٣٣٩/١.

(٧) شرحه لكتاب سيبويه ٥٥/٣، ١٠١/٥.

(٨) علل النحو: ٢٠٩.

(٩) معاني الحروف: ٩٧.

(١٠) الصحاح في اللغة ١٨٢/٣.

(١١) الغريبين في القرآن والحديث ١/ ١٦٣.

(١٢) الأزهية في علم الحروف: ٢٣٤.

(١٣) مشكل إعراب القرآن ٥١٣/٢.

(١٤) إعرابه للقرآن ٦٤/٢، ٢٤١/٧، ٥٣/٨، وينظر: المخصص ٣٠/٤.

(١٥) التفسير البسيط ٤٤٣/٤، ٢٦٥/٧، ١٦/ ٤٣٥.

(١٦) شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٦.

(١٧) مفردات ألفاظ القرآن الكريم ٣٩٠/٢.

(١٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٦٤/١، ٢٣٣/٤، ٣٤٤/٥.

(١٩) أماليه ٣٧٩/٢.

(٢٠) المقدمة الجزولية في النحو: ١٢٤.

(٢١) أسرار العربية: ٢٣٥.

الرازي[1]، والشلوبين[2]، والعكبري[3]، وابن يعيش[4].

والتحق بركابهم ابن جعفر الإربلي معتمدًا ما اختطه البصريون من شروط لزيادتها، ومتعقبا القول المخالف لمذهبهم.

واستمر مذهب البصريين في منع زيادة (من) في غير ما ذكروا يحظى بالمناصرة والتأييد خلفا للإربلي -ليس من النحويين فحسب؛ بل من أكثر أئمة العربية- خلفا يتبع سلف، ومنهم: ابن الحاجب [5]، وزين الدين الرازي[6]، واللورقي[7]، وابن عصفور[8]، وابن إياز[9]، وابن أبي الربيع[10]، والمالقي[11]، وأبو الفداء صاحب حماة[12]، والخازن[13]، وأبو حيان[14]، والمرادي[15]، وابن الفخار[16]، والسمين الحلبي[17]، وابن هشام[18]، وابن عقيل[19]، والشاطبي[20]،

---

(١) تفسيره ٧/ ٦٧، ١٢/ ٥١٩، ٥٢٨، ١٩/ ٧٣، ٢٣/ ٣٦٠، ٣٠/ ٦٥٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ١٧٧.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١١٦/١، ٦٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١.

(٤) شرحه على المفصل ٤/ ٤٦٠.

(٥) الكافية في علم النحو: ٥١.

(٦) مختار الصحاح: ٢٩٩ (م ن).

(٧) المباحث الكاملية ٢/ ٦.

(٨) شرحه للجمل ٣١١/٣.

(٩) المحصول في شرح الفصول ٦٩٢/٢.

(١٠) البسيط في شرح الجمل ٨٤٤/٢.

(١١) رصف المباني: ٣٢٥.

(١٢) الكناش ٢/ ٧٤.

(١٣) تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) ٣٠١/٣.

(١٤) التذييل والتكميل ١٤٤/١١، تفسير البحر المحيط ٢/ ٣٣٩.

(١٥) الجنى الداني: ٣١٧.

(١٦) شرحه للجمل: ١٠٦.

(١٧) الدر المصون ٣٥٦/١٠.

(١٨) المغني: ٤٢٩.

(١٩) شرحه على الألفية ١٧/٣.

(٢٠) المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٩، ٦٠٤.

وغيرهم[1].

القول الثاني: توافق فيه أصـــحابه مع أصـــحاب القول الأول في التزام تنكير مجرور (من) الزائدة، وخالفوهم في التزام كون الكلام غير موجب، فأجازوا زيادتها في الواجب وغير الواجب في حال كون مجرورها نكرة، وعليه الكوفيون[2]، وقيل: بعضهم[3]؛ لأن منهم الكسائي[4]، وهشاما[5]، اللذين لم يلتزما بما التزم به أبناء بلدتهم من موافقة البصريين في تنكير مجرورها، ولم يستقلا عنهم فيما خالفوا فيه البصريين من جواز زيادتها في الإيجاب؛ بل ذهبا إلى القول بزيادتها مطلقا بلا شـــرط أو قيد، ســـواء كان الكلام إيجابا أو غير إيجاب، وســـواء كان مدخولها نكرة أم معرفة، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، فصارت الأقوال فيها ثلاثة.

وجعل أبو عبيدة -وهو معاصر للأخفش- في المجاز لـه (من) زائدة فـي أكثر

---

(١) ينظر: الكوثر الجاري ٣٦٨/٤، الهمع ٤٦٥/٢، فتح الرحمن في تفسـير القرآن ٣٨٨/١، تفسـير أبي السـعود ٢٦٤/١، ٨٩/٨، ٣٦/٩، شـرح درة الغواص: ٢١١، تاج العروس ٢١١/٣٦ (م ن)، حاشـية الصبان ٣١٥/٢، حاشية الخضري ١١/٢.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٥١٣/٢، إعراب القرآن لابن سيده ٢/ ٥٥، الكافية في علم النحو: ٥٥، شـرح الجمل ٣١٠/٣، شـرح الرضـي على الكافية ١٠٩/٢، ٤/ ٢٦٨، رصـف المباني: ٣٢٥، اللمحة في شـــرح الملحة ٢١٩/١، الكناش ٧٤/٢، التذييل والتكميل ١٤٤/١١، الجنى الداني: ٣١٨، المغني: ٤٢٨، تخليص الشـواهد: ١٥٩، شـرح ابن عقيل ١٧/٣، تمهيد القواعد ٢٩٠٣/٦، المقاصـد الشافية ٥٩٨/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٧٢٣/٤، الجنى الداني: ٣١٨، توضيح المقاصد ٧٥٠/٢، الهمع ٢/ ٤٦٣، شـرح قواعد الإعراب: ٦٦.

(٤) إعراب القرآن للزجاج ٨٩/١، الزاهر في معاني كلمات الناس ١٨/١، شـرح الكافية الشـافية ٧٩٩/٢، شرح التسـهيل ٣/ ١٣٩، شرح الرضـي على الكافية ٣٧٦/٤، التذييل والتكميل ١٤٤/١١، الارتشاف ١٧٢٣/٤، الجنى الداني: ٣١٨، توضـــيح المقاصـــد ٧٥٠/٢، تعليق الفرائد ٢٤/٤، الهمع ٤٦٣/٢، شرح قواعد الإعراب: ٦٦، حاشية الصبان ٣١٥/٢، حاشية الخضري ٢٩٣/١.

(٥) التذييل والتكميل ١٤٤/١١، الارتشـاف ١٧٢٣/٤، الجنى الداني: ٣١٨، توضـيح المقاصـد ٧٥٠/٢، الهمع ٢/ ٤٦٣، شرح قواعد الإعراب: ٦٦، حاشية الصبان ١/ ٢٤٣، ٣١٥/٢.

من موضع، فخرّج عليها قول الله تعالى: ﴿مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[1][2]، وقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[3][4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾[6]، والتقدير: أن ينزل عليكم خيرا، وليغفر لكم ذنوبكم، ومن يعمل الصالحات، وما ألتناهم شيئا، فجعل (من) في هذه الآيات كـ (مِنْ) في قول الله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[7][8]، أي: ما منكم أحد، وقول أبي ذؤيب[9]:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الودِّ لمَّا اسْتَتَبْتِهِ وما إنْ جَزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

والمعنى: جزاك الضعف أحد قبلي؛ لأن (من) لا تنفع ولا تضر[10].

وتوسع الأخفش في الاستدلال لما تمسك به هو والكوفيون من زيادة (من) في غير ما اشترطه سيبويه والبصريون، فجعلها زائدة في مواضع عديدة في معانيه؛ حيث عقد لها بابا قال فيه: "أما قوله: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا﴾[11] فدخلت فيه (من) كنحو ما تقول في الكلام: (أهل البصرة يأكلون من البر والشعير)، وتقول: (ذهبت فأصبتُ من الطعام) تريد (شيئا)، ولم تذكر الشيء، وكذلك ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ﴾ شيئا، ولم يذكر الشيء، وإن شئت جعلته على قولك: (ما رأيت من أحد)، تريد: (ما رأيت أحدا)، و(هل جاءك من رجل؟)، وتريد: (هل جاءك رجل).

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

(٢) مجاز القرآن: ١٠.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.

(٤) مجاز القرآن: ٥٩.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٢٤، وسورة طه، الآية: ١١٢.

(٦) سورة الطور، الآية: ٢١.

(٧) سورة الحاقة، الآية: ٨.

(٨) مجاز القرآن: ٧٨.

(٩) سبق تخريجه ونسبته لأبي ذؤيب، ص: ٣٢٠، وقد اختلف الصدر هنا.

(١٠) مجاز القرآن: ١١٨.

(١١) سورة البقرة، الآية: ٦١.

فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1]، فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: (زيد من أفضلها) تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: (قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب)، يريدون: (قد كان حديث)، ونظيره قولهم: (هل لك في كذا وكذا) ولا يقولون: (حاجة)، و: (لا عليك) يريدون: لا بأس عليك"[2].

وقال في موضع آخر: "وقال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[3]، فأدخل (من) كما أدخلها في قوله: (كان من حديث، وقد كان من مطر)، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[4]، و: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾[5]، وهو فيما فُسِّر: (ينزل من السماء جبالا فيها برد)، وقال بعضهم: (وينزل من السماء من جبال فيها من برد) أي: في السماء جبال من برد، أي: يجعل الجبال من برد في السماء، ويجعل الإنزال منها"[6]، وقد ذكر الخليل هذين القولين في الآية، ولم يرجح بينهما[7].

وقد وافق الفارسي على زيادة (مِنْ) و(مِنْ) الأخيرتين في آية النور، يقول الزجاج: "قال أبو علي: قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن: إن قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾ المعنى: وينزل من السماء جبالا فيها من برد، فموضع (من) الأولى نصب على أنه ظرف، والثانية نصب على أنه في موضع المفعول، وفيها صفة الجبال، و(من) الثالثة للتبيين، كأنه يبين من أي شيء هذا المُكَثَّر، كما تقول: عندي جبال من المال، فيكثر ما عنده منه، ثم تبين المكثر بقولك من المال، ويُحْتَمَلُ أن يكون موضع (من) من قوله: ﴿مِن جِبَالٍ﴾ نصبا على الظرف على أنه منزل منه، ويكون ﴿مِن﴾ نصبا، أي: وينزل من السماء من جبال فيها بردا،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٥) سورة النور، الآية: ٤٣.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٦.

(٧) كتاب العين ٢٨/٨.

ويكون الجبال على هذا التأويل تعظيما لما ينزل من البرد من السحاب، ويحتمل أن يكون موضع (من) في قوله:﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾ رفعا، وموضع (من) من قوله: ﴿مِن جِبَالٍ﴾ نصبا على أنه مفعول به، كأنه في التقدير: وينزل من السماء جبالا فيها بردا، فيكون الجبال على هذا تعظيما وتكثيرا لما ينزل من السماء من البرد والمطر"[1].

وقد وافق الشريف المرتضى على زيادة (من) الأخيرة فقط، وأجرى الآية مجرى قول القائل: كم حملت لك من الكوفة من سوقها من ثوب، والمعنى: كم حملت لك من سوق الكوفة ثوبا[2].

وقد سبق أبو بكر الأنباري أبا علي الفارسي إلى القول بزيادة (من) في غير الإيجاب ومع المعارف، واستدل على ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[3]، وقوله -عز وجل-: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾[4]، وقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾[5]، والمعنى: كل الثمرات، ويغفر لكم ذنوبكم، ووعدهم الله كلهم مغفرة؛ لأنه قدم وصف قوم يجتمعون في استحقاق هذا الوعد، وقول الله -عز وجل- في غير هذا الموضع: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾[6] معناه: ولتكونوا كلكم أمة تدعو إلى الخير، قال الشاعر[7]:

---

(١) إعراب القرآن للزجاج ٨٩/١، وينظر: التذييل والتكميل ١٤٤/١١، المغني: ٤٢٨.

(٢) أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ٣٠٦/٢.

(٣) سورة محمد، الآية: ١٥.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ٣١، سورة نوح، الآية: ٤.

(٥) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٧) البيت من البسيط، وقد رُوي الشطر الأول هكذا:

أخو رغائب يعطيها ويسألها يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

والبيت منسوب لأعشى باهلة في: جمهرة أشعار العرب: ٧١، الأصمعيات: ١٤، جمهرة اللغة ٣٨٢/١، تهذيب اللغة ١٧٩/٥، المخصص ١٤٦/٤، شرح الرضي على الكافية ١٢٤/١، لسان العرب ٣٢٤/٤ (زف ر)، ١١٠/٥(ق ف ز)، ٦٧٠/١١ (ن ف ل)، الخزانة ١٩٠/١، ١٩١، تاج العروس ٤٣٣/١١ (ز ف ر)، حماسة القرشي: ١٢، وبلا نسبة في: الاشتقاق: ٥٣، الزاهر في معاني كلمات الناس ١٨/١، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ٢٨٢، المسائل البصريات ٢٤٩/١، المبهج = =في

أَخُو رَغَائِبَ يُعْطاهَا وَيُسْأَلُهَا يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ

أراد: يأبى الظلامة؛ لأنه نوفل زفر، ومستحيل أن تكون (مِنْ) ههنا تبعيضا؛ إذ دخلت على ما لا يتبعض، والعرب تقول: قطعت من الثوب قميصا، وهم لا ينوون أن القميص قُطع من بعض الثوب دون بعض، ومما تؤول فيه (من) مزيدة للتوكيد قول الله -عزوجل-: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[1]، وهو يريد: يغضوا أبصارهم[2]، ووافقه الثعالبي على ذلك من خلال حديثه عن هذه الآية[3]، ومما استدل به الأخفش -أيضا- على زيادة (من) قول الله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾[4][5].

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن ابن جني حمل على زيادة (من) قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَٰقَ النَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ أراد: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمما آتيناكم، فزاد في الواجب وأدغم نونها في ميم (ما) فصارت لممما، بثلاث ميمات، فحذفت الأولى، وبقيت (لمّا) بميمين، أولهما بدل من نون، والثانية ميم (ما)[6].

ومما استدل به الأخفش -أيضا- قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾[7][8]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[9][10]، وقوله

تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٩، معجم مقاييس اللغة ١٥/٣، ٥/ ٤٥٥، مقاييس اللغة ١١/٣، ٣٦٥/٥، توجيه اللمع: ٤٢٢، شرح المفصل ١٣٨/١.

(١) سورة النور، الآية:٣٠.

(٢) الأضداد: ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) فقه اللغة: ١٢٧٤.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١.

(٦) شرح التسهيل ١٣٩/٣.

(٧) البقرة، الآية: ٢٧٠.

(٨) معاني القرآن للأخفش ٢٠١/١.

(٩) سورة الأنعام، الآية: ٣٤.

(١٠) معاني القرآن للأخفش ٢٩٨/١.

تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾[1][2]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾[3][4]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾[5][6]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[7].

وقيل: إن باعث الأخفش والكوفيين ومن ارتأى رأيهم في زيادة (مِنْ) في غير الإيجاب هو تمسكهم بالاستدلال بقول الله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[8]، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[9]، بدليل أنه قد ورد في آية أخرى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[10]، و﴿يَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبِكُمْ﴾[11] من دون (من)، فلو لم تُحْمَل (من) على الزيادة في الموضعين المذكورة فيه لتعارضت مع الآيتين التي لم تذكر فيهما[12].

وقد قرأ ابن عباس: (من سيئاتكم) بزيادة (من)[13]، وممن رأى زيادة (من) ابن فارس[14]، وعبد القاهر الجرجاني[15]، وابن نصر الكرماني[16]، وأبو مسلم

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٦.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣١٦/١.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٣٣.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٧٥.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٣/ ٤٩٧.

(٧) سورة فصلت، الآية: ٥.

(٨) سورة البقرة، الآية:٢٧١.

(٩) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.

(١٠) سورة الأنفال، الآية: ٢٩، سورة الصف، الآية: ١٢.

(١١) سورة الصف، الآية: ١٢.

(١٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٦، شرح المفصل ٤٦١/٤، المباحث الكاملية ٢/ ٦، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦٨، الكناش ٢/ ٧٥، الكليات: ٨٣١، معاني النحو٣/ ٨٣.

(١٣) التفسير البسيط ٤٤٣/٤، المحرر الوجيز ٢/ ٥٣، تفسير الخازن ١/ ٢٠٦، تفسير البحر المحيط ٢/ ٢٤٤، الدر المصون ٣/ ٦٦٥، اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٣٤١.

(١٤) الصاحبي في فقه اللغة: ٤٢.

(١٥) درج الدرر في تفسير الآي والسور ٣/ ١٠٥٣.

(١٦) أسرار التكرار في القرآن: ٤٥.

الصحاري[1]، وجوَّز الزمخشري في قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾[2] أن يكون المعنى: ومن الذي كنا منزلين، فجوز زيادتها في المعرفة[3]، كما أنه جوّز زيادتها في الإيجاب في قول الله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[4]، وأكَّد أن لزيادة (من) هنا فائدة؛ حيث إنه لوقيل: وبيننا وبينك حجاب لكان المعنى: أن حجابا حاصل وسط الجهتين، وأما بزيادة (من) فالمعنى: أن حجابا ابتدأ منا وابتدأ منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لا فراغ فيها[5].

واختار زيادة (من) هنا ابن مالك، وقال به وفاقا للأخفش، معللا لذلك بثبوت السماع به نظما ونثرا؛ حيث أورد من السماع المنثور قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[7]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[8]، وقوله: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَرُ﴾[10]، وحديث البخاري عن عائشة رضي الله عنها: (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ**

---

(١) الإبانة في اللغة العربية ٤/ ٢٥٠.

(٢) سورة يس، الآية: ٢٨.

(٣) الكشاف ١٥/٤، المغني: ٤٢٨.

(٤) سورة فصلت، الآية: ٥.

(٥) الكشاف ٤/ ١٩٠-١٩١.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٣٤.

(٧) سورة الكهف، الآية: ٣١، سورة الحج، الآية: ٢٣، سورة فاطر، الآية: ٣٣.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٩) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٥، سورة آل عمران، الآية: ١٣٦، ١٥١، ١٩٥، ١٩٨، سورة النساء، الآية: ١٣، ٥٧، ١٢٢، سورة المائدة، الآية: ١٢، ٨٥، سورة التوبة، الآية: ٧٢، ٨٩، سورة الرعد، الآية: ٣٥، سورة النحل، الآية: ٣١، سورة طه، الآية: ٧٦، سورة=

قِرَاءَتِهِ نَحْوًا مِنْ كَذَا ...)[1]، وضبطه بضبطه من يعتمد عليه بنصب (نحوا) على زيادة (من)، وجعل (قراءته) فاعلا ناصبا (نحوا)، والأصل: فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا[2].

ومن السماع المنظوم على زيادة (مِنْ) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة[3]:

ويَنْمى لها حُبُّها عِنْدَنا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لم يَضُر

وقول جرير[4]:

لمَّا بَلَغْتُ إمَامَ العَدلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُوْلِ إدْلاجي وتَهْجِيرِي

وقول الآخر[5]:

=الحج، الآية: ١٤، ٢٣، سورة الفرقان، الآية: ١٠، سورة العنكبوت، الآية: ٥٨، سورة الزمر، الآية: ٢٠، سورة محمد، الآية:١٢، سورة الفتح، الآية: ٥، ١٧، سورة المجادلة، الآية: ٢٢، سورة الصف، الآية: ١٢، سورة التغابن، الآية: ٩، سورة الطلاق، الآية: ١١، سورة التحريم، الآية: ٨، سورة البروج، الآية: ١١، سورة البينة، الآية: ٨.

(١) صحيح البخاري كتاب الصلاة، باب إذا صلى قاعدا ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي (٣٧٦/١) برقم (١٠٦٨) ولفظه: **(فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية)**، وفي صحيح مسلم (١٦٣/٢) باب جواز النافلة قائما أو قاعدا برقم (١٧٣٩) بلفظ **(فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية)**، وكذلك في مسند أحمد (٢٨٠/٤٢) برقم (٢٥٤٤٩)، وفي رواية له (٤٥٨/٤٢) برقم (٢٥٦٨٩) (كان رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **يصلي جالسا بعد ما دخل في السِّنَّ حتى إذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية**).

(٢) شرح التسهيل ١٣٨/٣، وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٨٦- ١٨٧.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ص: ٢٥١، منتهى الطلب من أشعار العرب: ١٥٢، شرح التسهيل ١٣٨/٣، التذييل والتكميل ١٤٢/١١، الجنى الداني: ٣١٨، مغني اللبيب: ٤٢٨، تمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، شرح شواهد المغني ٧٣٨/٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في: ديوانه ص: ٢٤٤، التذييل والتكميل ١٤٣/١١، تمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ١٣٩/٣، تمهيد القواعد ٢٩٠٤/٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي في: لسان العرب ٣٦٣/١٣ (ك و ن)، المقاصد النحوية ١٢١٨/٣، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، شرح التسهيل ٣/ ١٣٩، شرح ابن الناظم: ٢٦٠، التذييل والتكميل ١٤٣/١١، تمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، ٢٩٠٤، المقاصد الشافية ٦٠١/٣، همع الهوامع ٤٦٤/٢.

وكُنْتُ أَرَى كالمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعةٍ فكيفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوْعِدُهُ الْحَشْرُ

ومثله قول الآخر[1]:

يَظَلُّ بِهِ الحِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِما وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنينِ الأَبَاعِرِ

أي: فما قال كاشح، وقد كان طول إدلاجي، وكنت أرى بين ساعة، ويكثر فيه حنين الأباعر[2].

وقد مال رضي الدين الأستراباذي إلى الإقرار بمذهب الأخفش هنا، وإن لم يختره، وذلك في حديثه عن تعذر البدل على اللفظ في المجرور بـ (مِنْ) الاستغراقية، فقال: "ولا يجوز على مذهب الأخفش -أيضا- الإبدال من لفظ المجرور بـ (مِنْ) المذكورة، وإن كان مذهبه تجويز زيادة (مِنْ) في الموجب، نحو: قد كان من مطر، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3]؛ لأن كلامنا في (مِن) الاستغراقية، ولا يمكنه ارتكاب جواز زيادتها في الموجب، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه"[4].

وقد منع البصريون والمنتصرون لمذهبهم زيادة (من) في غير ما اشْتُرِط لزيادتها، فردوا على الأخفش ومن ارتأى رأيه من وجهين: أولهما قائم على التنظير، والثاني يعتمد على التحليل والتأويل.

فأما الوجه الأول فهو التنظير بأصل الحروف؛ حيث إن الأصل الثابت في الحروف ألا يُدَّعَى فيها الزيادة إلا إذا تُيُقِّنَت، وقام الدليل عليها. ومع بادي الرأي فإن ذلك غير مُخلص، فالحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة؛ لأن الأصل فيها أنها ما وُضِعَت إلا للمعاني اختصارًا من التصريح بالاسم، أو الفعل الدال على ذلك المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت:

---

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وقد ورد في شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، شرح التسهيل ٣/ ١٣٩، شرح ابن الناظم: ٢٦٠، لسان العرب ٣٦٣/١٣ (ك ون)، التذييل والتكميل ١٤٣/١١، تمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، ٤٠٩٢، المقاصد الشافية ٦٠١/٣، المقاصد النحوية ١٢١٨/٣، همع الهوامع ٤٦٤/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٣٨/٣-١٣٩.

(٣) سورة الأحقاف، الآية : ٣١ .

(٤) شرحه على الكافية ١٠٨/٢-١٠٩.

(ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن أنفي، وإذا قلت: (أزيد عندك) فقد نابت الهمزة عن أستفهم، وإذا قلت: أخذت من المال قصدت بعضه؛ ألا ترى أن المقصود بالحرف هنا الاختصار، فلو حذفته لأفرطت في الإيجاز؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به، فمن قِبَل أن المقصود بالحرف الاختصار، فإن ما قصدوا به الاختصار لا ينبغي القول بزيادته؛ لأن ذلك عكس الغرض؛ إذ فيه تصيير من الزيادة إلى ضد المقصود من الاختصار. وإنما جاز ذلك في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه، فلا يصح ذلك المعنى هنا؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ضربت من رجل) لم تكن مفيدًا بـ (من) شيئًا، بخلاف قولك: (ما ضربت من رجل)[1]؛ لأن السماع المستمر قضى باختصاص زيادتها في النفي أو شبهه، لا في الإيجاب محل الاحتمال أو الندور، فلا يصح أن يُقضَى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف[2].

وأما الوجه الثاني فهو تحليل معنى حرف الجر ضمن السياق الوارد فيه، ثم تأويله على معنى آخر غير معنى الزيادة، كالتخريج على التبعيض أو تبيين الجنس اللذين ذكرهما الإربلي في تأوُّله شواهد الأخفش والكوفيين، أو غيرهما، كابتداء الغاية -مثلا- من حيث إنّ (مِنْ) لم تدخل في الكلام إلا لمعنى مفهوم يتعذر جوازه وصلاحه بدونها.

وأما تمسك الأخفش ومن قال بزيادة (مِنْ) هنا بالاستدلال بقول الله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[3]، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[4] فقد رُدّ بتخريج النحويين والمفسرين لـ (مِنْ) فيهما، بحملها على التبعيض[5]، وعلل ابن يعيش لذلك

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٥٧٠، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، التفسير البسيط ٢/ ٢٤٠، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١، المقاصد الشافية ٦٠٢/٣.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ٣١، وسورة نوح، الآية: ٤.

(٥) ينظر في تخريج ﴿من سيئاتكم﴾ : تفسير الطبري٥٨٦/٥، إعراب القرآن للنحاس٣٣٩/١، الأزهية: ٢٢٣، إعراب القرآن لابن سيده ٦٤/٢، التفسير البسيط ٤٤٣/٤، أسرار العربية:

بقـوله: "وأما قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1] فإن (من) للتبعيض؛ لأن الله -عز وجل- وعد على عمل ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، يدل على ذلك قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[2]، فجيء بـ (من) ههنا، وفي قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾[3] لم يأت بـ (من)؛ لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة على حد ما فيها تكفير بعض السيئات، فاعرفه"[4]، ويؤيد ذلك قراءة عكرمة: ﴿ويكفر عنكم﴾ بالتاء وبناء الفعل للمفعول[5]، أي: أشياء من سيئاتكم[6].

٢٣٥، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٦/١، شرح المفصل ٤٦١/٤، التذييل والتكميل ١٤٥/١١، تفسير البحر المحيط ٣٣٩/٢، تمهيد القواعد ٢٩٠٣/٦، المقاصد الشافية ٦٠٢/٣، معاني النحو ٨٣/٣، ٨٤، وينظر في تخريج ﴿من ذنوبكم﴾ على التبعيض: تفسير الطبري ٥٣٧/١٦، إعراب القرآن لابن سيده ٥٣/٨، الكشاف ٥١٠/٢، ٣١٦/٤، ٦٧٥، إملاء ما منَّ به الرحمن ٦٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب٣٥٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٠/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٦٨/٤، الكناش ٧٥/٢، التذييل والتكميل ١٤٥/١١، تفسير البحر المحيط ٦٧/٨، المقاصد الشافية ٦٠٢/٣.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣١.

(٤) شرح المفصل ٤٦١/٤.

(٥) ينظر: القطع والائتناف: ١١٦، إعراب القرآن للنحاس ٣٣٩/١، إعراب القرآن لابن سيده ٦٢/٢، الكشاف ٣٤٤/١، تفسير البحر المحيط ٣٣٩/٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣٣٩/١.

وقد أوضح اللورقي[١]، ورضي الدين الأستراباذي[٢]، وغيرهما[٣]، أن قول الله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٤] خطاب لقوم نوح عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[٥] خطاب لأمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمورد الآيتين مختلف، فلا تناقض ولا التباس، بل تفرقة بين الخطابين؛ لئلا يُسَوّى بين الفريقين في الوعد. ولو سُلِّم باتحادهما خطابا لأمة واحدة فما المانع من أن يغفر الذنوب جميعا لبعضهم، ويغفر بعضها لبعضهم؛ إذ من الذنوب ما لا يُغْفَر بالإيمان، كذنوب المظالم، ونحوها، وبدهي أن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفرانها كلها؛ بل عدم غفران بعضها يناقض غفرانها كلها.

إذًا لقد اتضح من استقراء ذينك الاستدلالين، ومقارنة كل واحد منهما بالسياق الآخر المستند عليه أن الموطنين والسياقين في كل استدلال لا يتماثلان، وبذلك يسقط الباعث على القول بالزيادة فيهما، وإذا سقط الباعث فقد سقط أصله جملة وتفصيلًا.

ومما أُفْسِد به استدلالهم بآية الأحقاف -هي آية نوح نفسها- ما ذكره ابن أبي الربيع[٦]، واستحسنه ابن الفخار[٧]، وناظر الجيش[٨]، والشاطبي[٩]، من حيث إن الجمهور قد انفصلوا عن هذا بأن ﴿يغفر﴾ في الآية ضُمِّن معنى يُخَلِّص؛ لأنه إذا غفر الذنب فقد خلَّص صاحبه منه؛ لأن ذنوبه محيطة به كإحاطة السباع العادية، قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾[١٠]، فمن غُفِر له فقد خَلُص منها، كأنه قال: يخلصكم

---

(١) المباحث الكاملية ٦/٢.

(٢) شرحه على الكافية ٢٦٨/٤.

(٣) الكناش ٧٥/٢، الكليات: ٨٣٢، حاشية الخضري ١١/٢، معاني النحو ٨٤/٣.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ٣١، سورة نوح، الآية: ٤.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٦) البسيط في شرح الجمل ٨٤٢/٢-٨٤٣.

(٧) شرحه لجمل الزجاجي: ١٠٦-١٠٧.

(٨) تمهيد القواعد ٢٩٠٤/٦.

(٩) المقاصد الشافية ٦٠٢/٣.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٨١.

من ذنوبكم، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخر: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[1]، فـ (مِنْ) إذًا لابتداء الغاية، كقولك: (خلصت منه وخرجت منه).

وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[2] كسائر الظروف المجرورة بـ (من)، وإذا كان كذلك لم يثبت لها زيادة في الواجب[3] .

وأما استدلالهم بما حُكِي عن بعض العرب: (قد كان من مطر) فقد أجيب عنه بأن (مِنْ) مبعضة أو بيانية لمحذوف، وأن هذا القول على سبيل الحكاية، كأن سائلا سأل: (هل من مطر؟) فأجيب على نمطه: (قد كان من مطر)، فزيدت لأجل حكاية المزيدة في غير الواجب، كما قال: دعني من تمرتان، أو على تقدير: قد كان شيء من مطر، أو كائن من مطر، أو من جنس المطر[4]، ومثله (قد كان من حديث)[5].

واعتُرِضَ عليه بأنَّ حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل، لا سيما إذا كان الموصوف فاعلا[6]، وأجيب عليه بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٣١، وسورة نوح الآية: ٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥، سورة آل عمران، الآية: ١٣٦، ١٥١، ١٩٥، ١٩٨، سورة النساء، الآية: ١٣، ٥٧، ١٢٢، سورة المائدة، الآية: ١٢، ٨٥، سورة التوبة، الآية: ٧٢، ٨٩، سورة الرعد، الآية: ٣٥، سورة النحل، الآية: ٣١، سورة طه، الآية: ٧٦، سورة الحج، الآية: ١٤، ٢٣، سورة الفرقان، الآية: ١٠، سورة العنكبوت، الآية: ٥٨، سورة= =الزمر، الآية: ٢٠، سورة محمد، الآية:١٢، سورة الفتح، الآية: ٥، ١٧، سورة المجادلة، الآية: ٢٢، سورة الصف، الآية: ١٢، سورة التغابن، الآية: ٩، سورة الطلاق، الآية: ١١، سورة التحريم، الآية: ٨، سورة البروج، الآية: ١١، سورة البينة، الآية: ٨.

(٣) تمهيد القواعد ٢٩٠٦/٦، المقاصد الشافية ٦٠٣/٣.

(٤) تفسير الطبري ٥٦٩/٩، المباحث الكاملية ٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور٣١٠/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٦٨/٤، البسيط في شرح الجمل ٨٤٣/٢، رصف المباني: ٣٢٥، الكناش ٧٤/٢، التذييل والتكميل ١٤٥/١١-١٤٦، المغني: ٤٢٩، الهمع ٤٦٥/٢، الخزانة ٤٥٤/٩، حاشية الصبان ٢/ ٣١٥، حاشية الخضري ١١/٢.

(٥) تفسير الطبري ٥٦٩/٩، التذييل والتكميل ١٤٦/١١، الهمع ٤٦٥/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٦٨/٤، البسيط في شرح الجمل ٨٤٣/٢، تمهيد القواعد ٢٩٠٤/٦، حاشية الصبان ٢/ ٣١٥.

اسم فاعل يفسره الفعل[1].

قال أبو حيان في سياق رده شواهد ابن مالك: "وأما (فإذا بقي من قراءته)، و(بما قال من كاشـــح)، و(قد كان من طول)، و(يكثر فيه من حنين)، و(قد كان من مطر)، و(قد كان من حديث) فخُرِّج على أن تكون (من) في ذلك كله مبعضــة، ويكون الفاعل مضــمرا اســم فاعل يفســره الفعل كما فُسِّــر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَالَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾[2]، أي: هو، أي: البداء، فكذلك يكون التقدير: فإذا بقي هو، أي: بـاق من قراءته نحوا مِنْ كذا، ومما قال هو، أي: قائل من كاشـــح، وقد كان هو، أي: كائن من طول، ويكثر فيه هو، أي: كاثر من حنين، وقد كان هو، أي: كائن من مطر، وقد كان هو، أي: كائن من حديث، ومجيء اســم الفاعل فاعلا يدل عليه الفعل شـــائع في كلام العرب، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾"[3][4].

وأما (من بينِ ساعة) فقد خالف فيه شراح الألفية ابن مالك في معنى (مِنْ)؛ حيث خرجه ابنه الإمام محمد بدر الدين على أن (مِنْ) لابتداء الغاية، والكاف قبلها في قوله: (كالموت) اسم، والمعنى: وكنت أرى من بينِ ساعة حالًا مثل الموت، على حد قولهم: رأيت منك أسدا[5]، ووافقه العيني على هذا، معلقًا بقوله: "فيكون من باب التجريد"[6]، في حين توافق ناظر الجيش[7] مع أبي حيان[8] على أن (مِنْ) للسـبب، أي: أرى شـيئًا عظيمًا كالموت من أجل بينِ ســـاعة، فكيف يكون حالي ببَينٍ موعده الحشـــر؟! أي: بسبب بَيْنٍ موعده الحشر.

وبالجملة فإن هذه الشـواهد الشـعرية لا تُعَدُّ شـواهد لمؤازرة قول الأخفش، ومن قال بقوله في هذه المسألة؛ لأن البصريين يجيزون زيادة (مِنْ) في الإيجاب، ودخولها

---

(١) التذييل والتكميل ١٤٩/١١، حاشية الصبان ٣١٥/٢.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٣) سورة المعارج، الآية: ١.

(٤) التذييل والتكميل ١٤٥/١١-١٤٦.

(٥) شرحه على الألفية:٢٦٠.

(٦) المقاصد النحوية ١٢٢٠/٣.

(٧) تمهيد القواعد ٢٩٠٦/٦.

(٨) التذييل والتكميل ١٤٦/١١.

على المعرفة في الشـــعر، ولعل ذلك لأن الشـــعر عزف على أوتار تحتاج إلى وزن لتطرب موسيقاه سامعه، وحتى لا يؤخذ على قائله إخلاله بهذا الوزن. وإذا كان كذلك فتكلف هذه التخريجات للجواب عما ورد في هذه الشواهد لا حاجة إليه.

وكذلك لا أرى حاجة للرد على ما ذكره ابن مـالك من حمـل الكسائـي قـول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **(إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)** على أنه أراد: أن أشـدَّ الناس عذابا يوم القيامة المصـورون، للاسـتشـهاد به على زيادة (من)؛ لأنه قد أورد في التسـهيل وشـرحه ما يغني عن الجواب عنه، وذلك في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعـة الخـبر حـين ذكر أن ضمـير الشـأن يكون اسـما لـ (إنّ) وأنه يحذف معها كثيرًا، فقال: "وعليه يُحْمَل **(إِنَّ مِنْ أَشَـــدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)** لا على زيادة (من) خلافا للكسائي"[(١)].

ولذلك تعجب الشـــاطبي منه كيف يحمل الحديث هناك على إضـــمار الشـــأن، ويصرح بمخالفة الكسائي، ثُمَّ يلتزم هنا مذهبه فيستدل به على الزيادة[(٢)]، ثُمَّ إن شراح التســـهيل قد أجمعوا على أنه لا يمكن الحكم بزيادتها من حيث الشـــرع؛ لأنه لو حُكم بذلك لأفاد الكلام بأن المصورين أشد الناس عذابا يوم القيامة، والمعنى يأبى هذا؛ لأنه ثَمَّ مَنْ هو أشـد عذابًا من المصـورين، كالكفار، وقتلة الأنبياء، ونحوهم ممن كان ذنبه أعظم من ذنوب المصورين[(٣)].

ويتخرج على هذا أن (من) هنا -أيضـا- للتبعيض، قال ناظر الجيش: "وأما دعوى الكســـائي فيبطلها قول العرب: (إنَّ بك زيد مأخوذ)، فإن (زيدا) يقبح عمل (إنّ) فيه"[(٤)]. وكذلك لا يظهر معنى لتخريج ابن جني قراءة ابن هرمز: **(لمما آتيناكم من كتاب وحكمة)**، فهو تخريج أعجمي لا يُحْتَمَلُ مثله في القرآن، وكونها على ما اسـتقر في (لمـا) ظـاهر، إمـا على الظرف، أي: حين آتينـاكم، وإمـا كونهـا حرف وجوب

(١) تسهيل الفوائد: ٦٢، شرح التسهيل ١١/٢، ١٣.

(٢) المقاصد الشافية ٦٠٣/٣.

(٣) التذييل والتكميل ١٤٦/١١، تمهيد القواعد ١٣١٨/٣، تعليق الفرائد ٢٤/٤.

(٤) تمهيد القواعد ١٣١٨/٣.

لوجوب، و(آتيناكم) التفات من الغيبة إلى الخطاب، ولو جرى على الغيبة لكان (لما آتيناهم)[1].

وبحجة استسياغ المعنى -أيضا- رجَّح أكثر أهل العربية حمل (مِنْ) على التبعيض دون غيره من المعاني في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[2]؛ إذ فيه تأكيد تثبيت لما تقدم الإخبار به من تكذيب أتباع الرسل للرسل، وإيذائهم، وصبر الرسل إلى أن جاء النصـــر لهم على مكذبيهم، ولا يجوز أن تكون (من) هنا زائدة والفاعل هو (من نبأ)؛ لأن المعنى ليس على العموم؛ بل إنما جاء بعض نبئهم لا أنباؤهم؛ لأن قبله ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾، فضعف بهذا أنه لم يجئه كل نبأ المرســـلين، وظهر أن زيادة (مِنْ) تؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنباء؛ لأنه اســـم جنس مضـــاف، والأمر بخلافه، يؤكده أن التقدير: ولقد جاءك هو من نبأ المرســـلين، أي: نبأ أو بيان، فيكون الفاعل مضـــمرا يُفسَّـــر بنبأ أو بيان تقديره: هو، و﴿من نبأ﴾ في موضـــع الحال، وذو الحال ذلك المضـــمر، والعامل فيها وفيه ﴿جاءك﴾[3].

ومما لا يساعد المعنى على تخريج (من) فيه على الزيادة مما استدلوا به قول الله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[4]؛ إذ الأظهر فيه كون (مِنْ) للتبعيض، والتقدير: كلوا منه اللحم دون الفرث والدم، فإنه محرم عليكم؛ لأنه إنما أُحِلَّ أكل بعض الصـــيد،

---

(١) التذييل والتكميل ١٤٧/١١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣٤.

(٣) تفســـير الطبـــري ٣٥٥/١١، إعـــراب القـــرآن للزجـــاج ٦٤/١، ٨٨، الأزهيـــة: ٢٢٤-٢٢٥، إعـراب القـرآن لابـن سـيده ٩/٤، التفسـير البسـيط ١٠٦/٨، إمـلاء مـا مـنَّ بـه الـرحمن ٢٤٠/١، شـــرح الرضـــي علـــى الكافيـــة ٢٦٩/٤، تفســـير الخـــازن ١٣١/٢، تمهيـــد القواعـــد ٢٩٠٣/٦، تفســـير البحـــر المحـــيط ١١٨/٤، الـــدر المصـــون ٤/ ٦٠٦، المغنـــي: ٤٢٩، المقاصـــد الشـــافية ٦٠٢/٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٤.

وبعض الصـــيد إنما هو اللحم دون الفرث والدم[1]، كما أنه لا يمكن أن يؤكل كلُّ ما أمسكن؛ إذ منه ما يموت فرقا، ولم ينفذ مقاتله، ولا أثر فيه بناب ولا ظفر[2].

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[3]؛ حيث خُرِّج -أيضـــا- على غير الزيادة، قال ابن ســـيده: "وقال ابن عطية: يصـــح أن تكون (مِنْ) لبيان الجنس، ويصـــح أن تكون لابتداء الغاية، انتهى، ولم يتقدم مبهم فتكون (مِنْ) لبيان الجنس، على أن الصـحيح أن (مِنْ) ليس من موضـوعاتها أن تكون لبيان الجنس"[4]، وقال الأكثرون: إنها للتبعيض[5]، والمعنى: يغضـــوا من أبصـــارهم؛ لأنه يُعفى عن الناظر أول نظرة تقع منه من غير قصـــد؛ لأنه لا يملكها، وإنما يغضُّ فيما بعد ذلك، ويؤيده قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لعلي كرم الله وجهه: **(لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ الْأُولَى لَكَ وَلَيْسَـــتْ لَكَ الْثَّانِيَةُ)**[6]، فمعنى الكلام على التبعيض ظاهر؛ لأنهم لم يؤمروا بغض الأبصـــار، ولم يُحْظَرْ عليهم كل النظر-كالنظر إلى ملك اليمن مثلا- وإنما حُظِر عليهم بعضـــه، وهو ما كان في النظر به امتناع شـــرعي، وكذلك هي للتبعيض في قول الله تعـالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا

---

(١) تفسـير الطبـري ٥٧٠/٩، التفسـير البسـيط ٣٦٥/٧، مفـردات ألفـاظ القـرآن الكـريم ٣٩٠/٢، شرح المفصل ٤٦١/٤، تفسير الخازن ١٣/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٤٥/١١.

(٣) سورة النور، الآية :٣٠.

(٤) إعـراب القـرآن لابـن سـيده ٣٦/٧، وينظـر: تفسـير البحـر المحـيط ٤١١/٦، الـدر المصـون ٣٥٦/١٠.

(٥) تفســير الطبــري ١٥٥/١٩، البصــائر والــذخائر ٣٣٦/١، الغــريبين فــي القــرآن والحــديث ١٣٧٧/٤، الكشــاف ٢٣٤/٣، ٥٦١/٤، أســرار العربيــة: ٢٣٥، كنــز الكتــاب ومنتخــب الآداب ٦٧٧/٢، تفســير الخــازن ٦٨/٥، التــذييل والتكميــل ١٤٧/١١، تمهيــد القواعــد ٢٩٠٥/٦، ٢٩٠٦، مجمع بحار الأنوار ٤٤/٤.

(٦) مسـند أحمـد (٧٤/٣٨، رقـم ٢٢٩٧٤)، سـنن أبـي داود ك. النكـاح، بـاب مـا يـؤمر بـه مـن غـض البصـر (٢١٢/٢، رقـم ٢١٥١)، سـنن الترمـذي ك. الأدب، بـاب مـا جـاء فـي نظـرة المفاجـأة (١٠١/٥، رقم٢٧٧٧)، وحسنه الألباني.

عَظِيمًا﴾[1][2]، وقوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[3][4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[5][6]، ويجوز أن تكون في الآيتين الأولى[7]، والثانية[8] للتبيين، كما قالوا في قول الله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[9][10].

وأما في قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ فقد خُرِّجَت على أنها لابتداء الغاية[11]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[12] ليست زائدة؛ بل تفيد معنى الابتداء، وقول الزمخشري: (أن الحجاب ابتدأ منا وابتدأ منك) في سياق احتجاجه على فائدة زيادة (من) قد رده الطيبي في حاشيته على الكشاف، وجعله غلطا، وأكد بأن الصحيح أنها ههنا مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾[13]؛ للإشعار بأن الجهة المتوسطة بين النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وبينهم مبدأ الحجاب[14].

وخرَّجها الرضي الأستراباذي على أنها بمعنى (في) مثل قول الله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[15]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[16]، وذلك لأن (من) في

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٢) التذييل والتكميل ١٤٧/١١، تمهيد القواعد ٢٩٠٦/٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

(٤) القطع والائتناف: ٧٣، تفسير الخازن ٩٢/١، التذييل والتكميل ١٤٥/١١.

(٥) سورة محمد، الآية :١٥.

(٦) تمهيد القواعد ٢٩٠٥/٦.

(٧) تفسير الطبري ٢٧٠/٢٢، معاني القرآن للنحاس ٥١٨/٦، الكشاف ٢٦/٣، التذييل والتكميل ١٤٧/١١، تفسير البحر المحيط ١٢٣/٣، تمهيد القواعد ٢٩٠٦/٦.

(٨) مشكل إعراب القرآن للقيسي ١٠٨/١، إعراب القرآن لابن سيده ١/ ٢٦١، المغني: ٤٣٠.

(٩) سورة الحج، الآية : ٣٠.

(١٠) التذييل والتكميل ١٤٧/١١، تمهيد القواعد ٢٩٠٦/٦.

(١١) تمهيد القواعد ٢٩٠٤/٦، المقاصد الشافية ٦٠٣/٣.

(١٢) سورة فصلت، الآية: ٥.

(١٣) سورة يس، الآية: ٩.

(١٤) حاشية الطيبي على الكشاف ١٣/ ٥٦٢.

(١٥) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(١٦) سورة الجمعة، الآية: ٩.

الظروف كثيرا ما تقع بمعنى (في)، مؤكدا ذلك بأن إقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة[1].

وكل الآيات التي استدل بها القائلون بزيادة (مِنْ) في هذه المسألة لم تخلص فيها الزيادة؛ بل احتملت احتمالات أخرى.

الرأي والترجيح:

الذي أراه راجحا مما سبق هو قول البصريين بعدم زيادة حرف الجر (مِنْ) في الإيجاب، أو مع مدخولها غير النكرة؛ ولذا فإن اختيار الإربلي قول البصريين وتعقبه للأخفش والكوفيين في مخالفته صائب وموفق؛ لأسباب تقوي ذلك، ومنها:

١- أنهم لم يأتوا بمقنع لإثبات وجاهة قولهم؛ بل إن كل ما استشهدوا به من السماع محتمل لغير ما استدلوا به عليه.

٢- أن الباعث الذي تمسكوا بالاحتجاج به لزيادة (من) في غير الإيجاب قد انفصل عنه الجمهور بتحليله وتأويله إلى ما يُسقِط الاعتداد بالاحتجاج به، وإذ قد ثبت ذلك فقد سقط القول المؤدي إليه.

٣- اتفاق العرب وتواضعهم على زيادة (مِنْ) في غير الواجب مع تنكير مجرورها دليل على عدم جواز زيادتها في غير ذلك، بدليل استحالة صحة قولهم: (مات من رجل)؛ لانتفاء استغراق الجنس حينذاك، في حين يُتَصَوَّر ذلك في طرف النفي، وذلك لتوافق مذهب البصريين مع قاعدة أثبتها اطراد السماع، في حين أقام الأخفش والكوفيون وموافقوهم رأيهم على القليل المحتمل للتأويل أو الندور، وما كان هذا حاله لا يقام عليه قاعدة في عرف المُنظرين لهذا العلم.

فإن قيل: إن التأويل فيه تكلف وتعسف، وما كان خاليًا من تكلف التأويل أولى وأجدر مما هو فيه فيجاب عليه بأن تكلف التأويل مع توافق قرينة المعنى والإعراب أولى من الحمل على ما يأباه المعنى، ولا يصح مع الإعراب.

---

(١) شرحه على الكافية ٤/ ٢٦٤.

(لن) بين البساطة والتركيب

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "(لن) موضـــوعة لنفي الاســـتقبال نفيا مؤبدا[1]، وزعم الخليل أنها مركبة من (لا أنْ)؛ لأنها نافية للفعل المستقبل وناصبة له؛ فقد اجتمع فيها ما تفرق في (لا) و(أنْ)، فقضـــى بكونها مركبة منهما، ثم كثر الاســـتعمال فحذفت الهمزة تخفيفا، والألف من (لا)؛ للقائها النون ســـاكنة، فآلت إلى (لن)، ورَدَّ ســـيبويه ذلك بما ذكره المصـنف من جواز تقديم معمول معمولها عليها في نحو (زيدا لن أضـرب)، ولو كان أصـلها (لا أنْ) و(أنْ) مصـدرية لما صـح التقديم؛ إذ المصـدر لا يتقدم شـيء مما في صـلته عليه، واعتُذِرَ للخليل بأن المركبات غالبا يحدث لها بالتركيب أحكام لم تكن لها في الإفراد، ومذهب سـيبويه وفق الأصـل؛ إذ باب الإفراد هو الأصـل في وضـع اللغة"[2].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب رضـــي الدين الإربلي الخليل بن أحمد الفراهيدي في قوله بأنَّ (لن) مركبة من (لا أن)، واحتج عليه بما احتج به عليه سـيبويه من جواز تقديم معمول (لن) عليها في نحو (زيدا لن أضرب)، وامتناع (زيدا لا أن أضرب)، ورجح مذهب سيبويه بكون الإفراد هو الأصل في وضع اللغة.

الدراســة:

اتفق النحويون قاطبة على أن (لن) تخلص الفعل المضــارع للنفي في المسـتقبل، وتنصـبه بنفسـها كنصـب (أن) ظاهرا لا مضـمرا، وليس ما بعد (لن) بصـلة لها، فلا تُؤَوَّلُ معه بمصـدر، كما تُؤَوَّلُ (أن) وما بعدها بمصـدر؛ لأن (لن يفعل) نفي سـيفعل،

---

(١) يظهر من كلام ابن جعفر الإربلي أنه يرى رأي الزمخشـــري في جعل (لن) تفيد تأبيد النفي، ويرى الجمهور أنها لنفي المستقبل دون تأبيد. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤، شرح الكافية الشافية ٨٣/١، ١٥٣١/٣، شـرح التسـهيل ١٤/٤، مغني اللبيب: ٣٧٤، همع الهوامع ٣٦٥/٢، الكليات:٧٩١، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٤١١/٢٤-٤١٢.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي٢٩٤/١.

وقولك: (زيد سيفعل) جواب لمن قال: (لن يفعل زيد)؛ لأن ما بعدها يعمل فيما قبلـــها، كقولك: (زيدًا لـن أضرب)[1].

لكن الاختلاف وقع في مبناها، شـــأنها في ذلك شـــأن غيرها من حروف المعاني، فجاءت الأقوال فيها على النحو التالي:

القول الأول: أنها بســـيطة مفردة كنظائر ها من الحروف الثنائية، نحو: (أن)، و(لم)، و(أم) ليس في أصـلها زائد محذوف، وليسـت من كلمتين، ولكنها بمنزلة شـيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائدا[2]. هذا مذهب غير الخليل[3] الذي ارتضاه سيبويه والجمهور[4].

---

(١) الكتاب ٧/٣، ١١٥، ٤/ ٢١٧، المقتضـب ١/ ٤٧، ٢/ ٦، الأصـول في النحو١٤٧/٢، ٢٣٣، التفسـير البسـيط ٢٥٢/٢، ٣١/٦، المفصـل: ٤٣٥، شـرح المفصـل ٥/ ٩٥، حاشـية الطيبي على الكشـاف ٣٦٦/٤، ٣٨٢، تفسـير ابن عرفة ٣٧٦/١، الكليات: ٧٩١، أخطاء اللغة العربية المعاصـرة: ١٦٨، معاني النحو ١٩٠/٤، ٢١٦، الجملة الدنيا والجملة الموسـعة في كتاب سـيبويه: ٣٩، حروف المعاني وأثر التركيب فيها: ٢١.

(٢) الكتاب ٥/٣، الأصـول في النحو ١٤٧/٢، شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ١٩٠/٣، شـرح المفصـل ٣٨/٥.

(٣) الكتاب ٥/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٢/٣.

(٤) ينظر مذهب سيبويه والجمهور في: الكتاب ٥/٣، المقتضب ٨/٢، الأصول في النحو ١٤٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/١، ٤٣٩/٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤/١، ١٩٢/٣ - ١٩٣، تهذيب اللغة ١٧١/٥، المسائل الحلبيات: ٤٥ ،٢٨٢، التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٧/١، علل النحو: ١٩٢ -١٩٣، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٩، شرح المقدمة المحسبة ٢٣١/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٧/٢، المفصل في صنعة الإعراب: ٤٠٧، الإنصاف ٢١٦/١، المرتجل: ٢٠٢، المقدمة الجزولية: ٣٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢/٢-٣٣، توجيه اللمع: ٣٥٨، شرح المفصل ٢٢٦/٤، ٣٨/٥، أمالي ابن الحاجب ٧١١/٢، التكملة والذيل والصلة ٣٠٩/٦، تسهيل الفوائد: ٢٢٩، شرح التسهيل ١٤/٤-١٥، اللمحة في شرح الملحة ٧٠/١، الكناش١٤٨/٢، ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٩/٣، شرح قطر الندى: ٥٨، مغني اللبيب: ٣٧٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤١٤١/٨، المقاصد الشافية ٣٤٧/٢، ٤/٦- ٥، همع الهوامع ٣٦٥/٢، شرح الأشموني ٣/ ١٧٩، تاج العروس ١٢٩/٣٦(ل ن).

القول الثاني: أنها مركبة من حرفي (لا) و(أن)، والأصل فيها (لا أنْ)، وقد نُسِبَ هذا القول إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي[١] في أحد قوليه فيها[٢]؛ لِمَا رآه من قرب بينهما في اللفظ، وشبهها بـ (لا) في المعنى[٣]، و(أنْ) في العمل، فاجتمع لها بذلك ما تفرق فيهما؛ حيث إنها لنفي الفعل كما تنفيه (لا)، وتنصبه في الاستقبال كما أنَّ (أنْ) كذلك[٤]، إلا أن الهمزة حُذِفَت تخفيفا لكثرة الاستعمال، فصارت (لان)، فالتقت الألف والنون وهما ساكنتان، فحُذِفَت الألف لذلك، فآلت إلى (لن) بجعل الكلمتين كلمة واحدة، كما قالوا: (ويلمه)، يريدون: (ويل لأمه)، وكما قالوا: (يومئذ)، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا (هلَّا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هل) و(لا)[٥].

---

(١) ينظر رأي الخليل في: كتاب العين ٣٥٠/٨، الكتاب ٣/ ٥، المقتضب٢/ ٨، معاني الحروف: ١٠٠، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٥، الخصائص ١٥١/٣، معجم مقاييس اللغة ١٩٨/٥(ل ن)، مقاييس اللغة ١٥٩/٥(ل ن)، الصاحبي: ٤٠، مشكل إعراب القرآن ٧٣٥/٢، المخصص ٢١٩/٥، المحكم والمحيط الأعظم ١٧١/٥، التفسير البسيط ٢٥٣/٢، الكشاف١٣١/١، أسرار العربية: ٢٨٨، البديع في علم العربية ٥٩٢/١، مفتاح العلوم: ٥٨، تفسير البيضاوي: ٢٣٦، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤، حاشية الطيبي على الكشاف ٣٣٥/٢، بدائع الفوائد ١٠٢/١، أوضح المسالك ١٥٠/٤، شرح شذور الذهب: ٣٧١، اللباب في علوم الكتاب ٤٣٨/١، القاموس المحيط: ١٢٣٢، تفسير النيسابوري ٣٩٠/٧، التحرير والتنوير ٦/ ١٧٧.

(٢) تهذيب اللغة ١٧١/٥، توجيه اللمع: ٣٥٨، شرح المفصل ٢٢٦/٤، التكملة والذيل والصلة ٣٠٩/٦، لسان العرب ٣٩٢/١٣ (ل ن)، حاشية الطيبي على الكشاف ٣٣٥/٢، تاج العروس ١٢٩/٣٦(ل ن). وفي المسألة قول ثالث يُنسب للفراء، وهو أنها (لا) النافية أُبدل من ألفها نونا، وقد رد عليه النحويون ذلك، ينظر في قول الفراء والرد عليه: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤/١، المفصل: ٤٠٧، شرح المفصل ٢٢٦/٤، ٣٨/٥، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤-٣٩، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٩/٣، المغني: ٣٧٣-٣٧٤، تمهيد القواعد ٤١٤٠/٨، الهمع ٣٦٥/٢.

(٣) تهذيب اللغة ١٧١/٥، الإبانة في اللغة العربية ١٧٩/٤، شرح المفصل ٣٨/٥، التكملة والذيل والصلة ٣٠٩/٦، لسان العرب ٣٩٢/١٣، الهمع ٣٦٥/٢.

(٤) شرح المفصل ٣٨/٥، بدائع الفوائد ١٠٢/١، الهمع ٣٦٥/٢.

(٥) الكتاب ٥/٣، المقتضب ٢/ ٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٠/٣، التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٦/٢-١٢٧، المخصص ٢١٩/٥، شرح التسهيل ١٥/٤، تمهيد القواعد ٤١٤٠/٨، الهمع ٣٦٥/٢.

فالنصب على قول الخليل مستفاد من (أن)[1]، كما استفيد منها مضمرة بعد (إذن)[2]؛ إذ لا ينتصب فعل عنده ألبتة إلا بـ (أن) ظاهرة أو مضمرة[3]؛ ولذلك ذهب إلى أن (إذن) مركبة من (إذ أن)، و(لن) مركبة من (لا أن)، ووجه قوله بهذا القول أنه لما كان ينبغي تقليل الأصول، وتكثير الفروع؛ لتضبط الأصول، وتنعقد في النفس على أمكن ما يكون وتقتضي فرعها، فتغني بحفظها عن حفظ فرعها، راعى هذا الأصل، فوجد (لن) يتوجه فيها أن ترجع إلى (أن)، كما ترجع الحروف المضمنة بمعنى (أن)، فردها إليها لهذه العلة[4].

ولم يوافق الخليل على هذا القول من النحويين واللغويين سوى الكسائي[5]، ولم يرتضه سيبويه ولا غيره؛ لمخالفته الاتجاه النحوي العام لديهم في هذه المسألة[6]، فوقع بذلك في دائرة اعتراضاتهم وتعقباتهم واحتجاجاتهم، ومنهم ابن جعفر الإربلي، الذي تعقبه في ذلك القول محتجا عليه من وجهين:

الوجه الأول: جواز تقديم معمول (لن) عليها في نحو (زيدا لن أضرب)، وهو ما اعترض به سيبويه عليه[7]، استدلالا على بساطتها بقوله: "لأن هذا -أي: زيدا- اسم

---

(١) مشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٣٦/٢، توجيه اللمع: ٣٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١.

(٣) المقتضب ٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١، ٤٣٩/٤، معاني الحروف : ١٠٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٨، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٧٣/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/١، الإغفال ٥١/١-٥٢، تهذيب اللغة ١٧١/٥، التكملة والذيل والصلة ٣٠٩/٦، شرح التسهيل ١٥/٤، الارتشاف ١٦٤٣/٤، توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٩/٣، الجنى الداني: ٢٧١، الدر المصون ٢٠٤/١، أوضح المسالك ١٥٠/٤، المغني: ٣٧٤، تمهيد القواعد ٤١٤٠/٨، القاموس المحيط : ١٢٣٢، همع الهوامع ٣٦٥/٢، تاج العروس ١٢٩/٣٦.
ولقد وجدت عند الصاحب بن عباد في كتابه المحيط في اللغة (٤٦٤/٢) كلاما يوافق ما أورده الخليل في العين (٣٥٠/٨) من دون أن ينسب ذلك القول للخليل، مما يشير إلى أن مذهبه في (لن) موافق لمذهب الخليل.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤، تهذيب اللغة ١٧١/٥، التكملة والذيل والصلة ٣٠٩/٦، لسان العرب ٣٩٢/١٣، تاج العروس ١٢٩/٣٦.

(٧) الكتاب ٥/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٠/٣.

والفعل صـــلة، فكأنه قال: أما زيدا فلا الضـــرب له"[1]، وهو نفس رأي المبرد الذي صـــرح من خلاله بفســـاد قول الخليل في تركيب (لن) من (لا أن)، وعلل لذلك بأن (زيدًا) سينتصب بما في صلة (أن) على قول الخليل[2].

وزاد الســيرافي على تعليل المبرد إيضـــاحا بالتمثيل والتعليل، فذكر أنه لو كان معنى (لن) (لا أن) لما جاز أن تقول: (زيدا لن أضـــرب)، كما لا يجوز (زيدا لا أنْ أضرب)؛ لأن ما في صلة (أنْ) لا يعمل فيما قبله[3].

وسلك الجمهور مسلكهما للغرض نفسه بالاحتجاج بما احتج به سيبويه من جواز تقديم بعض معمولات (لن) عليها مع التوسـع في تفسـير التعليل لبطلان تركيب (لن)، فأفادوا بأن التركيب يلزم امتناع جواز (زيدًا لن أضـرب)، وليس يمنع أحد من نصـب هذا وتقديمه، كما امتنع جواز (زيدًا لا أن أضـــرب)؛ لأن (أنْ) وما في حيزها يُؤَوَّل بمصـدر، وهو صـلة للموصـول الحرفي (أنْ)، فلا يعمل فيما قبلها، أي: أن (زيدًا) لا يكون منصوبًا بـــ (أضرب)، وذلك لامتناع تقديم مـــا هـــو من تمـــام الصـــلة، وهـــو معمـــول الصـــلة على الموصول، كمـــا لم يجـــز أن تتقدم الصلة على الموصول، فإذا كان تقديم الصلـــــة علـــى الموصـــول ممتنعا فإن امتنـــاع تقـــديم الصلة على معمولها الذي هو من تمامها أجـــدر بالامتناع، وهذا دليل على إبطال قول الخليل بتركيب (لن) من (لا أنْ)[4].

---

(١) الكتاب ٥/٣.

(٢) المقتضب ٢/ ٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣/١، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٩.

(٤) الأصول في النحو ١٤٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤، المسائل الحلبيات: ٤٥، التعليقة ١٢٧/٢، علل النحو: ١٩٢، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٩، مشكل إعراب القرآن ٧٣٦/٢، التفسير البسيط ٢٥٢/٢ــ ٢٥٣، شـرح المقدمة المحسـبة ٢٣٢/١، المرتجل: ٢٠٢، الإنصـــاف في مســائل الخلاف ٣١٦/١، أســـرار العربية: ٢٨٥، المقدمة الجزولية: ٣٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٢، توجيه اللمع: ٣٥٨، شرح المفصل ٢٢٥/٤-٢٢٦، ٣٨/٥، أمالي ابن الحاجب٧١١/٢، تسهيل الفوائد: ٢٢٩، شـرح التسـهيل ١٥/٤، الجنى الداني: ٢٧١، المغني: ٣٧٤، تمهيد القواعد ٤١٤٠/٨، المقاصـد الشافية ٣٤٧/٢، ٥/٦، شرح الأشموني ١٧٩/٣.

وقد اعْتُذِرَ للخليل عن هذا بأن الحروف متى ركبت حصـــل لها بالتركيب ما لم يكن لها في الإفراد، ومن ذلك (لولا)، فهي مركبة من (لو) و(لا)، ومعنى (لو) امتناع الشـــيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي أو النهي، فلما ركبا معا حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لامتناع غيره[١]، وكذلك (هل) فإن أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ إذ لا يقال: (زيدا هل ضـــربت)، فإذا زِيد عليها (لا) ودخلها معنى التحضـــيض جاز أن يتقدم ما بعدها عليها، فيقال: (زيدًا هلَّا ضـــربت)، فكذلك ههنا[٢].

واتخذ محتجو الخليل بهذا الاعتذار ذريعة لرد ما ألزمه به سيبويه من أنه لو كان الأصـــل (لا أن) لما امتنع (زيدًا لا أن أضـــرب)؛ لامتناع جواز تقدم الصـــلة على الموصول[٣].

وقد استمال هذا الاحتجاج رضي الدين الأستراباذي؛ حيث رأى أن تركيب الكلمة وَضْـعٌ مُسْـتَأنفٌ يغيرها عن مقتضـاها معنى وعملًا[٤]، واسـتسـاغه ابن يعيش، فرواه بـالإمكـان؛ لمـا يحدثـه التركيب من معنى ثـالث لم يكن لكل واحد من بســـائط ذلك المركب[٥]. وقال بأن ذلك ظاهر فاعرفه[٦].

---

(١) شـــرح كتاب ســـيبويه للســـيرافي ٣٣/١، المســـائل الحلبيات: ٤٦، علل النحو: ١٩٢-١٩٣، معاني الحروف: ١٠٠، سـر صـناعة الإعراب: ٣٠٥-٣٠٦، المحكم والمحيط الأعظم ٣٦١/١٠، التفسـير البسيط ٢٥٣/٢، المقتصد في شرح التكملة ١/ ١٠٩٠، المرتجل: ٢٠٢، الإنصـاف٢١٣/١، أسـرار العربية: ٢٨٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٢، شـرح المفصـل ٢٢٦/٤، شـرح الرضـي على الكافية ٣٩/٤، لسـان العرب ٣٩٢/١٣، الارتشـاف ١٦٤٣/٤، الجنى الداني: ٢٧١، توضـيح المقاصـد ١٢٢٩/٣، بدائع الفوائد ١٠١/١.

(٢) علل النحو: ١٩٢، معاني الحروف: ١٠٠، التفسـير البسـيط ٢٥٣/٢، الإنصـاف ٢١٣/١، أسـرار العربية ٢٨٩.

(٣) معاني الحروف: ١٠٠، سـر صـناعة الإعراب ٣٠٦/١، المحكم والمحيط الأعظم٣٦١/١٠، التفسـير البسيط ٢٥٣/٢، الإنصاف ٢١٦/١، أسرار العربية: ٢٨٩، بدائع الفوائد ١٠١/١.

(٤) شرحه على الكافية ٣٩/٤.

(٥) شرح المفصل ٣٨/٥.

(٦) نفسه.

ورُدَّ ذلك بأن (لولا) لما تغيرت في المعنى بما حصـــل لها من التركيب لم يتغير حكمها في التقديم والتأخير بخلاف (لن)، أما (هلَّا) فإن كان قد حصل لها ما امتنع في (لو) من التقديم والتأخير فإنه إنما تغير حكمها بزوال معنى الاســتفهام منها، في حين أن (لن) ما زال معنى النفي فيها باقيا وعمل النصـــب في الفعل ظاهرا، فوجب أن لا يتغير حكمها، فبان الفرق بينهما[١].

وقد تعين بهذا الرد فساد الاحتجاج على ما ألزم به سيبويه الخليل من امتناع تقديم معمول (لا أن) عليها، ويتعين بذلك أن يقول المحتج للخليل: إن معنى (لن): (لا أن)، إلا أنَّا إذا ركبنا (أن) مع (لا) لم يكن الفعل صلة لها، كما يكون صلة لـ (أن)، وصارت بمنزلة (لم) في أن الفعل الذي بعدها ليس بصلة لها[٢].

وأورد السـيرافي عقب اختياره غير قول الخليل حجة ترجح اختياره وتفسـد قول الخليل، فقال: "والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه أنا إذا قلنا: (لن أضـرب زيدًا) كان كلامًا تامًّا لا يحتاج إلى إضـمار شـيء، وإذا قلنا: (لا أن أضـرب زيدًا) لم يتم الكلام؛ لأن (أن) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسـم واحد، والاسـم الواحد إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر"[٣].

وتفسـير ذلك أن قـول الخليـل يـؤدي إلـى محـال؛ لأنـه يلـزم أن يكون الكلام تـامـا بالمفـرد المقـدر بـــ (أن) ومـا بعـدهـا، واسـتحالة ذلـك دليـل علـى بسـاطـة (لـن)، وأن القـول بتركيبـها قـول مـرجـوح، وقـد تبـع السـيرافـي فـي اختيـــاره واحتـجاجـه ابـن مـالـك[٤]، وأبـو حيـان[٥]، والمـرادي[٦]، وابـن هشـام[٧]، ونـاظـر

(١) المسـائل الحلبيات: ٢٨٢، الإنصـاف في مسـائل الخلاف ٢١٦/١، أسـرار العربية: ٢٨٩، اللباب في علوم الكتاب ٣٣/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣/١.

(٣) السابق ١٩٢/٣-١٩٣، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ١٥/٤.

(٥) الارتشاف ١٦٤٣/٤.

(٦) الجنى الداني: ٢٧١.

(٧) المغني: ٣٧٤.

الجـيـش[1]، والشاطبي[2]، كما تبعوا قول سيبويه والجمهور في امتناع نحو (زيدًا لا أن أضرب).

فإن أجيب عن احتجاج السيرافي بما ورد عن المبرد من أن الخبر محذوف ملتزم الحذف، والتقدير: لا الضرب واقع[3] فيجاب عليه بضعف هذا القول من وجهين:

الأول: أن الخبر المحذوف لم يُنْطَق به، ولم يسد شيء مسده بخلاف خبر (لولا)، ولم يظهر قط لا في شـــعر ولا نثر ولا قول محكي، مما يدل على أن الكلام تام دون الخبر المحذوف المقدر، وهذا ينفي تركُّب (لن) من (لا أن).

الثاني: أن دخول (لا) النافية على الجملة الاسـمية يوجب تكرار الجملة الاسـمية المنفية، وهنا دخلت (لا) عليها ولم تكرر، فإن كان هذا التكرار لا يلزم المبرد فإنه يلزم الخليل، وبالجملة لا التفات إلى عدم وجوب التكرار؛ لأن الاستقراء يشهد بذلك[4].
بذلك[4].

الوجه الثاني: أن الأصـل في الكلام البسـاطة، أي: الإفراد؛ لأن التمسك بالأصـل تمسـك باسـتصـحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ومن تمسـك بالأصـل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل الذي يُطَالَبُ به من عدل عن الأصـــل إلى التركيب، الذي هو على خلاف الأصل، فافتقر إلى إقامة الدليل.

ولذلك ذهب الجمهور إلى فســـاد قول الخليل في تركيب (لن)؛ لأن التركيب على خلاف الأصـل، فلا يُدَّعَى إلا بدليل، ولا دليل على ذلك؛ بل إن الدليل قائم على بساطة (لن) بما ثبت من تقدم معمول معمولها عليها، وبتمام الكلام بعد (لن) ونقصانه بعد (لا أن). وبهذا يتضـــح الفرق بين (لن) و(لا أنْ)؛ إذ لا توافق بينهما لا لفظًا ولا معنى، فليست الأخرى أصلًا للأولى؛ لاختلاف حكم (لن) مفردة عن حكم (أن) بوصفها حرفًا واحدا موضـوعا لمعناه؛ لأن (أن) أشـد تصـرفًا من (لن)؛ إذ إنها أصـل للتوسـع وأجلد به؛ حيث إنها تدخل على الماضـــي والمســتقبل، كما تدخل -أيضـــا- على أمثلة الأمر،

---

(١) تمهيد القواعد ٤١٤١/٨.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٦.

(٣) الارتشاف ١٦٤٣/٤، الجنى الداني: ٢٧١، المغني: ٣٧٤.

(٤) الجنى الداني: ٢٧١، مغني اللبيب: ٣٧٤.

كقولك: (كتبت إليه بأن قم)، وليس شـــيء من هذا في (لن) التي وضـــعت للفعل المســـتقبل[1]، فكان معنى النفي فيها قائمًا بخلاف حكم (أن) الســـاقط لذهاب التوكيد، وعمل النصب في الفعل بعد (لن) ظاهر، وقد كثر إضمار (أن) وإعمالها مضمرة في الأفعال، وليس الأمر في (لا أن) من حملها على هذا الوجه كذلك[2].

ومما ورد على الخليل من إشـــكالية في تركيب (لن) أن حمله (لن) على (لا أن) فيه تعسف غير جائز بكثرة الحذف، وتقديم معمول الصلة على وجه يلزمه فيه إرجاع (لن) بمنزلة (لم) في الاستعمال، وبهذا يسقط الأصل الذي بنى عليه الخليل تركيب (لن)[3]، فتثبت بذلك بساطتها.

وثمة إشكال آخر في حذف همزة (أن) من (لا أن) قياسا على حذفها في (ويلمه) و(إيش) لكثرة الاستعمال، فلعدم ورود هذه الكلمات على الأصل في كلام العرب، لا في اختيار ولا ضرورة كان القياس عليها ضعيفا[4]، ناهيك عن تعري الحذف في (لا أن) عن المعنى المُوجِب للحذف؛ لانعدام الدليل على التركيب؛ لجواز تقديم معمول (لن) في نحو قولك: (زيدا لن أضرب)، وامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول في نحو (زيدا لا أن أضـــرب)، مما يدل على أن الحذف هنا على غير القياس، وذلك فاسد[5]، ففسد الباعث عليه، وهو تركيب (لن) من (لا) النافية و(أن) المصدرية، وإذا فسد القول بالتركيب ثبت القول بالبساطة؛ بل إنه إذا فسد القول بالتركيب فقد فسد الاحتجاج المؤدي إليه؛ لفساد المذهب برمَّته.

---

(١) إعراب القرآن للزجاج ٢٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤/١، ١٩٣/٣، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤، علل النحو: ١٩٣، مشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٣٦/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٧/٢، شرح المفصل ٢٢٥/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤/١، المسائل الحلبيات: ٢٨٢، علل النحو: ١٩٣، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٥١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٧٩.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢.

(٥) المسائل الحلبيات: ٤٥، المخصص ٢١٩/٥، شرح المفصل ٢٢٦/٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٤٧/٢.

ويؤكد ذلك، أن الأصـل في الحروف عدم التصـرف، فلا يُحْكَم عليها بالتركيب؛ لأن التركيب وغيره من ضروب التغيير تصرف، والتصرف بابه الأفعال، والأسماءُ محمولة عليها فيه، ومتى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق -اسما كان أو فعلًا أو حرفًا- على الإفراد الذي هو الأصـل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع ثان[1]. ومجيء الحرف على صـيغة معينة يمكن اسـتعمالها لتدل على معنى معين يوجب الحكم له بالإفراد؛ إذ التركيب على خلاف الأصل؛ لأن معنى (لن) مفهوم بنفس لفظها، مما يدل على بسـاطتها من ظاهرها عملا بالظاهر المتمثل في نظيراتها من الحروف نحو: (أن)، و(لم) و(أم). وقد نصوا على أنهم إذا شاهدوا ظاهرا يكون أصلا فإنهم يمضون الحكم على ذلك الظاهر من دون أي تعديل فيه إلى غيره من غير برهان بَيِّنٍ أو حجة قاطعة[2].

الرأي والترجيح:

أرى أن القول بتركيب (لن) مخالف لما أجمع عليه النحويون من جواز نحو (زيدًا لن أضـرب) وامتناع نحو (زيدًا لا أن أضـرب)، واتباع ما اتُّفِقَ على جوازه أولى مما أُجْمِعَ على امتناعه، وعليه فإن تعقب الإربلي للخليل صـحيح؛ لأن القول ببسـاطة (لن) هو الأصـل، والتركيب فرع عنه، واتباع الأصـل أجدر من اتباع الفرع، ولا سـيما إذا كان هذا الفرع يفسـده الفارق في القياس؛ لعدم وجود الدليل عليه، كما أن القول به يستلزم اتباع ممتنع بالاتفاق، وهو تقديم معمول الصلة على الموصول، إضافة إلى أنه يحيل إلى محال بكون الكلام تاما بالمفرد المقدر بـ (أن) وما بعدها.

---

(١) المخصص ٢١٩/٥، المرتجل: ٢٠٢، تاج العروس ١٢٩/٣٦.

(٢) شـرح كتاب سـيبويه للسـيرافي ١٩٣/٣، المسـائل الحلبيات: ٤٥، علل النحو: ١٩٣، التفسـير البسـيط ٢٥٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٢، شـرح المفصـل ٢٢٦/٤، شـرح التسـهيل ١٥/٤، الجنى الداني: ٢٧١، تمهيد القواعد ٤١٤١/٨، المقاصد الشافية ٣٤٧/٢، ٤/٦.

(إذن) بين البساطة والتركيب

نص التّعقُّب:

قال الإربلي: "مذهب سيبويه في (إذن) كمذهبه في (لن) من كونها حرفًا مفردًا غير مركب، وقال غيره: هي مركبة أصلها: (إذ أن) ثم خففت الهمزة بالحذف بعد إلقاء حركتها على الذال، وقد سبق أن باب الإفراد هو الأصل، ويؤيد ذلك مخالفتها لـ (أن) في ما لها من الأحكام"[1].

ملخص التّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي القول بأن (إذن) مركبة من (إذ) و(أن)، ورجح عليه قول سيبويه والجمهور بأنها حرف بسيط مفرد كـ (لن)، وقوّى ذلك بأن الأصل في الحروف الإفراد، وأيده بما بين (أن) و(إذن) من مباينة في الأحكام النحوية، مُضَعِّفا القول بالتركيب.

الدراسة:

صعب تحرير معنى (إذن)، واضطرب الناس فيها، وتعددت حالاتها، واشتُرِط في إعمالها ما لم يُشْتَرَط في سائر أخواتها.

وقد تعددت مسائلها التي اختلف النحويون فيها، ومنها مسألة الخلاف في أصلها بين الاسمية والحرفية، وهل هي بعد ذلك بسيطة أم مركبة؟ وقد انطوت بطون أمهات كتب النحو واللغة على هذا الخلاف وقائليه، ودارت فيها حجج وبواعث كل قول، وقبول هذا أو ذاك، أو رده والجواب عليه.

فالقائلون باسميتها ذهبوا إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذا) أو (إذ) لحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقي منه معنى الربط والسبب؛ حيث إن الأصل في قولك: (إذن أكرمك) أن تقول: (إذا جئتني أكرمك)، فحذفت الجملة المضاف إليها (إذا)، وعوضوا منها التنوين، كما عوضوا في (حينئذ) و(يومئذ)، فلما جيء بالتنوين وهو ساكن التقى

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٢٩٥/١.

بمجيئه ساكنان -هو والألف قبله- فحذفت الألف لالتقاء الساكنين[١].

وقد عُزِيَ هذا القول إلى بعض الكوفيين حسب قول بعض المتأخرين، أمثال رضي الدين الأستراباذي[٢]، وأبي حيان الأندلسي[٣]، وأبي محمد المرادي[٤]، وناظر الجيش[٥]، وجلال الدين السيوطي[٦]، والأشموني[٧].

وذكر صاحب التفسير البسيط هذا القول منسوبا إلى صاحب النظم أبي علي الجرجاني[٨]؛ حيث قال: "قال صاحب النظم: لفظة (إذن) مركبة من (إذ)، وهو اسم بمنزلة حين؛ ألا ترى أنك تقول: (أتيتك إذ جئتني)، ثم ضُمَّ إليها (أن) بضم (إذ أن)، إلا أنهم استثقلوا الهمزة فحذفوها"[٩]. كما حكى الصبان أن أبا سعيد علي بن مسعود قد ذهب في المستوفى إلى أن أصل (إذن) (إذا) لما يستقبل، ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في (يومئذ)[١٠].

وممن اختار هذا القول -أيضًا- رضي الدين الأستراباذي؛ حيث صرح بأن الذي يلوح له في (إذن)، ويغلب في ظنه أن أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض عنها التنوين، كما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤، اللمحة ٨٢٢/٢، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد والمسالك١٢٨/١، ١٢٤٠/٣، مغني اللبيب: ٣٠، تمهيد القواعد ٤١٦٢/٨، فتح الباري ٣٨/٨، همع الهوامع ٣٧٣/٢، تفسير الألوسي ٤٤٧/٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٥٠/٤.

(٤) الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨/١، ١٢٤٠/٣.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤١٦٢/٨.

(٦) همع الهوامع ٣٧٣/٢، ٣٧٤.

(٧) شرح الأشموني ٣٣٩/١.

(٨) هو أبوعلي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، كان مسكنه بجرجان بباب الخندق، من تصانيفه نظم القرآن في مجلدين. ينظر ترجمته في: تاريخ جرجان للسهمي: ١٨٧، الأنساب ٨٠/٢، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٨٩/١.

(٩) التفسير البسيط ٥٤٦/١٢، اللباب في علوم الكتاب ٤٣٢/١١.

(١٠) حاشية الصبان ٣/ ٤٢٤.

مختصا بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت؛ لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص مثلًا: (أنا أزورك)، فتقول: (إذن أكرمك)، أي: إذ تزورني أكرمك، أي: وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه؛ لأنه[1] وضع في الأصل لازم الإضافة، فهو كـ (كل) و(بعض)، إلا أنهما معربان و(إذ) مبني.

فـ (إذن) على ما تقرر صالح للماضي، كقوله[2]:

إذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إنْ ذو لُوثَةٍ لانَا

وللمستقبل، نحو: (إن جئتني إذن أكرمك)، وللحال، نحو: (إذن أظنك كاذبا)، و(إذن) ههنا هي (إذ) في نحو قولك: (حينئذ ويومئذ)، إلا أنه كسر ذاله في نحو (حينئذ)؛ ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم، وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر، كقوله[3]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِك أُمَّ عَمرٍو بعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحٌ.

والوجه فتحه؛ ليكون في صورة ظرف منصوب؛ لأن معناه الظرف[4].

وأفاض الرضي في تعزيز اسمية (إذن) وإثباته، مؤكدًا ذلك في أكثر من موضع، فقال: "وإذا جاز لك إضمار (أنْ) بعد الحروف التي هي (الواو، والفاء، وأو، وحتى)

---

(١) الضمير راجع إلى (إذ).

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أُنيف في: عيون الأخبار ٢٨٥/١، الزهرة ٢٢٨/١، التذكرة السعدية ٢/١، الخزانة ٤٤١/٧، تاج العروس ٢٢٠/٢٠(ح ف ظ)، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة ٢١٩/٥ (ل و ث)، العقد الفريد ٣٣٢/٢، شرح ديوان الحماسة ٢٢/١، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨١/١، لسان العرب ١٤٠/١٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوان الهذليين ٦٨/١، الصحاح ٥٦٠/٢، المخصص ٢٣٢/٤ (خ ش ن)، أساس البلاغة ٦٦٨/١ (ع ق ب)، لسان العرب ٤٧٦/٣، اللمحة في شرح الملحة ١٥٦/١، الخزانة ٤٤٩/٨، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ١٦٣/٢، شرح الكافية الشافية ٨٣/١، الجنى الداني: ١٨٧، المغني: ١١٩، الألغاز النحوية ٨٠/١، شرح الأشموني ٣٢/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٩/٤-٤٠.

فهلا جاز إضمارها بعد الاسم[1]، وإنما لم يجز إظهار (أن) بعد (إذن)؛ لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها، ولم يجز الفصل بين (إذن) والمنصوب بعدها؛ لأن المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على أن (إذن) للجزاء صار (إذن) لاقتضائه النصب، كما أن (فاء) السببية، و(واو) الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل، فصار (الفاء)، و(الواو)، و(إذن) كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل، إلا أن (إذن) لما كان اسمًا بخلاف أخواته جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء[2] دون (الفاء) و(الواو)"[3].

واسترسل الرضي في حديثه عن (إذن) مرجِّحًا اسميتها، فقال: "وإنما ارتكب ادعاء أن (إذن) زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها؛ لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في (إذ)، فإن معنى: (إن جئتني إذن أكرمك): في وقت المجيء إكرامك، وكذا (لو زرتني إذن أكرمتك)، ولا سيما في قول الله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[4]، وقولهم: (إذن أظنك كاذبا) بالرفع، فإنها متمخضة للزمان ولا شرطية فيها، وقلب نونها ألفًا في الوقف[5] يرجح الاسمية فيها"[6].

وممن تبع هذا القول من المحدثين بجعل (إذن) هنا هي (إذا) الظرفية الشيخ العلامة مصطفى الغلاييني[7]، إلا أنه وسمها بالشرطية.

---

(١) أي: (إذن).

(٢) وهي: القسم، والنداء، والظرف وشبهه.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣-٤٤.

(٤) سورة الشعراء، الآية:٢٠.

(٥) اختلف النحويون في الوقوف على (إذن)، وفي كتابتها. ينظر في ذلك: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٠٤-٢٠٥، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥، رصف المباني: ٧٠، ارتشاف الضرب ٤/١٦٥١، الجنى الداني: ٣٦٥، مغني اللبيب: ٣١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥، شرحه على الشافية ٢/٢٧٩.

(٧) جامع الدروس العربية ٢/١٦٩.

وقد ردَّ النحويون القول باسمية (إذن)، فقال السمين الحلبي: "إن بعض النحويين قد توهموا بجعلها (إذا) الظرفية في الاستقبال"[١]، ومستنده في ذلك قول شيخه أبي حيان[٢] الذي وافق فيه ابن سيده؛ حيث قال: "وزعم بعض النحويين أنها في هذا الموضع ظرف[٣]، والنون عوض من المحذوف، والتقدير: أنكم إذا اتبعتموه لخاسرون[٤]، فلما حذف ما أضيف إليه عوض من ذلك النون، فصادفت الألف، فالتقى ساكنان، فَحُذِف الألف لالتقائهما، والتعويض فيه مثل التعويض في (يومئذ) و(حينئذ) ونحوه، وما ذهب إليه هذا الزاعم ليس بشيء؛ لأنه لم يثبت التعويض والحذف في (إذا) التي للاستقبال في موضع فيحمل هذا عليه"[٥].

يقول السيوطي: "وفي التذكرة لأبي حيان ذكر لي علم الدين القِمَّنِيّ أن القاضي تقي الدين بن رزين كان يذهب إلى أن (إذا) عوض من الجملة المحذوفة، وليس هذا قول نحوي"[٦].

وكلام الرضي الذي أكد فيه اسميتها جاء مدرجا ضمن كلامه عن الحروف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها؛ بل إنه قارنها بـ (الفاء)، و(الواو)، و(أو)، ولم يتبق إلا أن يقر بحرفيتها، لا سيما أن ترجيحه اسميتها بقلب نونها ألفا في كلامه مضطرب؛ لأمرين:

الأول: أن المترتب على القول باسميتها التعويض عن الجملة المحذوفة بالتنوين وإضمار (أنْ)، فعلى هذا تكتب بالنون، وكتابتها بألف، وهو ما رجحه الجمهور، وبه وقع رسم المصاحف دليل على حرفيتها[٧].

---

(١) الدر المصون ٥/ ٣٨٤.

(٢) تفسير البحر المحيط ٣٤٧/٤، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٢٧/٩.

(٣) أي: في قول الله تعالى: ﴿**إنكم إذا لخاسرون**﴾ من الآية: ٣٤ من سورة المؤمنون.

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ **إنكم إذا لخاسرون**﴾.

(٥) إعراب القرآن لابن سيده ٧٧/٥.

(٦) الإتقان في علوم القرآن ١٨٢/٢.

(٧) فتح الباري ٣٨/٨، شرح الأشموني ٣٣٩/١، حاشية الخضري ٥١/٣.

يقول: أبو سعيد السيرافي: "(إذن) إذا وُقِفَ عليها فعامة النحويين المتقدمين يرون الوقف عليها بالألف، وليست باسم منصوب منون، ولا بفعل لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنها قد تصرفت فأُعْمِلَت وأُلْغِيَت ووقعت لما لم يأت، ولما هو في الحال، وتقدمت وتوسطت وتأخرت، فلما كثر تصرفها ضارعوا بها التنوين والنون الخفيفة في الفعل إذا انفتح ما قبلها"[١].

وقال ابن سيده: "لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لثبتت في الخط نونا"[٢].

الثاني: لو صحَّ تركيبها وإضمار (أن) بعدها لبقيت على حالها، ولما تغيرت بعد تخفيف الهمزة؛ إذ إن بقاءها على حالها دلالة على المحذوف، لكنها عندما قلبت في الوقف ألفا دل ذلك على أنه ليس فيها قلب؛ بل هي حرف آخر[٣].

وأما القائلون بحرفيتها فهم الجمهور[٤]، وقد اختلفوا في ذلك على فريقين: فريق يرى فيها البساطة، والآخر يرى أنها مركبة من (إذ) و(أنْ)، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

فأما القول ببساطة (إذن) فقد قال أصحابه: إنها بسيطة مفردة على الأصل في الحروف كنظيراتها من الحروف الثلاثية، نحو: (على، وبلى، وألا، وأما، وكما، وأجل، ونعم، ورب، وسوف، ولات، وليت)، والنون فيها أصل، وليست هذه الكلمة من كلمتين، كما أن (لن) كذلك[٥]، وهو مذهب سيبويه[٦]، وأحد قولي الخليل في هذه المسألة الذي

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٤/٣-٢٠٥.

(٢) المخصص ٢٣٤/٤.

(٣) الإغفال ١٦٠/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٣٠، الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣، فتح الباري ٣٨/٨.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٢٣٢/١، التبيان في إعراب القرآن ٦٨/١، إملاء ما من به الرحمن ٦٨/١، اللباب في علل البناء ٣٤/٢، اللمحة في شرح الملحة ٨٢٢/٢، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨/١، فتح الباري ٣٨/٨، همع الهوامع ٣٧٣/٢، شرح الأشموني ٣٣٩/١، نيل الأوطار ٧٠/٨.

(٦) الكتاب ١٣/٣، شرح المقدمة المحسبة ٢٣٢/١، المنهاج الجلي ٢٩٥/١، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤، اللمحة ٨٢٢/٢.

سمعه منه سيبويه، فأثبته بصريح كلامه في كتابه[١].

يقول المرادي: " قال الأكثرون: إنها بسيطة"[٢]؛ ولذلك ارتضى قول سيبويه والجمهور أغلب النحويين المتأخرين، وصرحوا ببساطتها، ومنهم: أبو البقاء العكبري[٣]، وابن جعفر الإربلي[٤]، ورجحه المرادي[٥]، وابن هشام[٦]، وابن حجر العسقلاني[٧]، والأشموني[٨]، والصبان[٩]، والخضري[١٠]، ومحمد بن علي الشوكاني[١١]، وتبع هذا القول من المحدثين عباس حسن، ورجحه بقوله: "وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوي التركيب، يرفضها العقل؛ لحرمانها الدليل على صحتها، ولا داعي للإثقال بعرضها هنا والواجب تناسيها"[١٢]، وأيضًا الشيخ عبد الغني الدقر[١٣].

وأما القول الآخر فهو أن (إذن) حرف مركب من (إذ) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت، وصار هذا النقل ملتزما، فكأن المعنى إذا قال القائل: (أزورك) فقلت: (إذًا أزورك) فكأنك قلت: حينئذ زيارتي واقعة[١٤]، قال

---

(١) الكتاب ١٣/٣، وينظر: الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣.

(٢) الجنى الداني: ٣٦٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٦٨/١، إملاء ما من به الرحمن ٦٨/١، اللباب ٣٤/٢.

(٤) المنهاج الجلي ٢٩٥/١.

(٥) الجنى الداني: ٣٦٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣.

(٦) مغني اللبيب: ٣٠.

(٧) فتح الباري ٣٨/٨.

(٨) شرح الأشموني ٣٣٩/١.

(٩) حاشية الصبان ٣/ ٤٢٥.

(١٠) حاشية الخضري ٥١/٣.

(١١) نيل الأوطار ٧٠/٨.

(١٢) النحو الوافي ٣٠٨/٤.

(١٣) معجم القواعد العربية ٢٩/٢.

(١٤) ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، تمهيد القواعد ٤١٦٢/٨، همع الهوامع ٣٧٤/٢، تفسير الألوسي ٤٤٧/٩.

أبو حيان: "ولا يتكلم بهذا "[1]، وقد نسب هذا القول إلى الخليل[2].

وهو ما أفهم من كلام سيبويه[3] الذي حكاه عنه غيره[4]. قال أبو البقاء العكبري: "قال الخليل أصلها (إذ أن)، فحذفت الهمزة ورُكِّبا، كما قال في (لن)"[5] أصلها (لا أن)[6]، وقال المرادي: إنه "أحد أقواله"[7].

ونقلت بعض المصادر أن بعض الكوفيين قد ذهبوا إلى القول بهذا القول[8]، وقد مال إليه ابن مالك في شرح التسهيل مع حكمه عليه بالضعف؛ حيث قال: "روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ (أنْ) مظهرة أو مضمرة في (كي)، و(لن) و(إذن)، وغير ذلك. وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـ (أن) مضمرة؛ لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل، و(أن) محذوفا همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن). والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حُذِفَ خبره، أو أن (إذن) قبله ليست حرفا؛ بل ظرفا مخبرا به عن المبتدأ، وأصلها (إذا)، فَقُطِعَت عن الإضافة وعُوِّض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن (إذن)

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٣٢/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢، تسهيل الفوائد: ٢٣٠، شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤، اللمحة في شرح الملحة ٨٢٢/٢، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣، تمهيد القواعد ٤١٥٣/٨، ٤١٦٢، المقاصد الشافية ١٦/٦، همع الهوامع ٣٧٣/٢، ٣٧٤، تفسير الألوسي ٤٤٧/٩.

(٣) الكتاب ١٦/٣.

(٤) وهو ما رواه أبو عبيدة أن الخليل قال: لا ينتصب شيء من الأفعال إلا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة في (كي، وإذن، ولن)، وغير ذلك. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥/١، شرح التسهيل ٢٠/٤، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨، المقاصد الشافية ١٦/٦.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤.

(٧) الجنى الداني: ٣٦٣، توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣.

(٨) رصف المباني: ٦٩.

مركبــة من (إذ) و(أن) أسهل منه"[١].

وذكر أبو حيان أن الأســتاذ أبا علي عمر بن عبد المجيد الرندي تلميذ الســهيلي قد ذهب إلى أن الحرف (إذن) مركب من (إذا) و(أن)؛ لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الربط كــ (إذا)، والنصب كــ (أن)، ثم حذفت همزة (أن)، ثم ألف (إذا)؛ لالتقاء الساكنين[٢].

والقول نفسه بالعلة نفسها نسبه تلميذه ناظر الجيش إلى بعض المتأخرين[٣]، وكذلك فعل السيوطي في الإتقان[٤].

وقال الشــيخ مصــطفى الغلاييني من المحدثين قولا لم يســبق إليه؛ حيث قال: إن (إذن) "مركبة من (إذ) و(إن) المصدرية، فإن قال قائل: (أزورك)، فقلت: (إذن أكرمك) فالأصل (إذ إن تزورني أكرمك)، ثم ضُمِّنَتْ معنى الجواب والجزاء"[٥].

وقد جاء القول بتركيب (إذن) من (إذ) و(أن) مخالفًا للاتجاه النحوي العام، ومباينًا لإجماع اللغويين والنحويين والمفســرين ومعربي القرآن، فاعتُرِضَ على القائلين به، وتُعُقِّبَ قولهم فيه، وما أورده أبو علي الفارســي في (الإغفال)[٦] أوفى بما فيه الكفاية لإبطال ذلك القول وإفساده، بما دلت عليه الحجج التي أوردها هناك؛ لخلو القول بتركيب (إذن) من (إذ) و(أن) من أي دليل عقلي أو نقلي يؤيد صــحته، ومن ثم اعترض عليه أبو البقاء العكبري بأنه "دعوى مجردة "[٧].

وتعقــب ابن جعفر الإربلي ذلك القول بالتركــيب هنا، واستدل على فســاده بما يبطله، وهو أن "الأصل في الحروف الإفراد"[٨]، وإذا ثبت أن (إذن) في الأصل حرف

---

(١) شرح التسهيل ٢٠/٤، وينظر: تمهيد القواعد ٤١٥٨/٨- ٤١٥٩.

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، وينظر: همع الهوامع ٣٧٤/٢، تفسير الألوسي ٤٤٨/٩.

(٣) تمهيد القواعد ٤١٦٢/٨.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١٨٢/٢.

(٥) جامع الدروس العربية ١٧٠/٢.

(٦) الإغفال ١٥٩/٢-١٦٨.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢.

(٨) المنهاج الجلي ٢٩٥/١.

بسيط مفرد فقد أُبْطِل القول بتركيبها من (إذ) و(أن)، لا سيما أن الأصل في الحروف ألا يحكم عليها بالتركيب؛ لأن التركيب وغيره من ضروب التغيير تصرف، وباب التصرف الأفعال، والأسماء محمولة عليها فيه، ومتى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق - اسما أو فعلا أو حرفا- على الإفراد الذي هو الأصل لم تُحْمَلْ الكلمة على التركيب الذي هو فرع ثان.

وسار على نهج الإربلي -في إفساد القول بالتركيب في الحروف بحجة أن دعوى التركيب فيها على خلاف الأصل- كلٌّ من ابن مالك[١]، والمالقي[٢]، وأبي حيان[٣]، والمرادي[٤]، وناظر الجيش[٥]، والشاطبي[٦]؛ إذ إن التركيب فرع فلا يُصار إليه إلا بدليل قاطع[٧]، ولا دليل عليه في (إذن)؛ بل الدليل يدل على فساده، وبيانه من وجهين:

الوجه الأول: مباينة (إذن) لـ (أن) في بعض الأحكام، وهو ما احتج به ابن جعفر الإربلي على رد القول بتركيب (إذن) من (إذ) و(أن)، وأيَّد به قول سيبويه والجمهور بأنها حرف بسيط مفرد كـ (لن)، وإن كانت (لن) لا تلغى في حال بخلاف (إذن).

وكذلك مباينة (إذن) لـ (أن) في عدم اختصاصها بالأفعال؛ إذ قد يليها الاسم فيبطل عملها[٨]، كقول الله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾[١٠].

---

(١) شرح التسهيل ١٥/٤.

(٢) رصف المباني: ٧٠.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٢/٥، تفسير البحر المحيط ١٩١/١.

(٤) الجنى الداني: ٢٧١.

(٥) تمهيد القواعد ١٢٩٩/٣، ٤١٤١/٨.

(٦) المقاصد الشافية ٤/٦.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٤، الجنى الداني: ٢٧١، رصف المباني: ٧٠.

(٨) الكتاب١٥/٣، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٦، شرح التسهيل ٢٢/٤، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٣٩/٣، شرح ابن عقيل ٧/٤، تمهيد القواعد ٤١٦٠/٨، المقاصد الشافية ٢٠/٦، الهمع ٣٧٤/٢.

(٩) سورة الكهف، الآية: ٢٠.

(١٠) سورة النساء، الآية: ١٤٠.

يقول الرماني: " تقول: (إذن عبد الله يقول ذاك) بالرفع؛ لدخول (إذن) على الاسم؛ لأنه مما يصح فيه الإلغاء، فيصير بمنزلة الحرف الذي لا يعمل، كقولك: (هل)، و(بل)، وما أشبه ذلك، ولا يجوز ذلك في شيء من أخوات (إذن)؛ لأنها تلغى فتصير بمنزلة الحرف الذي لا يعمل"[١].

فلو كانت (إذن) مركبة من (إذ) و(أن) لم تدخل على الأسماء[٢]، ومن ذلك[٣] عدم اختصاصها بالمستقبل؛ إذ يليها الحال، كقولك لمن قال (أحبك): (إذن أصدقك، أو أظنك صادقًا)، فتُلْغى ويبطل عملها؛ لأن أخواتها لا يعملن في فعل الحال[٤]؛ إذ الحال عندهم جار مجرى الأسماء، وعوامل الأفعال لا تلي الأسماء، فكذا لا تلي ما يجري مجراها، يقول الزجاج: "ألا ترى أن الوجه فيها[٥] ألا تكون كـ (إذن)؛ لأن (إذن) إذا وقع بعدها فعل الحال أُلغيت ولم تعمل فيه، و(أن) قد عملت هنا، فلو كانت مثل (إذن) لوجب ألا تعمل فيما بعدها من الفعل، كما لم تعمل (إذن) إذا كان الفعل الذي بعده فعل الحال؛ ألا ترى أن الاسم في (مالك قائمًا) ينتصب على الحال، فكذلك الفعل الذي بعد (إذن) هنا فعل حال، فلو كانت (أن) كـ (إذن) لوجب ألا تعمل في فعل الحال، كما لم تعمل (إذن) فيه في نحو قولك إذا حدثت بحديث: (إذن أظنك كاذبًا)، وأيضا فلا يجوز أن تكون (أن) مثل (إذن) في أن تلغى كما تلغى (إذن)؛ ألا ترى فيها من الاتساع أكثر مما في (أن)،

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٦.

(٢) الإغفال ١٦٠/٢.

(٣) أي: من مباينة (إذن) لـ (أن).

(٤) الكتاب ١٦/٣، إعراب القرآن للزجاج ٢٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٤/٣، ٢٠٧، الإيضاح العضدي: ٣١١، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٧، شرح المقدمة المحسبة ٢٣٣/١، المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤٣، المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٤، أسرار العربية: ٢٩٠، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٧/٢، شرح المفصل ١٢٦/٥، شرح التسهيل ٢٢/٤، شرح ابن الناظم: ٤٧٧، الكناش ١٢/٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤١/٣، شرح ابن عقيل ٦/٤، تمهيد القواعد ٤١٥٤/٨، ٤١٦٠، شرح المكودي: ٢٧٩، همع الهوامع ٣٧٤/٢، معاني النحو ٣٥١،٣٥٠/٣، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية: ٢١، تعجيل الندى: ٤٩، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ١٢٢.

(٥) أي: في (أن).

تقول: (أنا أقوم إذن)، فلا توليه فعلا، وتقول: (إذن والله أقوم)، فتفصل بينه وبين الفعل"[1].

فدخول (إذن) على فعل الحال دليل يبطل أن تكون (أن) معها، ويثبت إفرادها؛ إذ إنه لو كان الأمر كذلك لامتنعت (إذن) من أن يليها ما يوجب إلغاءها، ويمنع عملها، وهو فعل الحال.

أضف إلى ذلك أن (أن) لا تمتنع من العمل في الفعل المضارع الذي يليها في كل أحوالها، متقدمة كانت، أو متوسطة، أو متأخرة، بخلاف (إذن) التي جاز إلغاؤها وترك إعمالها في بعض المواضع، ولو كانت (إذن) مركبة من (إذ) و(أن) لم يجز إلغاؤها، كما لم يجز إلغاء (أن) و(لن).

وممن ذهب لإفساد القول بالتركيب هنا المالقي، مستدلًا على ذلك بعدم إعمالها في جميع أحوالها؛ إذ إنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت عاملة على كل حال، تقدمت، أو تأخرت، أو توسطت[2].

وأبطل ناظر الجيش القول بتركيب (إذن) من (إذ) و(أن)، واستدل على ذلك بأن (إذن) لها معنى مستقل، ولو وضع موضعها ما ذكروا فيها من التركيب لم يستقم[3]. وبهذا يُرَدُّ ما وجه به الرضي قول الخليل في شرحه للكافية[4].

الوجه الثاني: تغير صورة نون (إذن) في حال الوصل عن حالها في الوقف بالوقف عليها بالألف دليل على أنها ليست مركبة الأصل فيها (إذ أن)؛ إذ إنها لو كانت كذلك لوجب بقاء النون في الوصل والوقف على حالة واحدة، ولم تتغير بتخفيف الهمزة

---

(١) إعراب القرآن للزجاج ١/ ٢٣.

(٢) رصف المباني: ٧٠.

(٣) تمهيد القواعد ٨/٤١٢١.

(٤) حيث قال:" ويروى -أيضا- عن الخليل أن أصله (إذ أن) فركب كما في (لن) أصله (لا أن). ووجهه أن يقال: تغير المعنى بتغير اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال"، ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٦.

منها؛ لتكون دليلا على المحذوف، إلا أنه لما وُقِفَ عليها بالألف اتضح أنها حرف آخر، وليست نونا قلبت ألفا[1].

الرأي والترجيح:

إن القول ببساطة (إذن) يعضده أصل استصحاب الحال؛ حيث إن الأصل في الحروف الإفراد، والتركيب فرع، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة.

ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، وقد أقيم، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، وقد تعذرت إقامته؛ ولذلك فإن تعقب ابن جعفر الإربلي للخليل في القول بتركيب (إذن) من (إذ) و(أن) صحيح، والصواب هو مذهب سيبويه والجمهور الذي أيَّده واختاره.

---

[1] الإغفال ٢/١٥٩ ـ ١٦٠.

تقدير مبتدأ بعد (الفاء) الواقعة في جواب الشرط المضارع

نص التَّعقُّب:

قال الإربلي: "وقول المصـــنف: (فيجب العمل ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب الرفع)[1] يريد: أن أداة الشـــرط إنما تعمل في الجزاء عند خلوه من الفاء، فإن لحقته -أعني الفاء- حالت بينه وبين أداة الشـرط، ومنعتها من العمل فيه وإن كان فعلا مضـــارعا، وعند ذلك يجب رفعه بخبر الابتداء كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[2]، أي: فهو ينتقم الله منه؛ إذ الفاء اقتطعته عن الأول وأخرجته عن كونه جزاء له وجعلته جزء جملة، هي الجزاء؛ إذ الفاء إنما دخلت في جواب الشـرط وصـلة إلى الجزاء بالجملة الابتدائية، فردته إلى أصلها وجذبته إليه، هذا مذهب سيبويه، وأما أبو العباس فلا يضمر قبل الفعل المبتدأ، وقول سيبويه أقيس؛ لأن الفعل المضارع صالح للجزاء بنفســه و(إن) لا تمتنع من العمل في لفظه، فلولا أنه خبر مبتدأ وإلا لما دخلت عليه الفاء"[3].

ملخص التَّعقُّب:

تعقب ابن جعفر الإربلي أبا العباس المبرد في عدم تقدير مبتدأ محذوف بعد الفاء الداخلة على الفعل المضـــارع الواقع في جواب الشـرط، ورجَّح مذهب سـيبويه على مذهبه، معللا لذلك بأن المضارع صالح للجزاء بنفسه وأداة الشرط لا تمتنع من العمل في لفظه، فلولا أنه خبر مبتدأ وإلا لما دخلت عليه الفاء التي وصـــلته للجزاء بالجملة الابتدائية، بعد أن اقتطعته عن فعل الشـــرط، وأخرجته عن كونه جزاء له إلى جعله جزءا من جملة الجزاء.

الدراسة:

تقتضـي (إنْ) الشرطية وأخواتها جملتين، أولاهما ملزومة للثانية، فتسمى الأولى شرطًا؛ لأن وجـود الملـزوم علامـــة على وجـــود الـــلازم، والشـــرط في اللغـــــة:

---

[1] المقدمة الجزولية: ٤٧.

[2] سورة المائدة، الآية: ٩٥.

[3] المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٣٢٦/١.

العلامة[1]، وتسمى الثانية جوابا وجزاء؛ لأنه مُدَّعى فيها أنها لازمة لما جُعِل شرطا، كما يلزم في العرف الجواب للسؤال، والجزاء للإساءة أو الإحسان.

وجملة الشرط لا تكون إلا مصدرة بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظا أو تقديرًا، وهو إما ماض مجرد من حرف النفي ومن حرف (قد) لفظا أو تقديرا، وإما مضارع مجرد أو منفي بـ (لا) أو (لم)، وأكثر ما يكون ظاهرا، ويجوز أن يُضْمَرَ إذا دلَّ عليه دليل، كما في (إن خيرا فخير وإن شرا فشر)[2]، وأكثر ما يُضْمَرُ إذا فُسِّر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيا أو مضارعا منفيا بـ (لم).

وأما الجزاء فيصلح له كل الجمل، فيكون جملة طلبية، وخبرية شرطية وغير شرطية، وجملة اسمية أو فعلية. والأصل كونه جملة يصح جعلها شرطا، وهي المصدرة بفعل ماض عار من (قد) وغيرها، أو مضارع مجرد أو منفي بـ (لا) أو (لم)؛ لأن الشرط بـ (إن) وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره، فاستلزم في جملته امتناع الثبوت وإمكان الحصول، فلا تكون إحداهما اسمية ولا طلبية إلا بتأويل.

وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل وجب فيه اقترانه بالفاء[3]؛ ليعلم ارتباطه بالشرط وتعليق أداته به لمَّا لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، وذلك إذا كان جملة طلبية أو شرطية، أو اسمية، أو فعلية مصدرة بفعل غير متصرف، أو

---

(١) في اللسان ٧/ ٣٢٩ (ش رط): "والشرط: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع: شروط ... والشرط بالتحريك العلامة، والجمع أشراط".

(٢) تقديره: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرا فجزاؤه شر. قال سيبويه: "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشرٌّ، والمرء مقتول بما قُتِل به إن خنجرا فخنجرٌ وإن سيفا فسيفٌ. وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرا فخنجر وإن كان شرا فشرٌّ". ينظر: الكتاب٢٥٨/١.

(٣) قال أبو سعيد السيرافي: " واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم)؛ لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلًا به؛ لأنه بالشرط يستوجب، ومن أجل وقوعه يقع، و(الفاء) توجب ذلك؛ لأنها في العطف بعد الذي قبله متصلة به، وتركوا (الواو)؛ لأنها تدل على الترتيب، وعدلوا عن (ثم)؛ لأن بينها وبين ما قبلها أكثر من مهلة (الفاء)". ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٤/٣، وينظر: علل النحو: ٤٤٠، توجيه اللمع: ٣٧٩، شرح المفصل ١١١/٥.

ماض مقرون بـــ (قد) لفظًا أو تقديرًا، أو مقرون بحرف نفي، أو مضارع مقرون بـ (قد)، أو حرف تنفيس، أو نفي بغير (لا) أو (لم).

وإذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحًا للشرطية لم يحتج إلى (فاء) تربطه بالشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية تغني عن ربطه بها، إلا أنه مع ذلك لم يمتنع اقترانه بها. ومن ذلك المضـــارع الواقع في حيز جواب الفاء الذي يجب رفعه مطلقًا في هذه الحال، سواء كان الشرط ماضيًا، كقول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ﴾[2]، أو مضارعًا كقوله عزَّ من قائل: ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[3]، وكقراءة حمزة[4] قول الله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[5].

وقد اختلف سيبويه والمبرد في ذلك المضارع، فذهب سيبويه إلى حمل الكلام على إرادة المبتدأ، فأضمر بعد (الفاء) اسمًا يصير ذلك الفعل خبرًا عنه؛ ليكون الجواب جملة اسمية، والجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء -أبدا- لربطها بالشرط؛ لعدم صلاحيتها حينذاك لأن تكون شرطًا.

ووضح سيبويه الضابط الذي اقتضى رفع المضارع هنا، وتقدير اسم بعد (الفاء) بقوله: "وقال[6]: إن تأتني فأكرمك، أي: فأنا أكرمك، فلا بدّ من رفع (فأكرمك) إذا سكتَّ عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع؛ لأنه مبني على مبتدأ"[7].

ولم يرتض أبو العباس المبرد قول سيبويه، وحمل الكلام على أنَّ (الفاء) واقعة في الجزاء، ولا حاجة لتقدير اسم بعدها.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٣) سورة الجن، الآية: ١٣.

(٤) تنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر ٤٤٦/٢، إتحاف فضلاء البشر: ١٦٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) أي: الخليل. وهذا الكلام بعد حوار سيبويه له في باب الجزاء.

(٧) الكتاب٣/ ٦٩.

والذي تواضع عليه أغلب العلماء هو مذهب سيبويه، وممن قال به الأخفش[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، والسيرافي[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وابن الوراق[٦]، والرماني[٧]، وابنُ جني[٨]، ومكي بن أبي طالب القيسي[٩]، وابن سيده[١٠]، وأبو الحسن النيسابوري[١١]، وابن بابشاذ [١٢]، والجرجاني[١٣]، والأعلم الشنتمري[١٤]، والزمخشري[١٥]، وابن عطية الأندلسي[١٦]، وأبو السعادات بن الأثير[١٧]، والفخر الرازي[١٨]، وابن الخباز [١٩].

وسار ابن جعفر الإربلي في فلكهم، وخلفه في ارتضاء قول سيبويه نحويون كثر ومفسرون، أمثال ابن مالك[٢٠]، وأبي سعيد البيضاوي[٢١]، وابن أبي الربيع

---

(١) معاني القرآن له ٦٨/١.

(٢) إعرابه للقرآن ١/ ٢١٨.

(٣) إعرابه للقرآن ٤١/٢.

(٤) شرحه لكتاب سيبويه ٢٤٦/٣، ٢٥٨.

(٥) الإيضاح العضدي: ٣٢٠، التعليقة على كتاب سيبويه ١٧٨/٢.

(٦) علل النحو:٤٤٠.

(٧) شرحه لكتاب سيبويه: ٩٥٣ .

(٨) اللمع في العربية: ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٩) مشكل إعراب القرآن ١١١/١.

(١٠) إعرابه للقرآن ٢/ ٥٤، ٣/ ٤٥١.

(١١) التفسير البسيط ٧/ ٦١٢.

(١٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١.

(١٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٠٠.

(١٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٣٤١.

(١٥) الكشاف ١/ ٧١٢.

(١٦) المحرر الوجيز ١/ ٣٨١.

(١٧) البديع في علم العربية ١/ ٦٣٢.

(١٨) تفسير الفخر الرازي ٤/ ١٣٨، ٥/ ٢٥٥، ١٢/ ٤٣٧، ٣٠/ ٦٧٦.

(١٩) توجيه اللمع: ٣٧٧.

(٢٠) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٥، شرح التسهيل ٤/ ٧٩.

(٢١) تفسير البيضاوي: ٣٦٥.

الإشـــبيلي[١]، وصـــاحب حماة أبي الفداء إســـماعيل بن علي الأيوبي[٢]، وأبي حيان الأندلســـي[٣]، والمرادي[٤]، والســـمين الحلبي[٥]، وأبي حفص الدمشـــقي[٦]، وابن هشـــام[٧]، وناظر الجيش[٨]، والشـــاطبي[٩]، والزركشـــي[١٠]، والدماميني[١١]، والأشموني[١٢]، وشيخ زاده[١٣]، وأبي السعود[١٤]، وآخرين[١٥].

وأجمعوا على أنَّ (الفاء) إنما جيء بها في جواب الشرط لمَّا لم يكن جزم الجواب ممكنا؛ لأنه جملة اســـمية، و(إنْ) الشـــرطية من عوامل الأفعال ولا عمل لها في الأسماء، فلما جـــاء المضـــارع مقترنا بـــ (الفاء) بان أنَّ عمـــل (إنْ) منقطع عما بعد (الفاء)؛ لخروجه عن أن يكون جزاء، ووقوعه في موضـــع خبر المبتدأ المُقدَّر الذي دلت (الفاء) على حذفه، فتأكد بذلك أن هذه الفاء إنما جيء بها للتوصـــل إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر. أضف الى ذلك أن كون المضارع بعد هذه (الفاء) مرفوعا دليل على أنه لا يصـــح أن تقول: (إن تأتني فأكرمْك) بالجزم، كما تقول: (إن

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٢٠، ٩١٨.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف٢/ ٢٦.

(٣) الارتشاف ١٨٧٦/٤، تفسير البحر المحيط ٣٢٦/٢، ٥/ ١٩٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٢٨٢.

(٥) الدر المصون في علم الكتاب المكنون٢/ ٥٩٤، ١٠/ ٤٠٢.

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٤/ ٤٠١، ١٥٣/٥، ٥٢٩/٧.

(٧) شرح شذور الذهب: ٤٤٢، المغني: ٢١٨، ٣٠٣.

(٨) تمهيد القواعد٩/ ٤٣٤.

(٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٣٦/٢، ٦/ ١٣٣، ١٤٦، ١٤٧.

(١٠) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٤.

(١١) تعليق الفرائد ٢/ ٤٨.

(١٢) شرحه على الألفية ٣٦٧/١.

(١٣) شرح قواعد الإعراب: ٣٢، ١٧٣.

(١٤) تفسير أبي السعود ٣/ ٨١.

(١٥) ينظر: خزانة الأدب ٩/ ٥١، تفسير روح البيان ٢/ ٣٥٢، حاشية الخضري على ابن عقيل ٣/ ٧٨، تفسير الألوسي ١٤١/٥، النحو الوافي ٤/ ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٥، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ٣٠٧، ٩/ ٣٨-٣٩، جامع الدروس العربية ٥١/٣، دراسات في النحو: ٥٤٨.

تأتني أكرمْك)؛ لأنه ممتنع، وفي امتناعه دليل على أنه لو كان المعنى على الجواب بالفعل لاستُغْنِي عن (الفاء)؛ حيث إن المضارع في هذه الحال صالح لأن يكون جوابا بنفسه.

وهذا ما رجح به الإربلي قول سيبويه على قول أبي العباس المبرد، بقوله: "وقول سيبويه أقيس؛ لأن الفعل المضارع صالح للجزاء بنفسه و(إنْ) لا تمتنع من العمل في لفظه، فلولا أنه خبر مبتدأ وإلا لما دخلت عليه الفاء"(١).

وقوى ابن مالك ذلك بقوله: "وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعا؛ لأن (الفاء) على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به"(٢)، وتبعه في ذلك شراح الألفية(٣).

وأكد أبو حيان على ضرورة تقدير اسم بعد الفاء هنا، فقال: "وإذا قرن المضارع بـ (الفاء) ارتفع على إضمار مبتدأ، فإن تقدمه ما يعود عليه فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٤)، أي: فهو ينتقم منه، وكقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(٥)، أي: فهو لا يخاف، سواء أكان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا، وإن لم يتقدمه ما يعود عليه كان المحذوف ضمير الأمر، نحو: إن قام زيد فيقوم عمرو، أي: فهو، أي: الأمر والشأن يقوم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾(٦) في قراءة من كسر همزة (إن) ورفع (فتذكر)، أي: فهو الأمر والشأن تذكر"(٧).

---

(١) المنهاج الجلي ٣٢٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٥، وينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨٢/٣، تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٤٤، ٤٣٥٤، شرح الأشموني ٣٦٧/١-٣٦٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٥) سورة الجن، الآية: ١٣.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٧) الارتشاف ٤/ ١٨٧٦-١٨٧٧.

وأما مذهب المبرد فمحمول على أن المضارع المقترن بـ (الفاء) هو الجواب، كما لو أن الفاء هنا محذوفة؛ ولذلك لم يوافق سيبويه على تقدير اسم بعد (الفاء)؛ لئلا يلزم الإضمار من غير حاجة، ولأن الأولى في المضارع هنا خلوه من الفاء، وجزم الجواب، وإن كان اقترانه بها جائزا. وقد أشار ابن الحاجب إلى ذلك بقوله: "وأما المضارع المثبت فإن جعلته خبرا لمبتدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه، فيتعين دخول الفاء فيه، وليس بالكثير؛ لما يلزم من الإضمار من غير حاجة، ومنه قراءة حمزة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[1]، وهو قليل، وإن قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال، فيتعين حذف الفاء؛ فلذلك جاز الأمران في الموضعين"[2].

وتبع المبرد بعض النحويين، أمثال رضي الدين الأستراباذي[3]، وابن عقيل[4]، والسامرائي[5] من المحدثين، ومن المفسرين ابن عرفة المالكي[6].

فأما رضي الدين الأستراباذي فقد بنى احتجاجه لاختيار مذهب المبرد على التفريق بين جواز اقتران الفعل المضارع بـ (الفاء) وخلوه منها، أثناء بيانه حكم اقتران (الفاء) بجواب الشرط إذا كان مضارعًا مجردًا أو مصدرًا بـ (لا)، فقال: "يجوز فيهما (الفاء) وتركه، أما (الفاء) فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا، كما أثرت في (فعلتُ) و(لم أفعل)، وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدم في المضارع أن (لا) صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير"[7]. والمقصود بالتأثير "تخليصه للاستقبال إنْ كان مضارعا وقلبه إليه إنْ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٨٤- ٨٨٥، وينظر: أماليه ٢/ ٧٣٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١١٢/٤.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٥٢.

(٥) معاني النحو ١٠٩/٣.

(٦) تفسير ابن عرفة المالكي ٧٨٦/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٢.

كان ماضيا"[1].

وأسقط توجيه ابن جعفر الإربلي لمذهب سيبويه بقوله: "ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد: لا حاجة إليه، قال ابن جعفر: مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ لم تدخل عليه (الفاء)، وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول (الفاء) في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه للأقيسية"[2].

واعترض على مذهب سيبويه بأنه "إن ثبت نحو قولك: (إن غبت فيموت زيد) لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (أنْ) المخففة قياسًا، وبعد (إنَّ) وأخواتها للضرورة"[3].

وأيَّده على هذا فاضل السامرائي مؤكدًّا أن هذا الافتراض الذي ذكره الرضي ثابت في فصيح الكلام، ولا داعي للتوقف فيه، ومنه قول الله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[4]، فلا يصح تقدير مبتدأ ههنا، ملمحا إلى أن هذه (الفاء) قد تكون زائدة للتوكيد[5].

وأما ابن عقيل فقد رأى أنه من الممكن جعل (الفاء) رابطة كـ (هي) في الجملة الاسمية ولا حذف؛ بل المقترن بـ (الفاء) هو الجواب، وذلك بعد أن ذكر قول سيبويه وأتباعه بأن المضارع المقترن بـ (الفاء) ما رُفِع إلا لأنه خبر مبتدأ محذوف على تقدير ضمير الشأن[6].

لكن ابن عرفة المالكي لم يقتنع بتقدير ضمير الشأن، فاعترض على قول ابن عطية في تخريج قراءة حمزة: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[7]، "جعل (إن) شرطا، والشرط وجوابه رفع؛ لأنه صفة للمرأتين، وارتفع (تذكر) كما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٤.

(٢) السابق ١١٢/٤.

(٣) السابق ١١٣/٤.

(٤) سورة القصص، الآية: ٨٤.

(٥) معاني النحو ٤/ ١٠٩ـ ١١٠.

(٦) المساعد ٣/ ١٥٢.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

ارتفع قوله تعالـــى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[1]. هذا قول سيبويه"[2]، فقال: "وفي هذا نظر"[3].

فأما احتجاج المبرد بأنه لا حاجة إلى الاسـم هنا فقد رَدَّ عليه الجمهور بما أجمعوا عليه في تعليلهم لما ذهبوا إليه من اتباع قول سيبويه، وإليك طرفا منه.

قال السـيرافي: "وقول سـيبويه: (إن تأتني فأكرمك) (أكرمك) عنده مرفوع؛ لأنه واقع موقع الابتداء، أي: فأنا أكرمك، وإنما ذهب إلى هذا؛ لأن دخول (الفاء) إنما احتيج إليه بسبب المبتدأ والخبر ... ولولا ذلك لقال: (إنْ تأتني أكرمْك)"[4].

وقال أبو علي الفارســي: "ألا ترى أن (الفاء) إنما تقع في الجزاء إذا كان الجزاء جملة من مبتدأ وخبر"[5].

وقال ابن الوراق: "واعلم أن جواب الشـرط قد يقع مبتدأ وخبرا، إلا أنه متى وقع على هذا الوجه فلا بَّد من (الفاء)، كقولك: (إن يأتني زيد فأنا أكرمه)، فإن حذفت المبتدأ بقي الفعل مرفوعا؛ لأنه في موضـــع خبر المبتدأ، كقولك: (إن يأتني زيد فأكرمُه)، والمعنى: فأنا أكرمه، وإنما وجب إدخال (الفاء)؛ لأن المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها، وليس لـــ (إن) فيها تأثير؛ لأنها ليست من عوامل الأسماء، فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشـــرط لم يعلم أنه متعلق به، وجاز أن يُعْتَقَدَ انقطاعه مما قبله، فأدخلوا (الفاء) ليتصل ما بعدها بما قبلها"[6].

وقال الرماني: "(الفاء) في الجزاء وصـــلة إلى الجواب بالابتداء والخبر، فلا بَّد من الرفع؛ لأن المبتدأ مقدر قبل الفعل، ولو كان المعنى على الجواب بالفعل لاسـتُغْنِي عن (الفاء)"[7].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٢) المحرر الوجيز ٣٨٠/١.

(٣) تفسير ابن عرفة ٧٨٦/٢.

(٤) شرحه لكتاب سيبويه ٢٦٦/٣.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ١٧٨/٢.

(٦) علل النحو: ٤٤٠.

(٧) شرحه لكتاب سيبويه: ٩٥٣.

وقال ابن بابشـــاذ: "ولو كانت (الفاء) مع الشـــــــرط المحض لكان ما بعد الفاء مرفـوعا، مثل: (إن تقم فأقوم)، فهذا مرفوع؛ لأن ما بعـد (الفاء) مبتـدأ مـقـدر، كأنه قال: فأنا أقوم، و(الفاء) دخلت لتعلق الجواب بالشرط"(١).

وقال أبو حيان: "متى دخلت (الفاء) على المضـارع فإنما هو على إضـمار مبتدأ، كقولـه تعـالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾(٢)، أي: فهو ينتقم؛ فلذلك يُحتَاج إلى هذا التقدير"(٣).

وقال ابن هشـــام: "إن النحويين قدروا مبتدأ بعد (الفاء) في هذه المســـألة لأجل الصـناعة"(٤)، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك (الفاء)(٥)، وذلك لأن (الفاء) وما بعدها من الجمل الفعلية والاسمية في موضـع جزم، بدلالة أنه لو وضـع موضـع ذلك فعـل لظهر الجزم فيـه، وعلى هـذا قرأ بعض القراء: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٦)، فجزم ﴿ يذرهم ﴾؛ لحملـه إيـاه على موضـــع ﴿ فَلَا هَادِىَ ﴾"(٧)، وبذلك يسـقط احتجاج رضـي الدين الأسـتراباذي لاختيار مذهب المبرد وإسقاط توجيه ابن جعفر الإربلي لأقيسية مذهب سيبويه، ناهيك عن أن ما ذكره من التفريق بين المضـــارع حال ثبوت الفاء فيه، وحال خلوه منها ليس بمســـتقيم عندي؛ حيث يؤخذ على هذا التفريق أنه لا يخلو من تكلف غير مســـبوق إليه، لا ســـيما أن الكلام على توجيه ابن جعفر الإربلي منتظم غاية في الفصـــاحة دون هذا التفريق؛ نظرا لارتباط المضـــارع بالشـــرط بنفســـه دون الحاجة إلى (الفاء)، فلو كان جواب الشرط لانجزم ولم يحتج إلى (الفاء) لتربطه بالشرط.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣) تفســير البحر المحيط ٣٢٦/٢، الدر المصـــون ٢/ ٥٩٤، اللباب في علوم الكتاب ٤٠١/٤، ٥٢٩/٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٠٧/٨.

(٤) المغني: ٣٠٣.

(٥) شرح شذور الذهب: ٤٤٢.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٧) الإيضاح العضدي: ٣٢٠، التفسير البسيط ١٤/١٧، البديع في علم العربية ٦٣٢/١.

ألا ترى أنه لم يقل أحد من النحويين بامتناع جزم الجواب في نحو (إن تأتني أكرمْك)، كما لم يمنعوا رفع ذلك الفعل بعد الفاء في نحو (إن تأتني فأكرمُك)، فبان بذلك انقطاع الفعل بعد (الفاء) عن عامل الجزم، وفسد تفريق الأستراباذي، واندفع ما يمكن أن يؤديه ذلك من توهم انقطاع الجواب عن الشرط بالتباس تعاطفهما إذا كانا مضارعين، وثبت قوة توجيه الإربلي لمذهب سيبويه، وأن (الفاء) هنا رابطة للجواب بالشرط، وبذلك يسقط تلميح السامرائي إلى اعتبارها زائدة، كما يسقط تأييده وجاهة ما افترضه الأستراباذي من الاعتراض على سيبويه بأنه إن ثبت نحو قولك: (إن غبتَ فيموتُ زيد) لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (أنْ) المخففة قياسا، وبعد (إنَّ) وأخواتها للضرورة؛ حيث إنَّ افتراض الأستراباذي مردود بما أُجْمِع عليه من أن قراءة حمزة: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ**﴾[1] لا يمكن أن تتخرج على الشرط ورفع (فتذكِّرُ) إلا على تقدير ضمير الشأن[2]؛ إذ إنه لم يتقدمه ما يعود عليه[3]، كما أنه يقدر في مثله إن تقدمه ما يعود عليه، أيا كان فعل الشرط -في الحالتين- ماضيا أو مضارعا[4].

وإن كان تقدير ضمير الشأن في هذه المسألة ليس متسقًا مع القاعدة النحوية، ولا محمولًا على مسوغ من القياس مما قد يجعل إلزام الرضي لسيبويه وجيها، إلا أن هنا ثمة ما يلوح بإباحة ذلك من اقتضاء المعنى؛ نظرا لإلف تأديته على هذه الصورة المناسبة للصناعة اللفظية، والدليل على ذلك أن أكثر المفسرين والنحويين أيدوا تقدير سيبويه، لا سيما أن ضمير الشأن وأسلوب الشرط يجتمعان في استعمالهما في مواضع التفخيم والتعظيم.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٥٣، الارتشاف ١٨٧٦/٤.

(٣) الارتشاف ١٨٧٦/٤.

(٤) السابق ١٨٧٧/٤.

وأمَّا ما رآه ابن عقيل من جعل الفاء رابطة كـــ (هي) في الجملة الاسـمية، فلا حذف؛ بل المقترن بـ (الفاء) هو الجواب فإنه هو الآخر ساقط لما تقدم، ولست أراه إلا تفسيرا لما ذكره أبو حيان من قول الفراء: "وأجابوا الشـرط بـــ (الفاء)، فقالوا: (إن تزرني فأزورك)؛ ليدلوا على اتصال الجواب بالأول، وإن كان ينجزم بالإتباع له"(١)، ووجَّهه بقوله: "ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان: أحدهما بجزمه، والآخر بـ (الفاء) ورفعه لكان قولا"(٢).

وقد سبق ابن جني إلى تقرير هذا في لمعه، بقوله: "وجواب الشرط على ضربين: الفعل و(الفاء)، فإذا كان الجواب فعلا كان مجزومًا... وأما (الفاء) فيرتفع الفعل بعدها نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(٤)، وإنما جيء بـــ (الفاء) في جواب الشـرط توصـلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر"(٥).

وأما اعتراض ابن عرفة المالكي فقد أُشْبِع ردًّا بما رُدَّ به المذهب من أصله جملةً وتفصيلًا.

الرأي والترجيح:

أرى أن تعقب الإربلي للمبرد صـائب وموفق، وأن ما اختاره من متابعة سـيبويه في إضمار مبتدأ بعد (الفاء) هو القول الراجح في هذه المسألة؛ للأسباب التالية :

١- ما ذكره الإربلي من الباعث على تقدير اسـم بعد الفاء من أن الفعل المضـارع صـالح للجزاء بنفسـه، فلولا أنه خبر مبتدأ وإلا لما دخلت عليه (الفاء)؛ لأنه إن كان جوابا لم يحتج إلى (الفاء) لتربطه بالشرط.

---

(١) الارتشاف ١٨٧٦/٤.

(٢) نفسه.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٤) سورة الجن، الآية: ١٣.

(٥) اللمع في العربية: ١٣٤-١٣٥.

٢- ضرورة إضمار المبتدأ قبل (الفاء)، حتى لا تصير (الفاء) فـــي تلك الآيات لغوا ـــ وحاشا أن يكون في كلام ربي لغو-؛ حيث إننا إذا لم نضمر مبتدأ بعد (الفاء) ليصـــير ذلك الفعل خبرا عنه لصـــار الفعل بنفســـه جزاء، فلا حاجة إلى إدخال حرف الجزاء عليـه، فيصـــير إدخـال حرف (الفـاء) على الفعل لغوا، أمـا إذا أضـــمرنا المبتدأ احتجنا إلى إدخال حرف (الفاء) عليه ليرتبط بالشـــرط، فلا تصير (الفاء) لغوا.

٣- لولا قوة التوجيه بما سبق لما اتبع قول سيبويه أكثر المفسرين والنحويين، ويؤيد ذلك أن الذي ســـهل حذف المبتدأ هنا كونه مفردًا، وقد كثُر حذفه في القرآن الكريم وفي التراكيب العربية. أضـف إلى ذلك أن أمثلة هذه المســألة مكونة من جملتين، اقترنت الثانية منهما بـــ (الفاء)، ولم تختلف إحداهما عن الأخرى خبرا وإنشاء، فصح لذلك استئناف الجملة المبدوءة بـــ (الفاء) بتقدير مبتدأ بعد (الفاء) المقترن بالفعل المضـــارع الواقع في حيز الجواب مرفوعًا، فلما لم يؤد عدم الجزم إلى لبس أو غموض لم يمتنع تقدير المبتدأ بعد (الفاء)، ودلَّ ذلك على أن (الفاء) إذا كانت في جواب المجازاة كان ما بعدها مبتدأ على الإطلاق؛ لأنها إنما تقع في الجزاء إذا كان الجزاء جملة من مبتدأ وخبر؛ ولذلك احتيج إليها لوصـــل الجواب بالشـــرط، وذا مما يدلُّ على أن الكلام مبني من أوله على الإضمار وترك الجزم.

الخاتمـة

أحمدك اللهم حمد الشـاكرين، وأصـلي وأسلم على خاتم النبيين والمرسـلين سـيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن التَّعقُّبات النحوية عامل مهم من عوامل مدارســة مســائل النحو ومراجعتها، وتلك المراجعات أمر ضــروري في حقل الدراســات النحوية، ومعلوم أن النقد البناء في أي عمل فكري علمي ينميه ويأخذ بسبيله إلى التكامل والتطور.

وفي نهاية هذا التطواف مع تعقُّبات ابن جعفر الإربلي النحوية للنحويين أســجل هنا أهم نتائج البحث التي توصلت إليها من خلال دراسة هذه التعقبات، والتوصيات.

أولا: النتائج:

١- أن الأســلوب الذي اعتمده الإربلي في تعقباته للنحويين ينزع إلى الســهولة وطرح التكلف، والبعد عن الجدل المنطقي المغالى فيه.

٢- اعتمـاد الإربلي على المـذهـب البصــري في تعقبـاتـه ســواء من حيـث المصــطلحات، أو من حيث أصــول المذهب البصــري في الســماع والقياس والأعاريب؛ ولذلك رجَّح آراءهم في المسائل الخلافية التي دارت رحاها بينهم وبين الكوفيين.

٣- الاعتداد بآراء الفحول من النحويين، أمثال: الخليل، وســيبويه، والأخفش، والمبرد، والمازني، وابن السـراج، والرواة أيضــا، ورأي سـيبويه عنده مقدم على غيره؛ ولذلك تعقب الأخفش في المسـائل التي خالف فيها سـيبويه، إتماما لأبحاث سيبويه ومدرسته.

٤- أن الصــواب كان رفيق الإربلي في أغلب تعقباته، وأن القليل المتبقي احتمل الجواز.

٥- ظهرت القيمة العلمية لتعقبات الإربلي للنحويين من عدة نواحي:

- نقل آراء لبعض النحويين لا توجد في كتبهم المطبوعـة التي بين أيـدينـا، ممـا يـدل على وجود نســخ أخرى رجع إليهـا الإربلي، أو أنـه أخـذ منهـا سماعا.

- ثقافة الإربلي وسعة اطلاعه وإلمامه بآراء النحويين وتثبته من نسبتها إلى أصحابها.
- أن بعض آراء الإربلي كان لها صـــدى في مؤلفات المتأخرين، كما في شرح الرضي الأستراباذي.
- تســجيل صــورة من صــور التأليف النحوي المتمثل في الموســوعات النحوية.

٦- أن دراســة التَّعقُّبات النحوية فتحت لي نافذة للاطلاع على صــيغة التفكير النحوي لدى أسلافنا القدماء، وقربتني من مشكلات التفكير في اللغة من خلال نظامها النحوي، وهذا كسـب لا يسـتهان به للباحثين المتدربين على الاقتراب من المشكلات العلمية ومحاولة فهمها، وصياغة موقف علمي تجاهها .

ثانيا: التوصيات:

١- أن ينهل الدارسون والباحثون من معين اللغة العربية الذي لا ينضب أبدا.

٢- دراســة كتاب المنهاج الجلي، وإيلاؤه الاهتمام؛ لما يحوي من مادة علمية خصبة تصلح للدراسة، واستكمال ما جاء فيه من نتائج متعلقة بالتعقبات اللغوية والصرفية.

٣- الاعتزاز بالتراث العربي المشـرق، لا سـيما بعد الهجمة الشـرسـة على القرآن الكريم، وعلى اللغة العربية وأهلها.

٤- العمل على افتتاح برنامج الدكتوراة في جامعة جازان؛ ليتســنى للطلاب الذين يودون التواصل والارتقاء في سلم التعليم أن يدرسوا في حرم جامعتنا الغراء.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾	٣	٢٨٨
	﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾	١٠	٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٢
	﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾	٢٥	٣٣٠، ٣٣٦
	﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	٣١	٢٧٠
	﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٣٥	٢٣٧، ٢٤٧
	﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٤٢	٢٣٧
	﴿بِمَا عَصَوا۟﴾	٦١	٢٩١
	﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا﴾	٦١	٣٢٥
	﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾	٨١	٣٣٥
	﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾	١٠٥	٣١٩، ٣٢٥، ٣٤١
	﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾	١٢٤	٥٨، ٥٩
	﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾	١٢٦	١٦٨
	﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾	١٥٠	١٤١
	﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾	١٦٧	٢٧٠
	﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	١٧٥	٣٨
	﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾	١٧٦	٨
	﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾	١٨٨	٢٣٧
	﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾	٢٧٠	٣٢٨
	﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾	٢٧١	٣٢، ٣٥
	﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾	٢٧١	٣١٣، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٤
	﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾	٢٧١	٣٣٤
	﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾	٢٨٢	٣٧١، ٣٧٣

آل عمران	﴿ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ﴾	٨١	٣٢٨
	﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾	١٠٤	٣٢٧
	﴿ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـٔٗا ﴾	١٢٠	٣١٧
	﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾	١٨٨	٢٩١
النساء	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾	٢٩	٣٠٦
	﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ ﴾	٣١	٣٣٤
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾	٥٨	٣٥
	﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾	٧٣	٣٠٦
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبٗا ﴾	٨٦	٣٠٦
	﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	١٠٠	٢٥٢
	﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾	١٢٤	٣٢٥
	﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمٗا ﴾	١٢٧	٣٠٦
	﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِ ﴾	١٢٩	٢٣٧
	﴿ إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡ ﴾	١٤٠	٣٦٢
المائدة	﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ ﴾	٤	٣٢٦، ٣٣٩
	﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾	٨	٦١، ٧٦
	﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ ﴾	١٩	٣١٧
	﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾	٧١	١٣٦
	﴿ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ ﴾	٩٥	٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٤
	﴿تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾	١١٤	١٤٠
	﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	١١٥	٧٦
	﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾	١١٦	٣١٠
الأنعام	﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ ﴾	١٢	١٤١
	﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾	١٢	١٤١، ١٤٥
	﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾	٣٤	٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٩

	﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾	٣٨	٣١٧
	﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾	٦٦	٢١٤
	﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾	١٠٧	٢١٤
	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ ﴾	١٤١	٨، ٤٩
	﴿ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾	١٤١	٨
	﴿ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾	١٤٦	٣٢٩
	﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ ﴾	١٥٨	٥٩
	﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾	١٥٨	٥٨
الأعراف	﴿ٱدَّارَكُوا۟﴾	٣٨	١٥٥
	﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾	٦٥	٢١٤
	﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ﴾	١٠١	٣٢٩
	﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١٨٦	٣٧٥
	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾	١٩٤	٣٠٩
الأنفال	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٢٧	٢٣٧
	﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾	٢٩	٣٢٩
التوبة	﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	٢٥	٢٨٧
	﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ﴾	٣٨	١٥٥
	﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾	٩٤	٢٧٨
	﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	١٠٨	٣٤١
	﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾	١٢٨	٢٩١
	﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	١٧٧	١٨٤
يونس	﴿ إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	٦	٨
	﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾	٥٨	١٥٦، ١٦٧

	﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾	١٠٨	٢١٤
يوسف	﴿ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾	٣	٢٩١
	﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾	٣٥	٣٣٧
إبراهيم	﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	١٠	٣٢٥
الحجر	﴿ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾	٣٩	٢٩١
	﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾	٩٤	٢٩١
النحل	﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟﴾	٧	٨٦
	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾	١٢٤	١٩٤
الكهف	﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾	٢٠	٣٦٢
	﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٣١	٣٣٠
	﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾	٦٣	١٣٦
مريم	﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾	٣٧	٨
	﴿ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾	٤٧	٣٠٦
	﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾	٦٠، ٦١	١٣٤
	﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾	٩٨	٣١٧
طه	﴿ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾	٣٥	٣٠٦
	﴿ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾	٦١	٢٣٧
	﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾	٦٧	١٢٩
	﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾	٨١	٢٣٧
	﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾	١١٢	٣٢٥
الأنبياء	﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	٣	١٣٦
الحج	﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٢٣	٣٣٠
	﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾	٣٠	٣٤١
	﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۖ ٱلنَّارُ﴾	٧٢	١٦٨

المؤمنون	﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾	٩١	٣١٧
النور	﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾	٣٠	٣٢٨، ٣٤٠
	﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾	٤٣	٣١٣، ٣٢٦
الفرقان	﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾	١٨	٣١٧
الشعراء	﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾	٢٠	٣٥٦
النمل	﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾	٣٣	١٠٩
	﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾	٧٢	٨٨
القصص	﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾	٥٨	٣١٤
	﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ ﴾	٨٤	٣٧٣
العنكبوت	﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ ﴾	٣٣	٨١
	﴿ وَأَهْلَكَ ﴾	٣٣	٨٧
السجدة	﴿ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾	٢٢	٣٠٧
الأحزاب	﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾	١٨	١٩٤
	﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾	٢١	١٣٧
سبأ	﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾	٣٧	١٤٢
فاطر	﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾	٣	٣١٧
	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾	٢٨	١٢٣، ١٢٩
	﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٣٣	٣٣٠
يس	﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾	٩	٣٤١
	﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾	٢٨	٣٣٠
	﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا ﴾	٣٢	٣٠٩
الزمر	﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾	٤١	٢١٤

	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾	٥٣	٣٣٥
	﴿ وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ ﴾	٧٥	٣٢٩
غافر	﴿ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾	٥٦	٨٦
فصلت	﴿وَمِنۡ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾	٥	٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤١
	﴿ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ ﴾	٢٨	١٤٩
	﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾	٤٨	٢٥٦
الشورى	﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾	٦	٢١٤
الدخان	﴿كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ﴾	٢٥	٣١٤
الجاثية	﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾	٣٢	١٨٩
الأحقاف	﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾	٣١	٣١٣، ٣٢٧، ٣٢٩
محمد	﴿وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾	١٥	٣٢٧، ٣٤١
الفتح	﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾	٢٩	٣٢٧، ٣٤١
الطور	﴿ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾	٢١	٣٢٥
الحديد	﴿ إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾	١٨	١٠٥
الصف	﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾	١٢	٣٢٩
الجمعة	﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ ﴾	٩	٣٤١
المنافقون	﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾	١	٢٦٣
	﴿ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ﴾	٤	١٢٧
الطلاق	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾	٣	٣١٠
التحريم	﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ﴾	٣	٢٧٠
	﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾	٣	٢٧٠، ٢٧٨
	﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ ﴾	٤	١٢٧
الحاقة	﴿ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾	٨	٣٢٥
المعارج	﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ﴾	١	٣٣٧

نوح	﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾	٤	٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٥
الجن	﴿ فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴾	١٣	٣٧١، ٣٧٧
الإنسان	﴿ وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا ﴾	١٤	١٢٢، ١٢٨
	﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴾	٣١	١٦٨
النبأ	﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ﴾	٢٨	٢٩٠
	﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾	٤٠	٣٠٦
عبس	﴿ قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ﴾	١٧	٣٨
الشمس	﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾	٩	٢٦٣
الهمزة	﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ﴾	١، ٢	١٤٦

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
أَتَيْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي رَهْطٍ مِنْ كِنْدَةَ	١٥١
أَتَيْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ	١٤٦، ١٥٠
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا	٣٣٠
إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا	٣٠٨
إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا	٣٠٨
إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ	٣٣٨
لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَة، فَإِنَّ الْأُولَى لَكَ وَلَيْسَتْ لَكَ الثَّانيةُ	٣٤٠
لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ	١٥٧، ١٦٧

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
إنْ لا حَظِيّةٌ فلا أَلِيَّةٌ	١٩٠
إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَل	١٧٦
شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ	٣٧
قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ	٣١٣

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الباء			
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي وَجَدت مِلَاكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبَا	**البسيط**	الفزاري	٢٦٧
يَسُرُّ المَرْءُ ما ذَهَبَ الليالِي وكان ذهابُهنّ له ذهابا	الوافر	بلا نسبة	٢٨٨
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ	**البسيط**	بعض الفزاريين	٢٥٧
هذا سُراقَةُ للقرآنِ يَدرُسُه والمَرْءُ عندَ الرَّشَا إنْ يَلْقَها ذيبُ	البسيط	لم يعرف قائله	٢٩٠
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ	الطويل	أبو جندب الهذلي	٦٣
قافية التاء			
رَحِمَ اللهُ أَعْظُما دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ	الخفيف	عبد الله بن قيس الرقيات	١٣٤
خَبيرٌ بنو لَهْب فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لَهْبِيٍ إذا الطَّيرُ مرّتِ	الطويل	بعض الطائيين، أو رجل منهم	١٢١، ١٢٧
قافية الحاء			
يا نَاقُ سِيري عَنَقا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٣٣
نَهَيْتُكَ عن طِلابِكِ أُمَّ عَمرٍو بعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحٌ	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	٣٥٥
قافية الدال			
إذَا اسودَّ جُنْحُ اللّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة المخزومي	٣٠٧، ٣٠٩
قافيـــة الراء			
وينمى لها حُبُّها عِنْدَنا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لم يَضُر	المتقارب	عمر بن أبي ربيعة	٣٣١
أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَـــهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلا اغترارا	المتقارب	الأعشى	١٨٩
وَمَالِي أَنْ أَكُونَ أَعِيبُ يَحْيَى وَيَحْيَى طَاهِرُ الأَثْوابِ بَرٌّ	الوافر	مخيّس بن أرطأة الأعرجي	٧٣
مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ	الرجز	بلا نسبة	١٥٩، ١٦٤
لَهْفي عَلَيكَ لِلَهْفةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حِيْنَ لَيْسَ مُجِيرُ	الكامل	الشمردل الليثي	١٧٩
وكُنْتُ أُرَى كالموتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فكيفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوْعِدُهُ الْحَشْرُ	الطويل	سلمة بن يزيد	٣٣٢
أَخُو رَغَائِبَ يُعْطاهَا وَيُسْأَلُهَا يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ	البسيط	أعشى باهلة	٣٢٧
وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فعُولانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ	الطويل	ذو الرمة	٩

جَزَى بنوه أَبَا الغيلان عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعلٍ كما يُجْزَى سنمارُ	البسيط	سليط بن سعد	٦٣
أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَراجيزِ خلت اللُّؤْمُ والخَوَرُ	البسيط	منازل بن ربيعة أو جرير	٢٥٤
أَلَيْس أمِيرِي فِي الأُمُورِ بأَنْتُما بِمَا لَسْتُما أَهْلَ الخِيَانَةِ والْغَدْرِ	الطويل	بلا نسبة	٢٨٩
يَظَلُّ بِهِ الحِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِما وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنينِ الأبَاعِرِ	الطويل	بلا نسبة	٣٣٢
لاَ فَتى إلا عَلِيٌّ ولا سَيْفَ إلا ذو الفَقَارِ	مجزوء الكامل	بلا نسبة	١٩١
لمَّا بَلَغْتُ إمَامَ العَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُوْلِ إدْلاجي وتَهْجِيري	البسيط	جرير	٣٣١
قافية العين			
ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيتني حِلْمِي مُضَاعا	الوافر	**عدي بن زيد، أو رجل من بجيلة أو خثعم**	١٣٧
أَنَا ابْنُ التارِكِ البكري بِشْر عَلَيْهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعا	الوافر	**المرار بن سعيد الفقعسي**	٩٣، ١٠٥
فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ أَنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ	الكامل	**أبو ذؤيب الهذلي**	٢٥٧
إذا متُّ كان النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذِي كنْتُ أَصْنَعُ	الطويل	**العجير بن عبد الله السلولي**	١٨٤
لمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أدَّى إليهِ الكَيلَ صَاعًا بِصَاع	السريع	**السفاح بن بكير**	٦٢، ٧٤
قافية الفاء			
وَقَالُوا تَعرَّفْهَا المنازلَ مِنْ مِنىً وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ	الطويل	**مزاحم بن الحارث العقيلي**	١٨٥
الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لاَ يَأْتِيهُم مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ	المنسرح	**رجل من الأنصار، أو قيس بن الخطيم، أو عمرو بن امرئ القيس، أو شريح بن عمران، أو مالك بن العجلان**	٧٩، ٨٠
وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدعْ مِنَ المَالِ إلَّا مُسْحَتًا أو مُجلّفُ	الطويل	**الفرزدق**	٩
قافية القاف			
نَصَبْن الهَوَى ثمّ ارْتَمَينَ قُلُوبَنا بِأَعْيُنِ أعْداءٍ وهُنّ صَدِيقُ	الطويل	جرير، أو ذو الرمة، أو جميل	١٢٧
قافية الكاف			
على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بَكَى	الطويل	متمم بن نويرة	١٥٩، ١٦٤
قافية اللام			
مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبالَا	الوافر	مختلف في نسبته	١٥٨، ١٦٤

جَزَى اللهُ عَبْسًا وَالْجَزَاءُ يكفهُ جَزَاءَ الكِلاَبِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَل	الطويل	النابغة الذبياني، أو عبد الله بن همارق	٦٢
جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل	الطويل	النابغة الذبياني، أو أبو الأسود الدؤلي، أو عبد الله بن همارق	٥٨، ٦١، ٦٦، ٧٤
قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقٌّ وَإِنْ كذبٌ فَمَا اعتذارُك مِن شَيءٍ إِذَا قِيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	١٩٠
بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضلةٍ وَأَمَّ نهجَ الهُدى مَنْ كَانَ ضِلّيلا	البسيط	بلا نسبة	١٤٣
فّإذا جُوزِيْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الجَمَل	الرمل	لبيد بن ربيعة العامري	١٧٩
إنّ مَحَلا وإنَّ مُرتَحَلا وإنَّ في السَّفرِ ما مَضَى مَهَلا	المنسرح	الأعشى	٣٠٣
فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ الناسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثوّبُ قال: يَالَا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي، أو الفرزدق	١٢٢، ١٢٨
أَرجو وَآمُلُ أَن يَعجَلنَ في أَبَدٍ وَما لَهُنَّ طَوالَ الدَّهرِ تَعجيلُ	البسيط	كعب بن زهير	٢٦٧
هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ولَيْسَ مِنْها شِفَاء الدَّاءِ مَبذولُ	البسيط	هشام بن عقبة أخو ذي الرمة	١٨٥، ١٨٦
كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَومًا ليُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ	البسيط	الأعشى	١٢٢، ١٢٨
ليْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرجِيعَ عَلَى الفَتَى والشَّيْبُ كَانَ هُوَ البديءُ الأَوَّلُ	الكامل	القطامي	٢٩٩، ٣٠٥
أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَينَا مِنْكِ تَنْويلُ	البسيط	كعب بن زهير	٢٥٧
جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الودِّ لمَّا اسْتَتَبْتِهِ وما إنْ جَزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أحَدٍ قَبْلِي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣٢٠، ٣٢٥
وشوهاءَ تعدو بي إلى صارخِ الوغى بمستلئمٍ مثل الفنيق المُرَحَّل	الطويل	ذو الرمة	١٤٢، ١٤٩
كمُنْيَةِ جَابرٍ إِذْ قَالَ لَيْتي أُصَادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي	الوافر	زيد الخيل	١٩٦
قافية الميم			
جَزَى اللهُ عَنِّي والجَزَاءُ بِفَضلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا	الطويل	علي بن أبي طالب	٦٢
وَبَكِيّ عَظِيمَ المَشْعرَينِ كِلَيْهِمَا عَلَى النَّاسِ مَعْرُوفا لَهُ ما تَكَلَّمَا فَلَوْ كَانَ مَجْدٌ يُخْلِدُ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ الناس أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا	الطويل	حسان بن ثابت	٧٣
أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا	الوافر	**حميد بن ثور، أو حميد بن بجدل الكلبي**	١٤٤
هُمَا سَيِّدانا يَزعُمانِ وَإِنّما يَسُودَاننَا إنْ يسَّرَتْ غَنَماهُمَا	الطويل	**أبو أسيدة الدُّبَيري**	٢٥٥
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ	الكامل	مختلف في نسبته	٢٣٨
عَلَى حَالةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَومِ حَاتِما عَلَى جوده لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ	الطويل	الفرزدق	١٣٦
تُهْدِي كَتائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يعصمها إلا ابتدارٌ إلى مَوتٍ بإلجام	البسيط	النابغة الذبياني	٢١٢

أَوْعَدَنِي بِالسِّجنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِي فرِجْلي شَثْنةُ الْمَنَاسِمِ	الرجز	العديل بن الفرخ	١٣٢، ١٣٧، ١٥٠
وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقسَّمٍ كَأن ظَبْيَة تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَم	الطويل	**باعث بن صريم اليشكري، أو غيره**	٢٦٠
قافية النون			
مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوانُ مِنّي بَازِل عَامَينِ حَديثٌ سِنِّي	الرجز	أبو جهل بن هشام، أو علي بن أبي طالب	١٣١، ١٤٢
إذَنْ لقامَ بِنَصْرِي مَعْشرٌ خُشُنٌ عند الْحَفيظةِ إن ذو لُوثَةٍ لانَا	البسيط	قريط بن أنيف	٣٥٥
لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ فَتُقَضِّي حَوائجَ المُسْلِمينا	الخفيف	مجهول القائل	٣٥٨
فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ولَيْسَ كُلّ النَّوَى تُلْقِي الْمسَاكِينُ	البسيط	حميد بن ثور الأرقط	١٨٣، ١٧٦
قافية الهاء			
فَلاَ حْشَأَنَّك مِشْقَصا أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الْهَبَالَه	مجزوء الكامل	**الكميت بن زيد الأسدي، أو الفرزدق، أو أسامة بن خارجة**	١٤٣، ١٤٨
قافية الياء			
فَمَا بَرِحتْ أَقدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلاثَتِنا حتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا	الطويل	عبيدة بن الحارث، أو بعض الصحابة	١٤٠

أنصاف الأبيات

نصف البيت	البحر	القائل	الصفحة
بما لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ والْغَدْرِ	الطويل	بلا نسبة	٢٠٤
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا	**الرجز**	رؤبة، أو العجاج	٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٩
وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أَنِيسُ ... الْعِيْسُ	الرجز	جران العود، أو بشر ابن أبي حازم	٢٥٠
قَدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٩٦
إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَل	الرمل	لبيد بن ربيعة العامري	١٧٦
إِنَّ مَحَلا وإِنَّ مُرتَحَلا ... مَهَلا	المنسرح	الأعشى	٢٩٥، ٣٠٤
ولَيْسَ مِنْها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبذولُ	مجزوء الكامل	هشام أخو ذي الرمة	١٨٧
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ	البسيط	كعب بن زهير	٢٥٣، ٢٦٥
كَأَنِّي غَداة الْبَيْنِ يَوْمَ تَحمَّلُوا ... حَنْظَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٣٥
فِي حَلْقِكُم عَظْمٌ وقَدْ شَجِينا	الرجز	المسيب بن زيد مناة الغنوي	٣٢١
يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي	الوافر	عمرو بن معد يكرب، أو عمر بن أبي ربيعة	١٩٧
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بها	المتقارب	الأعشى	١١٤
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جوين، أو الخنساء	١١٤

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري (ت: ٥١١هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
- أبو موسى الجزولي، أبو العباس أحمد الزواوي (ت: ٧٤٩هـ)، مطبعة موناستير، المحمدية – المغرب، ١٩٨٤م.
- الإتباع، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر(المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، أحمد بن محمد الدمياطي، الشهير بالبناء (ت: ١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقيّ الدين الدقيقي المصري (ت: ٦١٣هـ)، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- إتمام الدراية لقراء النقاية، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- الأحاديث المختارة، أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢١هـ.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد تقي الدين، محمد بن علي بن وهب (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصيمعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الأخبار الطوال، أبو حنيفة أحمد بن أحمد بن داود الدينوري (ت: ٢٨٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: د. جمال الدين الشيال، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
- اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى، ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: جسم الفهيد الدوسري، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- أخطاء اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤هـ)، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- أخلاق الوزيرين (المسمى مثالب الوزيرين، والمسمى أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد)، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي (ت نحو: ٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد ابن تاويت الطنجي، دار صادر، بيروت - لبنان، المجمع العربي، دمشق، ١٤١٢هـ - ١٩٩٩م.
- أدب الخواص، أبو القاسم الوزير المغربي الحسين بن علي بن الحسين (ت: ٤١٨هـ)، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب برهان الدين (ت: ٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أساليب بلاغية (الفصاحة-البلاغة-المعاني)، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى،١٩٨٠م.
- أسباب التعدد في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، جامعة حلب - كلية الآداب، قسم اللغة العربية، مكتبة لسان العرب.
- استدراكات السلف في التفسير خلال القرون الثلاثة الأولى، دراسة نقدية مقارنة، نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- أسرار التكرار في القرآن (المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين الكرماني (ت. نحو: ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، منشورات دار الفضيلة.
- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- إعراب القرآن، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨)، تحقيق: فائزة بنت عمر المؤيد، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥هـ.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- إعراب لا إله إلا الله، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.
- إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم القيرواني الأموي القرشي الأصفهاني (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد الفراج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الإغفال، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م.
- الأفعال اللا شخصية في العربية، تحليل تركيبي في ضوء علم اللغة التقابلي، علاء إسماعيل الحمزاوي، كلية الآداب، جامعة المنيا - مصر.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د.محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقَّا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني (ت: ٦٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الألغاز النحوية (المسمى الطراز في الألغاز) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٣م.
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان، الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي، المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الهاشمي العلوي الحسني، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين العلوي (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- أمالي المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي (ت: ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العر بي، القاهرة – مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت: ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التيمي السمعاني المزوري (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وغيره، مجلس دائرة المعارف العثماني، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق :محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦ هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي، المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المنعم خواجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.
- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، حازم خنفر، ١٤٣٣هـ -٢٠١٢م.

- البارع في اللغة، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد - العراق، ودار الحضارة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- البخلاء، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: محمد علي أبو العباس، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد شمس الدين (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير أبو السعادات المبارك مجد الدين بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- البديع في نقد الشعر، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد ابن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيرازي (ت: ٥٨٤هـ)، تحقيق: د. أحمد بدوي، ود. حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.
- البرهان في وجوه البيان، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب (ت. بعد: ٣٣٥هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي مجد الدين (ت: ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة، الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت. نحو: ٤٠٠هـ)، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان.
- البلاغة العربية (أسسها وعلومها وفنونها)، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي (ت: ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البلاغة الواضحة، علي الجارم، ومصطفى أمين، دار المعارف، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- بلوغ الأمل في فن الزجل، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت: ٨٣٧هـ)، تحقيق: د. رضا محسن القرشي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٩٧م.
- تاريخ الأدب العربي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت: ٤٢٧ هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التحفة السَّنية بشرح المقدمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، أبو جعفر شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللَّبْلِيُّ الفهرى المالكى (ت: ٦٩١هـ)، تحقيق :د.عبد الملك بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسيّ (ت: ٧٤٢هـ)، مكتبة لسان العرب.
- تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني (ت: ٧٨٦هـ)، تحقيق: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: سلطان بن فهد الطبيشي، وزارة الأوقاف السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذكرة الحمدونية، أبو المعالي محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بكر عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي (ت: ٧٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٧٢م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ترتيب علل الترمذي الكبير (العلل الكبير للترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى الضحاك الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.
- التشبيهات، أبو إسحاق بن أبي عون (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعين خان، دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

- تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر، ١٤٢٩هـ - ١٩٨٢م.
- تصحيح لسان العرب، أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (ت: ١٣٤٨هـ)، دار الآفاق العربية، القاهرة _ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ _ ٢٠٠٢م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد سليمان بن علي المعري (ت بعد: ٤٩٢هـ)، تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق :علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر ابن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي، المعروف بابن الخازن (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- تفسير الطبري (جامع البيان)، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
- تفسير الفخر الرازي (المسمى مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) نظام الدين الحسين بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- التفقيه في اللغة، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت: ٢٨٤هـ)، تحقيق: خليل بن إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، العراق، ١٩٧٦م.

- التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، أبو عبد الله شـــمس الدين محمد بن محمد ابن محمد، المعروف بابن أمير حاج، ويقال له: ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـــ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي (ت: ١٣٠٠هـــ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد ســليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، من ١٩٧٩م إلى ٢٠٠٠م.
- التكملة والذيل والصلة، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت: ٦٥٠هـــ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـــــ)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيســـي، وآخرون، مطبعة العاني، بغداد – العراق، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.
- التمثيل والمحاضرة، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـــ - ١٩٨١ م.
- تمهيد القواعد بشـــرح تســـهيل الفوائد، محمد بن يوســـف بن أحمد محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـــــ)، تحقيق: د. علي أحمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة – مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، أبو القاسم علي بن حمزة البصري (ت: ٣٧٥هـــ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـــ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- تهذيب كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، أبو عبد الله بن الحسين بن موسى الدينوري (ت: ٤٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أنيس، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجليس الصالح والأنيس الناصح، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الحريري النهرواني (ت: ٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم للحفاظ، يحيى بن عبد العزيز اليحيى، دار ابن الجوزي، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، د. علاء إسماعيل الحمزاوي.
- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الإربلي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار النفائس، لبنان، ٢٠٠٧م.
- حاشية ابن عابدين (قرة عيون الأخبار لتكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، علاء الدين محمد بن محمد أمين، المعروف بابن عابدين (ت: ١٣٠٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: ١٣٩٢هـ).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي (ت: ١٢١٣هـ)، شرح وتعليق: تركي المصطفى، دار الفكر، ١٤٢٧هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: إياد محمد الغوج، وآخرون، دار المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين القهوجي، وبشير حويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الآبذي (ت: ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- حروف المعاني وأثر التركيب فيها، د. فائزة بنت عمر المؤيد، الرسالة، الطبعة الأولى.
- حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت: ٦٥٩هـ)، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- حماسة الخالديين (المعروف بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين)، أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي (ت: ٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (ت: ٣٧١هـ)، تحقيق: د. محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.

- حماسة القرشي، عباس بن محمد بن مسعود القرشي النجفي (ت: ١٢٩٩هـ)، تحقيق: خير الدين محمد قبلاوي، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، ١٩٩٥م.
- الحماسة المغربية، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرَّاوي الشاذلي (ت: ٦٠٩هـ) تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- الحور العين، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٤٨م.
- حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى الدميري كمال الدين الشافعي (ت: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- خاص الخاص، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الخلاصة في علوم البلاغة، علي بن نايف الشحود، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
- الخلاف النحوي بين النحويين، دراسة وتحليل وتقويم: د. السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م.
- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، علي بن لالي بالي بن محمد القسطنطيني الحنفي (ت: ٩٩٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- الدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

- الدر المصـــون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوســـف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الدر النثير والعذب النمير، أبو عمرو عثمان بن ســـعيد الداني (ت: ٤٤١ هـــــ)، تحقيق ودراســـة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشـــر، جدة،١٤١١هـــــ - ١٩٩٠م.
- دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة.
- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ) تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- درج الدرر في تفسير الآي والسور، أبو بكرعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: ٤٧١ هـــــ)، تحقيق: وليد أحمد صالح الحسين، وإياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـــــ)، تحقيق: محمود محمد شـاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله الفوزان، دار المسلم، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- دواوين الشعر العربي على مر العصور، عدة شعراء.
- الديبـاج، أبو عبيـدة معمـر بن المثنـى التيمـي (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيـق: عبـد الله بن سليمان ابن الجربوع، وعبـد الرحمن بن ســـليمـان العثيمين، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، الطبعـة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو الكناني (ت: ٦٩ هـــ)، صنعة أبي سعيد الحسن الســكري، تحقيق: الشـيخ محمد حســن آل ياســين، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- ديوان أبي النجم العجلي (ت: ١٣٠هـــــ)، جمع وتحقيق: د. محمد أديب جمران، المجمع الدمشقي، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد بن محرث بن زيد بن مخزوم بن هذيل (ت: ٢٧هـــ)، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد – مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم (ت: ٣ ق. هـــ)، تحقيق: محمد التونجي، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان الأدب (معجم ديوان الأدب)، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت: ٣٥٠هـــ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣ م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل (ت: ٧ هـ)، تحقيق: محمد حسين، المطبعة النموذجية.
- ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت: ٢٣١هـــ)، شرح: محمد عبد القادر سعيد الرافعي، طبعة مصر، ١٩٠٤م.
- ديوان الشعراء الهذليين، تحقيق: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م.
- ديوان العجاج، عبد الله بن رؤبة التيمي (ت: ١٤٥هـ)، رواية وشرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: ٢١٦هـ)، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق (ت: ١٤٠هـــ)، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان القطامي، عمير بن شبيم بن عمرو التغلبي (ت: ١٠١هـــــ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (ت: ١٢٦هـــ)، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

- ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥)، شرح وضبط: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الغطفاني (ت: ١٨ ق. هـ)، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: ٥٤٥هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان جران العود النميري (ت: ٦٨هـ)، رواية أبي سعيد السكري، تحقيق: نوري حمودي القيسي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- ديوان جرير بن عطية الخطفي (ت: ١١٤هـ)، شرح: محمد حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة (ت: ٨٢هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- ديوان حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي (ت: بين ٣٥-٤٠، وقيل: بين ٤٠-٥٤)، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ديوان حميد بن ثور الأرقط (ت: ٣٠هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة (ت: ١١٧هـ)، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (ت: ١٤٥هـ)، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٩٦م.
- ديوان زيد الخيل الطائي (ت: ٩هـ)، صنعة: نوري حمودي القيسي، دار النعمان، النجف، ١٩٦٨م.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات (ت: ٨٥هـ)، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ - ١٩٨٥م.

- ديوان عدي بن حماد بن زيد العبادي التيمي (ت: ٣٥ ق.هـــــ ، ٥٨٧م)، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، العراق، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان علي بن أبي طالب رضـي الله عنه (ت: ٤٠هـــ)، تحقيق: عبد العزيز الكرم، دار كرم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان عمــر بن أبي ربيعــة المخزومــي (ت: ٩٣هـ)، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي (ت: ٢١هـ)، تحقيق: مطاع الطربيشي، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- ديوان قيس بن الخطيم، أبو يزيد قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي (ت: ٢ ق. هـ)، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.
- ديوان كعب بن زهير (ت: ٢٦هـ)، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت: ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان مزاحم العقيلي (ت: ١٢٠ هـــ)، تحقيق: حاتم صـالح الضـامن، ونوري حمودي القيسي، دار صادر، ٢٠١٢م.
- ذيل تاريخ بغداد، أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن النجار البغدادي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٧م.
- الراموز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن (ت: ٨٦٦ هـــ)، تحقيق: محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- ربيع الأبرار ونصـوص الأخيـار، أبو القـاسـم محمود بن عمرو بن أحمـد جـار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، مؤسسة الأعلى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- رسـالة الصـاهل والشـاحج، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سـليمان بن محمد بن سـليمان المعري التنوخي (ت: ٤٤٩ هـــ)، تحقيق: د. عائشــة بنت عبد الرحمن، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- رسالة الغفران، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان المعري التنوخي (ت: ٤٤٩هـ)، مطبعة أمين هندية، الموسكي - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م.
- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعرة، أبو علي محمد بن الحسين بن المظفر الحاتمي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
- رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.
- رسائل في اللغة، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- روح البيان في تفسير القرآن، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- رؤية الله، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، وأحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤١١هـ.

- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣٤هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، ١٩٩٤م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، ود. محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الزهرة، أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري (ت: ٢٩٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. نوري حمود القيسي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، ابن المبرد يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: د. صفوت بن عادل عبد الهادي، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن الهنداوي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.
- سنن أبي داود، سليمان بن أبي الأشعث الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، د. محمود فجال، النادي الأدبي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ابن طولون شمس الدين محمد بن علي الدمشقي الصالحي (ت: ٩٥٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ -٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة – مصر، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- شـرح اختيارات المفضـل، يحيى بن علي بن محمد، المعروف بالخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م).
- شـرح أدب الكاتب، أبو منصـور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضـر بن الحسـن الجواليقى (ت: ٥٤٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شـرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسـمى إيضـاح الشـعر)، أبو علي الحسـن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- شرح الآجرومية للأسمري، صالح بن محمد بن حسن الأسمري.
- شرح الآجرومية، د. حسن بن محمد الحفظي.
- شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسـن علي بن محمد بن عيسـى نور الدين الأشْمُوني الشـافعي (ت: ٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العليمة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سـليمان البعيمي، مكتبة الراشـد، الرياض - المملكة العربية السـعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شـرح الجمل، أبو الحسـن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشـبيلي، المعروف بابن عصـفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: فواز الشـعار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- شـــرح الجمل، أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد، المعروف بابن الفخار (ت: ٧٥٤هـ)، تحقيق: د. روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شـرح الرضـي على الكافية لابن الحاجب، رضـي الدين محمد بن الحسـن الأسـتراباذي النحوي (ت: ٦٨٦هـــ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شـرح الشـواهد الشـعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسـن شُـرَّاب (ت: ٢٠١٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٧ م.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (المسمى بـــالكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسـين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـــ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصـطفى الباز، مكة المكرمة – المملكة العربية السـعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٧م.
- شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ _ ١٩٨٨م.
- شـــرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة الموصـــلي، المعروف بابن القواس (ت: ٦٩٦هـــ)، تحقيق: علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- شـرح الكافية الشـافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسـي (ت: ٦٧٢هـــ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، كلية الشـريعة والدراسـات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- شـرح المشـكل من شـعر المتنبي، أبو الحسـن علي بن إسـماعيل بن سـيده المرسـي (ت: ٤٥٨هـــ)، تحقيق: مصـطفى السقا، ود. حامد عبد الحميد، مطبعة دار الكتب المصـرية، القاهرة.
- شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت: ٢٠٦هـــ)، تحقيق: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

- شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني (ت: ٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش محمد بن علي موفق الدين الأسدي الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت: ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهمو بن نزال العتيبي، مكتبة الراشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام ابن مالك الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، أبوزيد عبد الرحمن بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف - العراق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي (ت: ٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩م.
- شرح حماسة أبي تمام، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي المصري (ت: ٩٧٧هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦م.
- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
- شرح سنن أبي داود، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العليمة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح قواعد الإعراب، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت: ٩٥٠هـ)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- شرح كتاب الحماسة، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (ت: ٤٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، الطبعة الأولى.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، محمد بن الطيب الفاسي (ت: ١١٧٠ هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- شرح نهج البلاغة، أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الشعر الجاهلي قضاياه وظواهره الفنية، د. كريم عبيد هليل الوائلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨م.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت: ٨٢١ هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٤٠هـ – ١٩٢٢م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- ضحى الاسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٥م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت: ٣٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي (ت: ٢٣٢ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة – المملكة العربية السعودية.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي الصغاني (ت: ٦٥٠ هـ)، تحقيق: د. فير محمد حسن، المجمع العلمي العراقي - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- العدة شرح العمدة، أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد بهاء الدين المقدسي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.
- العقد الفريد على نظم الشيخ سعيد، حمد بن صالح القمرا النابت المري.
- العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد مفيض قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١)، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

- علل النحـــو، ابن الوراق أبو الحســـن محمـــد بن عبـــد الله بن العبـــاس (ت: ٣٨١ هـــ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- علم البديع، عبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦هـــــ)، دار النهضـــة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت _ لبنان.
- علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- عمدة الحفاظ في تفســـير أشـــرف الألفاظ، أبو العباس أحمد بن يوســـف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـــ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
- عمدة القاري شـرح صـحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسـى بن أحمد بن حسـين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـــ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابـــه، أبو علي الحســـن بن رشيق القيرواني (ت: ٤٦٣هـــ)، تحقيـــق: محمـــد محيي الدين عبد الحميـــد، دار الجيـــل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـــ - ١٩٨١م.
- عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـــ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوســـف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة: براجشتراسر.
- غريـب الحديـث، أبو ســـليمـان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطـاب البســـتي، المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـــــ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وعبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م.
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت: ٤٠١ هـــ)، تحقيق: أحمـد فريـد المزيـدي، مكتبـة نزار مصـــطفى البـاز، المملكـة العربيـة الســـعوديـة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

- الفاخر، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت نحو: ٢٩٠ هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وآخرون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.
- فتح الرحمن في تفسير القرآن، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت: ٩٢٧هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، د. موسى شاهين لاشين، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي، الملقب بالأسود الغندجاني (ت: ٤٣٠ هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق - سورية، الطبعة الأولى.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة والتوزيع، القاهرة _ مصر.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان المعري التنوخي (ت: ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد حسن زناتي، مطبعة حجازي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ - ٢٠٠٥م.
- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرازق المهري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس (ت: ١٣٩٧هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر.

- القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- القرط على الكامل، أبو الحسين علي بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سعد الخير الأنصاري (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: ظهور أحمد أظهر، جامعة بنجاب، لاهور – باكستان، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية، نديم حسين دعكور، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- قواعد اللغة العربية (الكفاف)، د. يوسف الصيداوي (ت: ١٤٢٣هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- القوافي، القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحسين عبد الله بن المحسن التنوخي (ت: ق. ٥هـ)، تحقيق: د. عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- الكافية في الجدل، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٩م.
- الكافية في علم النحو، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

- كتاب الأفعال، ابن القوطية محمد بن عمر بن عبد العزيز (ت: ٣٦٧هـــ)، تحقيق: على فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- كتاب الألفاظ الكتابية، أبو الحسن عبد الرحمن بن عيسى بن حماد الهمذاني (ت: ٣٢٧ هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الفارسي البصري، المعروف بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب حلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، مكتبة المثنى، بغداد - العراق، ١٩٤١م.
- الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكشكول، محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني بهاء الدين (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ)، تحقيق :عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

- الكناش في فني النحو والصـرف، أبو الفداء عماد الدين إسـماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- كنز الكتاب ومنتخب الآداب، أبو إسـحاق إبراهيم بن أبي الحسـن الفهري، المعروف بالبونسي (ت: ٦٥١هـ)، تحقيق: حياة قارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسـماعيل بن عثمان بن محمـد الكورانـي الشـافعي (ت: ٨٩٣هـ)، تحقيق: أحمـد عـزو عنـاية، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمى الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي (ت: ١٤٢٩ هـ)، مراجعة: لجنة من العلماء برابطة العالم الإسـلامي، مكة المكرمة، دار المنهاج، ودار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مـازن المبـارك، دار الفكر، دمشـق، الطبعة الثانيـة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت: ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد سـعيد المولوي، مركز الملك فيصـل للبحوث والدراسـات الإسـلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- اللباب في تهذيب الأنسـاب، ابن الأثير علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري الشيباني (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: محمد الرجب، مكتبة المثنى، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسـين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سـراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشـقي النعماني (ت: ٧٧٥ هـ)، تحقيق: الشـيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشـيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، فاضل صالح السامرائي، دار عمار.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ليس في كلام العرب، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر علم الدين اللورقي (ت: ٦٦١هـ)، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.
- المبحث العروضي والبلاغي في لسان العرب مع معجم بمصطلحات العروض البلاغية، د. عامر مهدي صالح العلواني <
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، قراءة وشرح: مروان العطية، وشيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- متممة الآجرومية في علم العربية، أبو عبد الله محمد بن محمد الرعيني المالكي، الشهير بالحطاب (ت: ٩٥٤هـ)، تحقيق: علي عبد الله السلوم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠١م.
- متن الآجرومية، ابن آجروم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت: ٧٢٣هـ)، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد (ت: ٦٣٧ هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.
- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ودار الرفاعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني (ت: ٢٩١ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م.
- مجمع الأمثال، أبوالفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي، أحمد قبش بن محمد نجيب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مجمع بحار الأنوار، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتني الكجراتي (ت: ٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- مجمل اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني (ت: ٥٨١ هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم زيدان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- محاضرات في الألسنية العامة، دي سوسر فردينان (ت: ١٩١٣م)، ترجمة: يوسف غازي، ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة بجونيه، لبنان، ١٩٨٤م.
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، السري بن أحمد بن السري الكندي الرفاء (ت: ٣٦٢ هـ)، تحقيق: مصباح غلا ونجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- المحصول في شرح الفصول، جمال الدين الحسين بن بدر الدين بن إياز بن عبد الله البغدادي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، المشهور بالصاحب ابن عباد (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مختار الصحاح، أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، والدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- مختصر المعاني، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المذكرات النحوية شرح الألفية، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد، المشهور بابن الخشاب (ت: ٥٦٧ هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ -١٩٧٢م.
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية بنارس الهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المرقصات والمطربات، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد الموسوي، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٢٨٦هـ - ١٨٦٩م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن المصري النحوي (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم البخاري، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٢م.
- المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المستطرف في كل فن مستظرف، أبو الفتح محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (ت: ٨٥٢هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، صهيب عبد الجبار، ٢٠١٣م.
- مشكاة المصابيح، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب العمري التبريزي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- مصابيح الجامع الصحيح، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مصارع العشاق، أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري البغدادي (ت: ٥٠٠ هـ)، دار صادر، بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري (ت: ٧٧٠ هـ)، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- المطرب من أشعار أهل المغرب، أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي، الشهير بابن دحية الكلبي (ت: ٦٣٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وآخرون، دار العلم، بيروت- لبنان، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥ هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (ت: ٩٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- معجم البلدان، أبو عبد الله شـهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦ هـــ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م.
- المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا (ت: ١٩٧٦م)، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ _ ١٩٩٤م.
- معجم القواعد العربية في النحو والتصـــريف وذيل بـالإملاء، عبد الغني الدقر (ت: ١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المعجم المفصـــل في شـــواهد العربيـة، د. إميل بـديع يعقوب، دار الكتـب العلميـة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١م.
- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم ما اســتعجم من أســماء البلاد والمواضـــع، أبو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، من سنة ١٣٧٧هـ إلى ١٣٨٠هـ.
- معجم مقـاييس اللغـة، أبو الحســن أحمـد بن فـارس بن زكريـاء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٣٩هـ -١٩٧٩م.
- المعين لفهم الأربعين، ابن الملقن سـراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشـافعي المصـري (ت: ٨٠٤هـــ)، تحقيق: د. دغش بن شـبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر للنشـر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح نـاصـــر بن عبد الســـيد أبي المكـارم بن علي الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مـــازن المبـارك، ومحمد علي حمـد الله، دار الفـكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

- مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل بن عبد العزيز آل مبارك (ت: ١٣٧٦هـ)، دراسة وتعليق: عبد العزيز سعد الدغيثر، دار الصميعي، الرياض، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي (ت: ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مفردات ألفاظ القرآن الكريم، أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدي الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.
- المفهوم على مقدمة ابن آجروم، حمد بن صالح القمر النابت المري.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (المشهور بشرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشد، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

- المقتصد في شرح التكملة، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، تحقيق: أحمد ابن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي (ت: ٦٠٧ هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، وآخرون، مطبعة أم القرى.
- المقرب، علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- المقصور والممدود، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨ هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الممتع في صنعة الشعر، عبد الكريم النهشلي القيرواني (ت: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.
- من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح.
- المنتخب من كلام العرب، أبو الحسن على بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقب بكراع النمل (ت: بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد ميمون البغدادي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

- المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- المنظومة الحائية، أبو بكر بن أبي داود السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: هاني عبد الله ابن جبير.
- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، رضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الإربلي (ت: قبل منتصف القرن السابع الهجري)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي (ت: قبل منتصف القرن السابع الهجري)، تحقيق: عبد الله بن محمد المنصور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- موجز البلاغة، محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، المطبعة التونسية، نهج سوق البلاط – تونس، الطبعة الأولى.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.

- الميسر في شرح مصابيح السنة، أبو عبد الله فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف شهاب الدين التوربشتي (ت: ٦٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- نثر الدر في المحاضرات، أبو سعيد الآبي منصور بن الحسين الرازي (ت: ٤٢١هـ)، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، ١٩٧٥م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي (ت: بعد ١٣٥٧هـ)، تحقيق: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- نضرة الإغريض في نصرة القريض، أبو الفضل المطفر بن الفضل بن يحيى العلوي الحسيني العراقي (ت: ٦٥٦ هـ)، تحقيق: د. نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مصطفى صالح جطل (ت: ١٩٤٣م)، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال (ت: ٦٣٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- النكت الحسان في شـرح غاية الإحسـان، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦ هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، شـهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري النويري (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد مفيد قميحة، وآخرون، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٤م.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، عبد الرحمن ابن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.
- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشـوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصـام الدين الصـبابطي، دار الحديث، مصـر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- هدية العارفين أسـماء المؤلفين وآثار المصـنفين، إسـماعيل بن محمد أمين بن مير سـليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥١م.
- همع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الوسـاطة بين المتنبي وخصـومه ونقد شـعره، أبو الحسـن علي بن عبد العزيز القاضـي الجرجاني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضـل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، من ١٩٠٠م - ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
ملخص بالعربية	و
ملخص بالانجليزية	ز
مقدمة	١
التمهيد	٧
الخلاف النحوي	٨
معنى التعقب	١٣
التعريف بأبي موسى الجزولي	١٨
المقدمة الجزولية	٢١
التعريف بابن جعفر الإربلي	٢٣
الفصل الأول: الأسماء	
الخلاف في معنى (ما) التعجبية	٣٢
الخلاف في فتحة الممنوع من الصرف وكسرة المجموع بالألف والتاء الزائدتين	٤٥
تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول	٥٨
موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقترن بـ (أل)	٧٧
حكم المعمول الظاهر لاسم الفاعل المقترن بـ (أل)	٩٣
ياء (تفعلين) بين الحرفية والاسمية	١٠٨
إعمال الوصف عمل فعله من غير اعتماد	١١٧
إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الكل من الكل	١٣١
الفصل الثاني: الأفعال	
أمر المخاطب بين البناء والإعراب	١٥٤

(ليس) بين الفعلية والحرفية	١٧٠
ناصب الفعل المضارع بعد (إذن)	٢١٦
ناصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء	٢٣٢
إلغاء أفعال القلوب متقدمة	٢٥٣
تعدية (ظن) وأخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل	٢٧٠
الفصل الثالث: الحروف	
(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية	٢٨٣
نصب الاسمين بـ (ليت)	٢٩٤
زيادة (مِنْ) في الإيجاب	٣١٣
(لن) بين البساطة والتركيب	٣٤٣
(إذن) بين البساطة والتركيب	٣٥٣
تقدير مبتدأ بعد (الفاء) الواقعة في جواب الشرط المضارع	٣٦٦
الخاتمة	٣٧٩
الفهارس الفنية	
فهرس الآيات القرآنية	٣٨١
فهرس الأحاديث	٣٨٨
فهرس الأمثال	٣٨٩
فهرس الأبيات الشعرية	٣٩٠
فهرس أنصاف الأبيات	٣٩٤
فهرس المصادر والمراجع	٣٩٥